



٢٧٦

مَجْمَعُ الْفَائِدَةِ وَالْبَرْهَانِ

فِي شَرْحِ ارشَادِ الْأَذْهَانِ

لِلْفَقِيهِ الْمُحَقِّقِ الْمُرْتَقِي وَحَيْدِ عَصْرِهِ وَفَرِيدِ عَصْرِهِ

الْمَوْلَى أَحْمَدَ الْمُقَدِّسِيَّ الْأَنْدَلُسِيِّ

الْمَوْلَى مُحَمَّدَ بْنَ الْوَلِيدِ

الْمَوْلَى مُحَمَّدَ بْنَ الْوَلِيدِ

مُؤَسَّسَةُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الْمَوْلَى مُحَمَّدَ بْنَ الْوَلِيدِ



۲۷۶

مَجْمَعُ الْفَائِدَةِ وَالْبَرَاهِنِ

فی شرح ارشاد الأذنان

للفقيه المحقق المحدث وحيد عصره وفريد عصره

المولى أحمد المقتدر الأملاني

المولى محمد باقر

محقق

الحاج الميرزا محمد باقر شيخ علم الشريعة والحاج الميرزا محمد باقر

الجزء السادس

مؤسسة النشر الإسلامي

الطبعة
مجاعة المدريين المستوفين

جمعه‌ای شد
۳۵۱۴۳
ش. اموال

کتابخانه
مرکز تحقیقات کلام و فقه اسلامی
شماره ثبت: ۰۱۱۱۰۴
تاریخ ثبت:



مركز تحقيقات كتابية وعلوم إسلامية

الكتاب: مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان (الجزء السادس)

المؤلف: المحقق البارع، الشيخ أحمد المعروف بالقدس الأردبيلي

المحققون: الحاج آغا مجتبیٰ العراقي، الشيخ علي بناه الاشتياردی، الحاج آغا حسين اليزدي

الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - بقم المشرقة

بسمه تعالى شأنه

«حديث في فضيلة الحج»

علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن
شاذان عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار قال: قال: لقا أبا
رسول الله صلى الله عليه وآله، تلتقه أعرابي بالأبطح، فقال: يا
رسول الله إني خرجت أريد الحج فعاقني (١) وأنا رجل قتل - يعني
كثير المال - فرتني أصنع في مالي ما أبلغ به ما يبلغ به الحاج، قال:
فالتفت رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أبي قيس، فقال: لو أن أبا
قيس لك ذهبة حمراء انصفت في سبيل الله ما بلغت به ما بلغ
الحاج (٢).

(١) الضاعل مخلوف، تغديره عاق أي منعتي مانع - كذا في

هامش الكافي.

(٢) فروع الكافي كتاب الحج باب فضل الحج والعمرة وثوابها.

والوسائل باب ٤٢ من أبواب وجوب الحج وشرائطه حديث ٧ وفيه:
(فماضي) بدل (فماضي).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ كتاب الحج }

والنظر في امور أربعة :

(الاول في انواعه)

وهو واجب، و نذبة، فالواجب باصل الشرح مرة واحدة



قوله: «و هو واجب و نذبة الخ» ترك التعريف لظهوره، و قال في المنتهى: الحج في اللغة القصد، قال الخليل: الحج كثرة القصد الى من تعظمه، و يقال: الحج بفتح الحاء و كسرهما (انتهى)

ولهذا قرأوا بها في الآية (١) و كذا الحجّة، الى قوله.

و في الشريعة (الشرع خ) عبارة عن قصد (زيارة خ) البيت الحرام لأداء مناسك مخصوصة عنده، متعلقة بزمان مخصوص، انتهى.

و قد مرّ ما يعلم منه حسن الاعراض عن الأبحاث المتعلقة به، من عدم الجامعة و المانعية، و انه تخصيص او نقل، و غير ذلك مما لا ثمره فيه هنا بوجه، و لهذا قال المصنف هنا و في المنتهى (و نعم ما قال): فلا مشاحة في مثل هذه التعاريف (التعريفات خ) بعد نقل المناقشات و جوابها، و لكن التعبير بالمناسك

(١) اشارة الى قوله تعالى: و قد على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً (آل عمران ٩٧)

على القصور،

أولى، بحسب مقصود الفقهاء، وإن كان ما ذكره أقرب إلى اللغة.
وأما وجوبه، فالظاهر أنه ليس من مسائل الفقه التي يستدل عليها، لكونه
ضرورياً كالصلوة، ولهذا قال الشيخ في التهذيب والاستبصار: ولا خلاف فيه
بين المسلمين، فلذلك لم نتشغل بإيراد الأحاديث فيه في كونه واجباً في العمر مرة
واحدة

نعم يحتاج اثبات فوريته إلى الاستدلال، قال المصنف في المنتهى: (١)
يجب وجوباً مضيقاً على الفور، قال علمائنا به اجمع، وبه قال مالك وأحمد و
أبي يوسف، ونقله الكرخي وغيره عن أبي حنيفة.
ولعل في الآية (حيث سمي تركه كفراً) إشارة إليه، كما في بعض الأخبار
مثل ما روى من طريق العامة عن علي عليه السلام: من ملك زاداً و
راحلة يبلغه إلى بيت الله الحرام، ولم يحج، فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً (٢).
وهو صادق على من لم يحج، إذا مات من غير حج، وإن ترك بقصد
الفعل، وكذا الآية (٣) وسائر الأخبار تدل عليها حيث وقع الذم فيها بتركه حتى
مات، اعلم من أن يكون بقصد القتل وعدمه.

خصوصاً ما في الفقيه (في باب تسويق الحج): روى محمد بن الفضيل
قال: سألت أبا الحسن عليه السلام، عن قول الله عز وجل: وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى
فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا (٤) فقال نزلت فيمن سوف الحج،

(١) عبارة المنتهى هكذا: يجب على كل مكلف هو مستطيع للحج، متمكن من السير من ذكر وانثى و
حنث، وجوباً مضيقاً الخ.

(٢) كنز العمال جلد ٥ ص ٢٠ تحت رقم ١١٨٦٩.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ومن كفر فإن الله غني عن العالمين (آل عمران ٩٧).

(٤) الاسراء ٧٤.

حجة الاسلام، و عنده ما يحج به، فقال: العام أحج، العام أحج، حتى يموت قبل ان يحج (١) وغيرها من الأخبار

مثل رواية زيد الشحام، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام، التاجر يسوف الحج، قال: ليس له عذر فان مات ترك شريعة من شرايع الاسلام (٢).
و صحيحة ذريح المحاربي (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: من مات و لم يحج حجة الاسلام (ويب) لم يمنعه من ذلك حاجة تجحف به (٣)، او مرض لا يطيق فيه الحج، او سلطان يمنعه، فليمت يهوديًا او نصرانيًا (٤).

و صحيحة معوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: قال الله تعالى: **وَاللّٰهُ عَلَى النَّاسِ حَظُّهُ الْبَيْتِ**، من استطاع إليه سبيلاً، قال: هذه لمن كان عنده مال وصحة، و ان كان موقوفه للتجارة ولا يسعه (فلا يسعه خ) فان مات على ذلك، فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام، اذا هو يجد ما يحج به (بخل لما يحج به خ) فان كان دعاه قوم ان يحجوه فاستحيى، فلم يفعله (يفعل خ) فانه لا يسعه الا أن يخرج ولو على حمار اجدع (٥) أبتر (٦).

وهي تدل على عدم اشتراط الرجوع على كفاية، في الوجوب بالبذل مطلقا و رواية ابي الصباح الكنتاني (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام، قال:

(١) الرسائل الباب ٦ من ابواب وجوب الحج الرواية ٨.

(٢) الرسائل الباب ٦ من ابواب وجوب الحج الرواية ٦.

(٣) اجحف به اي ذهب به واستأصله.

(٤) الرسائل الباب ٧ من ابواب وجوب الحج الرواية ١.

(٥) واجدع قطع الالف والاذن والشفة والبد (جمع البحرين).

(٦) اورده قطعة منها (في الوسائل) في الباب ٦ من ابواب وجوب الحج وشرائطه «الحديث ١»

وقطعة اخرى في الباب ٧ حديث ٢ والباب ١٠ حديث ٣ من تلك الابواب فراجع.

قلت له: أرايت الرجل التاجر ذا المال، حين يسوف الحج في كل عام، وليس يشغله عنه
الآ التجارة او الذين، فقال: لا عذر له يسوف الحج ان مات وقد ترك الحج، فقد
ترك شريعة من شرايع الاسلام (١).

ومثله حسنة الحلبي (لأبراهيم) والصحيحة التي يحىء في بيان الاستطاعة
مذكورة في الزيادات (٢) وامثالها كثيرة.

فما قيل - في شرح الشرايع: والأدلة عليه من الكتاب والسنة كثيرة.

إشارة إليه

وكما أن تركه موجب للعقاب العظيم، كذا فعله موجب للثواب الكثير و
الأخبار على ذلك كثيرة جداً مثل صحيحة معوية بن عتار عن أبي عبد الله
عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليهم السلام، أن رسول الله صلى الله عليه وآله
أعرايتي، فقال له: يا رسول الله أتني خرجت أريد الحج ففانني وأنا رجل مميل فرني
ان اصنع في مالي ما ابلغ به مثل أجر الحاج، قال فالتفت اليه رسول الله صلى الله
عليه وآله، فقال: انظر الى ابي قبيس، فلو ان ابا قبيس لك ذهبة حمراء انفقته في
سبيل الله ما بلغت به ما يبلغ الحاج، ثم قال: ان الحاج اذا أخذ في جهازه لم يرفع
شيئاً ولم يضعه الا كتب الله له عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات، ورفع له
عشر درجات، فاذا ركب بعيره لم يرفع خطاً ولم يضعه الا كتب الله له مثل ذلك،
فاذا طاف بالبيت خرج من ذنوبه، فاذا سعى بين الصفا والمروة خرج من ذنوبه،
فاذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه، فاذا وقف بالمشر الحرام خرج من ذنوبه، فاذا

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب وجوب الحج الرواية ٤ .

(٢) الظاهر انها صحيحة الحلبي المذكورة في الوسائل في الباب ٦ الرواية ٤ من أبواب وجوب الحج

(بالسند الثاني) .

رمى الجمار خرج من ذنوبه، قال: فعذ (فعلد يب) رسول الله صلى الله عليه وآله
كذا وكذا موقفاً، اذا وقفها الحاج خرج من ذنوبه، ثم قال: أتى لك ان تبلغ ما
يلبغ الحاج، قال ابو عبد الله عليه السلام: ولا تكتب عليه الذنوب اربعة اشهر، و
تكتب له الحسنات، الا أن يأتي بكبيرة (١) والاخبار في ذلك كثيرة جداً

(و اما وجوبه) (٢) في العمر مرة واحدة فقط، فلا صل، مع عدم اقتضاء
الامر التكرار، وقال في المنتهى: وانما يجب باصل الشرع في العمر مرة واحدة،
باجماع المسلمين على ذلك.

وسئل الاقرع بن حابس رسول الله صلى الله عليه وآله عن الحج في كل
سنة مرة واحدة، فقال: بل مرة واحدة، ومن زاد فهو تطوع (٣).

و روى انه قيل يا رسول الله حجتنا هذا لعامنا ام للابد فقال: بل
للابد، (٤) انتهى.

وقريب منه ما في صحيحة معوية بن عمار في بيان وجوب حج التمتع (هـ) و
لا نعلم فيه مخالفاً يعتد به.

وقد حكى عن بعض الناس، انه يقول: يجب في كل سنة، وهذه

(١) الوسائل الباب ٤٢ من ابواب وجوب الحج الرواية ١.

(٢) اخره في الشرح وان كان الماتن به قدمه على مسألة الفهر فلا تغفل.

(٣) المستدرك الباب ٣ من ابواب وجوب الحج الرواية ٤ (عن عوالي اللئالي).

(٤) محمد بن مسعود العياشي في تفسيره، عن الحلبي، عن ابي عبد الله عليه السلام (في حديث حجة

الوداع) الى ان قال: فقال سراقه بن جشم الكناني يا رسول الله علمتنا ديننا كأننا خلقنا اليوم أرأيت لهذا الذي

أمرتنا به لعامنا هذا او لكل عام؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لا بل للأبد (المستدرك الباب ٢ من ابواب

وجوب الحج الرواية ٣).

(هـ) الوسائل الباب ٢ من ابواب تقسام الحج الرواية ٤.

وهى حجة الاسلام، وغيرها يجب بالنذر، وشبهه، وبلاستيجار، والافساد، والندب [والمندوب] ما عداه، وكل واحد من هذه إما تمتع، او قران، او افراد فالتمتع ان يحرم من الميقات للعمرة المتمتع بها، ثم يمضى الى مكة، فيطوف سبعا، ويصلى ركعتيه، ويسعى

الحكاية لا تثبت، وهى مخالفة للاجماع.

وقال فى التهذيب: لاختلاف بين المسلمين فيه (اى فى كون وجوبه مرة واحدة)، واستحباب الزيادة، فلذلك لم نتشغل بايراد الاحاديث فيه وما روى - من وجوبه فى خمس منين (١)، او كل سنة على اهل جدة (٢) ونحوه - فحمل على تأكيد الاستحباب، خصوصا لمن يقرب ويستطيع بسهولة. ولعل (٣) معنى وجوبه باصل الشرع، وجوبه من غير احداث من المكلف، بل بمحض الشرع من غير مدخل لشيء آخر، بخلاف الأقسام الأخرى فكأنه وجب باصل الشرع، وحقيقته، او فى اصل الشرع، فان غيره يجب بالفرع من وجوب الوفاء بالنذر الذى حدث بعد الشرع، فهو واجب بالفرع، وفى الفرع. وهو حج الاسلام اى حج يقتضى وجوبه دين الاسلام، وانه لازم على المسلم ليمت اسلامه، كما يشعر به التعبير عن تركه بالكفر فى الآية (٤) و ان تاركه فليمت يهوديا او نصرانيا فى الاخبار (٥).

(١) راجع الوسائل الباب ٤٩ من ابواب وجوب الحج .

(٢) راجع الوسائل الباب ٢ من ابواب وجوب الحج .

(٣) وهذا ايضا كسالة وجوبه مرة واحدة مقدم وان كان شرحه مؤخرًا فتذكر

(٤) آل عمران ٩٧.

(٥) راجع الوسائل الباب ٧ من ابواب وجوب الحج .

للعمره، ويقصر، ثم يحرم من مكة يوم التروية، و يخرج الى عرفات فيقف بها الى غروب الشمس يوم عرفة، ثم يفيض الى المشعر فيقف به من طلوع الفجر الى طلوع الشمس، ثم يأتي منى [بمنى] فيرمى جمرة العقبة بسبع حصيات، ثم يذبح هديه، ثم يحلق رأسه.

و حصره - في الواجب والندب، بعد كون المراد به الحج الذي هو عبادة - ظاهر، وكذا قسمة الواجب الى ما ذكره.

و وجه الحصر الاستقراء التام الذي استفيد منه حصر سبب وجوبه في المذكورات (١) و هو ظاهر، كدليل وجوبها الآ الوجوب بالافساد، وسيجيء دليله، وبيان الافساد الذي يجب به الحج:

و أنه اعم من ان يكون الفاسد واجباً او مندوباً في الاصل، وقبل الافساد اذ لا ندب ح، لوجوبه بالشروع بالاجماع ونحوه، وسيجيء.

و أما دليل قسمة مطلق الحج الى الاقسام الثلاثة فهو ايضاً كآته الاجماع، و الأخبار الكثيرة، مثل حسنة معوية بن عمار (لأبراهيم) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: الحج ثلاثة اصناف، حج مفرد، وقرآن، وتمتع بالعمره الى الحج الخ (٢).

قوله: «ويقصر»: الى هنا افعال العمره، فيحل من كل شيء الا الحلق، على ما قيل، ولهذا اقتصر (قصر خ ل) على التقصير وما ختير بينه وبين الحلق، كما في العمره المفردة، والحج، وكذا فعله غيره، بل صرحوا بلزوم الكفارة لو حلق بدل التقصير وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى.

قوله: «ثم يحرم من مكة يوم التروية الخ» الطاهر أنه على طريق الفضيلة و

(١) بمعنى المذكورات في المتن

(٢) الوسائل الباب ١ من ابواب اقسام الحج الرواية ١٠

ثم يمضي الى مكة فيطوف للحج، و يصلي ركعتيه، ثم يسعى للحج، ثم يطوف للنساء، و يصلي ركعتيه، ثم يرجع الى منى، فيبيت بها ليلة الحادى عشر و الثانى عشر و يرمى فى اليومين الجمار الثلاث، ثم ينفر ان شاء أو يقيم الى الثالث عشر فيرميه.

الاستعجاب كما سيجىء و الواجب انشائه فى وقت يسع الوقوف الاختيارى بعرفات بتمامه، فيقف بها من زوال الشمس يوم التاسع من ذى الحجة الى الغروب ثم يفيض، اى يرجع، فان الافاضة هو الرجوع الى المشعر، فيبيت به تلك الليلة، ثم يقف به من طلوع الفجر يوم العاشر الى طلوع الشمس، فترك المبيت به غير مناسب، فكأنه ترك اعتماداً على ما سيجىء من التفصيل، فبأق منى، ويخلق رأسه بعد الذبح، او يقصر.

كان المصنف اقتصر على الاول لأنه افضل، خصوصاً لضرورة، و المبتد(١)، و احوط لها.

ثم يأتى من يومه، او غده الى مكة ليطوف، و تركه - (من يومه او غده) المشعر بالوجوب فى اليوم العاشر - للظهور كترك ترتيب الجمار الاولى ثم الوسطى، ثم العقبة، و كترك تقييد النفر فى الاول لمن اتقى الصيد و التساء اعتماداً على ما سيذكره بالتفصيل.

و لعل ضمير (فيرميه) راجع الى الثالث بحذف المضاف، اى وظيفته من الجمان او جماره، او الى الجمار الثلاث باعتبار المذكور و اللفظ و غير ذلك، و بالجملة ترك التفصيل لما سيذكره.

(١) نليد الشعر ان يجعل فيه شىء من صلب أو حصى و غيره عند الاحرام لئلا يشعث و يقبل انقاء

على الشعر (جمع البحرى).

والمفرد يحرم من الميقات، ثم يمضي الى عرفة و المشعر فيقف
 بها، ثم يأتي منى فيقضي مناسكه، ثم يطوف بالبيت للحج و يصلي
 ركعتيه، ثم يسعى، ثم يطوف للنساء، و يصلي ركعتيه، ثم يرجع الى منى
 فيرمي اليومين او الثلاثة ثم يأتي بعمره مفردة، و القارن كذلك الا أنه
 يقرن باحرامه هدياً.

والتمتع فرض من نأى منزله عن مكة باثني عشر ميلاً من كل

(قوله: «والمفرد يحرم من الميقات» اي التي يجب ان يحرم منها بالحج،
 لتقديمه على عمرته.

ولا فرق بين افعال الافراد و التمتع الا بالتقديم و التأخير و الذبح و عدمه،
 فيريد (بمناسكه) مناسك منى يوم العبد غير الذبح.

و انفرق بين الافراد و القران، بسوق الهدى و بينه و بين التمتع، بالتقديم و
 التأخير، و لزوم سوق الهدى فيه و عدمه في التمتع
 و اما حصر افعالها فيما ذكر فظاهر أنه اعمامى، و يدل عليه الاصل مع
 وجود المذكورات في الاخبار (١) و سيبيء تفصيل ادلة كل فصل في حله
 ان شاء الله تعالى.

قوله: «والتمتع فرض من نأى منزله عن مكة باثني عشر ميلاً الخ». هذا
 مختار جماعة من الاصحاب، مثل الشيخ في النهاية و الشيخ ابى على الطبرسى في
 تفسيره الكبير، من غير اشارة الى خلاف ذلك، و مختار المحقق في الشرايع مع الاشارة.
 و لعل مستنده عموم الاخبار الدالة على وجوبه، مثل ما في حسنة معوية
 بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام المتقدمة في قسمة الحج: و تمتع بالعمرة الى

(١) راجع الوسائل الباب ١ من ابواب اقسام الحج .

جانب، والباقيان فرض أهل مكة وحاضرها.

الحج، وبها أمر رسول الله صلى الله عليه وآله، والفضل فيها ولا تأمر الناس إلا بها (١) وصحيحته عنه عليه السلام (٢) في سبب نزول (فَمَنْ تَمَتَّعَ) (٣)، حيث دل على وجوب التمتع على كل من لم يسق الهدى.

وما في صحيحة الحلبي، فليس لأحد إلا أن يتمتع، لأن الله أنزل في كتابه، وجرت به السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله (٤).

وصحيحة أخرى عنه (عليه السلام) قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن الحج؟ فقال: تمتع، ثم قال: أنا إذا وقفنا بين يدي الله تعالى، قلنا يا ربنا اخذنا بكتابك، وقال الناس: رأينا رأينا، ويفعل الله بنا وهم ما أراد (٥) ومثها رواية ليث المرادي (٦).

وصحيحة معاوية (٧) وفي رواية أخرى، عليك بالتمتع (٨) ورواية صفوان الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: من لم يكن معه هدى وافرد رغبة عن المتعة، فقد رغب عن دين الله (٩).

وقال الشيخ في التهذيب: وأما ما ورد في فضل المتعة في الحج فهو أكثر من أن يحصى، مثل صحيحة صفوان، عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث)

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب أقسام الحج الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب أقسام الحج الرواية ١.

(٣) البقرة ١٩٦.

(٤) الوسائل الباب ٣ من أبواب أقسام الحج الرواية ٢.

(٥) الوسائل الباب ٣ من أبواب أقسام الحج الرواية ٢.

(٦) الوسائل الباب ٣ من أبواب أقسام الحج الرواية ٧.

(٧) الوسائل الباب ٣ من أبواب أقسام الحج الرواية ١٣.

(٨) الوسائل الباب ٣ من أبواب أقسام الحج الرواية ٥.

(٩) الوسائل الباب ٣ من أبواب أقسام الحج الرواية ١٥.

فقال: لو حججت ألفي عام، ما قدمتها إلا متمتعاً (١) وفي حديث آخر عنه (عليه السلام)، لو حججت ألفاً وألفاً لتمتع، فلا تفرد (٢).

وصحيحة حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: المتعة والله أفضل، وبها نزل القرآن، و (بها خ تل) جرت السنة (٣).

وصحيحة أبي أيوب الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام، أي أنواع الحج أفضل؟ فقال: المتعة، وكيف يكون شيء أفضل منها، و رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لفعلت كما فعل الناس (٤) وغير ذلك

ونخصت بغير أهل مكة، ومن كان بينه وبينها اثني عشر ميلاً، بالاجماع والآية (٥).

والخبير مثل صحيحة عبيد الله الحلبي وسليمان بن خالد وأبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، ليس لأهل مكة، ولا لأهل مرق، ولا لأهل سرف، متعة وذلك لقول الله عز وجل: ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (٦).

وصحيحة علي بن جعفر، قال: قلت لأخي موسى بن جعفر عليهما السلام: لأهل مكة أن يتمتعوا بالعمرة إلى الحج؟ فقال: لا يصلح أن يتمتعوا،

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب أقسام الحج الرواية ١٤.

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب أقسام الحج الرواية ٢١.

(٣) الوسائل الباب ٤ من أبواب أقسام الحج الرواية ٨.

(٤) الوسائل الباب ٤ من أبواب أقسام الحج الرواية ١٦.

(٥) إشارة إلى قوله تعالى: ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، البقرة ١٩٧.

(٦) الوسائل الباب ٦ من أبواب أقسام الحج الرواية ١١، قال في الحقائق، نفعاً عن الدموس، مرموع

من مكة على مرحلة، وسرف ككتف موضع قريب التنعيم.

لقول الله عزوجل: ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام (١).
و رواية الحلبي، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: في حاضري
المسجد الحرام، قال: مادون المواقيت الى مكة فهو حاضري المسجد الحرام، وليس
معهم متعة (٢).
و الظاهر انّ المراد دون جميع المواقيت، وهو قريب من اثني عشر ميلاً و
مثلاً صحيحة حماد (٣) وسيجيئ و هما مؤيدان
و اما الآية، فلاّنها تدل على وجوب التمتع، و فرضه على غير حاضري
المسجد الحرام.
وقيل: المراد به الحرم، و الحاضر فيه هو اهل مكة و من قرب منه بالمقدار
المذكور داخل فيه عرفاً و لغة و اجماعاً، بخلاف البعيد.
ولانّ غيره غير معلوم الدخول، فينتفى .
(ولانه غير معلوم الدخول فيبقى خ ل).
و لتجمع بين الادلة فانه يمكن حمل حديث ثمانية و اربعين على ذلك، كما
حمله ابن ادريس عليه، كما نقله عنه المنهجي، و عن الشيخ، في المختلف
و هو صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام، قال: قلت لابي جعفر
(عليه السلام) قول الله عزوجل في كتابه: ذلك لمن لم يكن اهله حاضري
المسجد الحرام، قال: يعني اهل مكة ليس عليهم متعة، و كل من كان اهله دون
ثمانية و اربعين ميلاً، ذات عرق و عسمان، كما يدور حول مكة، فهو ممن دخل في

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢ .
(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ٤ .
(٣) الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ٥ .

هذه الآية، وكل من كان اهله وراء ذلك، فعليهم المتعة (١).
 وهو دليل المذهب الثاني، المشهور بين المتأخرين، وقال الشافعي: ان
 الحاضر يقابل المسافر على ما نقل عنه القاضي في تفسيره (٢).
 وفيه تأمل اذ المتبادر من حاضره هنا، غير ذلك، بل المعنى اللغوي او
 العرفي، ولهذا قال: (اهله) والآ لكان المناسب، من كان حاضراً المسجد الحرام
 وأيضاً يلزم وجوب التمتع على من نوى الإقامة فيها، وان كان اهله بعيداً،
 ولزوم التمتع على اهل مكة اذا جاء اليها مسافراً فتأمل
 والحديث (٣) ايضاً في متنه تأمل ما، وأنه ليس بصريح في اعتبار ذلك
 البعد من مكة، فهو مؤيد لما حملناه، لأنه يصدق - على من كان على اثني عشر ميلاً -
 أنه فيما دون ثمانية واربعين ميلاً، بل في ثمانية واربعين ميلاً باعتبار جميع اطراف
 مكة الاربعة من اثني عشر ميلاً، اذ ما قال: ومن كان بعده عن مكة، او الحرم، او
 المسجد، ذلك

وأيضاً أنهم اعتبروا ذلك المقدار بالتام، لأدون ذلك والحديث (٤) يفيد
 الثاني دون الاول

وبالجملة دخول من هو ابعد باكثر من اثني عشر ميلاً في حاضري مكة غير

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ٣ .

(٢) قال البيضاوي عند تفسير قوله تعالى: (ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام)، وهو من
 كان من الحرم على مسافة الفصر عندها، فإن من كان على اقل، فهو مقيم الحرم، او حاكمه، ومن كان مسكنه
 وراء ميقات عنده واهل الخيل عند طائوس وغير المكي عند مالك (انتهى) .

(٣) المراد منه هو حديث ثمانية ولربعين للمتقدم آنفاً (الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج

لرواية ٣) .

(٤) الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ٤ .

طاهر، لما ذكر، مع ظهور الأخبار الأول (١) في خروجه
و كأنه لهذا اختار المصنف هنا و في القواعد اثني عشر ميلاً، فظهر له
مستند، فقول - شرح الشرايع والدروس: ولانعلم له مستنداً و مستند الثاني صحيحة
زرارة (٢) وغيرها - غير ظاهر.

ويمكن تحقيق المبحث بتحقيق مر، و سرف (٣) و ذات عرق و عسفان (٤)
فانها لو كانت خارجة من اثني عشر ميلاً، كما هو الظاهر من تفسير عسفان بموضع
على مرحلتين من مكة في القاموس يتم الاستدلال بصحيحة زرارة (٥) وغيرها في
الجملة.

و أمّا لو كانت داخلية كما هو الظاهر من تفسير مر بموضع قريب من مكة و
حولها فلا.

و يؤيد الاول أن الآية و بعض الاخبار (٦) صريحة في وجوب المتعة على
الغائب، و ظاهرة في التقي عن الحاضر بالمفهوم فتأمل و قد جوز للحاضر المتمتع
بخلاف العكس فإنه غير مجوز بإجماع فقهاء اهليت عليهم السلام، و يدل عليها
بعض الاخبار (٧) في الجملة.

و ايضاً يؤيده ما يدل على التحديد بما دون الميقات مثل صحيحة حماد بن

(١) راجع الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج .

(٢) ابواب ٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ٣.

(٣) الواقعتين في حبر الخليلي و سليمان بن خالد و ابن بصير (المتقدم آنفاً)

(٤) الواقعتين في صحيحة زرارة المتقدمة .

(٥) منتقمة

(٦) راجع الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج .

(٧) راجع الوسائل الباب ٤ من ابواب اقسام الحج .

ولو عدل كل منهم الى فرض الآخر اضطراراً جاز، لا اختياراً.

عثمان، عن ابى عبد الله عليه السلام، فى حاضرى المسجد الحرام، قال: ما دون الاوقات الى مكة (١) وهذه فى زيادات الحج .

وأيضاً يؤيد أنه اقل المسافة فى كثير من الروايات الصحيحة، مثل ما ورد من وجوب القصر على من خرج الى عرفة (٢) .

و يؤيد الثانى حسنة حريز (لابراهيم) عن ابى عبد الله عليه السلام، فى قول الله عز وجل: ذلك لمن لم يكن اهله حاضرى المسجد الحرام، قال: من كان منزله على ثمانية عشر ميلاً (الى قوله): فلا متعة له، مثل مروا شباهها (٣) .

وأيضاً الظاهر ان ذات عرق ابعد باكثر من اثنى عشر ميلاً، كما يظهر من تفسير القاموس بميقات المراقين (العراقيين خ) .

ويمكن الجمع بحمل ثمانية واربعين على وجوب التمتع وحتمه، ومادونه مطلق على الجواز والتأخير مع الأفضلية، او باستثناء اهل مكة، فيتعين عليهم غير المتعة، فتأمل.

قوله: «ولو عدل كل منهم الى فرض الآخر اضطراراً جاز لا اختياراً». ما عدم جواز العدول للنائى عن فرضه الى غيره اختياراً، فقد قال لمصنف فى المنتهى: انه لا يجوز، ولا يجزى به باجماع فقهاء اهل البيت (عليهم السلام) . ويدل عليه ايضاً ما تقدم من الاخبار (٤) من أنه مأثور بالتمتع، وهو فرض فلم يأت به فلا يخرج عن العهدة، ولا يجزى به بدله من غير دليل، ولا دليل

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ٥ .

(٢) الوسائل الباب ٣ من ابواب صلاة المسافرين الرواية ١، عن معاوية بن عمارة أنه قال لا يصى عبد الله عليه السلام . و اهل مكة ممنون الصلاة معرفاً، فقال ويحرم او و منهم و اى سراً منه لا تم

(٣) الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ١٠ .

(٤) الوسائل الباب ٣ من ابواب اقسام الحج .

وهذا جار في العكس ايضاً، لانه قد مرّ ان فرض المكي غير التمتع فلا يخرج عن العهدة بفعله، الاّ انه نقل عن الشيخ جواره هنا، لانه افضل، لانه من جاء بالتمتع، جاء بالافراد مع الزيادة، كأنها الهدى و الاحرام للعمرة في الزمان الزايد على الحج في بعض الاوقات .

وفيه تأمل واضح، اذ الظاهر ان افضلية التمتع انما يكون فيما فيه التخيس بان يكون مندوباً، او نذر حجباً مطلقاً ونحوه .

و اما مع التعيين كما مر في الاخبار الصحيحة (١) فلا افضلية بل ولا جواز، و الزيادة اذا لم تكن مشروعة ومطلوبة للشارع ما تنفع .

على انه قد يفوت طواف النساء الواجب في العمرة المفردة، الاّ ان يريد بالاجزاء عن الحج فقط، او بانضمام العمرة المفردة ايضاً، وذلك غير بعيد حيثئذ .

و يتحقق الزيادة بالعمرة المتقدمة، الاّ انه يحصل التماوت بالنية، و يحصل الاحرام للحج المتمتع به من مكة، مع انه في الحج المفرد كان من ادنى الحل او احد المواقيت، وسيجئ تحقيق ذلك في المواقيت .

و اما مع الاضطراب، كخوف الحيض (٢) او حصوله بالعمل المتقدم على طواف (العمرة خ) اذا خيف ضيق وقت الوقوف الاختياري بعرفة، او خيف

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج .

(٢) توضيح ما ذكره انشرح فقه أنه يجوز العدول من بعض الانواع الى بعض في مواضع .

(الاول) خوف الحيض المتقدم على طواف العمرة، فانه يجوز العدول حيثئذ من التمتع الى الافراد بأحد شرطين (احدهما) سوغ الخوف الى حد ضيق وقت اختياري عرفة (ثانيها) خوف التحلب عن الزهدة الى عرفة اد كان محتاجاً اليها .

(الثاني) خوف محرم دين انوعوف من دخول مكة لعدو او سبع و نحوها و عدم حوفه من دحوف بعد الوقوف، فانه يجوز لعدول حيثئذ من التمتع ايضاً الى الافراد .

التخلف عن الرفقة الى العرقة، حيث يحتاج اليها، و ان كان الوقت واسعاً، و
 كخوف المحرم دخول مكة قبل الوقوف لا بعده، و بالعكس، و كضيق الوقت
 بالاتيان بالعمرة قبل الوقوف، و كخوف عدم رفقة الرجوع الى البلد بعد انقضاء
 المناسك، او خوف عدم رفقة الميقات للاحرام بها، و كالضعف عن لطواف مقدماً
 على الحج، او العكس، او عن السعي بين الصفا والمروة وغير ذلك .
 وينبغي عدم الخلاف في جواز الابتداء بكل واحد مع العجز عن الآخر .
 ويدل (١) على ذلك في الجملة، الضرورة، مع كون كل واحد منها حجاً،
 مع قلة التفاوت .

و ما في رواية عبد الملك بن عمرو أنه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن
 التمتع بالعمرة الى الحج؟ فقال: تمتع، فقتضى أنه (عليه السلام) افرد الحج في ذلك

(الثالث) خوف المحرم بعد الوقوف من دخول مكة كذلك و عدم خوفه قبل الوقوف، فانه يجوز العدول
 من الافراد الى التمتع .

(رابع) سبق الوقت عن الاتيان بالعمرة قبل الوقوف، فانه يجوز لعدول من التمتع بصاً الى الافراد .
 (الخامس) خوف المحرم من عدم بقاء الرقة الى الفراغ من مناسك الحج للرجوع الى بلده، فانه يجوز
 الرجوع ايضاً من التمتع الى الافراد، فيقدم افعال الحج .
 (السادس) خوف المحرم من عدم الرفقة في البغات للاحرام منه، فانه يجوز لعدول من التمتع بصاً الى
 الامراء .

(السابع) ضعف المحرم عن الطواف للعمرة التمتع بها مقدماً على الحج، فانه يجوز لعدول من التمتع بصاً
 الى الافراد ويؤخر العمرة .

(الثامن) ضعف المحرم عن الطواف بعد الحج، فانه يجوز العدول من الافراد الى التمتع .
 (التاسع) ضعف المحرم عن السعي بين الصفا والمروة مقدماً على الحج، فانه يجوز لعدول من التمتع ايضاً
 الى الافراد .

(١) هكذا في جميع النسخ المخطوطة و المطبوعة، و لعل الصواب هيدل بدل قوله . (ويدل) ليكون حواصاً
 عن قوله (هبل اسطر): و لتامع الاضطراب الع .

العام أو بعده، فقلت: أصليحك الله، سألتك فأمرتني بالتمتع، وأراك قد أفردت الحج، العام، فقال: أما والله إنَّ الفضل لقي الذي أمرتك به، ولكنتي ضعيف، فشق على طوافان بين الصفا والمروة فلذلك أفردت الحج (١).

ورواية جميل، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ما دخلت قط إلا متمتعاً إلا في هذه السنة، فأتى والله ما أفرغ من التسمية حتى تتقلقل أضراسي، والذي صنعتهم الفضل (٢).

لعل الشاق التسمية متصلاً بالقدوم والخروج إلى منى، وإلا فلا بد من سعي آخر مع الأفراد في العمرة المفردة أيضاً، إلا أنه يجوز تأخيرها فتأمل. فإنَّ انظارها منها ومن غيرها من الأخبار (٣) عدم العمرة مع الأفراد و القرآن، كما سيجى.

واعلم أنَّ المصنف في المنتهى جواز العدول للمفرد، بعد أن دخل مكة إلى التمتع اختياراً، لكن لا يلز بعد طوافه، ولا بعد صعيه، لئلا ينعقد إحرامه وأما القارئ فليس له ذلك، قال: ذهب إليه علمائنا بعد ما منع أولاً من أجزاء أحدهما عن الآخر اختياراً، وثبت ذلك.

ولعل المراد (٤) هنا مع عدم التحيين، بخلاف الأول، ولا دلالة في الرواية (٥) - التي رأيتها وهي رواية أمره صلى الله عليه وآله الناس إلى العدول - على

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب أقسام الحج الرواية ١٠.

(٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب أقسام الحج الرواية ٢٢.

(٣) راجع الوسائل الباب ٢ من أبواب أقسام الحج.

(٤) يعنى لعل مراد مصنفه في المنتهى، ثانياً (حيث أطلق حوار العدول من الأفراد) هو فرض عدم

تمتين القرآن والأفراد بالاصالة أو العارض، بخلاف ما ذكره أولاً، من عدم إجزاء أحدهما عن الآخر، فإنه معمول على فرض التحيين أو إرادة العدول في الإثناء لا العدول الابتدائي.

(٥) الوسائل أبواب ٢ من أبواب أقسام الحج الرواية ١.

ذلك، لأنه ما كان للحاضر الذي تعين بعد نزول الآية (١) وثبوت الأخبار المعينة، فكلام شارح الشرايع، محل التأمل

أو أنه يجوز العدول بعد الشروع دون الابتداء، وهو بعيد بل لعكس أولى وأيضاً جواز ابتداء العدول الى الافراد للمتمتع، وذلك بان يضيق الوقت عن افعال العمرة، او يحصل حيض او مرض او غيرها من علة تمنع ذلك .
و احتج عليه بصحيفة جميل بن دراج، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام. عن المرأة الحائض اذا قدمت مكة يوم التروية؟ قال: تمضي كما هي الى عرفات، فتجعلها حجة، ثم تقيم حتى تطهر، فتخرج الى التعميم، فتحرم، فتجعلها عمرة، قال ابن ابي عمير، كما صنعت عايشة (٢) .

كانها لعمومها وترك التفصيل دلت على الجواز على (مع ط) نعينه عليها، و مع ذلك لا يدل على ذلك ابتداء بل بعد الشروع، وكأنه فهم من باب الموافقة .
و احتج على عدم جواز عدول القارن الى التمتع، وعلى جوازه للمفرد، بعدم عدوله (ص) منه الى التمتع، وتأسفه (٣) بسوق الهدى و امر المفردين بذلك و يؤيده ايضاً احتجاجه (ص) بانه ساق الهدى و من ساق لا يُحل حتى يأتي الهدى محله (٤)
وانت تعلم ان نفي الحرج والضيق، و ارادة اليسر، وعدم ارادة العسر، مع صحيفة جميل (٥) المتقدمة تدل على الجواز مطلقاً مع الاضطرار مطلقاً مع التعيين و

(١) البقرة ١٩٧

(٢) الوسائل الباب ٢١ من ابواب لقسام الحج الرواية ٢ .

(٣) اشار قدس الى قوله صلى الله عليه وآله في صحيفة معاوية بن عمار. لو استقبلت من امرى مثل الندى

استدبرت لصمت مثل ما أمرتكم به الحج راجع الوسائل الباب ٢ من ابواب احكام الحج الرواية ٤ .

(٤) راجع الوسائل الباب ٢ من ابواب لقسام الحج الرواية ٤ .

(٥) الوسائل الباب ٢١ من ابواب لقسام الحج الرواية ٢ .

و يجوز للمفرد لا القارن اذا دخل مكة العدول الى التمتع ان لم يتحتم

عدمه، من كل واحد الى آخر.

و ان الظاهر عدم جواز العدول مع الاختيار و التعيين مطلقا ابتداء و في الاثناء، و وجهه ظاهر.

و لا حجة - على عدم جواز العدول من الافراد دون القارن مطلقا في الاخبار المتظافرة (١) فيما امره (ص) الناس (٢) على خلاف ذلك لما عرفت (٣) فتأمل.

و الجواز بدون ذلك على الظاهر مطلقا، و وجهه ظاهر.

و انه قد اشار في المتن و اكثر كتبه أيضاً الى ما قاله في المنتهى.

بقوله: «و يجوز للمفرد لا القارن اذا دخل مكة، العدول الى التمتع»، بعد

منعه اختياراً و تجوزاً اضطراراً مطلقاً، بل مثله موجود في اكثر الكتب.

و لعل المراد به مأمّر من كونه مع عدم التعيين، و لكن لا خصوصية بالمفرد، بل ينهى جوازه للقارن ايضاً في غيره مثل المندوب (كالمندوب خ) و المندوب المطلق و الاستيجار المطلق، لو جاز من غير فرق، او يجوز ذلك لمفرد مطلقاً، او بعد دخول مكة، لا للقارن، للنص، ولا استبعاد، فتأمل، فان الفرق محتمل حال الاختيار الحسنة معاوية (٤) و سيجئ ثم اعلم انه لا يحتاج خلف العدول في الاثناء الى بية (أعيد من احرام حج الافراد خ) حج الاسلام الى عمرة التمتع عمرة الاسلام، قربة الى الله) مثلاً، بمعنى أجعل ما تقدم و ما تأخر من

(١) راجع الوسائل الباب ٢ من ابواب اقسام الحج.

(٢) و بعض النسخ هكذا: فيما امره صلى الله عليه وآله على ذلك.

(٣) و لا عرفت من حلها على صورة التعيين.

(٤) الوسائل الباب من ابواب اقسام الحج، الرواية ٤.

الثاني، كما قبل مثلها في النقل من الصلوة المتأخرة (مع النسيان) الى المتقدمة، بل
يكنى فعل ما يفعل بقصد الثاني، وان كانت النية اولى واحوط

والظاهر ان المراد بقوله عليه السلام في الرواية (١): (فتجمعها كذلك) ما
ذكرناه فقط، مع احتمالها، ويشعر به حسنة معاوية بن عمار قال: سئلت ابا
عبدالله عليه السلام، عن رجل لتي بالحج مفرداً، فقدم مكة، وطاف بالبيت، و
صلى ركعتين عند مقام ابراهيم، وسعى بين الصفا والمروة؟ قال: فيحس وليجعلها
متعة، الا ان يكون ساق الهدى (٢).

و كأنه يريد بقوله: فليحس جواز التحلل بالتقصير، لانه المحل من عمرة
التمتع، كما هو المذكور في دليله وقول الاصحاب.

ويحتمل الوجوب أيضاً للأمر، والتحلل بمجرد ما فعل لأنه الظاهر.
ولما في مؤنقة ررارة، قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام، يقول: من طاف
بالبيت وبالصفا والمروة، احل، احب، او كره (٣).

ومرسلة يونس بن يعقوب، عن أخبره، عن أبي الحسن عليه السلام،
قال: ما طاف بين هذين الحجرين، الصفا والمروة احد، الا أحل، لأسائق هدى
(الهدى يب) (٤).

واعلم ان هذه الروايات حتى الأولى (٥) لا تدل على لعدول عن الافراد الى
التمتع مطلقاً ومقتداً بعدم التلبية، وان معها يتم على حجه الافرد، كما قالوه.

(١) بمعنى رواية حبل المتقدمة .

(٢) الوسائل الباب ٥ من ابواب اقسام الحج الرواية ٤ .

(٣) الوسائل الباب ٥ من ابواب اقسام الحج الرواية ٥ .

(٤) الوسائل الباب ٥ من ابواب اقسام الحج الرواية ٦ .

(٥) بمعنى رواية معاوية بن عمار المتقدمة .

بل تدل عليه بعد الشروع في الجملة، وتدل الثانية (١) عليه بعد الطواف و السعى و الاحلال، لكن لا دلالة لها مع التعيين و الاختيار، و كأنه فهم من الاطلاق وترك التفصيل.

وأن (٢) فيها دلالة واضحة على عدم الدقة في النية، فانها تدل على جواز جعل حجج الافراد متعة بعد بعض افعاله مع عدم الاتيان بنية المتعة في افعال عمرتها، ألا التقصير فتأمل.

و أنها تدل على حصول الاحلال بعد السعى لمطلق المحرم ألا السائق، لوجوده في البعض، و يحمل عليه الباقي.

و الظاهر اخراج عمرة التمتع، للدليل الدال على حصوله بعد التقصير. و يدل عليه ايضاً، ما في الفقيه في آخر موثقة زرارة (احب اوكره) ألا من اعتمر في عامه ذلك او ساق الهدى و اشعره و قلده (٣) قوله عليه السلام: (واشعره) بيان لسوق الهدى، و المراد او قلده.

و أن القول (٤) به مع ذلك مشكل لعدم حصوله في العمرة المفردة ايضاً ألا بعد الحلق او التقصير على ما قالوه.

و أنه لا يحل له كل شيء، فان حل النساء موقوف على حصول طوافهن. و أنه يفهم عدم حصوله ألا بعد السعى، و هو خلاف ما ذهب اليه

(١) اي رواية زرارة المتقدمة.

(٢) عطف على قوله: ان هذه الروايات و كنا نقوله به. و أنها تدل وقوله: و ان القول به وقوله به وأنه لا يحل وقوله: و انه يفهم وقوله به: و أنها تدل.

(٣) الوسائل لباب ٥ من ابواب اقسام الحج الرواية ٥ و في دلتها، و رواه المصنف باسناد من ابن بكير مثله و راد: ألا من اعتمر في عامه ذلك او ساق الهدى و اشعره و قلده.

(٤) اي القول بالاحلال بمجرد السعى.

ولو دخل القارن والمفرد مكة جاز لها الطواف.

المصنف من حصوله بالطواف فقط .

و أنها تدل على حصوله، سواء لتي أم لا، مع دلالة بعض الأخبار على تقييده بترك التلبية، فيمكن تقييدها به أيضاً لتلك الأخبار، ويشعر بذلك (طاف وسمى) فإنه يفهم ترك التلبية ولكن يفهم أنّ تركها مع الطواف لا يحلّ من غير سعي وهو خلاف مذهب المصنف وما يشعر به بعض الأخبار مثل ما يدل على وجوب التلبية بعد الطواف، وأنّ تركها موجب للإحلال، فتأمل.

قوله: «ولو دخل الخ» ظاهر هذا الكلام اعم من كون ذلك اعطاف، طوافاً للحج، او طوافاً مندوباً، وذلك ليس بعيداً، الا أنّ ظاهر أكثر الأخبار كونه طوافها، ووجوب التلبية بعد الطواف وركعتيه، وأنّ تاركها يحل بعد السعي و التي تدل على حواز تقديم طوافها هي موثقة زرارة (١) قال: سئلت ابا جعفر عليه السلام، عن المفرد للحج، يدخل مكة، يقدم طوافه او يؤخره؟ فقال: سواء (٢)

و صحيحة حماد بن عثمان، قال: سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن مفرد الحج (يقدم كا) أيجز طوافه او يؤخره؟ قال: هو والله سواء عجله أو أخره (٣) و موثقة زرارة، قال: سئلت ابا جعفر عليه السلام عن مفرد الحج. يقدم طوافه او يؤخره؟ قال: يقدّمه، فقال رجل الى جنبه: لكنّ شيخى لم يفعل ذلك كان اذا قدم، اقام بفتح، حتى اذا رجع الناس الى منى، راح معهم، فقلت له من شيخك؟ فقال: على بن الحسين عليه السلام، فسألت عن الرجل فاذا هو احو على بن الحسين لأتمه (٤)

(١) في هامش بعض النسخ هكذا: لأنّ فصال، اظنّ انه الحسن بن علي بن فضال، لا صرح به و الاحبر الآية، و هو معبول على ما اظنّ، وقيل انه عطشى، و لوجود ابن بكير، و هو عبدالله المجمع عليه (مسه).
(٢ و ٣ و ٤) الوسائل الباب ١٤ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢ و ١ و ٣.

و التي تدل على جواز الطواف و وجوب التلبية، و أنّ تاركها يصير محلاً -
 هي مافي حسنة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام)، قال سئلت عن
 المفرد للحج هل يطوف بالبيت بعد طواف الفريضة؟ قال: نعم ما شاء، و يحدّد
 التلبية بعد الركعتين، و القارن بتلك المنزلة، يعقدان ما احلّ من الطواف
 بالتلبية (١).

قال في التهذيب: قال محمد بن الحسن: وفقه هذا الحديث، انه قد رخص
 للقارن و المفرد، ان يقدم طواف الزيارة قبل الوقوف بالموقنين، ففي فعلا ذلك فان
 لم يحدّد التلبية، يصيراً محليين، و لا يجوز ذلك، فلاجله (و لاجله خ ل) امر المفرد و
 السائق بتجديد التلبية عند الطواف، مع ان السائق لا يحمل، وان كان قد طاف،
 لسياقه الهدى.

و صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج قال قلت لابي عبدالله عليه السلام، اني
 اريد الجواز بمكة فكيف اصنع؟ قال: اذا رأيت الهلال هلال ذي الحجة فاخرج
 الى البجراة، فأحرم منها بالحج، فقلت له كيف اصنع اذا دخلت مكة؟ اقيم الى يوم
 التروية لأطوف بالبيت قال: تقيم عشراً لا تأتى الكعبة، انّ عشراً لكثير انّ
 البيت ليس بمهجون، و لكن اذا دخلت فطف بالبيت، واسم بين الصفا و المروة،
 فقلت أليس كل من طاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروة فقد احل؟
 فقال: انك تعقد بالتلبية، ثم قال: كلما طفت طوافاً، و صليت ركعتين،
 فاعقد بالتلبية (الحديث) (٢).

يحتمل ان معنى قوله عليه السلام: (تقيم عشراً) أنه يجوز له ذلك (و أنّ

(١) الوسائل الباب ١٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ١.

عشراً كثيراً) انه بطريق الاتكان يعنى ليس بكثير، (و ان البيت ليس بمهجور) انه ليس ينقطع عنه الطائف، والطواف، لعدم طوافك فان غيرك يطوفه.
و يحتمل ان يراد الانكار بقوله: (تقيم عشراً) اى لا تقيم وتترك الطواف، فان البيت لا يهجر طوافه بل كلما دخلت فطف بالبيت و هذا انسب بقوله: (ولكن) الخ.

و اعلم ان هذه الاخيرة (١) مشتملة على وجوب الافراد على المجاور في العام لاؤل، و وجوب الطواف و السعى بعد دخول المسجد في اول ذى الحجة، و من خارج الحرم، لا من دويرة الاهل، كل ذلك خلاف المشهور ويمكن الحمل على الجواز و التخيير، و ان ذلك بعد حجة حجة الاسلام، الله يعلم، و ان هذه الاخبار (٢) تدل على جواز تقديم الطواف للمفرد، و بعضها للقارن ايضاً، اذا دخلا مكة اختياراً، و الطواف ايضاً غير ما هو وظيفتها.
و انها مع الاخبار السابقة (٣) تدل على حصول الاحلال بعد الصلوة و السعى، و اذا التبتى يتعقد و يصير محرماً، و لم يبق محلاً.

و انه لا بد من التلبية بعد ركعتي الطواف لثلا محل، و انه محل بدون ذلك من طواف، و صلى، و سعى، الآ من ساق، لوجود الاستثناء في البعض (٤).
فالمفرد الطائف قبل الموقف محل اذا ترك التلبية، دون القارن، مع وجوب التلبية عليه ايضاً كما يفهم من بعض الاخبار مثل ما في حسنة معوية بن عمار (٥):

(١) الوسائل الباب ١٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١٤ من ابواب اقسام الحج .

(٣) الوسائل الباب ١٦ من ابواب اقسام الحج .

(٤) الوسائل الباب ٥ من ابواب اقسام الحج الرواية ٤ .

(٥) الوسائل الباب ١٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢ .

ويستحب لها تجديد التلبية عند كل طواف.

(والقارن بتلك المزة) مع نفي الاحلال المفهوم من البعض الآخر، كما تدل عليه الآية: حتى يبلغ الهدى محله (١) وهو ظاهر قول الشيخ في بيان هذه الحسنة: وفقه هذا الحديث الخ

و يحتمل عدمه عليه، لأن الفائدة عدم التحلل، وهي تحصل من الهدى، وعدم فهم وجوبها عليه، من صحيح صريح.

وما ذكرناه أحد الأقوال، وقيل بعدم الوجوب، وعدم التحلل مطلقاً إلا مع النية، وباستحباب تجديدها كما في المتن، وقيل بوجوبها وحصول التحلل بدون تجديد التلبية مطلقاً، وهو غير واضح الدليل.

وقال في شرح الشرايع: الأقوى توقف انعقاد الاحرام على تجديد التلبية، بعد الطواف، للنصوص الكثيرة الدالة عليه (٢) وينبغي الفورية بها عقبيه وبدونها يحلّان من غير فرق بينهما، ولا يفترق الى إعادة نية الاحرام قبلها - بناء على أنّ التلبية، كتكبير الاحرام، لا يعتبر بدونها - لما سيأتى من ضعف ذلك، بل هذا الحكم دال على فساد المبنى عليه ولو اخلّ بالتلبية صارحتجها عمرة، وانقلب تمتعاً، كما صرح به جماعة الخ (انتهى)

و هذا الكلام غير واضح، لأنى ما رأيت إلا خبرين (٣) دالين على تجديد التلبية بعد الصلوة، نعم الاحبار (٤) على جواز تقديم الطواف لها كثيرة، وكذا ما يدل على تحلل من طواف وصلى وسعى، وقد ذكرنا ما رأيناه فيما تقدم، فكأنه اراد ذلك، ولا يبعد الفورية بعدهما، كما يفهم من دليله

(١) انقرة ١٩٧.

(٢) راجع الوسائل الباب ١٦ من ابواب اقسام الحج.

(٣) الوسائل الباب ١٦ الرواية ١ و ٢ (من ابواب اقسام الحج).

(٤) راجع الوسائل الباب ١٤ من ابواب اقسام الحج.

ولوجود الفرق بينهما بسياق الهدى في القرآن دون الافراد، و التصريح باستثناء من ساق الهدى في الاخبار المتقدمة، مع عدم ما يدل على حكم القارن الا ما في حصة معاوية (١) المتقدمة (و القارن بتلك المنزلة) مع عدم الصراحة بالتحلل بدونها، و لانه يفهم من قوله (٢) - (توقف انعقاد الاحرام) (و لا يفتقر الخ) - انه حصل التحلل، فلا بد من التلبية لعقد الاحرام، وذلك غير واضح، و ان كان ظاهر الاخبار ذلك، كما اشرنا اليه، لان الظاهر ان المراد انه يحصل التحلل بترك التلبية، و هي مانعة عنه، و هو المراد بالعقد (٣) بالتلبية، ولو كان مجازاً، لا انه يحصل احرام بمحذ، كما هو الظاهر من كلام الاصحاب.

و ليس مرادهم (٤) لانه ليس باحرام الحج، و لا بالعمرة، لسبق بعض عمل الحج، و عدم فعل العمرة، و هو ظاهر، مع حصر الاحرام في احرامها. و لانه ما ذكر له وقت و لا ميقات، و لانه ما ذكر له نية، بل و ما قال به احد على الظاهر.

مع انه لا بد في العبادات كلها من النية، على ما قرروه، و مسلم عنده (٥) أيضاً، و لا نية هنا، لان النية الاولى قد ارتفعت، فانها كانت للاحرام، و قد أحل، و خرج منه حينئذ كفعل المحلل في غير هذا الموضع، و كالسلام المحلل في الصلوة، و ان كان في غير محله، فصار الثاني عبادة مستقلة تحتاج الى النية. فليس الافتقار الى النية لاجل المقارنة فقط، بل لا معنى لها حينئذ اصلاً،

(١) الوسائل الباب ١٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢.

(٢) اي من قول الشارح فيما بعدم انها.

(٣) كما هو المذكور في حصة معاوية السابقة.

(٤) يعنى ما هو الظاهر من كلامه (من انه احرام محذ) ليس مرادهم

(٥) يعنى عند شارح الشريعة.

لأمر، حتى يضعف المبنى عليه، حتى أنه لو كان قوياً لزم ذلك.

بل لما ذكرناه من كونه عبادة مستقلة على تقدير حصول التحلل، فينبغي دفع ذلك المبنى، إذ لا يلزم من نفي دليل متوهم نفي المدلول.

مع أن الاحتياج انما يثبت بناء على ذلك (١) أيضاً على تقدير حصول التحلل وتجديد الاحرام، وذلك كاف في استيناف النية، من غير احتياج الى ذلك (تلك ظ) المقارنة.

على أن المقارنة امر مقرر عند هم، فلم تثبت عنده مثلاً، يلزم القاشين بذلك، وهم الاصحاب الذين كتبهم مشهورة ومعلومة على ما يظهر من بعض ما رأيناه من كلامهم.

والظاهر أنهم لا يقولون بها ومقارنتها هنا، وهذا يدل على ما قلناه (٢) فتأمل.

ومنه يعلم التأمل في قوله: بل هذا الحكم دال الخ.

ولأن قلبه تمتعاً من غير نية مشكل، وأيضاً قد يكون في غير أشهر الحج، وللزوم التحلل من عمرة التمتع بغير تقصير، مع أنه لا يكون التحلل منها إلا بالتقصير كما يفهم من كلامه ودليله

الأ أن حسنة معاوية (٣) المتقدمة تدل على ذلك في المفرد، فلا يبعد القول به فيه، دون القارن، لما تقدم، ولوجود نفي التحلل في هذه أيضاً عنه، ولما مر (٤) في

(١) أي على كونه عبادة مستقلة.

(٢) في هامش بعض النسخ الخطية، يعني من عدم حصول لاجلال إلا بترك التلبية، لا حصول الاجلال وانعقاد الاحرام بعبه بالتلبية كما ذكره الشارح.

(٣) الوسائل الباب ١٦ من أبواب اتسام الحج الرواية ٢.

(٤) من عدم اجلال القارن حتى يبلغ الهدى محله.

ولا [فلا] يحلّان الآ مع النية [بالنية] على رأي.

حديث حجة صلى الله عليه وآله بطرق متعددة (١) فتذكر.

ولأنه يفهم من كلامه حصول التحلل بعد الطواف بمجرد ترك التلبية، بل تأخيرها في الجملة

والذي يفهم من الاخبار المتقدمة (٢) حصول التحلل مع الترك بعد السعي، فتأمل.

وأما قوله: ولا يحلّان الآ بالنية على رأي، فالظاهر أنّ الرأي متعلق بقوله: (و يستحب الخ) وأنه لا فرق بينها، وأنه لا خلاف في الاحلال مع النية، ولكن المراد بالنية غير ظاهر، ولعل المراد بها الاحلال بالطواف والسعي، بمعنى (يعنى خ) يفعل الطواف بقصد ان يحلّ بعد صلوته والسعي، ونية التحلل بعدها، وكذا السعي بنية الاحلال بعده، كما يحلّ بعدهما لو أخر (أخرأخ ل) عن الموقفين، او بعد الطواف فقط، بناء على حصول بعده فقط، في صورة التأخير، كما هو رأي المصنف، على ما سيجي.

وما نعرف له مستنداً بخصوصه، وكأنه الاستصحاب، ومثل انما الأعمال بالنيات (٣).

ولكن عموم الاخبار المتقدمة (٤) وعدم ثبوت كون الاحلال امراً مستقلاً، وعبادة عليحدة، ووجود الفرق فيها بينها، يدفع هذا المذهب ومستنده، فتأمل.

وما عرفت لعدم الاحلال مطلقاً والاحلال كذلك مستنداً في الروايات

(١) الوسائل الباب ٢ من ابواب اقسام الحج.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من ابواب اقسام الحج.

(٣) الوسائل الباب ٥ من ابواب معة العادات الرواية ٩.

(٤) الوسائل الباب ١٤ من ابواب اقسام الحج.

فقول الشهيد في الدروس محل التامل (١) هذا كله فيها.

و اما المتمتع فالأولى عدم تقديم الطواف له الا مع الضرورة، وتجديد التلبية كما مر، وكذا طواف النساء، ولا يبعد التجديد هنا أيضاً.

ولا يبعد جواز طواف الزيارة وتقديمه، لصحيفة ابن بكير وجيل عن ابي عبدالله عليه السلام (في الفقيه و التهذيب أيضاً) عن المتمتع يقدم طوافه وصحبه في الحج، قال: هما سيان قدمت او أخرت (٢).

و صحيفة حفص بن البختري (فيد (٣) ايضاً) عن ابي الحسن عليه السلام، في تعجيل الطواف قبل الخروج الى منى، قال: هما سواء أخر ذلك او قدمه يعني للمتمتع (٤) و غيرها من الاخبار في الفقيه و التهذيب، مثل رواية عبدالرحمن بن الحجاج (٥) حملها على الضرورة بغير ضرورة لا يناسب، لعل صحة دليل التقييد، و الصراحة، بل تحمل على التخيير و الأولى، فقول الشهيد - بعدم الجواز الا مع الضرورة - محل التامل.

و الظاهر ايضاً جواز الطواف له، للمصنوعات (٦)، و لصحيفة اسحق بن

(١) قال في الدروس (بعد الحكم بجواز تقديم الطواف للقارن و المفرد في الجملة)، ما هذا لقطه: و الأولى تجديد تلبية عقب صلاة كل طواف فان تركها، ففي التحمل روايات، ثالثها تحمل المفرد دون الساق ص ٩٢ من كتاب الحج و اما وجه التأمل في كلام الشهيد قدم، عدم إثارة قدمه على ما دل على الاحلال مطلق (اي في القارن و المفرد) وعدمه مطلقاً.

(٢) الوسائل الباب ١٣ من ابواب اقسام الحج الرواية ٤٩، وورد ما في التهذيب في الباب ١٣ و ما في الفقيه في ابواب ٦٤ من ابواب الطواف الرواية ٤.

(٣) اي في التهذيب.

(٤) الوسائل ابواب ٦٤ من ابواب الطواف الرواية ٣.

(٥) الوسائل الباب ١٣ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢ عن علي بن يقطين.

(٦) الوسائل الباب ٤ من ابواب الطواف.

و ذوالمنزلين يلزمه فرض أغلبها إقامة، فان تساوى اختيار.

عمار (١) في الفقيه، و الاصل، فمنع الثاني ذلك - و احتمال بطلان الحج، لو فعل ذلك عمداً ايضاً بعيد، و كذا ايجابه التلبية للنص، اذ لا نص صريح، بل ولا ظاهر صحيح هنا، فتأمل، وهم اعرف.

قوله: «و ذوالمنزلين يلزمه فرض أغلبها إقامة الخ». ما لزوم فرض أغلبها إقامة عليه فدلله ان المتعارف في الشرع، هو الحكم بالاكثر في الاكثر مثل اعتبار اكثر النهار في قصر الصوم، وعدمه ومبيت ليالي التشريق، والسقي في الركاة. و صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام، قال من اقام مكة ستين فهو من اهل مكة، لا متعة له، فقلت لابي جعفر عليه السلام، ارأيت ان كان له اهل بالعراق و اهل بمكة؟ قال: فلينظر ايها الغالب عليه فهو من اهله (٢).

و اما التخيير مع التساوى فلعدم الرجحان، ولعدم دليل لتعيين. قيل و كذا المشتبه، ولا يبعد كون الاولى التمتع هنا لما مر في بيان حاضري مكة، و لانه يصدق عليه انه لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام في الجملة، و باعتبار الاهل، البعيد، وهذا في المشتبه اولي، وهو ظاهر.

و اعلم ان هذا الحكم مع عدم تحقق المجاورة الموجبة لانتقال الحكم في مكة، لا يصير حينئذ من اهله باعتبارها وهو ظاهر وترك للظهور.

و ان مجرد المنزل لا يكفي، بل لابد من صدق الاهل في كلا الموضعين المختلفين للحكم في فرض انواع الحج، لانه الواقع في الدليل، و اكثر تقييدات الأصحاب، بالمنزلين، و الظاهر انه المراد، و لكن سبب التغير غير ظاهر، وهم اعرف، فتأمل، ولا تخرج عن الدليل.

(١) الوسائل الباب ١٣ من ابواب تقسيم الحج الرواية ٧.

(٢) الوسائل الباب ٩ من ابواب تقسيم الحج الرواية ١.

ولوحج المكي على ميقات أحرم منه وجوباً.

قوله: «ولوحج المكي على ميقات، أحرم منه وجوباً»، أي لو بعد المكي، ثم يريد مكة للحج، يجب أن يحرم من أي ميقات يمر عليه.

أما كون إحرامه من ذلك الميقات التي يمر عليه، ويحج منه فظاهر، لأنه لا يجوز التجاوز عن ميقات إلا محرماً.

وأما أنه باى شيء يحرم، وأنه يحج التمتع أو غيره ففيه التأمل، والظاهر أنه يفعل ما يجب عليه، فهو كان الحج واجباً عليه قل أن يخرج عن مكة، يحرم بالافراد أو القران، بناء على تعيينها عليه.

وأما لو لم يكن واجباً عليه، ووجب عليه بعد أن صار نائياً، فيحتمل أنه مثل الأول، لما مر، مما يدل على وجوبها على أهل مكة، وإن التمتع لمن لم يكن أهله حاضريها، والفرض أن أهل هذا من حاضريها، وهو ظاهر، ويحتمل اعتبار المجاورة في غيرها، مثل ما اعتبر في مجاورة مكة، كما سيجئ.

والظاهر العدم، لعدم النص، وعدم صحة القياس، وجواز التمتع له مطلقاً، مع أولوية الافراد، لصيرورته بالخروج، من غير أهل مكة: ولكون إحرامه من موضع إحرام المتمتع.

ولصحيحة عبدالرحمن بن الحجاج وعبدالرحمن بن اعين قالا سلنا أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل من أهل مكة خرج إلى بعض الأمصار، ثم رجع فزبعض المواقيت التي وقت رسول الله صلى الله عليه وآله له أن تمتع؟ فقال: ما أزعـم أن ذلك ليس له، والأهلال بالحج أحب إلى، ورأيت من سأل أبا جعفر عليه السلام (إلى قوله): قال: أنى قد نويت أن أحج عنك (إلى قوله): أو عن نفسى فكيف أصع؟ قال له (فقال خ): تمتع، فرد عليه القول ثلاث مرات يقول له أنى مقيم بمكة وأهلى بها فيقول: تمتع، في حديث طويل. (١)

و ينتقل فرض المقيم ثلاث سنين الى المكى، ودونها يتمتع
فيخرج الى الميقات ان تمكن و الا فخرج الحرم، ولو تعذرا حرم من
موضعه.

ولكن يحتمل كونها في غير حج الاسلام، الا ان الظاهر انه ح الأولى حج
التمتع لما تقدم فحكم بعض الأصحاب - بجواز التمتع له مطلقا - محل التأمل، وان
كان غير بعيد، للرواية الصحيحة (١) المتقدمة، مع التأييد بما تقدم من لترعيب و
التحريض على التمتع.

و يتبد ما ينافية بمن لم يخرج الى مصر من الامصار كما هو مقتضى هذه
الرواية، وترك التفصيل عن حج الاسلام وغيره يفيد العموم في الجملة و كذا
اولوية التمتع مع قوله: (الاهلال بالحج احب الى) فتأمل.

قوله: «وينتقل فرض المقيم الخ». الظاهر ان المراد ان الثانى (من نأى خ
ل) عن مكة بالمقدار المتقدم اذا اقام بها سنتين كامتين عرفيتين بالاقامة لمعارفة
ينقل فرضه الى اهلها، بمعنى انه يصير الآن من الحاضرين الذين فرضهم الافراد و
لقران في السنة الثالثة، فيصير بالشروع في الثالثة من اهلها، و صرح بذلك في
المنتهى، ونقله في كتابى الاحبار

وعن النهاية انه لم يصير كذلك حتى يقيم ثلاثاً وهو ظاهر المتن، ونقل في
الدروس، الاول عن النهاية و المبسوط، وقال: ويظهر من اكثر الرويات، انه في
الثانية.

و روى محمد بن مسلم عن احدهما قال: من اقام بمكة سنة، فهو بمنزلة
اهل مكة (٢).

(١) الوسائل الباب ٧ من ابواب اقسام الحج الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٨ من ابواب اقسام الحج الرواية ٤.

وروى حفص (١) الخ وفيه تأمل، سيعلم، ونحن ننقلها حتى يعلم، وهو اعلم. -

منهما في صحيحة زرارة (المقدمة في مسألة ذوى المنزلين) من اقام بمكة سنتين فهو من اهل مكة (٢).

وصحيحة عمر بن يزيد، قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: المجاور بمكة يتمتع بالعمرة الى الحج الى سنتين، فاذا جاوز سنتين كان قاطناً، وليس له ان يتمتع (٣).

وما في صحيحة الحلبي، قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام، لاهل مكة ان يتمتعوا؟ فقال: لا ليس لاهل مكة ان يتمتعوا، قال: قلت: فالقاطنين بها، قال: اذا (فاذا خ ل) اقاموا سنة او سنتين صنعوا كما يصنع اهل مكة، فاذا اقاموا شهراً، فأن لهم ان يتمتعوا، قلت من اين؟ قال: يخرجون من الحرم، قلت من اين يهلون بالحج؟ فقال: من مكة نحواً مما يقول الناس (٤).

وفي رواية عبدالله بن سنان (عن ابي عبدالله عليه السلام خ ثل) قال: سمعته، يقول: المجاور بمكة سنة يعمل عمل اهل مكة، يعنى يفرد الحج مع اهل مكة وما كان من دون السنة فله ان يتمتع (٥) ولكن في الطريق اسماعيل بن مزار وهو مجهول (٦).

(١) الوسائل الباب ٨ من ابواب اقسام الحج الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٩ من ابواب اقسام الحج الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٩ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢.

(٤) الوسائل الباب ٩ من ابواب اقسام الحج الرواية ٣.

(٥) الوسائل الباب ٩ من ابواب اقسام الحج الرواية ٨.

(٦) مسنده كمالى لكافى هكذا: علي بن ابراهيم عن ليث عن اسمعيل بن مزار عن يوسف عن عبدالله بن سنان الخ.

و رواية سماعة، عن ابى الحسن عليه السلام، قال: سألته عن المجاور، أله ان يتمتع بالعمرة الى الحج؟ قال: نعم يخرج الى مهل أرضه، فيلبى ان شاء (١)، وليست واضحة السند والدلالة.

و مرسله حريز، عن اخبره، عن ابى جعفر عليه السلام، قال: من دخل مكة بحجة عن غيره، ثم اقام سنة فهو مكى، فاذا اراد ان يحج عن نفسه، او اراد ان يعتمر بعد ما انصرف من عرفة، فليس له ان يحرم بمكة (من مكة خ ل) ولكن يخرج الى الوقت وكلما حوّل رجع الى الوقت (٢) وهى مثلها.

و رواية ابى الفضل، قال كنت مجاوراً بمكة، فسئلت ابا عبدالله عليه السلام، من اين احرم بالحج؟ فقال: من حيث احرم رسول الله صلى الله عليه وآله من الجعرانة اثناء في ذلك المكان فتوح، فتح الطائف وفتح خيبر والفتح (٣) الخبر وهى مثلها.

و فى صحيحة عبدالرحمن المتقدمة، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: انى اريد الجوار بمكة، فكيف اصنع؟ قال: اذا رايت الهلال، هلال ذى الحجة، فاحرح الى الجعرانة، فاحرم منها بالحج الحديث (٤).

و رواية حمص بن البختري، عن ابى عبدالله عليه السلام فى المجاور بمكة، يخرج الى أهله ثم يرجع الى مكة، باى شىء يدخل؟ فقال: ان كان مقامه بمكة اكثر من ستة اشهر فلا يتمتع، وان كان اقل من ستة اشهر، فله ان يتمتع (٥).

(١) الوسائل الباب ٨ من ابواب اقسام الحج الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٩ من ابواب اقسام الحج الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٩ من ابواب اقسام الحج الرواية ٦.

(٤) الوسائل الباب ٩ من ابواب اقسام الحج الرواية ٥.

(٥) الوسائل الباب ٨ من ابواب اقسام الحج الرواية ٣.

وفي رواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام، قال: من أقام بمكة سنة فهو بمنزلة أهل مكة (١).

وفي مرسله حماد وغيره ممن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام من أقام بمكة خمسة أشهر فليس له أن يتمتع (٢).

وهذه مرسله، والثاني (٣) قبلها، الأولى مقطوعة إلى يعقوب بن يزيد (٤) والثانية إلى عباس بن معروف وطريقه إليها غير ظاهر (٥) وإن أمكن تصحيح الأولى من الفهرست.

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب أقسام الحج الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب أقسام الحج الرواية ٥ وسندها على ما في الوسائل نقلاً عن تهذيب هكذا: وبإسناده عن أيوب بن نوح عن عبد الله بن المغيرة عن الحسين بن عثمان وغيره ممن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام وكذا في التهذيب ولا يخفى أن ما بعد رواية في هذا المقام منقولة من حماد.

(٣) أي رواية حفص ورواية محمد بن مسلم.

(٤) لا يخفى أن المراد بالمقطوعة ليس هو المعنى المصطلح عند علماء الرجال بل المراد منها عدم ذكر السند من الشيخ إلى يعقوب بن يزيد وإلى عباس بن معروف.

(٥) قال الأردبيلي قدمه في رجاله (بعد ذكر طرق الشيخ إلى يعقوب بن يزيد) ما هذا لفظه: وإني (أي طريق الشيخ) يعقوب بن يزيد فيه ابن أبي حنيفة في الفهرست وإليه صحيح في باب الأحداث الموجبة للطهارة في الحديث الخمسين وفي باب آداب الأحداث الموجبة للطهارة في الحديث الرابع وفي باب صفة الوضوء في الحديث التاسع وفي باب تطهير الثياب قريباً من الآخر بأربعة عشر حديثاً وفي باب تلقين مختصرين في حديث العاشر ٢ ص ٥٢٥.

وقال أيضاً وإلى عباس بن معروف ضعيف في ست وإليه صحيح في باب آداب الأحداث الموجبة للطهارة في الحديث الحادي والخمسين وفي باب صفة الوضوء في الحديث التاسع والأربعين وفي باب التيمم في الحديث السادس عشر وفي الحديث الرابع والثلاثين وفي باب تطهير المياه في الحديث الثامن عشر انتهى ج ٢ ص ٤٩٩.

ولعله قدمه لم يثر على ما في أواخر (باب الرياءات في فقه الحج) من رواية ٣٢٥ ورواية ٤١٤.

فالذى يفهم من الاكثر (اكثر من ل) المعتبرة، هو كون المجاور في الثالثة اهل مكة وعدم جواز التمتع له.

والظاهر انه انما يكون على تقدير كونه حج الاسلام المتعين عليه، كما مر، والا فالظاهر الجواز لها فتذكر.

و يحتمل في الثانية التخيين بان يجعل نفسه مثل اهلها وعدمه، لما في بعض الاخبار المتقدمة من التحديد بالسنة.

و يحتمل ذلك في ستة اشهر وخمسة اشهر ايضاً للجمع بين الاخبار، وان كان دليلها (١) غير صحيح، والقائل به غير معلوم، فيطرح او يأول بالجواز والافضلية في غير حج الإسلام فتأمل.

ثم اعلم انه يحتمل ان يكون المراد بالمجاور سنة او سنتين سنة الحج ومضى زمان الحج فيها، لا السنتين الكاملتين العريفتين بل سنة الحج والحجتين، وهو غير بعيد، بل ربما يتبادر في هذا المقام.

ويؤيده بعض الاخبار المتقدمة مثل صحيفة عمر (٢) فلا يبعد (٣) اشتراط كون النائي المقيم مكلفاً.

و ان المراد بالاقامة بمكة، بعد ان كان نائياً - الكون في الموضع الذي يختلف فرض الحج به.

و ان المراد بالاقامة به من لم يسبق وجوب حج الاسلام عليه قبل صيرورته مجاوراً، بالمعنى المراد هنا، فحينئذ يندرج افراد المسألة، وفائدتها، خصوصاً على ما نقول من اشتراط الاستطاعة من المكان الذى هو فيه الا ان لا يجوز التمتع لاهل مكة مطلقاً.

(١) سمي خمسة اشهر.

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب لقام الحج الرواية ٢.

(٣) هذا تفريع على ما يستفاد من رواية عمر بن مريد.

كما يظهر من بعض الاخبار (١) على ما تقدم، او يكون لهم ذلك افضل، فتحصل الفائدة في الافضلية، وتحمل هذه الاخبار عليها، (عليها خ ل) وبالجملة هذه الاخبار تعين جواز التمتع لاهل مكة فتأمل.

وان استطاعة عن مكة لا عن البلد، كما هو مقتضى الآية (٢) في حقه و في حق المكلف، فان الظاهر من الآية والاخبار ان استطاعة له هي القدرة على الوجه المعتبر في زمان الحج في اى مكان كان واحفظ هذا فانه ينفع في مواضع و سيجئ تحقيقه.

وان مقتضى كون المجاور - بعد تحقق الشرط مثل اهل مكة - ان يحكم حكم اهلها في العمرة والحج ومحل الميقات وغيرها.

ولكن ظاهر بعض الروايات المتقدمة انه يحرم من ادنى الحل، مثل صحيحة عبد الرحمن (٣) فلا يبعد التحيين ولا ينبغي حمله على المجاور الذى ما حصل له شرط الانتقال، لان تنمة الرواية (٤) تدل على انه يأتى بالحج مفرداً لا متمتعاً، نعم يمكن ذلك مع الحمل على انها غير حجة الاسلام.

وان المجاور مع عدم الشرط، مع وجوب الحج عليه وعدمه، فالظاهر انه يجوز له ان يحرم بالعمرة المتمتع بها الى الحج من مثل الجعرانة والحديبية وامثالها من ادنى الحل وهو الوقت لاحرام العمرة المفردة.

ويدل عليه الاصل و كون هذا ميقاتاً وعدم وجوب المضى الى ميقات ابعد مع الاقرب بل يمكن عدم الجواز حينئذ.

(١) راجع الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج.

(٢) آل عمران ٩٧.

(٣) لوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ٥ وقد تقدم نقلها آنفاً.

(٤) انوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج الرواية ٥.

ولما في هذه الروايات مثل ما في صحيحة الحلبي (فاذا اقاموا للحج) (١)، و
ما في رسالة حريرز (ولكن يخرج الى الوقت) (٢) ويدخل فيه ادنى الحل.
وعموم ما في رواية ابي الفضل (٣) وصحيحة عبدالله بن مسكان عن ابراهيم
بن ميمون وقد كان ابراهيم بن ميمون تلك السنة معنا بالمدينة قال قلت لابي
عبدالله عليه السلام: ان اصحابنا مجاورون بمكة وهم يسألوني لو قدمت عليهم ما
يصنعون قال (فقال خ ل): قل لهم اذا كان هلال ذي الحجة فليخرجوا الى التنعيم،
فليحرموا، وليطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم يطوفوا فيعقدوا بالتلبية عند
كل طواف، ثم قال: اما انت فانك تمتع في اشهر الحج و احرم يوم التروية من
المسجد الحرام (٤).

يحتمل انه أمر بالتمتع، وترك الأمر بالتحلل للظهور، ألا ان الأمر بالعقد
بالتلبية بعد كل طواف للمتمتع، بخلاف ما يقرر عندهم، ألا ان يحمل على
الطواف بعد احرام الحج، او يكون من خصائص المجاور المذكور او يهدف ذلك
لمعارضه لو كان اقوى منه.

الأ ان ابراهيم مجهول غير مذكور في كتب الرجال.

ويحتمل الأمر بالافراد، وكأن الاحرام من التنعيم من خصائص المجاور او
على سبيل التخيير.

وعموم صحيحة عمر بن يزيد المتقدمة (في الفقيه) عن ابي عبدالله
عليه السلام، قال: من اراد ان يخرج من مكة ليعتمر احرم من الجعرانة او الحديبية

(١) الوسائل الباب ٩ من ابواب اقسام الحج الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٩ من ابواب اقسام الحج الرواية ٩.

(٣) الوسائل الباب ٩ من ابواب اقسام الحج الرواية ٦.

(٤) الوسائل الباب ٩ من ابواب اقسام الحج الرواية ٤.

أو ما أشبههما (١).

وقال في المنتهى: يخرج إلى ميقات أهله، فأحرم منه، فإن تعذر خرج إلى أدنى الحل، ولو تعذر أحرم من مكة، وهو ظاهر قوله هنا: فيخرج إلى الميقات الخ، لأنّ المتبادر هو ميقات الأهل، فيكون للعهد.

ولعل دليله ما في رواية سماعة المتقدمة (نعم يخرج إلى مهل أرضه) (٢).
ورواية الحلبي (في تارك الإحرام من الميقات) يرجع إلى ميقات أهل بلده (بلاده خ ل) الذي يحرمون منه فيحرم، فإن خشي أن يفوته الحج فليحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج (٣).

وفيا تأمل، لأنها بعد تسليم السند مخصوصة بالتارك، ووجوب الإحرام من الميقات الأول الذي يصل إليه، ويسافر منه محرماً إلى مكة، وهو في محل المنع، خصوصاً مع عدم الوجوب إلا في مكة، نعم ذلك محتمل معه للمجاور (٤) مطلقاً.
والظاهر العدم، لكثرة أحوط لما مر.

ولأنّ الظاهر لو كان كذلك لوجب الرجوع منها أمكن، والرواية (٥) غير صحيحة لسماحة وغيره.

وقد يقال أنها محمولة على الأفضل للجمع، أو على سبق الوجوب وترك الإحرام منه عمداً مع المرور به، مع عدم الصراحة، إذ قد يقال: مهل أرضه أدنى

(١) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب المواقيت الرواية ١٩.

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب أقسام الحج الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ١٤ من أبواب المواقيت الرواية ٧ (عن أبي عبد الله عليه السلام).

(٤) يعني مع الوجوب مع المجاورة (كذا في هامش بعض النسخ المخطوطة).

(٥) وسندها كما في الكافي هكذا: الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن أبيان بن

عثمان عن سماعة.

الحل، وللتقييد بقوله: (ان شاء) فتأمل-

وقال في شرح الشرايع: لا يتعين عليه الخروج الى ميقات بلده، بل يجوز له الخروج الى اى ميقات شاء مع الامكان ومع عدمه والمراد به حصول المشقة التى لا يتحمل عادة، يحرم من خارج الحرم، فان تعذر جميع ذلك احرم للعمرة من مكة وهل يجب عليه ان يأتى بالممكن مما بين المواضع الثلاثة نظر الخ.

وما نجد له دليلاً واضحاً فان الظاهر اقاماً ما قلناه، او ما قاله المصنف لما مر. نعم فى بعض الأدلة ما يشر به، مثل ما روى - فى باب الزيادات - فى حايض تركت الاحرام من الميقات قال عليه السلام: فلترجع الى الوقت، و ن لم يكن عليها مهلة، فلترجع ما قدرت عليه، بعد ما تخرج من الحرم بقدر ما لا يفوتها الحج، فتحرم (١).

ولكنها غير صريحة، و ان كانت صحيحة، و انها فى عادة الجاهنة بجواز الاحرام حايضاً والتاركة للاحرام.

والاحوط الرجوع منها امكن مع الاستيناف فى ادنى الحل، وهذه يمكن جعلها دليلاً للمصنف، والشارح، فتأمل ما يدل على الخروج منها امكن فى بعض الصور و فى البعض العدم، وسيجئ، مثل ما ورد فى الخروج الى الحرم او الاحرام من مكة، و الاحرام من الموقف وغير ذلك، مثل ما فى رواية الحلبي المتقدمة (٢)

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب المواقيت الرواية ٤ تقول متن الرواية هكذا عن معدوية بن صمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة كانت مع قوم عطشت فارسلت يسئم عنائهم فقالوا: ما ندرى أعليك احرام ام لا و انت حائض فتركوها حتى دخلت الحرم فقال عليه السلام: ان كان عليها مهلة فترجع الى الوقت فتحرم منه فان لم يكن عليها وقت (مهلة) فترجع الى ما قدرت عليه بعد ما تخرج من الحرم بقدر ما لا يفوتها.

(٢) الوسائل الباب ١٤ من ابواب المواقيت الرواية ٧.

و لا يجوز الجمع بين الحج و العمرة بنية واحدة، ولا ادخال احدهما على [فى] الآخر، ولا بنية [نية] حجتين ولا عمرتين.

وهو المفهوم من كلام المصنف هنا والمنتهى وغيره، والاصل ايضاً يقتضيه مع التأييد بان الواجب هو الاحرام فى الميقات، والذي فى البين ليس بميقات. وايضاً قد يشكل تعيين ذلك المقدار الذى يفوت به الوقت، او يخاف من الضرر فتأمل.

قوله: «ولا يجوز الجمع الخ». هذه ثلاث مسائل.

الاولى: عدم جواز الجمع بين حج و عمرة بنية واحدة، بان ينوى بها معاً، و يلحق بقصدهما، سواء تكلم بها مثل ان يقول: لييك بحجة و عمرة معاً أم لا بل يقول: لبيك و يقصدهما.

و الثانية: ادخال احدهما على الآخر بمعنى فعل الثانى بنيته، و بدونها قبل الاحلال عن الاول، حجباً كان او عمرة، و ظاهرهم عدم الخلاف فيه. و كذا الثالثة، و هو فعل حجتين او عمرتين، بنية واحدة، قبل الاحلال عن الآخر، او بعده.

و اما الاولى فغير جائزة عندهم، فى حج التمتع و الافراد، و اما القرآن فجوز ابن عقيل ان يقترب بين الجمع و العمرة فى احرام واحد فى حج القرآن، و جعل القرآن عبارة عن ذلك، و هو رأى الجمهور على ما نقل، و المشهور عدم الجواز مطلقاً، لانها عبادتان مستقلتان، بل وجوب العمرة على من يجب عليه الحج غير ظاهر، يحتاج الى الدليل، و سيجىء.

و الظاهر انها ليست بجزء من الحج، و هو ظاهر، و سيجىء دليلاً ايضاً. و يؤيده الشهرة و يدل عليه ايضاً اخبار كثيرة صحيحة.

مثل صحيحة منصور بن حازم (الثقة) عن ابى عبد الله عليه السلام قال: لا يكون القارن الا بسياق الهدى، و عليه طوافان بالبيت و سعى بين الصفا و المروة

كما يفعل المفرد فليس بأفضل من المفرد الآ بسياق الهدى (١).

وصحيفة معوية بن عمار (الثقة) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: القارن لا يكون الآ بسياق الهدى و عليه طواف بالبيت و ركعتان عند مقام إبراهيم عليه السلام و سمي بين الصفا و المروة و طواف بعد الحج و هو طواف النساء (٢).
وجه الدلالة في أمثال هذه، انه يفهم حصر أفعاله فيما ذكر، و انه يحصل الإحلال و الخلاص منه بفعل ذلك فقط، و ان وجه كونه قرناً و امتيازته، بالسوق فقط، فلا يكون غيره معتبراً فيه، و لا يكون إحرامه باقياً بعد هذه الأفعال فلا ادخال و لا دخول.

و تدل عليه ايضاً صحيفة الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: القارن الذي يسوق الهدى، عليه طوافان بالبيت، و سمي واحد بين الصفا و المروة، و ينبغي له ان يشترط على ربه ان لم تكن حجة فعمرة (٣)، و هذه اصرح فافهم.

وصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: انما نسك الذي يقرن بين الصفا و المروة مثل نسك المفرد ليس بأفضل منه الآ بسياق الهدى و عليه طواف بالبيت و صلوة ركعتين خلف المقام و سمي واحد بين الصفا و المروة و طواف بالبيت بعد الحج و قال ايما رجل قرن بين الحج و العمرة فلا يصلح الآ ان يسوق الهدى الحديث (٤).

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب أقسام الحج الرواية ١٠.

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب أقسام الحج الرواية ١٢.

(٣) الوسائل الباب ٢ من أبواب أقسام الحج الرواية ٣.

(٤) الوسائل الباب ٢ من أبواب أقسام الحج الرواية ٦ و اورد فيها في الباب ٥ من تلك الأبواب

و حسنة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له اني سقت الهدى وقرنت قال: ولم فعلت ذلك؟ التمتع افضل، ثم قال: يجزيك فيه طواف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة واحد وقال: طف بالبيت (بالكعبة خ ل) يوم الحرة (١)، والتقريب ظاهر، وقدمر.

و احتج لابن أبي عقيل بحديث عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال: في التلبية: لبيك بحجة وعمرة معاً (٢).

و اجيب بمنع الصحة، ويمكن بعدم الصراحة ايضاً، اذ لم يظهر قران ولا هدى، ومجرد ذكر هذا الكلام في التلبية لا يدل (عليه، ظ) فانه قد يكون تعبداً، او لكون الاشعار في العمرة المتمتع بها الى آتة يأتي بعده بالحج ايضاً. وهذا واضح، لوجود هذا الكلام في بعض رواياتنا في التليات ولو بعمرة المتمتع بها.

و يدل عليه صحيحة زرارة (في الفقيه) قال: جاء رجل الى ابي جعفر عليه السلام، وهو خلف المقام فقال: اني قرنت بين حجة وعمرة فقال له: هل طفت بالبيت؟ فقال: نعم، قال: هل سقت الهدى؟ قال: لا، فاخذ ابو جعفر عليه السلام بشعره ثم قال: احللت والله (٣) وغير ذلك من الاخبار. و يفهم من هذه الصحيحة عدم الدقة في نية التحلل، بل عدمها، وانه يكفي باخذ الغير، وما يصدق من الشعر، وان القران بين الحج والعمرة لا يضر، وغير ذلك فافهم.

و بصحيحة الحلبي المتقدمة حيث قال فيها: (اتيا رجل قرن بين الحج

(١) الوسائل الباب ٤ من ابواب اقسام الحج الرواية ٧.

(٢) الوسائل لباب ٢١ من ابواب الاحرام الرواية ٧ هذه قطعة من الرواية مراع.

(٣) الوسائل الباب ١٨ من ابواب اقسام الحج الرواية ١.

والعمرة (١).

ويمكن الجواب بما أمكن فيما سبق واجاب الشيخ بأن المراد من قال في حجة: فان لم تكن حجة تكون عمرة، للاشتراط في اثناء التلبيات.

ويؤيده صحيحة الفضيل بن يسا (٢) حيث خصّ الاشتراط بالسائق. و أيضاً يدل على بطلانه صدر هذه الرواية، حيث ما فرق بين القارن والمفرد الا بالسياق، فتأمل، ومع ذلك التحيز في الجملة غير بعيد، لظاهر هذه الرواية، يعنى انه لا يجوز المقارنة في التلبيات والاشارة بالحج والعمرة معاً الا للسائق، كما هو ظاهر هذه الرواية لا بالمعنى الذي قاله ابن ابي عقيل والجمهور من حصر القران في ذلك، فانه ما نفهم له دليلاً، وليس هذه دليله.

وبالجملة هذه الرواية ما تدلّ على منذهب ابن ابي عقيل لاجهاها، فتأمل. ثم اعلم، انّ الروايات التي في بيان حج القران والافراد (٣)، ليست فيها الا افعال الحج الى طواف النساء فقط، وليس فيها ذكر للعمرة اصلاً، فلا يكون هي جزءاً منها، ولا يجب على من يجهل عليه مطلقاً، نعم قد تدل الآية (٤) على اتمامها، والاحتمار (٥) أيضاً على وجوبها، كالحج مع الاستطاعة، فتجب اصاله مع الشرائط.

(١) الوسائل الباب ٥ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢ تنامه فلا يصلح الا ان يسوق المندى وقد اشعره وقله الحديث.

(٢) الوسائل الباب ٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ٣ ولحق الحديث هكذا. (و ينبغي له ان يشترط على ربه ان لم تكن حجة عمرة).

(٣) الوسائل الباب ٢ من ابواب اقسام الحج.

(٤) البقرة ١٩٧.

(٥) الوسائل الباب ١ من ابواب العمرة.

وظاهر كلام الاصحاب خلاف ذلك، بل الحزنية، وانه لا بد من الاتيان بها على من اتى الحج مطلقاً، مندوباً ومنذوراً، وبعد الانتقال من العمرة الى احدهما، وذلك غير ظاهر، فتأمل.

واما ما يدل على المتمتع (١) فانه بكثرتها وصحتها تدل على الاتيان بها في عام واحد معاً بجميع افعالها، وعدم طواف النساء في العمرة، وتحليل كل شيء بعد العمرة.

والظاهر ان يستثنى منه الحلق، لما في الرواية التي دلت على لزوم الدم على من حلق قبل التقصير، فتأمل، وسيجيء تحقيق ذلك كله ان شاء الله تعالى في محله.

(١) الوسائل ايلاب ٢ من ابواب اقسام الحج.

(النظر الثاني في الشرايط)

يشترط في حجة الاسلام التكليف، والحرية.

قوله: «يشترط في حجة الاسلام» الخ. الظاهر ان المراد به الاشارة الى شرائط وجوب حج الاسلام، ولهذا ترك الاسلام فانه شرط للصحة دون الوجوب، قال في المنتهى: باجماع علمائنا وفي الدروس ايضاً جمعه من شرايط الصحة وقال ايضاً: ان الجميع شرط للاجزاء الا الثلاثة الاخيرة (١) فهو حج المريض بمشقة والمعضوب (٢) والخائف، في السرب، والذي يعلم ضيق الوقت فصار سيراً عنيفاً جداً بحيث لا يجب مثله، وادرك اجزاً وسقط عنه الفرض، الا ان يكون فعله المتناسك حراماً، بخوف ونحوه، فلا يجوز للهي المفسد وهو غير بعيد.

و الشرايط امور (الأول الاسلام، وهو اظهار كلمتي الشهادة مع الاعتقاد،

(١) وهي الصحة والقدرة على الركوب وسعة الوقت وفي الدروس بعد ذكر الشروط ثمانية، قال ما هذا الموضع: وعندى لو تكلف المريض والمعضوب والمنع بالمدو وتضييق الوقت، أجراً، لان ذلك من باب تحصيل الشرط انتهى.

(٢) قال في المسالك: المعصوب الضعيف سواء بلغ في الضعف الى ان لا يمتسك على الراحلة ام لا بوصف الاستمسك على الراحلة محض لا موضح.

وعلم صدور شيء يوجب الكفر من فعل او قول، مثل القاء المصحف في القاذورات استهزاء واهانة، وانكار ضروري للدين.

وعنه من شرايط الصحة (١) دون الايمان، مشعر بصحة حج المخالف، كسائر فرائضه، ويؤيده علم وجوب الاعادة والقضاء لو استبصر، كما سيجيء، وهو معنى الصحة عند الفقهاء على ما ذكر في محله، وقد مر تحقيقه فتذكر وتأمل.

و اما دليله فهو اجماع فقهاء الأعصار المتعني في المنتهى مستنداً الى اشتراط الاخلاص، المنفي عن الكافر على الوجه المعتبر.

(الثاني) الحرية، فانها شرط للاجزاء والوجوب، فلا يجب على المملوك مطلقاً، وان اذن له المولى، ولا يجزى عن حج الاسلام لو اعتق، نعم لو ادرك احد الموقفين معتقاً مستطيماً مكلفاً، يمكن ذلك كما سيجيء.

و دليله ايضاً الاجماع والاخبار مثل صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: المملوك اذا حج ثم اعتق كان (فان خ ل) عليه اعادة الحج (٢).

وقريب منه صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) وغيرهما (٤).

وما يدل على الاجزاء (٥) مطلقاً (٦) فبعد تسليم السند محمول على ادراك

(١) كما يأتي من قول الماتن: ويجب على الكافر ولا يصح منه الا بالاسلام.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الرواية ٣.

(٣) الوسائل الباب ١٦ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الرواية ٤١.

(٤) راجع الباب ١٦ من ابواب وجوب الحج وشرائطه.

(٥) الوسائل الباب ١٦ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الرواية ٧ من الرواية هكذا، حكم من حكم

عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قتها عرد حج به مواليه، قد قصي حجه الاسلام.

(٦) ي سواء ادرك احد الموقفين ام لا (منقولة نحوه قدمه في بعض النسخ الخطية).

والاستطاعة، وهى الزاد والراحلة، ومؤنة عياله.

أحد الموقفين معتقاً، كما حمله الشيخ عليه، للجمع بين الأدلة.

(الثالث) التكليف، بالبلوغ، والعقل، وهو في الدليل والاجزاء في بعض الاوقات، مثل الحرية، مع خبر رفع القلم.

و مفهوم مضمرة شهاب قال: سأله عن ابن عشر سنين يحج؟ قال: عليه حجة الاسلام، اذا احتلم، وكذلك الجارية عليها الحج، اذا طمشت (٢).
و فيها اشعار بعدم حصول البلوغ بالعمش، ولو في الجارية، فتأمل، ويترك لغيره من الأدلة الدالة على البلوغ بالتسع (٣).

و كذا ما في رواية مسمع بن عبد الملك، عن ابى عبدالله عليه السلام، لو أن غلاماً حج عشر سنين (حجج خ كا) ثم احتلم، كانت عليه فريضة الاسلام، ولو أن مملوكاً حج عشر حجج ثم احتلم كانت عليه فريضة الاسلام، اذا استطاع اليه سبيلاً (٤).

(الرابع) الاستطاعة، وهى مفسرة بالزاد والراحلة ومؤنة عياله ملة رجوع اليهم. و لعل المراد بالزاد ما يقوته قوتاً متعارفاً من غير اسراف وتقتير، ولو كان يملك الثمن مع القدرة او البذل.

وبالراحلة ما يحمله من غير مشقة، ولو بالاجرة، او البذل كما سيجىء.
ولا يحتاج التحديد باللايق بحاله في الراحلة لعموم الآية والأخبار (هـ) وعدم

(١) راجع الوسائل الباب ٤ من ابواب مقدمة العبادات .

(٢) لوسائل الباب ١٢ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الرواية ٢ وهى مروية عن ابى عبدالله عليه السلام.

(٣) راجع الوسائل الباب ٢ من كتاب الحج وعمره .

(٤) ورد صدرها في الوسائل في الباب ١٣ من ابواب وجوب الحج وشرائطه وديلها في الباب ١٦ من

ذلك الباب الرواية ٥ .

(هـ) راجع الوسائل الباب ٨ من ابواب وجوب الحج وشرائطه و الباب ٧ من ابواب وجوب الحج و

مشرائطه المستترك .

المختص، وما في بعض الروايات، ولو على حمار ابتز واجدع (١) وما روى من ركوبه صلى الله عليه وآله الحمار (٢) وعدم التفاوت في المأكول والمشروب شرعاً. ولا يشترط الرجوع الى كفاية بمعنى وجود شيء يعيش به بعد الحج مدة، مثل ملك او صنعة او رأس مال يعيش بربحه، ونحو ذلك، كما هو عند اكثر المتأخرين.

و دليلهم الآية (٣) فانها تدل على الوجوب بالاستطاعة، ولا شك في صدقها لغة وعرفاً على ما هو قادر على الوجه الذي ذكرنا، مع عدم الكفاية، ونقنها الى معنى شرعى - يكون هي داخلة في مفهومها - غير ظاهر، وثبات الحقيقة الشرعية، ان امكن فغير ثابت هنا.

و يؤيده (٤) الاخبار، مثل صحيحة هشام بن سالم عن ابي بصير (في الفقيه) قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام، يقول: من عرّض عليه الحج، ولو على حمار اجدع الذنب فأبى فهو مستطيع الحج (٥).

وما في صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (المتقدمة في وجوب الحج) فان كان دعاء قوم أن يحجّوه، فاستحيى، فلم يفعل، فانه لا يسمه، الا ان يخرج ولو على حمار اجدع ابتز الخ (٦).

(١) الوسائل الباب ١٠ من ابواب وجوب الحج وشروطه الرواية ١ و ٣ و ٥ ومعنى الاحدع فيها مقطوع الانف (بالجيم المعجمة والباء الموحدة).

(٢) راجع الوسائل الباب ٤٠ و ٤١ من ابواب الاحرام.

(٣) آل عمران ٩٢.

(٤) يعنى عدم التقييد بالرجوع الى كفاية.

(٥) الوسائل الباب ١٠ من ابواب وجوب الحج وشروطه الرواية ٧.

(٦) الوسائل الباب ١٠ من ابواب وجوب الحج وشروطه الرواية ٧.

و رواية محمد بن يحيى الخثعمي قال: سأل حفص الكناسي إبا عبد الله عليه السلام، وأنا عنده عن قول الله عز وجل: **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**، ما يعني بذلك؟ قال: من كان صحيحاً في بدنه، مغلّى سريره، له زاد وراحلة، فهو ممن يستطيع الحج، أو قال: ممن كان له، فقال (له) حفص الكناسي: وإذا كان صحيحاً في بدنه، مغلّى سريره، له زاد وراحلة، فلم يحج، فهو ممن يستطيع الحج؟ قال: نعم (١).

ولا يبعد كون الخثعمي هو ابن سليمان أخو مفلس الثقة، وإن نقل في كتاب ابن داود واحداً آخر، وقال في رجال الشيخ: مهمل ولهذا (٢) قال في المختلف: وروى محمد بن يحيى الخثعمي في الصحيح.

وحسنه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**، ما السبيل؟ قال: أن يكون له ما يحج به، قال: من عرض عليه ما يحج، فاستحى من ذلك، أهو ممن يستطيع إليه سبيلاً؟ قال: نعم ما شأنه يستحى؟ ولو يحج على حمار أهدع أبر، فإن كان يستطيع (يطيق خ ل) أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليحج (فيعمل خ ل) (٣).

و ايضاً عموم الاخبار الدالة على الوعيد والعقاب لمن ترك الحج مثل صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك، وليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام، وإن كان

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه الرواية ٤ .

(٢) أي ولكون الخثعمي هذا هو ابن سليمان الثقة .

(٣) نقل صدرها في الوسائل في الباب ٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه الرواية ٣ وديها في أبواب

١٠ من تلك الأبواب الرواية ٥ .

موسراً، وحال بينه وبين الحج مرض أو حصر أو أمر يعذر به الله فيه، فإنّ عليه أن يحج عنه من ماله ضرورة لا مال له، وقال: يقضى عن الرجل حجة الاسلام عن جميع ماله (١).

وفيها دلالة على عدم جواز التأخير أيضاً، خرج من لم يكن بالقصة التي قلناها بالاجماع ونحوه، بقي الباقي.

وقيل باشتراط الكفاية للاصل، ولرواية ابى الربيع الشامي، قال: سئل ابو عبدالله عن قول الله عزوجل: وَ لَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، فقال: ما يقول الناس؟ قال: فقلت (فقليل خ كا) له الزاد والراحلة، قال: فقال ابو عبدالله عليه السلام: قد سئل ابو جعفر عليه السلام عن هذا، فقال: هلك الناس اذاً، لئن كان من كان له زاد وراحلة قدر ما يقوت عياله، ويستغني به عن الناس ينطلق اليه، فيسلمهم اياه لقد هلكوا اذاً، فقليل له: فما السبيل؟ قال: فقال: السعة في المال اذا كان يحج ببعض ويبقى بعضاً لقوت عياله، أليس قد فرض الله الزكاة فلم يجعلها الا على من يملك مائتي درهم (٢).

وانت تعلم أنّ الاصل يضمحل بالأدلة السابقة.

و عدم صحة رواية ابى الربيع، لكونه مجهولاً، مع عدم توثيق خاله بن جرير الواقع في الطريق (٣).

وعدم صراحتها، فانها ظاهرة فيما قلنا بانه (عليه السلام) منع عن الوجوب بمجرد.

(١) نقل صدره في ابواب ٦ من ابواب وجوب الحج وشروطه الرواية ٣ وديها في الباب ٢٥ من تلك الابواب الرواية ٣ والباقي منها في الباب ٢٤ الرواية ٢.

(٢) انوسائل الباب ٩ من ابواب وجوب الحج وشروطه الرواية ١.

(٣) مسندها كما في تكايف هكذا: عذة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن حاد بن جرير عن ابى الربيع الشامي.

الزاد والراحلة اذا استلزم هلاك العيال، وعدم نفقتهم، بان اخذ ما يصرف في نفقتهم، ويحج به، ولم يبق عندهم شيء أصلاً، او مقدار ما يرجع اليهم، كما يشعر به (فيصلهم الخ).

نعم قد نقل لها تنمة عن الشيخ المفيد في المختلف (ثم يرجع فيسأل الناس بكفه) تدل عليها في الجملة و لكن ما ثبت نقله (١) فإن الرواية (في الكتب الاربعة)، ليس فيها هذه التنمة، بل هي الوجه الذي ذكرناه.

واعلم أنّ هنا أخباراً أخر، تدل على وجوب الحج ولو مشياً، وباستيجار نفسه - كما في الروایتين السابقتين (٢) (يمشى بعضاً ويركب بعضاً) - .

وهي رواية ابي بصير قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: قال الله عز وجل: والله على الناس حرج البيت من استطاع اليه سبيلاً؟ قال: يخرج ويمشى ان لم يكن عنده (شيء فيه) قلت: لا يقدر على المشى قال: يمشى ويركب قلت: لا يقدر على ذلك (اعني المشى يب) قال: يخدم القوم ويخرج معهم (٣).

وصحبة معاوية بن عمار قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام، عن رجل عليه دين، أعليه ان يحج؟ قال: نعم ان حصة الاسلام واجبة على من اطاق المشى من المسلمين (الحديث) (٤) وغيرها.

وأوله الشيخ بشدة الاستحباب والتقية للاجماع، و الأخبار المتقدمة (٥)

(١) اي نقل الشيخ المفيد التنمة من خطه ره (كذا في هامش بعض النسخ الخطية) .

(٢) الوسائل الباب ٦٠ من ابواب وجوب الحج و شرائطه الرواية ٥٩١ .

(٣) الوسائل الباب ٦٦ من ابواب وجوب الحج و شرائطه الرواية ٢ .

(٤) الوسائل الباب ١١ من ابواب وجوب الحج و شرائطه الرواية ١ و تمامها: وقد كان اكثر من حج

مع النبي صلى الله عليه وآله مشاة .

(٥) الوسائل الباب ٨ من ابواب وجوب الحج و شرائطه .

على عدم الوجوب، ويمكن حملها على من وجب عليه، وقصر حتى ذهب ماله فتأمل.

وأن في الآية (١) والأخبار السابقة (٢) دلالة واضحة على الوجوب بالبذل مطلقاً، سواء كان البذل (للبذل خ) نذراً لا، وثقة أم لا.

نعم لا بد أن يظن عدم الكذب والاعتماد، سواء كان المبدول زاداً أو راحته أو غيرها، متى يمكن أن يحصل به من الدراهم، وغيرها، متى يمكن أن يحج به.

وهو ظاهر مع المبالغة في الآية (٣) والأخبار المتقدمة (٤) وغيرها مما يستفاد وجوبه على القادر بوجه، والوعيد على التارك في ذلك، فيحرج ما اجمع على عدم الوجوب به، وبقي الباقي، فتقييد بعض الأصحاب بالنذر غير ظاهر الوجه.

وفيها دلالة على عدم المنة، بل المنة على الباذل، كما دل بعض الأخبار (٥) على أن المنة للضيف على المضيف، لأنه يحصل الثواب له، ورزقه على الله، فلا منة في قبول هبة المال للحج، وكذا ثمن الماء للوضوء والغسل، وآلة البثر وغيرها مما يعمان به على العبادة وأيضاً يشعر به عدم حسن منع الهبة ورذ الهدية، والزكوة وهو ظاهر.

نعم ينبغي وجود ما يعم به عياله، مقدار أن يذهب ويرجع، أن كان ممن يمكن أن يحصل لهم بوجه ما، ولو بعيداً بالعقل وبعض النقل (٦)

(١) عصف على قوله: أن هنا لخياراً آخر.

(٢) رجع الوسائل الباب ١٠ من أبواب وجوب الحج وشرائطه.

(٣) آل عمران ٩٧.

(٤) لا حظ لوسائل الباب ٦ و ٧ من أبواب وجوب الحج وشرائطه.

(٥) لوسائل الباب ٣٩ من أبواب أدب المائدة الرواية ١.

(٦) لا حظ لوسائل الباب ٩ من أبواب وجوب الحج وشرائطه.

و يدل عليه (١) ايضاً صحيحة معاوية بن عمار قال: قست لابي عبد الله عليه السلام: رجل لم يكن له مال فتحج به رجل من اخوانه هل يجزى ذلك عنه عن حجة الاسلام ام هي ناقصة؟ قال: هي حجة تامة (٢).

و رواية الفضل بن عبد الملك قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل لم يكن له مال فتحج به اناس من اصحابه اقضى حجة الاسلام؟ قال: نعم فان (وان خ ل) ايسر بعد ذلك فعليه ان يحج، قلت: هل تكون حجته تلك تامة او ناقصة، اذا لم يكن حج من ماله؟ قال: نعم قضى عنه حجة الاسلام، وتكون تامة، وليست بناقصة، وان ايسر فليحج (٣).

قال في التهذيب: قوله (عليه السلام) وان ايسر فليحج، محمول على سبيل الاستحباب، يدل على ذلك الخبر الاول، وقوله (عليه السلام) في هذا (الخبر ايضاً) - قضى عنه حجة الاسلام وتكون تامة وليست بناقصة - يدل على ما ذكرناه، وما اتبع به من قوله (عليه السلام) وان ايسر فليحج المراد به، ما ذكرناه من الاستحباب، لانه اذا قضى حجة الاسلام، فليس بعد ذلك الا التدب، والاستحباب (٤).

و انه يحتمل كون المراد بالكفاية على تقدير القول بها، مؤنة السنة فعلاً او قوة، لانه الغنا شرعاً، ومستلزم لعدم السؤال بالكف المذكور في دليله (٥).

(١) اي على وجوب الحج بالبدل.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الرواية ٢ -

(٣) الوسائل الباب ١٠ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الرواية ٦ -

(٤) انتهى كلام التهذيب -

(٥) الوسائل الباب ٦ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الرواية ١ بناء على نقل المعيد عنه في مقننه.

و امكان المسير وهو الصحة، وتخلية السرب والقدرة على الركوب.

و ان يكون (١) صرف المال في الحج لا يصير سبباً للسؤال بعده في الجملة و عادة، بحيث يقال ان الحج جعله سائلاً بالكف.

و ان يكون عنده ما يعيش به ابدًا، وكأنه المتبادل و يؤيده تمثيل البعض بالصنعة و نحوها، و ان الاجمال في ذلك مؤيد للعدم، فافهم.

و أنه لا بد من بقاء الاستطاعة الى ان يرجع في بقاء الوجوب، و سقوطه على ما يفهم من كلامهم، فلو تلف المال في الاثناء لم يبق الوجوب، بل يعلم عدمه لعدم شرطه في نفس الامر، و في علم الله.

و كذا لو لم يبق استطاعة الرجوع بعد الحج، لم يكن الوجوب ساقطاً عنه، فلو استطاع بحسب الاعادة، لحصول العلم بعدم الشرط، مثل الاول.

و كذا لو عجز في الطريق بمرض او بعد الحج، بحيث لا يقدر على الرجوع، او يقدر مع المشقة التي لا يتحمل مثلها، و قلنا ان الصحة شرط الاجزاء، لا شرط الوجوب فقط.

و الظاهر خلاف ذلك، فان الظاهر السقوط، لو لم يبق له ما يرجع به بعده، و كذا لو مرض، بل مات بعد الحج، و بعد ادراك الموقف بل بعد الاحرام، و دخول الحرم على ما سيأتي.

و هذا مؤيد لكون هذا الامر شرطاً للوجوب في الابتداء، و الشروع مع ظن البقاء، لا الاحزاء و الاسقاط.

(الخامس): امكان المسير، و يدخل تحته الصحة، و امكان الركوب، و تخلية السرب، و اتساع الرمان.

(١) عطف على قوله: كون المراد بالكفاية الحج.

وقال المصنف في المنتهى وقد اتفق علمائنا اجمع في اشتراط ذلك، قال: فلا
يجب على المريض الواحد للزاد والراحلة، وباقي الشرايط، باجماع علمائنا.
و لعل المراد مرض يشق معه السفر مشقة لا تتحمل، وكذا المعصوب
الصحيح الذي لا يتمكن من الركوب.

ويدل عليه بعد الاجماع، العقل، وخبر ذريع عن ابي عبدالله عليه السلام
قال: من مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يمنعه من ذلك حاجة تجحف به او مرض الغ (١)،
وكذا الكبير الغير القادر، ولا يبعد في الكبير، والمعصوب، والمريض،
الاستيجار مع اليأس، لو كان الوجوب سابقاً على المانع.
للأخبار الكثيرة، مثل صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله
عليه السلام قال: انّ علياً عليه السلام رأى شيخاً لم يحج قط ولم يطق الحج من
كبره فأمره ان يجتهد رجلاً فيحج عنه (٢) و رواه ايضاً عبدالله بن سنان (٣) في
الصحيح وغير ذلك من الأخبار.

والظاهر ان المراد بعد استقرار وجوب الحج.

و يؤيده رواية سلمة ابي حفص عن ابي عبدالله عليه السلام عن ابيه
عليهما السلام ان رجلاً اتي علياً عليه السلام ولم يحج قط فقال: اتى كنت كثير
المال وفرطت في الحج حتى كبر سننى قال: فتستطيع الحج؟ فقال: لا فقال له علي
عليه السلام: ان شئت فجهز رجلاً ثم ابعثه يحج عنك (٤).

اقا لو لم يسبقه الوجوب، بل استطاع في وقت المع، وعدم القدرة، فالظاهر

(١) تنه الرواية: لو مرض لا يطيق فيه الحج او سلطان يمنعه فليمت يهودياً و نصرياً (راجع انوسائل

الباب ٧ من ابواب وجوب الحج و شرائطه الرواية ١).

(٢ و ٣) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب وجوب الحج و شرائطه الرواية ٦-١ وفي الثاني شيخاً كبيراً

(٤) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب وجوب الحج و شرائطه الرواية ٣.

عدم وجوب الاستيحاء للأصل، وعدم دليل دال عليه، وادعاء الاجماع في المنتهى على عدم وجوب الاستيحاء على المريض، مع عدم اليأس، وقال: انه مستحب. و المراد بتخية السرب، و خلوّه عن الخوف المانع، كون الطريق أما في الذهاب و الرجوع الى اهله، ووجدان رفقة يأمن معهم، ولو ظناً، وقال في المنتهى: وعليه فتوى علمائنا.

فدليله الاجماع، وما في الخبر المتقدم (١) (او سلطان يمنعه) والعقل، و النقل، الدالان على نفي الضيق والخرج.

و ظاهر ان خوف النفس داخل، و لا يبعد خوف البضع، و خوف تلف المال، الذي يؤل اليه، و اما غيره - مع القدرة، ولو كان كثيراً بشرط ظن سلامتها، مع الوصول الى المقصود، والرجوع الى الأهل - فغير ظاهر كونه مانعاً، اذ لا اجماع، ولا خبر، و ظاهر الآية (٢) والأخبار الدالة على وجوب الحج مطلقاً، مع الاستطاعة (٣)، يدل على عدم كونه مانعاً من وجوب الحج حيثئذ.

و كذا لو كان الدفع موقوفاً على بذل مال، فلا يبعد الوجوب مع عدم الضرر، و وجوب حفظ المال، على اطلاقه ممنوع، خصوصاً اذا عارض واجباً، و لهذا وجب شراء الماء باضعاف ثمنه، وقدمت دليله، وفتوى العلماء على ذلك.

و كانه صار جميع ما يؤخذ في الطريق من مؤنته، ولو فرض كون ذلك المال الكثير مؤنة الطريق - بان يصرف في الزاد و الراحة، او الماء، او الدليل، مثلاً - فالظاهر عدم النزاع في حوازه صرفه، بل وجوبه، و الذهاب الى الحج معه، ولو جعل

(١) الوسائل الباب ٧ من ابواب وجوب الحج و شرائطه الرواية ١.

(٢) آل عمران ٩٧

(٣) راجع الوسائل الباب ١ من ابواب وجوب الحج و شرائطه.

وسعة الوقت،

فلا يجب على الصبي، ولا المجنون، ولو حجاً أو حجاً عنهما لم يجز
عن حجة الاسلام.

مثل ذلك مانعاً ولم يجب الحج لذلك، يلزم عدم جواز السفر غالباً مطلقاً، اذ قليلاً ما
يخلو السفر عن أخذ المال ظلماً، مثل العشور وغيره مما يأخذه الأعراب المسلطون على
الأموال، والأنفس، في أكثر الطرق.

و منه يعلم انه لو توقف الحج على بذل مال ليزول العدق ويخلو الطريق،
وجب ذلك لعموم أدلة وجوب الحج (١) مع عدم ما رأيناه صالحاً للمنع، وتخصيصاً
لتلك الأدلة، نعم لو ثبت اجماع ونحوه، فهو متبع.

ثم الظاهر عدم وجوب الاستبجار على تقدير الخوف المانع من المباشرة
نعم لو علم اليأس، وهو بعيد، وكان الوجوب سابقاً مع التخصيص يمكن ذلك مثل
الكبير والمعضوب، مع احتمال عدم الاختصاص بظاهر الأدلة بغير الخائف،
فتأمل.

و اما اتساع الوقت للحج، فظاهر اشتراطه، ويدل عليه الاجماع، والعقل،
والنقل (٢) فلو حصل الاستطاعة في وقت لا يمكن ادراك الحج، فلا وجوب.
و كذا عدم الوجوب على تقدير عدم الآلات المحتاج اليها، مثل اوعية الماء
والزاد وغير ذلك، وكل ذلك داخلة في امكان المسير.

قوله: «فلا يجب على الصبي ولا المجنون الحج». تفريع عدم الوجوب و
الاجزاء على ما سبق ظاهر، بمعنى أنه لو حج بها الولي مع عدم التمين او حجاً، هما
معه في الجملة، وذلك في المجنون لا يخلو عن شيء ولكنه ممكن، ولا بد ان لا يكون

(١) راجع الوسائل الباب ١ من ابواب وجوب الحج وشرائطه.

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب وجوب الحج وشرائطه.

ولو حجاً ندباً ثم كملاً قبل المشعر أجزاء، و يحرم المميز والولى
عن غير المميز والمجنون.

موجباً لوجوب الحج - لم يجز عنها، بمعنى انه لو زال المانع عنها، ووجد باقى لشرايط،
يجب عليها حجة الاسلام و لم يسقط عنها، بما فعلاه، لان فعل شىء قبل وجوبه لا
يمنع وجوبه، مع حصول شرايطه، وهو ظاهر.
و كذا لو حج عنها بمعنى انه حج بنيابتها الولى، او جعل لها نائباً، فانه
يمكن جواز ذلك.

و يحتمل ان يراد بالاول حجها بانفسها، وبالثانى الحج بها، وهو الظاهر
من عباراتهم، وان كان الاول اوفق بالعبرة، الا انه يلزم فعل المجنون الحج، وهو
بعيد، و ابعد منه تخصيصه بالصبي، مع نيته الفعل، و انه مباحى ايضاً انه لو حجاً
ندباً الخ و هو ايضاً مشعر باعتبار فعل المجنون و قدرته عليه، فلا يبعد فرضه له مع
جنون ما، و ان كان قوله بُعِدَ هذا، انه يحرم عن المجنون بشعر بعده، فيحمل على
غيره، فتأمل.

قوله: «ولو حجاً الخ»، اما سقوط الحج - على تقدير كما لها برفع الجنون، و
بالنبوغ قبل المشعر، فادركا كاملين، مع وجود باقى الشرايط، مثل حصول
الاستطاعة من مكانه على ما ازعم، لامن بلده كما قيل، - فهو (١) انها ادركا ما
يجزى للمضطر، فيجزى مثله مع ادراكها باقى المناسك - بامر الشارع (٢) وهذا واضح
عندى، لاني اقول بصحة عبادة الصبي المميز شرعاً مع الشرايط مطلقاً، وهذه لمسألة
تويده، فافهم، و فى الخبر (٣) انزال على الاجزاء من العبد لو ادركه معتقاً، كما مر

(١) حق العبارة، فلانها، بدل هو انها.

(٢) راجع ما دل على صحة عبادات الصبي من الوسائل الباب ١٧ من ابواب تقسام الحج وغيره .

(٣) راجع الوسائل الباب ١٧ من ابواب وجوب الحج .

إشارة إلى الاجزاء من الصبي أيضاً.

ولا يعد ذلك في المجنون المميز أيضاً، ولا ينبنى الحكم ممن يقول بعدم شرعية أفعال الصبي، بل محض التمرين، لعدم صحة الأحرام وسائر الأفعال، بخلاف العبد، فعلى ما قلناه ينوب وجوب الوقوف فقط، فيقع، وعلى المشهور، ينبنى تجديد الأحرام أيضاً وهو مشكل فتأمل.

وإذا أحرم بها، بأمرها بفعل ما يقدران عليه، من التلبس وغيرها ويفعل هو ما يعجزان عنه، فيلبس عنها، ناوياً، ويجتنبها عما يجتنبه، حتى لبس الخيط، وعقد النكاح، وأكل الصيد، والطيب، وغيرها، ويطوف بها.

وينبنى أن يضع الحصاة بيدها ثم رمى بل بيدها يرمى، ومؤنتها من ماله، قاله في المنتهى، ويدلّ عليه بعض الروايات (١).

وقال فيه أيضاً: وكلما يلزم المحرم من كثارة في فعله، لو فعله الصبي، وجبت الكفارة على الولي، إذا كان ممّا يلزم عمداً وسهواً، كالصيد (إلى قوله): واما ما يلزم بالعمد لا بالسهو، فللشيخ فيه وجهان (أحدهما) أنه لا يلزمه، لأن عمداً لصبي خطأ (٢) (والثاني) يلزم الولي، لأنه فعله، والأول أقرب.

وقال الشيخ في التهذيب: كلما يلزم فيه الكفارة فعلى وليه أن يقصى عنه، والهدى يلزم الولي.

روى زرارة (في الصحيح في الفقيه وغير صحيح في الكافي) (٣) عن أحدهما

(١) راجع الوسائل الباب ١٧ من أبواب أقسام الحج.

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب العاقله (من الديات) عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: عمد

الصبي وحطاه واحد.

(٣) طريق الصدوق عنه إلى زرارة (كما في النسخة) هكذا وما كان فيه عن زرارة بن عيسى فقد رويته

عن أبي رمي الله عنه عن عبد الله بن حمزة الحميري عن محمد بن عيسى بن عبيد، والحسن بن طريف وعلي بن

عليها السلام، قال: اذا حج الرجل بابنه، و هو صغير فانه يأمره أن يلبي و يفرض الحج، فان لم يُخَيِّرْ أن يلبي لبواعنه (لبي خ ل) و يطاف به و يصلى عنه، قلت: ليس لهم ما يذبحون (عنه فيه) قال عليه السلام: يذبح عن الصغار و يصوم الكبار، و يتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب و القليب، فان قتل صيداً فعلى ابيه (١).

و روى ابن بابويه (صحيحاً في الفقيه (٢) و هو حسن في الكافي (٣)) عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: اطروا من كان معكم من الصبيان، فقدّموه الى الجحفة، اوالى بطن من، و يصنع بهم ما يصنع بالمحرم، و يطاف بهم، و يرمى عنهم، و من لا يجد (منهم هدياً كا) الهدى منهم، فليصم عنه وليه (٤).

و كان على بن الحسين عليهما السلام (٥) يضع التكين في يد الصبي، ثم يقبض على يده (يديه كا) الرجل، فيذبح (٦).

و سأله سماعة، عن رجل، أمر غلماناً أن يتمتعوا، قال: عليه أن يضحي عنهم، قلت، فانه اعطاهم دراهم، فعضهم ضحى و بعضهم امسك الدراهم،

اسمعيلى بن عيسى كلهم عن حماد بن عيسى، عن جرير بن عبدالله عن زرارة بن أعين، و سند الحديث كما في الكافي هكذا، عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن مثنى الحنابلة عن زرارة.

(١) الوسائل الباب ١٧ من ابواب اقسام الحج الرواية ٥.

(٢) طريق الصدوق قدّمه الى معاوية بن عمار (كما في المشيخة) هكذا: و ما كان فيه عن معاوية بن عمار فقد رويته عن ابي و محمد بن الحسن رضى الله عنهما عن سعد بن عبدالله و الحميري جميعاً عن يعقوب بن يزيد عن صفوان بن يحيى و محمد بن ابي عمير جميعاً عن معاوية بن عمار.

(٣) و طريق الحديث في الكافي هكذا: علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي ابي عمير عن معاوية بن عمار.

(٤) الوسائل الباب ١٧ من ابواب اقسام الحج الرواية ٣.

(٥) سبب الوسائل قوله و كان على بن الحسين (الى آخر الرواية) الى الصدوق و هو موجود في الكافي ايضاً.

(٦) الوسائل الباب ١٧ من ابواب اقسام الحج الرواية ٤.

وصام؟ قال: قد أجزأ عنهم، وهو بالحياض، ان شاء تركها (قال قيه) ولو أنه أمرهم فصاموا، كان قد أجزأ عنهم (١)(٢) .

والظاهر أن هذه في المملوك، لا في الصبي، وان ذكرت في الفقه في دابة، فذكرها غير مناسب، وأمثالها موحودة في الفقه والكافي، فظاهر الرواية وجوب الكفارة في قتل الصيد مطلقاً على الولي.

والظاهر أنه يجوز تجريدهم من فسخ (٣) و يؤيده أو بطن مرق، كما قالوه، و يدل عليه رواية ايوب اخي اديم، قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام، من أين يجرد الصبيان؟ فقال: كان أبي يجردهم من فسخ (٤).

و مثله صحيحة على بن جعفر، عن اخيه موسى عليه السلام (٥) و يحتمل للضرورة، و مطلقاً، فيكون محيراً بين التجريد في الميقات، و هنا، و لا يعد كون الاول افضل، و فعله عليه السلام، لبيان الجواز وغيره.

و ايضاً و يحتمل كون الاحرام من الميقات و تأخير التجريد الى فسخ، و تأخيره ايضاً، وهو الأظهر.

و اعلم ان الولي اذا احرم بالصبي ينوي، ويقول: اللهم اني احرمت بابني هذا بالعمرة المتمتع بها، الى آخر التلبية، كذا قيل، ويقول أخرم بهذا الصبي الح، فيأمره بالتلبية، ان قدس والآلتي، و كذا سائر الافعال، فكأنها يقدر يفعله، و ما لم

(١) الوسائل الباب ٢ من ابواب الذبح الرواية ٨ .

(٢) انتهى كلام المنهي .

(٣) الفسخ بفتح لوله و تشديد ثانيه بقرية من مكة على نحو فرسخ، و مرق على وزن فليس، موضع يقرب مكة من جهة الشام (قاله في مجمع البحرين) .

(٤) الوسائل الباب ١٧ من ابواب اقسام الحج الرواية ٦ .

(٥) الوسائل الباب ١٧ من ابواب اقسام الحج الرواية ٦ على طريق الشيخ .

يقدر، يفعل عنه الولي.

و ينزع عنه أولاً المخيط، ثم يلبسه ثوبي الاحرام، و يجتبه بعده ما يجتنب عنه المحرم، و كذا يفعل بالطواف والصلوة.

و انّ الولي هو الاب وابوه، و يمكن ان يفعل ذلك وكيلهما، و يشعر به جوازه للوصي، و كذا لا يبعد لو كيله ايضاً.

وقيل للام ولاية الاحرام بالطفل و هو ايضاً غير بعيد، لانه فعل قابل لأن يفعله غيره و هو مرغوب من الشارع فلا خصوصية لغيرها مع فرض عدم الضرر.

ولما في صحيحة عبدالله بن سنان، عن الصادق عليه السلام، قال: سمعته يقول مرّ رسول الله صلى الله عليه وآله برويشة (١) و هو حاح، فقامت اليه امرأة، و معها صبي، فقالت: يا رسول الله صلى الله عليه وآله أيجع عن مثل هذا؟ قال: نعم ولك أجره (٢).

فانها مشعرة بانها تفعل ما يحتاج لاحرامه حتى يكون الأجرها فتأمل.

ولأنه ما اشترط في الجواز اذن الاب ووجوده، اذ قد لا يكون له اب ولا يأذن (٣) فلو كان موقوفاً كان ينبغي بيان ذلك، بل لو لم يكن اجاع، لا مكن لغيرهم ذلك، مع عدم الضرر وعدمهم.

و انه قيل يتوقف حجه على اذن الوالدين، و ذلك غير ظاهر، في لمميز العاقل على تقدير توقف تسليم سفره على اذنها، على ما قيل.

الا ان يقال من جهة كونه مأموراً بالرجوع اليها، (وقيل) بالتوقف على اذن الاب فقط، (وقيل) بالعدم مطلقاً، و هو مقتضى الاصل، و عموم بعض ما

(١) قال في المجمع: رويته موصح بن الحرير، قاله في (ق).

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الرواية ١.

(٣) والمراد انه قد لا يكون للصبي اب لو يكون ولا يأذن.

ولو حج المملوك باذن مولاه لم يجزء عن حجة الاسلام الا ان يدرك المشعر (١) معتقاً.

يدل على جواز الامور لهم مثل الحج (٢) ولا يقاس الى الصوم والجهاد على تقدير الشبوت.

و ان عبادته صحيحة، وقد بين في الاصول وغيره، وها قد صرح بها المصنف في المنتهى وغيره، وفي الصوم ايضاً، وان منعها ايضاً، والتأويل بعيد لا يرتكب من غير ضرورة، وصحة حجته واجزائها عن حجة الاسلام، لو ادرك المشعر كاملاً. دليل واضح عليها.

وان القول بها - مع عدم صحة الاحرام، وباقي الافعال، وعدم شرعيتها، كما يظهر من البعض - بعيد جداً، فتأمل.

وكذا المجنون، لو فعل ما يصح مع شعوره، ثم زال جنونه قبله، كما يشعر به قوله: «ولو حجاً ندباً» الخ وان كان قوله: «و يحرم المميز والولي عن غير المميز و المجنون» يشعر بعدم امكان الاحرام من المجنون بنفسه، فيحمل على انه قسمان، مثل غير البالغ، مميز وغيره، فتأمل.

ثم اعلم، انه قد علم مما تقدم، دليل الاحرام بالصبي لا المجنون، الا ان يكون احماعاً، فتأمل.

قوله: «ولو حج المملوك الخ». قدمنا ما يدل على توقف شروعه في الحج على اذنه، فلو شرع في الحج غير مأذون لم يجزأ (يجزئه خ ل) عن حجة الاسلام، ولو ادرك المشعر معتقاً، وهو ظاهر، وكذا ما يدل على الاجزاء عن حجة الاسلام، لو ادرك المشعر حينئذ معتقاً مع شرط الاستطاعة وباقي الشرايط.

(١) وفي بعض النسخ الخطية احد الموقفين يدل للمشعر

(٢) راجع الوسائل الباب ١٧ من ابواب اقسام الحج.

و يتم لو افسده، ويقضيه في القابل، و يجزيه القضاء ان كان عتقه قبل المشعر.

و يدل عليه ايضاً صحيحة معاوية بن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام مملوك اعتق يوم عرفة قال: اذا ادرك احد الموقعين فقد ادرك الحج (١)، و الظاهر ان ما يلزمه من الهدى، والكفارات، فعلى السيد، لان الاذن في الحج مستلزم لذلك.

و يدل عليه صحيحة حريز (في الفقيه وحسنه في الكافي) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: كلما اصاب العبد وهو محرم في احرامه فهو على السيد، اذا ذن له في الاحرام (٢) و مثل رواية سماعه (٣) المتقدمة عن قريب، يدل على جواز الصوم بدل الذبح، و كذا الذبح، و يدل على الذبح ايضاً (ما في الصحيح) عن اسحق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام عن غلمان لنا دخلوا معنا مكة بعمره و قد خرجوا معنا الى عرفات بنهر احرام قال: قل لهم يغتسلون ثم يحرمون و ادبحوا عنهم كما تذبحون عن نفوسكم (٤).

قوله: «و يتم لو افسده ويقضيه الخ». يعني لو افسد المملوك حجه، بان جامع قبل الوقوف عمداً، يجب عليه اتمام هذا الحج الفاسد، و القضاء من قابل، كغيره، لان لافساد موجب لذلك و يجزيه القضاء عن حجة الاسلام، لو كان العتق في الاصل، قبل المشعر، وهو حينئذ ظاهر، خصوصاً على تقدير وقوع العساد بعد العتق، فانه

(١) الوسائل الباب ١٧ من ابواب وجوب الحج وشروطه الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٥٦ من ابواب كفارات الصيد وتولمها الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٢ من ابواب الذبح الرواية ٨.

(٤) الوسائل الباب ٢ من ابواب الذبح الرواية ٧ رواها في الوسائل عن الكليني بهذا سند - من ابي

المنصور الاشعري عن محمد بن عبد الحارث عن صفوان بن يحيى عن الحسن بن عمار و في الكافي اسحق بن الحسن
لفظ ذكر.

والآفلا.

و من وجد الزاد و الراحلة على نسبة حاله و ما يمون به عياله
ذاها و عايداً فهو مستطيع، و ان لم يرجع الى كهاية على رأى.
ولا تباع ثيابه ولا داره ولا خادمه.

يصير مثل حر أقصد حج إسلامه، فقصي، فيحزى عن حجة الاسلام، و اما اذا
كان العتق وقع في حج القضاء قبله (١) فيحتمل ذلك ايضاً، عن القول بكون
القضاء هو حج الاسلام، في غير هذه الصورة، ويشعر به قوله هنا: بان لقضاء
يجزى، لان القضاء انما يجزى عن حجة الاسلام، على تقدير كونه اتيها لا عقوبة، و
سيجى تحقيق ذلك.

و يحتمل ان يراد باجزاء القضاء عنه اجزائه مع الفاسد، سواء قلنا بان
الأولى حجة الاسلام او عقوبة متأمل.

قوله: «والآفلا». اى و ان لم يعتق قبل المشعر، فلا يجزى القضاء عن حجة
الاسلام.

قوله: «ومن وجد الزاد الخ». ينبغى حمله على نسبة حاله، باعتبار القدرة
مهما الى السفر و عدم المشقة، مثل ان يكون قادراً بالجمل دون الحمار، والعكس،
و المحمل وغيره، و كذا الزاد لا باعتبار الرفقة، والشأن لما مر، فتذكر، و قد مر ايضاً
عدم اشتراط الرجوع الى كهاية، واشتراط غيرها.

قوله: «ولا تباع ثيابه الخ». دليل - عدم وجوب بيع ما يحتاج اليه عادة من
الثياب و الدار و الخادم و الامتعة و غيرها - ظاهر مما تقدم، فان المفهوم من
الاستطاعة في الآية و الأخبار (٢) ما يقدر أن يحج به من غير هذه الاشياء، ولو قلنا

(١) اى قبل المشعر.

(٢) الوسائل الباب ٨ من ابواب وجوب الحج.

بصدق الاستطاعة معها، فيمكن أن يقال أنها خرجت بالاجماع، المدعى في المنتهى، فإنه قال: لا تباع داره الى قوله: وعليه اتفاق علمائنا.

ثم الظاهر ان ثمن هذه الاشياء ايضاً مستثاة مع الاحتياج اليها، بحيث يحصل له المشقة عادة بدونها، وكذا الكتب وغيرها مما يحتاج اليه أهلها، بحيث لا يعدّ (لا يقال خ ل) معه مستطيلاً.

و يجب بيع غير ذلك، مما لا يحتاج اليه عادة، كما قال في المنتهى: يجب بيع ما زاد على ذلك، من الضياع والذخائر والأثاث التي له منها بد. وليس بظاهر اشتراط دار مملوكة فإنه اذا حصلت بالاستيجار مدة يعيش، او بحيث تيقن وجوده دائماً، او حصلت من الوقف، ونحوه، فلا يحتاج الى استثناء الدار حينئذ على الظاهر.

وكذا الثمن، بل لو باعها حينئذ واستأجر داراً وبقيت له الاجرة فاضلاً عن مؤنة الحج، يمكن وجوب الحج و اجزائه عن حجة الاسلام، وكذا الكتب (١) ولخادم وامثالها على الاحتمال، فتأمل.

والأخبار المتقدمة نذل (٢) على المبالغة في أمر الحج، وشدته، وخرج ما خرج من الاجماع (بالاجماع ظ) والعقل والنقل وبقي الباقي، وما نجد فيها من هذه الامور شيئاً ويبغى التأمل والتدبر في الأمور كلها، فاذا وجد دليل الاستثناء يستثنى، والافلا.

بل ظاهر الآية واكثر الأخبار (٣) وجوب الحج على الماشى مع لقدرة على

(١) قوله وكذا الكتب، لو وجدت بالمعاصرة والوقف والاستيجار (هكذا وجد بخطه فله في بعض

نسخ خطية).

(٢) بوسائل الباب ١١ من ابواب وجوب الحج وغيره.

(٣) بوسائل الباب ١١ من ابواب وجوب الحج.

ولو وجد بالثمن وجب الشراء و ان كان باكثر من ثمن المثل
على رأى
والمديون لا يجب عليه الا ان يفضل عن دينه قدر الاستطاعة.

المشى في البعض والركوب في البعض، كما تقدم، الا نهم احرحوه
بالاجماع، وبعض الأخبار

قوله: «ولو وجد بالثمن الخ». اي لو وجد الزاد و الرحلة بالثمن يجب
شرائهما، و ان كان باضعاف اضعاف الثمن، ويدل عليه ما مر، وهذا مؤيد له، نعم
ووصل الى الضرر و الخروج عن الاستطاعة، لعدم بقاء مؤنة العيال، ونحوها لم
يجب، وقد علم مما سبق ان الرأى المذكور متحه، وغيره غير ظاهر.

قوله: «والمديون الخ». عدم الوجوب بل عدم الجواز مع الطلب واضح، و
أما اذا اذن الديان خصوصا، مع القدرة على تحصيله، فيمكن جواز الحج.

و يدل عليه، مثل ما في صحيفة ابى همام (الثقة) قال: قلت للرضا
عليه السلام: الرجل يكون عليه الدين و يحضره الشيء أيقضى دينه او يحج؟ قال:
يقضى ببعض و يحج ببعض. قلت: فانه لا يكون الا بقدر نفقة الحج قال: يقضى
سنة، و يحج سنة، قلت: اعطى المال من ناحية السلطان، قال: لا بأس (به فيه)
حيكم (١) و رواية معاوية بن وهب عن غير واحد قال: قلت لابی عبد الله
عليه السلام يكون على الدين فيبقى الدرهم فان وزعتها بينهم لم يبق شيء
(لم يقع شيئا فيه) أفا حج بها او اوزعها بين الغرام؟ (٢) فقال: تحج بها وادع الله ان
يقضى عليك دينك (٣)

(١) الوسائل الباب ٥٠ من ابواب وجوب الحج الرواية ٦.

(٢) الغرام قسم الدين المصحبة و تشديد الرأى مع غرم (وى الثقبه الغرام بدل الغرام).

(٣) الوسائل الباب ٥٠ من ابواب وجوب الحج الرواية ١٠ (وى النسخ التى عندما من الشرح معاوية

بن وهب عن ابيه الحج).

ولا يجوز صرف المال في النكاح وان شق تركه.

وفي الاولى تأمل، والثانية صريحة، وكانها حملت على وجود ما يقاس الدين على ما مرّ، لأخبار آخر (١) مقيدة به، في الكافي، ولكن الحمل بعيد، لما قلناه ليس بعيد.

ويمكن الوجوب ايضاً لتحقيق الاستطاعة المستلزمة له، والدين غير مانع، لانه يجوز صرفه في غيره، فيمكن فيه بالطريق الاولى، خصوصاً مع كثرة الاجل نعم لا شك في (٢) تعيين عدم الحج، بمعنى انه لو اذى الدين لجاز ذلك، وخرج عن الاستطاعة، ويمكن حل الأخبار الدالة على عدم الوجوب (٣) على المديون، على ذلك، فتأمل.

قوله: «ولا يجوز صرف المال في النكاح الخ» وجهه ظاهر مما تقدم، من صدق الاستطاعة، وعدم استثناء مؤنة النكاح، فتعين صرفه فيه.

ويؤيده ما رواه اسحق بن عمار (في الحسن) عن ابي ابراهيم عليه السلام قال: قلت له رجل كانت عليه حجة الاسلام فاراد ان يحج، فقيل له تزوج، ثم حج، فقال: ان تزوجت قبل ان أحج فغلامي حرّ فتزوج قبل ان يحج فقال اعتق غلامه فقلت: لم يرد بعثقه وجه الله فقال: انه نذر في طاعة الله والحج احق من التزويج ووجب عليه من التزويج قلت: فان الحج تطوع قال: وان كان تطوعاً فهي طاعة لله قد اعتق غلامه (٤).

وفيها بعض الاحكام، فافهم، الا ان يحصل له مشقة شديدة او مرض

(١) الوسائل الباب ٥٠ من ابواب وجوب الحج.

(٢) هكذا في جميع النسخ المطبوعة والمطبوعة، ولكن الصواب: لا شك في عدم تعيين الحج.

(٣) الوسائل الباب ٥٠ من ابواب وجوب الحج.

(٤) الوسائل الباب ٧ من ابواب كتاب التمر والعهد الرواية ١٢٠ لكن في الوسائل عن ابي عبد الله

ولو بذل له زاد و راحلة و مؤنة عياله وحب، ولو وهب له مالا
يستطيع به لم يجب القبول.
ولو استوجر لعمل في السفر بقدر الكفاية وحب، ولا يجب القبول.

بسبب تركه لا يتحمل مثلها، فلا يعد حينئذ جواز صرفه، بل وجوبه فيه.
و كذا لا يجوز صرفه في سائر المندوبات مثل البر و الاطعام و الهدية.
و اعلم ان الظاهر أن المراد بذلك وجوب الحج و تقديمه على النكاح، و
عدم استثناء مؤنته من الاستطاعة، و كون ذلك في زمان وجوبه، و خروج القافلة،
و تها أسبابه، و ان كان قبله يجوز صرفه فيه، و في غيره على الظاهر و أنه يجوز صرفه
فيه و في غيره على تقدير قدرته معه بالمشى، و نحوه.

قوله: «ولو بذل الخ» قد حرفت دليل الوجوب بالبذل، و عمومته، و عدم
حسن قوله: ولو وهب مالا يستطيع به لم يجب القبول، لعدم الأدلة، و صدق
(يصدق خ ل) الاستطاعة، و المبالغة في وجوب الحج و العمرة بالكتاب و السنة (١)،
و كذا عدم الفرق بين النذر و غيره، و النذر المعين و غيره، و انه مع النذر
بعيد، لعدم وجوب امر على شخص بنذر آخر فتأمل.

و بالجملة الوجوب دائر مع صدق الاستطاعة، و هي القدرة على الحج مع
الزاد و الراحلة، من غير مشقة، و لا شبهة في صدقها مع الهبة، و البذل، و
الاعطاء، و الهدية، و التحفة، و الأخذ معه، و الخرج (والخروج خ ل) له، و غيره
ذلك فتأمل.

قوله: «ولو استوجر لعمل الخ» دليله ايضاً واضح بما تقدم، و كذا تقييده
بما اذا لم يتوقف على غير قدر الكفاية، مثل مؤنة عياله الواجبة.
و كذا عدم وجوب القبول لاشتراط الزاد و الراحلة، من غير مشقة، و لا

ولو حج الفقير متسكماً لم يجز عن حجة الاسلام الآ مع اهرال المستقرة.

ولو تسكع الغني أجزاءه، ولو كان النائب معسراً اجزأت عن المنوب عنه لا عنه لو استطاع، ولو حج عن المستطيع حتى غيره لم يجز. ولا يجب الاقتراض للحج.

شبهة في المشقة حينئذ، ولعدم وجوب تحصيل شرط الواجب المشروط الا بدليل، غير دليله، والوجوب مع قبول الاستيجار مؤيد للوجوب مع الفرض، فتأمل.

قوله: «ولو حج الفقير متسكماً الخ» يمي لو حج غير المستطيع، لم يجز حجه ذلك عن حجة الاسلام، فلو استطاع بعد ذلك يجب، لعدم صدق الاستطاعة أولاً، وصدقها ثانياً.

قيل: المراد بالتسكع هنا تكلف الفعل مع تحمل مشقة والظاهر أن المشقة غير لازمة، فلو فرض عدمها، فكذلك، لما مر.

واستثنى من ذلك من وجب عليه الحج، فأهمل، حتى استقر، بان مضي زمان الحج، وهو باق على شرائط الوجوب، ثم صار غير مستطيع فحينئذ يجب عليه الحج على وجه مقدور، ولو مشياً وتسكماً، وأنه على تقدير الفعل حينئذ يجزى عن حجة الاسلام، ويسقط به.

و كذا لو تسكع المستطيع، و كذا لو حج النائب معسراً ومتسكماً يجزى عن المنوب، لاعن نفسه، بعد الاستطاعة، وهو ظاهر، و كذا عدم الاحراء عن المستطيع حتى القادر على الحج، لو حج عنه لوجوبه عليه بنفسه.

قوله: «ولا يجب الاقتراض للحج». بمعنى ان يجعل نفسه مستطيعاً بالقرض، بل لو اقترض حينئذ جوازاً لم يجب عليه الحج، لما مر من كونه مانعاً للاستطاعة.

ولا بذل الولد ماله لوالده فيه.

نعم لو كان عنده ما يقابل القرض، فاضلاً عن مستثنيات الحج، يجب القرض بل لو أمكن اخراج ما عنده كان متعيناً ولا ينبغي القرض، و لأولى صرف ماله فيه.

وليس امثال القرض وبيع الامتعة وتحصيل الثمن والرد والراحلة داخلة في الاستطاعة، مثل شراء الآلات والاعوية مثل القرية وغيرها، بل وجود ما يمكن تحصيلها داخل فيها للتبادر عرفاً وللإجماع على الظاهر، ولعدم المشقة في تحصيلها، ولأنها لو دخلت لزم سد باب وجوب الحج غالباً وبمعهم الفرق بين ما هو داخل، و بين ما هو خارج بالتأمل، فتأمل.

فوجوب الحج مقيد بالنسبة الى الاول، ومطلق بالنسبة الى الثاني، فيجب تحصيل الثاني، دون الاول، ولهذا قال في المنتهى: أنها يشترط لزاد والراحلة في حق المحتاح اليها لبعد المسافة، و اما القريب فيكفيه السير من لاجرة بنسبة حاجته، والمكئ لا يمتد الزاحلة في حقه بويكفيه التحكس من المشى.

و يؤيده صدق الاستطاعة، ويخرج ما يخرج مثل وجوب الراحلة للبعيد، للإجماع (بالإجماع خ ل) والأخبار، مع التأمل، وبقى الباقي تحته، وينبغي حفظ هذه لقاعدة فإنها تنفع في هذا الباب كثيراً.

قوله: «ولا بذل الولد ماله الخ». لا يجب على الولد ان يبذل ما له لوالده ليحج به، وكذا لا يجب على الوالد اخذ ذلك من ماله، طفلاً كان ولاعلى سبيل القرض وغيره، نعم لو اقترض مع الاستطاعة بالشرط المتقدم يجوز، ويجب كما من مال غيره.

و بالجملة، عدم الفرق بين الولد و الوالد وغيرها، و هو مقتضى بعض الاصول، والقواعد الشرعية.

و لكن ورد في رواية سعيد بن يسار (الثقة. كأنها صحيحة) قال: قت

لابي عبدالله عليه السلام: الرجل يحج من مال ابنه وهو صغير؟ قال: نعم يحج منه حجة الاسلام قلت: وينفق منه؟ قال: نعم ثم قال: ان مال الولد لوآله، ان رجلاً اختصم هو ووالده الى النبي صلى الله عليه وآله فقتضى ان الولد والمال للوالد (ان المال والولديب) (١)

فهذه تدل على الجواز بل الوجوب، من مال الولد، وعدم منع الولد له، فيعطيه، ولكنها مخالفة للقوانين.

قال المصنف في المنتهى: هذه محمولة على أنه اذا كان للوالد ما يتمكن من الحج به، ويأخذه على سبيل القرض، لان مال الولد ليس للوالد.

و يأبى من هذا الحمل قوله (عليه السلام): نعم ينفق، و قوله: عليه السلام: ان مال الولد للوالد، وقضائه صلى الله عليه وآله الخ.

و يمكن كون الانفاق من جهة وجوب نفقته في مال ولده، لفقره و غنى الولد، و اجرة لحفظه، وحفظ ماله، و كون المال للوالد كناية عن جواز التصرف فيه، لانه صغير، والوالد وليه (له ظ) ان يتصرف مع المصلحة، و كون القضاء في واقعة قد يكون الواقع كذلك بان كان المال للوالد، ولهذا قال: المال للوالد يعني المال المتنازع، لا مطلق ماله، و يكون هذا القول اشارة الى تعظيم الوالد، وعدم حسن النزاع معه، وترك ما يدعى له.

و لكن غيرها- ايضاً مما يدل على تصرف الوالد في مال ولده، والحج به- موجود في الأخبار (٢) ولو لا خوف خرق الاجماع، على ما يظهر، لأمكن القول

(١) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب وجوب الحج الرواية ١، و ١ وردها في الوسائل (في الباب ٧٨ من ابواب ما يكتسب به الرواية ٤) بعد آخر عن سعيد بن ساراجاً مع اختلاف في المتن ملاحظ .
(٢) الوسائل الباب ٧٨ من ابواب ما يكتسب به الرواية ٤.

و المريض ان قدر على الركوب وجب عليه و الا فلا، ولو افتقر الى الرفيق مع عدمه، أو إلى الاوعية والآلات مع العدم، أو إلى الحركة القوية مع ضعفه، أو إلى [بذل] مال للعدو للطريق مع تمكنه على رأى سقط ولو منعه عدو.

أو كان معضوباً (١) لا يستمسك على الراحلة سقط، ولا يجب على الممنوع لمرض أو عدو الاستنابة على رأى.

بمضمون الرواية، لان كلها ذكرناه تكلفات بعيدة، ولا تنافيها القواعد الشرعية، إذ يستثنى منها امثال هذه، للتخصيص القصر (٢) الصحيح، فقوله، اشارة الى رد هذه الرواية، فقولنا: لا يجب على الوالد بمال ولده الاقتراض منه، لكان اصرح. قوله: «والمريض الخ». وجه الوجوب مع القدرة على الركوب، ووجود سائر الشرايط، واضح، مما تقدم، كعدم الوجوب مع عدمها.

قوله: «ولو افتقر الى الرفيق مع عدمه الخ». اى لا يجب الحج للموانع المذكورة، لعدم صدق الاستطاعة التى هى شرط الوجوب، وهو فى الكل واضح، الا فى بذل المال، مع التمكن، فالظاهر وجوبه حينئذ لصدق الاستطاعة، و اشارالى رد هذا القول بقوله: على رأى، وهو غير واضح، وقدر ما ينفع فى ذلك، فتأمل. وكذا عدم الوجوب مع منع العدو بالكلية.

و كذا عدمه على المعضوب الذى لا يتمسك على الراحلة بوجه ظاهر، وكذا عدم وجوب الاستنابة على المريض الممنوع، ولو كان مأيوساً عن البرء، وكذا الممنوع بالعدو، وسائر الاعذار للاصل، وعدم القدرة، والاستطاعة،

(١) قال فى المسالك: المعضوب، الضعيف، سواء بلغ فى الضعف الى ان لا يستمسك على الراحلة ام

لا، موصى الاستمسك على الراحلة يخص لا موصى

(٢) انبساط الباب ٧٨ من ابواب ما يكتسب به الرواية ٤.

التي هي شرط للوجوب، بالآية، والأخبار (١)، والاجماع مطلقاً، ولأن في بعض الأخبار (٢) المتقدمة تصريحاً بعدم الوجوب، إلا لتخليط السرب، وعدم المرض، وما يعتذر عذراً يعذره الله فيه، وإذا لم يجب عليه، لم يجب له النائب، وكون الوجوب - بالنفس والمال فإذا تعذر أحدهما بقي الآخر - غير ظاهر بل ظاهر الآية، والأخبار وجوب فعل الحج بنفسه، بشرط القدرة، وأنه مع عدمها لا وجوب، ومعلوم عدم الوجوب في المال وحده منها، ولهذا لم يجب صرف المال بوجه، ويجوز ماشياً، ومتسكماً، وإن المال وجوبه ليس بالأصلية، بل لكونه موقوفاً عليه، وشرطاً ترفهاً وتلطفاً من الشارع، لإرادته اليسر دون العسر، ونفي الحرج (٣) والضيق، وهو ظاهر، كما اختاره المصنف، وأشار إلى ضعف خلافه بقوله: (على رأي). نعم لو كان الوجوب مستقراً قبل المانع، وقصر إلى أن حصل المنع، لا يعد وجوب الاستيجان بل يجب مع اليأس، كما في الميت.

والظاهر عدم الخلاف فيه، ويدل عليه بعض الأخبار.

مثل صحيح معاوية وعبد الله بن سنان المتقدمين (٤) من أمر الشيخ الكبير بإخراج الحج.

وصحيفة محمد بن مسلم - عن أبي جعفر عليه السلام قال كان علي عليه السلام يقول: لو أن رجلاً أراد الحج فعرض له مرض أو خالطه سقم فلم

(١) لاحظ الوسائل الباب ١ من أبواب وجوب الحج.

(٢) لاحظ الوسائل الباب ٨ من أبواب وجوب الحج.

(٣) البقرة ١٨٢ الحج ٧٧ هي سورة البقرة قوله تعالى: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَ

سورة الحج قوله تعالى: وَمَا نَحْتِلُ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ.

(٤) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب وجوب الحج الرواية ١٧٩.

ولو مات بعد الاستقرار قضى من الاصل من اقرب الاماكن، و الا فلا

يستطع الخروج فليجهز رجلاً من ماله، ثم ليعثه مكانه- (١).

و ان لم يكن صريحاً في ذلك فيحمل عليه لما تقدم، و للتقييد بوجوب الحج سابقاً، في صحيحة الحلبي (٢) المتعلقة في بيان الاستطاعة، وقد تقدم هذه المسألة، فتذكر.

ثم ان الظاهر عدم وجوب الاعادة بعد الموت على تلك الحالة، وكذا لو برأ على خلاف المتوقع والعادة، ويحتمل هنا الاعادة، فتأمل.

قوله: «ولو مات بعد الاستقرار الخ». وجوب قضاء الحج - من اصل ما له لا من ثلثه لانه دين كسائر الديون، بعد مضي وقت يمكنه ادراك الحج متصفاً بشرائط الوجوب، ثم مات - الظاهر انه اجماعي، ولا نزاع فيه.

ويدل عليه الأخبار الصحيحة (٣) ايضاً، وكذا عدم وجوبه مع عدم الاستقرار

واما كونه من اقرب الاماكن - يعنى اقرب ميقات الى مكة غير ادنى الحل على الظاهر، مع احتمال ارادته ايضاً، دون ميقات بلده من غير خلاف على ما يظهر، وهو مؤيد لعدم وجوب خروج المتمتع الى ميقات بلده - فهو احد المذاهب الثلاثة المشهورة التي ثالثها التفصيل، بانه مع السعة (٤) من بلد الميت.

الظاهر ان المراد به بلد الموت، بانه يستأجر من تلك البلد، ويخرج منها بحيث يصدق لغة وعرفاً الذهاب الى الحج منها، ولا يحتاج الى موضع الموت، وان كان احوط.

(١) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب وجوب الحج الرواية ٥.

(٢) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب وجوب الحج الرواية ٢.

(٣) راجع الوسائل الباب ٢٨ من ابواب وجوب الحج.

(٤) اي كفاية مال الميت وسعة.

ومع الضيق من اقرب الأماكن وان وسع المال من غير بلده .
و الظاهر ان يكون مراد القاتل من بلد الموت مطلقاً، وحبوب الاستيجار
من اى مكان يسع المال من بلد الموت حتى أدنى الحل، بحيث يكون واجباً مهما
وسع المال في هذه المسافة، كما يعلم من الدليل الخليل له، وهذا مؤيد لارادة أدنى
الحل.

و الظاهر انه يتعين أدنى الحل على تقدير الضيق، او التأخير حتى ضاق
الوقت، و الاجزاء حينئذٍ و ان قلنا بتعريم التأخير، والوجوب من بلد الموت .
وقد صرح في الدروس (١) بأنه يجزى من اقرب المواقيت مطلقاً اجزاً، و
يتملك الوارث فضل المال الموصى به، و ان فعل حراماً، بتركه الاستيجار من
بلد الموت مع القول به.

و ذلك غير بعيد، فيدل في غير الوصية بالطريق الأول، و هو مؤيد لعدم
الوجوب الا من الميقات.

و يؤيده اجزاء حج المستأجر من مكان مثل كوفة، وحج من البصرة، او
من طريق، وحج من أخرى كما سيجيىء ما يدل عليه من الأخبار .
و وجهه أن المقصود هو الحج، وليس الطريق داخلاً فيه، وقد فعل .
وهذا يدل على صحة الاحرام من أدنى الحل للمجاور دون السنتين، بعد ضيق
الوقت، و ان قلنا بوجوب خروجه الى ميقات بلده، او ميقات، على مامر، فتأمل .
ونقل البعض مذهبين، أقرب الاماكن، والتفصيل .

(١) عبارة الدروس هكذا ولو صاق المال من حيث يمكن، ولو من الميقات على الأقوى ولو فرض مع
التمتع من الميقات حرماً، و ان أتم الوارث وملك المال الفاضل، ولا يجب صرفه في بيت أو بعضه أو في وجوه
البر انتهى.

كأنه نظر الى ان السعة مطلقا مرجعه التفصيل، اذ لا ينبغي القول بعدم الوجوب أصلاً لو لم يسع المال من البلد، وليس بمعقول الوجوب من البلد مع عدم التوسعة، وقد عرفت الفرق، فتأمل.

فأما الادلة فدليل الوجوب من البلد انه يجب على الأصل الذهاب منه، وإن قطع تلك المسافة عبادة، تركها، فيجب على النائب القضاء عنه، لعدم فعله، ووجوب صرف المال.

وهو غير واضح، لان الواجب هو الحج و العمرة، وقطع المسافة ثَمًا يجب عقلاً، لا شرعاً، بخصوصه، بل لأنه موقوف عليه، ولو كانا ممكنين بدونه، لم يجب القطع قطعاً، وهذا لم يجب الرجوع، والقطع بقصد هما على لظاهر، عني من وجب عليه الحج، ووقع في الميقات، على اى وجه كان، مثل ان يكون ثامناً وغافلاً ومغفياً عنه او في السفينة او قبل وقت الحج لغرض.

بل لو حجج من الميقات حيثئذ لصح حجه، ولو لم يرجع الى البلد لم يفعل محرماً، الا ان يكون قاصداً لتركه، ولا شك في صحة الحج، وعدم وجوب الرجوع، وان قلنا انه فعل حراماً، وهو ظاهر.

و أنه لو قصد قطع المسافة بقصد التجارة فقط، خصوصاً قبل او انه، ثم انشأ الاحرام من مكة فكذلك، فليس بمعلوم وجوبه، و كونه عادة ووجوب صرف المال فيه، وهو ظاهر.

وعلى تقدير التسليم انها كان وجوبه عليه لعدم امكان الحج الآ به، وفي النائب ممكن بان يستأجر من كان في الميقات.

كما ان ترتيب الصوم كان واجباً عليه، وتعذده في الايام المتعددة لو قضى بنفسه لعدم امكان صوم يومين له في يوم واحد، ويجوز وقوعه من النائب، ولهذا حوز

قضاء شهر بل سة و كثر في يوم واحد عن الميت الذي يقضيه في تلك المدة على الطاهر.

و على تقدير وجوبه عليه و كونه عبادة مستقلة، وجوب القضاء عنه غير مسلم، لمنع الكرى، لأن واجب القضاء هو الحج، وليس ذلك جزء من الحج، و هو ظاهر متفق عليه.

و يدل عليه الاخبار الصحيحة الدالة على حقيفة الحج (١) و كذا عدتهم واجبات جميع انواعه، و حصرها، و قدمر الاشارة اليه.

و لم ذكرناه علم دليل المفضل و المختصر (المختصر ل) على الاقرب كالمصنف، و يؤيده الاصل، و الاحتياط في الجملة، بترك التصرف في مال لغير مثل الاطفال الا مع اليقين، او مثله، و لا شيء هنا، فحينئذ آيات تحرم التصرف في مال الغير (٢) و اخباره (٣) و الاجماع، بل العقل ايضاً دليل المسألة، و كذا كون الوصية من الثلث (٤) فافهم.

(١) راجع لوسائل الباب ٢ من ابواب اقسام الحج.

(٢) فان الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بيسكم بالباطل الا ان تكون تحارة عن تراص الآله (النساء ٢٩) و قال الله تعالى: و لا تأكلوا اموالكم بيسكم بالباطل الآية (البقرة ١٨٨) و قال الله تعالى واكلهم اموال اباؤهم (النساء ١٦١) و غيرها من الآيات الواردة في هذا الباب.

(٣) لوسائل الباب ٣ من ابواب مكان المصلى الرواية ١، عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام، في حديث ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من كان عنده امانة فليؤدها الى من ائتمه عليها، فانه لا يخل دم امره مسلم ولا ماله الا بطيبة نفس منه.

و راجع نصاً الباب ١ من ابواب كتاب الغصب من الوسائل (في حديث) عن صاحب الزمان عليه و عن آياته افضل النجاة و الشاء، انه قال: لا يخل لأحد ان يتصرف في مال غيره بغير اذنه، الى غير ذلك من الاخبار.

(٤) راجع لوسائل الباب ٩ و ١٠ من كتاب الوصايا.

وَأَنَّ الْوَاجِبَ (الْوَجُوبُ خ ل) مِنْهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَمِنْ غَيْرِهِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ،
فَيَقْتَصِرُ عَلَى الْمُتَّفَقِ

وَمِنْهُ عِلْمٌ أَيْضاً عَدَمُ وَجُوبِ خُرُوجِ الْمَحَاوِرِ دُونَ سَنَتَيْنِ فِي مَقَاتِ أَهْلِهِ،
بَلْ وَلَا إِلَى مَقَاتِ قَاءٍ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ هُنَاكَ يَدُلُّ عَلَى الْخُورِ، وَلَا جَرَاءَ هُنَا مِنْ
أَقْرَبِ الْمَوَاقِيتِ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى، وَلَآئِهْ قَدْ عِلِمَ مِنْهُ حَوَازِجُ لِقَمَعِ لِنَاثِي سَعْسَةِ عَنْ
أَدْنَى الْحَلِّ، فَعِلِمَ عَدَمَ جَزَيَّةِ قَطْعِ الْمَسَافَةِ لِلْمُتَمَتِّعِ، فَلَا يَجِبُ عَلَى النَّاسِ، مَعَ
أَحْرَامِهِ مِنَ الْمَقَاتِ، بِالطَّرِيقِ الْأُولَى قِتَامُلٌ.

وَأَيْضاً يُؤَيِّدُهُ خَلْقُ أَخْبَارِ قَصَاءِ الْحَجِّ عَنْهُ، وَاشْتِمَالُهُ عَلَى وَجُوبِهِ مَعَ تَحْقِيقِ
مَعَى الْحَجِّ، هَذَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ فِي الْأَخْبَارِ، وَأَمَّا مَعَ النَّظَرِ فِيهَا فَدَنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ بَعْضِهَا
التَّفْصِيلِ، مِثْلُ مَا فِي صَحِيحَةِ الْخَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ وَصَى ن
يَحْجُ عَنْهُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَبْلُغْ مَا لَهُ ذَلِكَ فَلْيَحْجِ عَنْهُ مِنْ بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ (١).

وَصَحِيحَةُ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنْ رَجُلٍ
أَوْصَى أَنْ يَحْجَ عَنْهُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَبْلُغْ جَمِيعَ مَا تَرَكَ لِأَخْسَيْنِ دَرَاهِمًا، قَالَ:
يَحْجُ عَنْهُ مِنْ بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَقَّعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (٢)
وَهُمَا فِي زِيَادَاتِ التَّهْدِيدِ، وَالْأَخِيرَةُ فِي الْكَافِي أَيْضاً.

وَمَا رَوَى فِي الْكَافِي (فِي الصَّحِيحِ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ
أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامَ، عَنْ الرَّجُلِ يَمُوتُ فَيُوصِي بِأَخْجٍ مِنْ بَنِي يَحْجُ عَنْهُ؟

(١) لَمْ يَحْدِثْ فِي التَّهْدِيدِ رَوَايَةٌ بِهَذَا الصَّمَدِ عَنْ الْخَلِيِّ، وَمَا قُلْنَاهُ هُوَ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ رِثَابٍ فَقَطْ (كَمْ)
قُلْنَاهُ فِي الْوَسَائِلِ أَيْضاً فِي الْبَابِ ٢ مِنْ أَبْوَابِ السَّائَةِ الرَّوَايَةِ (١) وَمَا قُلْنَاهُ الشَّارِحُ قُلْنَاهُ بِمَوَاقِيتِ الْخَلِيِّ، هُوَ مَتَى
صَارَ التَّهْدِيدُ فَتُؤَمَّرُ أَنَّهُ رَوَايَةٌ (رَاجِعْ بَابَ زِيَادَاتِ التَّهْدِيدِ فِي فَهْمِ الْحَجِّ ج ٥ ص ٤٠٥ مِنْ طَبْعِ انْحِفَ تَحْتَ
رَقْمِ ١٤١١).

(٢) الْوَسَائِلُ الْبَابِ ٢ مِنْ أَبْوَابِ التَّيَاةِ الرَّوَايَةِ ١.

قال: على قدر ماله، إن وسعه ماله فمن منزله، وإن لم يسعه ماله - من منزله، فمن الكوفة، فإن لم يسعه من الكوفة فمن المدينة (١).

لأن محمداً غير موثق في كتاب ابن داود، وغير ظاهر في الخلاصة.

وفي رواية أخرى عن أبي عبد الله عليه السلام، في رجل أوصى بحجة، فلم تكفه من الكوفة؟ أنها تجزى حجته من دون الوقت (٢).

وأخرى ضعيفة عن أبي عبد الله عليه السلام، عن رجل أوصى بعشرين درهماً في حجة؟ قال: يحتاجها (له) رجل من موضع بلغه (من حيث يبلغه) (٣).

وانت تعلم عدم صراحة هذه الأخبار في التفصيل والوجوب من بد الميت مع السعة.

بل يمكن كون البعض دليلاً على عدم، حيث ما أوجب في مكان يكنى هذا المقدار، إلا رواية محمد بن عبد الله، فأنها ظاهرة في التفصيل في الحج الذي أوصى، لا مطلقاً، مع عدم الصحة.

ويمكن معها على فهم الحج من البلد من كلام الموصى، أو قرائن الحال، ولا شك أنه لو فهم ذلك (فهو ظاهر) متبع ولو بالقرائن مثل تعيين المال الكثير، بحيث يعلم عدم تعيين ذلك المقدار من غير البلد، ويمكن تخصيصها بالوصية مطلقاً.

ويؤيد القول بالأجزاء مطلقاً من الروايات - رواية زكريا من آدم، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات وأوصى بحجة، أيجوز أن يحتاج عنه من

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب النيابة الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب النيابة الرواية ٦.

(٣) الوسائل الباب ٢ من أبواب النيابة الرواية ٨ والرواية على ما نقلها في التفسير مصدره وليس فيها

ذكر المروي عنه (أي الإمام عليه السلام) (تذكر).

غير البلد الذي مات فيه؟ فقال: ما (أما مائل) كان دون الميقات فلا بأس (١).

وفي طريقه سهل (٢) ولا يضّر.

وأيضاً يؤيده، صحيحة حريز من عبدالله (الثقة) قال: سئلت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعطى رجلاً حجة يحج بها عنه من الكوفة فحج عنه من البصرة؟ فقال: لا بأس، إذا قضى جميع المناسك فقد تم حجه (٣) و دلالتها واضحة، فافهم.

ويمكن حمل الأولى على التدب، أيضاً، للجمع، وإن أمكن حمل رواية زكريا على التفصيل، بحمل المطلق على المقيد.

و اعلم أنّ بعضها يفيد وجوب الحج على قدر المال من أى مكان يسمع، فليس على تقدير الضيق من البلد يجوز من الميقات، بل حيث أمكن، كما أشرنا إليه. وأن القول بالتفصيل ليس ببعيد، مع الوصية، وأنه أحوط لعمل الورثة البلاغ (٤)، لأن ترك جميع ما تقدم، لرواية غير ظاهرة الصحة، مشكل، وإنّ الأجزاء من الميقات متفق عليه، فيمكن عدم الوجوب من البد، فتأمل.

و يؤيده صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: من مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يترك إلا بقدر نفقه الحج (الحمولة خ ل) (فورثته كما) الحق بما ترك فإن شاؤا أكلوا وإن شاؤا حجوا عنه (أحجوا خ ل) (٥).

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب البينة الرواية ٤.

(٢) وسند الرواية كما في الكافي هكذا: علة من أصحابنا عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن زكريا بن آدم النخ.

(٣) الوسائل أبواب ١١ من أبواب البينة الرواية ١.

(٤) أى من حيث يبلغ المال الموصى به.

(٥) الوسائل الباب ١٤ من أبواب وجوب الحج (طريق الشيخ).

فان ظاهرها عام، يدل على عدم وجوب اخراج الحج مطلقاً، ولو كان من استطاع قبل، ويمكن حملها على التخيير بين الحج من البلد وعدم الاكل، وبين اكل البعض و الحج من اقرب الاماكن، وحملها الشيخ على من لم يجب عليه الحج اصلاً.

و نَ الظاهر ان المراد من اقرب الأماكن هو الاقرب الى مكة من المواقيت، وان كان كلام القواعد يشعر بالاقرب الى البلد الذي يخرج منه، فيكون ابعد. و انْ المراد بالوجوب من اقرب الأماكن هو اقل الواجب، فان الظاهر انه لو فعل من اتى ميقات لكان فرداً لواجب، وصح من البلد، ومهما كان من المواضع قبل الميقات كما فهم من دليله.

و انْ ظاهر البعض هو وجوب الاخراج من الأصل، في الحج الواجب مطلقاً، سواء كان حج الاسلام او النذر وشبهه، و انه اوصى او لم يوص، و يحتمل لاختصاص بحج الاسلام مطلقاً، لظهور الروايات فيه، مثل ما في حسنة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل توفي و اوصى ان يحج عنه، قال: ان كان ضرورة فمن جميع المال، انه بمنزلة الذين الواجب، و ان كان قد حج فمن ثلثه (الحديث) (١) وحسنة اخرى له عنه عليه السلام (٢)

ومثل ما في صحيحة الحلبي المتقدمة (في بيان الاستطاعة الدالة على وجوب اخراج الحج عن العاجز الموصر بعد استقراره من قوله عليه السلام): يقضى عن الرجل حجة الاسلام من جميع ماله (٣).

(١) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب وجوب الحج الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب وجوب الحج الرواية ٦.

(٣) يورده والثلاثة التي بعدها في الوسائل الباب ٢٨ من ابواب وجوب الحج الرواية ١، ٣، ٤، ٥. اقول :

وصحيحة معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ولم يحج حجة الاسلام ويترك ماله، قال: عليه ان يحج من ماله رجلاً ضرورة لآمال له

و رواية سماعة بن مهران قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ولم يحج حجة الاسلام ولم يوص بها وهو موسر، فقال: يحج عنه من صلب ماله لا يجوز غير ذلك .

ويدل على عدم الاحتياج الى الوصية انه كالذين كما يستفاد من الخبر. ويدل ايضاً على ذلك صحيحة محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يوص بها أيقضى عنه، قال: نعم.

وصحيحة معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات فاوصى أن يحج عنه، قال: ان كان ضرورة فمن جميع المال وان كان تطوعاً فمن ثلثه (١).

وفي مثل هذه دلالة على اخراج الوصية بالمندوبات، من الثلث. والاصل - و عدم دليل ظاهر وبطلان القياس - يدل على كون الحج الواجب بالنذر وشبهه ايضاً من الثلث كما صرح به في التهذيب ويعمل على الوصية الخبران الآخران (٢) وقد يشعر بكونه (٣) من الثلث بعض الاحبار المتقدمة مثل

(١) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب وجوب الحج الرواية ١.

(٢) يعنى الخبران الآخران على اخراج النذر وشبهه من الاصل.

(٣) يعنى الحج الواجب بالنذر وشبهه .

الأولى (١) حيث دلت على كونه من الثلث على تقدير حتمه وهو اعم من الواجب وغيره. وأن الظاهر أنه لو أوصى بأن يحج عنه شخص معين يجب تعيين ذلك الشخص لصحيحة الحلبي (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ما في صحيحة المتقدمة مع زيادة: فإن أوصى أن يحج عنه رجل فليحج ذلك الرجل.

و أنه يمكن حمل مثل صحيحة الحلبي المتقدمة في وجوب الحج من الميقات أو البلد على لاستحباب فيكون من البلد مستحباً، وهو محتمل للموت والميت، و ينبغي مراعات الأبعد، و الأول مفهوم من رواية زكريا (٣) و الثاني من رواية محمد (٤) و قد تقدمتا، مع أنها غير صريحة في البلد، بل يمكن فهم غيره لعدم الإيجاب مهما أمكن، بل اختصر على الميقات وكذا غيره وقد اُشار في المختلف في صحيحة علي بن رثاب (٥) المتقدمة (الى ظ) في ذلك.

ويدل على كون حج غير حج الاسلام من الثلث، وعدم الاحتياج الى الوصية، صحيحة علي بن رثاب عن خريس بن اعين قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه حجة الاسلام ونذر في شكر ليحجتن به رجلاً الى مكة فأت الذي نذر قبل أن يحج حجة الاسلام ومن قبل أن يفي بنذره الذي نذر؟ قال: إن كان ترك مალًا، يحج عنه حجة الاسلام من جميع المال وأخرج من ثلثه ما يحج به رجلاً لنذره وقدوفى بالنذر وإن لم يكن ترك مالاً إلا بقدر ما يحج به حجة الاسلام حج عنه بما ترك ويحج عنه وليه حجة النذر إنما هو مثل دين عليه (٦).

(١) وهي حصة معاوية بن عمار المتقدمة.

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب وجوب الحج الرواية ٢.

(٣ و ٤) الوسائل الباب ٢ من أبواب النيابة الرواية ٣ و ٤.

(٥) الوسائل الباب ٢ من أبواب النيابة الرواية ١.

(٦) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب وجوب الحج الرواية ١ رواها في الفقيه عن خريس الكناسي عن

و الظاهر أنَّ ضريس هو ابن عبد الملك بن اعين، لأنه الموجود في كتب الرجال، وقد يحذف الاب وينسب الى الجدة كثيراً، وهوثقة، فالحذر صحيح، و يحتمل ان يكون عبد الملك ساقطاً من قلم الناسخ في نسخي .
و قد حمل الشيخ حج الولي على التذب و يؤيده تمثيله بكونه ديناً، فان الدين لا يجب على الولي قضائه.

و آيده الشيخ بصحيفة ابن ابي يعفور قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: رجل نذر لله ان هافي الله ابنه من وجعه ليحجته الى بيت الله الحرام، فعافى الله الابن ومات الاب؟ فقال: الحجة على الاب يؤديها عنه بعض ولده، قلت: هي واجبة على ابنه الذي نذر فيه؟ فقال: هي واجبة على الاب من ثلثه او يتطوع ابنه فيحج عن ابيه (١).

و هذه تدل على اصل المطلوب أيضاً (٢) لكن فيها (٣) تأمل من حيث اهمال ايجاب حج الرجل والولد من المال .
و بالجملة ظاهر أولها أنَّ النذر أن يحج بالرجل والولد، وأخرها نذر الحج بنفسه فتأمل.

و أنه يصح نيابة الصرورة رجلاً كان او امرأة عن الرجل و المرأة .
ويدل عليه الانحار مثل صحيفة سعد بن ابي خلف (الثقة) قال: سئلت

ابي حمزة عليه السلام و في التهذيب عن ضريس بن اعين عنه عليه السلام أيضاً عن اختلاف في بعض العبارات فرجع

(١) الوسائل الباب ٢٩ من ابواب وجوب الحج الرواية ٣.

(٢) و هو عدم الاحتياج في صل حج التذب الى الوصية و كون اسراج حج الوصية من الثلث (هكذا في

هامشي بعض النسخ الخطية).

(٣) بمعنى في صحيحين علي بن رباب و ابن ابي يعفور.

أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل الضرورة يحج عن الميت قال: نعم، إذا لم يجد الضرورة ما يحج به عن نفسه الخبر (١) .

وحسنة معاوية بن عمار في رجل ضرورة مات ولم يحج حجة الاسلام وله مال؟ قال: يحج عنه ضرورة لا مال له (٢) .

ورواية مصادف عن أبي عبدالله عليه السلام، في المرأة تحج عن الرجل الضرورة؟ فقال ان كانت قد حجت، وكانت مسلمة فقيهة، فرب امرأة أفقه من رجل (٣) .

وفيه التقييد (بان كانت حجت) مع ضعف الرواية واشتراط الفقه في الجملة .

وحسنة معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يحج عن المرأة، والمرأة تحج عن الرجل؟ قال: لا بأس (٤) .

وصحيحة رفاعة عن أبي عبدالله عليه السلام، أنه قال: تحج المرأة عن أخيها وأخيها، وقال: تحج المرأة عن أبيها (ابن خ ل) (٥) .

ولا يبعد جواز حجتها مع كونها ضرورة، لاطلاق الروايتين المنبرتين (٦) مع ترك التفصيل الدال على العموم، مع عدم صحة المقتبة بمصادف وغيره وامكان حملها على الاستحباب، ولهذا قيل بكراهة الضرورة، ولا شك أن اختيار غيرها

(١) الوسائل الباب ٥ من أبواب النية الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٥ من أبواب النية الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٨ من أبواب النية الرواية ٤.

(٤) الوسائل الباب ٨ من أبواب النية الرواية ٢.

(٥) الوسائل الباب ٨ من أبواب النية الرواية ٥.

(٦) وهما حسنة معاوية وصحيحة رفاعة.

ولو اختص أحد الطريقين بالسلامة وجب سلوكه وإن بعد،
ولو تساوى فيها تخير، ولو اشتركا في العطب سقط (١)

أولى منها لو وجد.

و اختار الشيخ في زيادات التهذيب عدم الجوارع على لظاهر لما مر ولرواية
زيد الشحام عنه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: يحج لرجل
الضرورة من الرجل الضرورة، ولا تحج المرأة الضرورة عن الرجل الضرورة (٢).
ويمكن الحمل على الكراهة أيضاً لعدم الصحة، ولما في رواية سليمان بن
جعفر، قال: سئلت الرضا عليه السلام، عن امرأة ضرورة حجت عن امرأة
ضرورة؟ قال: لا ينبغي (٣).

و، لظاهر أن النائب يفعل في أحرامه ما يلزمه، لا ما يدرم لنوب لعمومات
الدالة على حال المحرم الرجل والمرأة مطلقاً، نائباً كان أم لا، وكذا في سائر
العبادات، فتأمل.

قوله: «ولو اختص أحد الطريقين بالسلامة الخ»، وجوب سلوك طريق
السليمة على التبيين، وإن كانت أبعد من المخوفة ظاهراً، كعدم جواز المخوفة، وإن
كانت أقرب، ولكن لو ملكها صح حجه، لو لم يكن بحيث يكون منهيّاً عن فعل
نسك يتوقف صحة الحج عليه، فيبطل بطلانه الحج أيضاً، ولا فيبطل النسك
فقط.

و كذا وجوب سلوك أحد الطرق على التخيير على تقدير اشتركا في
لسلامة.

(١) العطب بمنحني، الملائكة.

(٢) الوسائل الباب ٩ من أبواب النيابة الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٩ من أبواب النيابة الرواية ٣.

ولومات بعد الاحرام ودخول الحرم اجزاء

و عدم الوجوب، بل عدم الجواز مع اشتراكها في العطب، اى خوف الهلاك، ولو ظناً، ومع الشك محتمل، لا الوهم.

قوله: «ولومات بعد الاحرام ودخول الحرم اجزاء». الظاهر عدم الخلاف في الاجزاء (حينئذ يخ) للاجماع المدعى في المنتهى.

ولصحيحة بريد بن معاوية، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام، عن رجل خرج حاجاً، ومعه جمل (له كا) ونفقة وزاد، فأتى في الطريق؟ قال: ان كان ضرورة، ثم مات في الحرم فقد اجزأت عنه حجة الاسلام، وان (كان كا) مات قبل ان يحرم، وهو ضرورة، جعل جملة وزاده ونفقته وما معه في حجة الاسلام، فان فضل من ذلك شيء فهو للورثة (١) (لورثة يب) قلت رأيت ان كانت الحجة تطوعاً، فأتى في الطريق، قبل ان يحرم، لمن يكون جملة ونفقته وما ترك (معه كا)؟ قال: لورثته (يكون جميع ما معه وما ترك للورثة كا) إلا ان يكون عليه دين فيقضى عنه، او يكون أوصى بوصية فينفذ ذلك لمن أوصى له، ويجعل ذلك من ثلثه (لمن اوصى من الثلث خ ل) (٢).

يستفاد منها مرر، كون الوصية من الثلث، وعدم صرف المال في حج التطوع، ان مات قبل الفعل، وتقديم الدين والوصية على الارث، وعدم وجوب الحج الا مرة، والحج من موضع الموت عن أصل ماله، على تقدير كونه ضرورة. ولا يبعد فهم جواز ذلك لمن معه من الرققاء مع تعذر الورثة، والوصى و الحاكم حيث ما قيد، واخرج (اخراج خ ل) هذه بالدليل وبقي الباقي.

(١) ان لم يكن عليه دين (كا).

(٢) الوسائل باب ٢٦ من ابواب وجوب الحج الرواية ٢ الا انه نقله عن ابى جعفر عليه السلام بم ذكر الرواية في التهذيب عن ابى عبد الله عليه السلام الا انه أسقط قوله عليه السلام ان لم يكن عليه دين (بعد قوله: فهو للورثة) راجع التهذيب باب الزيادات الرواية ٦٢ ج ٥ ص ٤٠٧ (طبع طهران).

و أنه لا يجعل (لا يحتمل خ ل) كلما معه، بل يجب الاقتصار على ما يجب به، وينبغي اختيار الامين والاجتماع (١) على ذلك احتياطاً، ويؤيده الصرورة، و حصول التأخير المناق لضييق الوجوب فتأمل.

و هي بعمومها تدل على وجوب ذلك، على تقدير كونه ضرورة مطلقاً، و ذلك في صورة، ما استقر الوجوب، بل سافر عام الوجوب، فانه حينئذ ينكشف عدم التكليف، لعدم بقاء المكلف وقت الفعل، وهو شرط من غير نزاع، فيمكن حملها على من استقر، ولكن العمل بظاهرها احوط، و اول للورثة فتأمل.

كانه عمل بها الشيخ على عمومها، و خصها المصنف في المنتهى بما ذكرناه، لما ذكرناه.

ثم ان الظاهر عدم الفرق في هذا الحكم بين المكلف بنفسه، وبين النائب، و كذا في عدمه في الموت قبل الاحرام، ولكن ينبغي تمليك الأجر ما يقابل فعله من السعي في الطريق، خصوصاً اذا كانت الاجارة على السعي أيضاً مذكورة في المتن.

والظاهراته كذلك، مع عدم ذكره ايضاً، لانه المتبادر والمتعارف، الا ان تكون قرينة مسقطه لذلك.

و اما اذا مات بعد الاحرام، وقبل دخول الحرم، فيه خلاف فقال ابن ادريس والشيخ في الخلاف على ما نقل في المنتهى: بعدم الاجزاء حيثئذ.

وجهه ان الدقة كانت مشغولة بالحج، ولا شك انه ما فعل، ويبقى في العهدة و لو لم يكن النص (٢) و الاجماع في السقوط بعدها لكان القول بالاجزاء

(١) اي اجتماع متعدد من الاخوات المؤمنين.

(٢) راجع الوسائل الباب ٢٦ من ابواب وجوب الحج.

حينئذ غير معقول.

والذى استدل به على الاجزاء حينئذ ماروى (في الصحيح) عن اسحق بن عمار قال: سألت عن الرجل يموت فيوصى بحجة فيعطى رجل دراهم يحج بها عنه، فيموت قبل ان يحج، ثم اعطى الدراهم غيره؟ فقال: ان مات في الطريق او بمكة قبل أن يقضى مناسكه فإنه يحزى عن الاول، قلت: فان ابتلى بشى يفسد عليه حجه حتى يصير عليه الحج من قابل أيجزى عن الاول؟ قال: نعم قلت: لأن الأجير ضامن للحج قال: نعم (١).

وما روى (في الصحيح) الحسين بن عثمان، عن ذكره عن ابى عبدالله عليه السلام في رجل أعطى رجلاً ما يحجه فحدث بالرجل حدث فقال: ان كان خرج فاصابه في بعض الطريق فقد اجزأت عن الاول، والآ فلا. (٢)

وانت تعلم ما فيها سنداً - لان اسحق فيه قول، و المتقول عنه غير ظاهر لقوله: سألت و لقوله: عن ذكره - و دلالة، لعدم دلالتها على حال المكلف بنفسه (٣) بل ظاهر الاول عدم السقوط عنه بوجه، ولدالتها على الاجزاء مطلقاً (٤) بالموت في الطريق، ولا قائل به لو سلم عمومها، فان الظاهر أنها مطلقة، لا يدلان على المطلوب والتخصيص بالاحرام دون الحرم يحتاج الى مرجح، غير كون الاجماع على عدم الاجزاء، قبل الاحرام فيخص بالحرم، للنص، و الاجماع المتقدمين، و للتأمل في قوله: فان ابتلى الخ فتأمل.

و يؤيد التخصيص الترديد بين الموت في الطريق و مكة، فانه قد يفهم

(١) الوسائل الباب ١٥ من ابواب النيابة الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من ابواب النيابة الرواية ٣.

(٣) بل مقصور على حال النائب.

(٤) يعنى قبل الاحرام وبطله، وقبل دخول الحرم وبطله.

و مع حصول الشرايط يجب، فان اهل استقرار في ذمته و يجب
على الكافر، ولا يصح منه الا بالاسلام.
فان احرم حال كفره لم يجز عنه، فان اسلم اعاده من الميقات
ان تمكن، و الا خارج [فخارج] الحرم و الا فن [في] موضعه

القرب منها، على أنه لا حاجة الى ذكرها بعد قوله: مات في الطريق ولا الى قوله:
(قبل ان يقضى) بل قد يوهم عدم الاجزاء بعده، وهو ظاهر الفساد
قوله: «و مع حصول الشرايط الخ». قد علم هذا مما تقدم، فلا يحتاج الى
ذكره، نعم ذكره مع قوله: (و يجب على الكافر) ليشير الى ان الاسلام ليس شرطاً
للوجوب فاذا حصل غيره من الشرايط يجب، ويستقر الوجوب، لو لم يفعل، مع بقاء
الشرايط الى ان مضى ما يدرك به الحج، فيجب عليه المضى اليه، ولو فات
الاستطاعة بعده لم يسقط، بل يجب الاستيحار على تقدير عجزه كما مر.
و الوجوب على الكافر قد علم مما سبق، و قد بين في الاصول، و عدم
الصحة حينئذ للاجماع على الطاهر، و عدم حصول القرية المطلوبة.

قوله: «فان احرم حال كفره الخ». عدم اجزاء الاحرام حال الكفر
طاهر، وكذا (١) المود الى الميقات بعد الاسلام، مع الاستطاعة، و باقى الشرايط،
لان الاحرام غير صحيح، فوجب بعد الاسلام انشاء الاحرام من الميقات، ولا يجب
الذهاب الى بلده، كانه بالاجماع، و لانه مقترنة لا عبادة، ففيه وامثاله دلالة على
عدم وجوب قطع المسافة الا وسيلة.
و الظاهر انه يكفي من اى ميقات كان، ولا يجب الذهاب الى ميقات
بلده، و يمكن الاجزاء من أدنى الحل لما مر.

(١) يعنى وجوب المود الى الميقات الخ.

ولو ارتد بعد احرامه لم يبطل لوتاب

ولو تعذر الذهاب الى ميقات، فالظاهر الصحة من أدنى الحل، وان امكن الذهاب في الجملة، وكذا يحرم من موضعه ان لم يكن الذهاب الى أدنى الحل، وهو ظاهر.

قوله: «ولو ارتد بعد احرامه لم يبطل لوتاب» وجه عدم البطلان ظاهر، لان العبادة بعد ان صحت لا يبطلها شيء، بل لا معنى للابطال بعدها، فان الصحة عبارة عن موافقه امر الشارع، او سقوط القضاء، و معلوم حصولها بعد الاتيان بها على وجه امر الشارع به، نعم يمكن توقف الثواب و الانتفاع به على عدم الكفر حين الموت.

و لعل قوله، اشارة الى ردة قول ضعيف بالبطلان، وهو قول ابي حنيفة و الشيخ في المبسوط على ما نقل في المنتهى بعد ذلك بمعنى وجوب القضاء بعد الاسلام فكأن بقاء الاسلام شرط لبقاء الصحة عند القائل.

وجهه غير ظاهر، بل الظاهر خلافه، لما مر.

و يؤيده بعض الروايات، مثل رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: من كان مؤمناً فحج وعمل في ايمانه ثم اصابته في ايمانه فتنة فكفر ثم تاب وآمن يحسب له كل عمل صالح عمله في ايمانه، ولا يبطل منه شيء (١).

و لا يدل على وجوب الاعادة و البطلان قوله تعالى (٢) «ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله» لأن المراد عدم الانتفاع بالعمل الصالح لو مات على الكفر و هو ظاهر و يؤيده قوله تعالى (٣) و من يرتدد منكم عن دينه فيمت و هو كافر فاولئك

(١) الوسائل الباب ٣٠ من ابواب مقدمة العبادات الرواية ١.

(٢) آية ٥.

(٣) البقرة ٢١٧.

والمخالف يعيد مع اخلاله [الاخلال] بركن

حطت اعمالهم».

و اما قوله: (لوتاب) فكأنه يريد به الإشارة الى تعيق عدم الأعادة و القضاء بالتوبة، بخلاف قول الشيخ و ابي حنيفة فانه يوجب الاعادة بعد التوبة.
قوله: «والمخالف يعيد مع اخلاله بركن». يريد به، الإشارة الى كون عبادات المخالفين من فرق المسلمين صحيحة بعد الاستبصار فلا يجب الاعادة عليهم، لأنه قد عرفت معنى الصحة، الآ مع الاخلال بالركن.
الظاهر أنه يريد الركن عندهم، لا عندنا، لأنهم مكلفون بحسب الظاهر بمعتقدهم و متمسكهم، فع تركهم ذلك فعلهم كعدمه، وقد علم أنه مع عدم لفعل يجب فعلها.

ولأنه ترك (١) الركن الأعظم عندنا و هو الايمان، و مضموم ترك غيره أيضاً من لنبات و الشروط المعتبرة عندنا المذكورة في باب الطهارات و النجاسات، فلو اعتبر الركن عندنا لا يكاد يتحقق صحة عباداتهم.

و لأن الظاهر أن هذا تفضل و استعفاف بالنسبة اليهم، كالكافر، حتى يميلوا الى الايمان، فالمناسب عدم اعتبار ما هو المعتبر عندنا، و لأنه غير مذكور في الروايات (٢) كما سيحییء، فحمل ما فعل على ما فعلوه صحيحاً عندهم و لهذا ما قيد في كلام بعض الاصحاب في الحج و الأكثر في سائر العبادات.

و يؤيده خلق الأخبار الدالة على الاجزاء (٣) عن التقيد بشرط عدم الاخلال بالركن، مع ظهور أن المخالف الذي يجب أنما يجب على ما يعتقد، دون

(١) هو حطت على قوله: لأنهم مكلفون الحج.

(٢) راجع الوسائل الباب ٢٣ من ابواب وحب الحج و الباب ٣٦ من ابواب مقدمة العبادات

(٣) راجع الوسائل ابواب ٢٣ من ابواب وحب الحج و الباب ٣٦ من ابواب مقدمة لبادات.

غيره، وأن الظاهر أن حجة محمول على الحج الصحيح عنده.

ويحتمل إرادة الركن عندنا، كما صرح به المصنف في المنتهى، وغيره.

وأما الروايات، فهي صحيحة بريد بن معاوية العجلي قال: سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج و هو لا يعرف هذا الأمر، ثم من الله عليه بمعرفته، والدينونة به، أعليه حجة الاسلام أو قد قضى فريضته؟ فقال: قد قضى فريضته، ولو حج لكان أحب إلى، قال: وسئلت عن رجل حج وهو في بعض هذه الاصناف من اهل القبلة ناصب متدين، ثم من الله عليه فعرف هذا الأمر، يقضى حجة الاسلام؟ فقال: يقضى أحب إلى وقال: كل عمل عمله وهو في حال نصبه وضلالته ثم من الله عليه وعرفه الولاية فانه يؤجر عليه، إلا الزكوة، فانه يعيدها لأنه وضعها في غير مواضعها لأنها لاهل الولاية وأما الصلوة والحج والصيام فليس عليه قضاء (١).

وحسنه عمر بن اذينة قال: كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام أسأله عن رجل حج ولا يدري ولا يعرف هذا الأمر ثم من الله عليه بمعرفته والدينونة به أعليه حجة الاسلام أم قد قضى (أو خ ل) قال: قد قضى فريضة الله، والحج أحب إلى (٢) وعن رجل هو في بعض هذه الاصناف من اهل القبلة ناصب متدين، ثم من الله عليه فعرف هذا الأمر أيقضى عنه حجة الاسلام أو عليه ان يحج من قابل؟ قال: يحج أحب إلى (٣).

وحسنه زرارة وبكير والفضيل ومحمد بن مسلم وبريد العجلي كلهم عن

(١) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب وجوب الحج الرواية ١ روى صدرها في هذا الباب وذيلها في باب

٣١ من ابواب مقلعة العبادات الرواية ١.

(٢) الوسائل للباب ٢٣ من ابواب وجوب الحج الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب وجوب الحج الرواية ٣.

ابن جعفر و ابن عبدالله عليهما السلام أنها قالا في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء، الحرورية، والمرجئة، والعثمانية، والقدرية، ثم يتوب، ويعرف هذا الأمر، ويحسن رأيه، أبعيد كل صلاة صلاتها، وصوم او زكاة او حج، او ليس عليه إعادة شيء من ذلك؟ قال: ليس عليه إعادة شيء من ذلك غير لركاة، ولا بد أن يؤذيها، لأنه وضع الزكاة في غير موضعها، وأنها موضعها أهل الولاية (١).

و اعلم أن ظاهر هذه الروايات هو صحة عباداتهم، و الأجر عليها، والثواب، وإداء فريضة الله عليهم، بعد الاستبصار، من غير قيد بعدم الإخلال بركن، و الصحة، ولكن يمكن اخذه من جهة أن الذي يثاب، ويؤجر عليه، و فريضة الله، هو العبادات الصحيحة، لا غير.

الآن الظاهر أنه يكفي كونها كذلك بحسب ظن الفاعل، لا في نفس الأمر، لأن الذي فعل في حال الضلالة، الظاهر أنه إنما فعل ما يعتقد صحته، و فرض الله عليه، لا غير، وقد حكم في الروايات بذلك من غير قيد أصلاً، فلا يبعد كون القيد المأخوذ بالاجتهاد هو الصحيح باعتقاد الفاعل ومذهبه، فتأمل.

وأنها تدل على صحة عباداتهم بعد الاستبصار، فكانها موقوفة فإن استبصر صحت و أثبت و أوجر عليها، و الآن ردت و عوقب، كما يدل عليه بعض الروايات (٢) الدالة على أن الأعمال بغير ولاية أهل البيت عليهم السلام ليست بإفاعة، ويكون ذلك مراد من اشترط الإيمان في الصحة، و حكم بالبطلان بدونه، مع قوله: بعدم وجوب القضاء بعد الإيمان و صحة العبادات، كما يدل عليه كلام

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب المستحقين (في كتاب الزكاة الرواية ٢).

(٢) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب مقدمة العبادات قال أبو حمزة عليه السلام (مخاطباً لابن مسلم)، يا

محمد إن أئمة الجور و تباعهم لمزولون عن دين الله قد صلوا و اضلوا فاعمالهم كرماد تشتت به الريح في يوم عاصف الرواية (وعبرها مراجع).

الشهيدره .

و ان عدم القضاء بها لصحة العبادة و فعلها، لما يفهم من الأحبار، من حصول الأجر عليها، و انه قضى فريضة الله، فليس سقوط القضاء للاستبصار، وحبث الايمان ما سبق و الآ فلا معنى للأجر و الثواب، و الاتيان بفريضة الله تعالى، و الخروج من واجبات الله، بل لا معنى للتعليل على الفعل اصلاً، فكيف على الفعل بشرط عدم الاختلال بالركن، كما اعتبره الاصحاب.

و أنها تدل على صحة العبادات، ولو لم تكن منقولة على الوجه الذي ذكره، بمجرد موافقة الاتيان لما في نفس الأمر، و هو واضح، بناء على اشتراط الاتيان بالاركان عندنا و عدم الاختلال بها.

و أنها تدل على اسلام هذه الجماعة، و الآ فلا معنى لصحة عباداتهم و خروجهم من عهدة فريضة الله تعالى و الأجر عليها، و كذا على أنهم غير مختدين في النار فتأمل، و هو ظاهر.

فالمراد بالناصب الذي ورد في الروايات (١) هو المخالف للحق فقط، لا الكافر المبغض لاهل البيت عليهم السلام، وهذا الاطلاق في الروايات كثير، ولذا ورد أن الزيدى ناصب (٢) وغير ذلك .

و أما الناصب بمعنى المبغض و العدو لأهل البيت فهو كافر لان بعضهم (نعوذ بالله) كفر، لأنه انكار للصوري، و المجمع عليه، و للأخبار (٣) .

(١) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب وجوب الحج .

(٢) راجع الوسائل الباب ٥ من أبواب المستحقين للزكاة الرواية ٥

(٣) راجع الوسائل الباب ٢٩ من أبواب مقدمة العبادات الرواية ١ من محمد بن مسلم، قال يوجع

عليه اسلام كل من ذاك الله عز وجل بعبادة يجهد فيها نفسه، ولا امام له من الله سمع غير موصول و هو صائب معتبر (الى ان قال). و ادعت على هذه الحال مات ميتة كفر و نفاق (الى غيرها من الروايات)

فالظاهر عدم صحة عباداتهم بوجه، فيحتمل القضاء كالمرتد، لعموم أدلته، وعدمه كالكافر الأصلي، لأنَّ الاسلام يجب ما قبله (١).

و يحتمل كونهم أيضاً مثل غيرهم من المخالفين في عدم القضاء، ولهذا قال المصنف في المنهاج: المخالف من اهل القبلة، ولم يقيد بالاسلام، وقد مر في الروايات أيضاً كذلك، فتأمل.

واقا ما يدل على وجوب القضاء عليهم فيمكن حمله على الاستحباب، لما تقدم من الروايات الصحيحة من عدم الاعادة والحج احب الي، وهي رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: لو أنَّ رجلاً معسراً أَحَبَّه رجلٌ كانت له حجته، فان أيسر بعد ذلك كان عليه الحج، وكذلك الناصب، اذا عرف، فعليه الحج، وان كان قد حج (٢).

مع أنَّ في الطريق (٣) علي بن ابي حمزة، والظاهر أنَّه البطائني الضعيف، و ابا بصير أيضاً هو يحيى، لان علياً قائده، وفيه ايضاً قول بالضعف.

ويمكن حمله على الناصب الحقيقي، و ايجاب القضاء عليه كالمرتد.

و كذا رواية علي بن مهزيار قال: كتب ابراهيم بن محمد بن عمران الحمداني الى ابي جعفر عليه السلام اني حججت و انا مخالف و كنت صرورة فدخلت متمتعاً بالعمرة الى الحج قال: فكتب اليه: أعد حجتك (٤) مع انها مكاتبة،

(١) رواها علي بن ابراهيم في تفسيره ص ٣٨٨ مرسلاً في دليل قوله تعالى: وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِرُؤُوسِكَ حَتَّى تَقْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا (نبي اسرائيل ٩٠).

(٢) ذكر في الوسائل صدر الرواية في الباب ٢١ من ابواب وجوب الحج الرواية ٥ وديها في الباب ٢٣ من تلك الابواب الرواية ١.

(٣) سندها على ما في الكافي: عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد وسهل بن زياد جميعاً عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير.

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب وجوب الحج الرواية ٦.

وليس للمرأة ولا للعبد الحج تطوعاً بدون اذن الزوج والمولى

و في الطريق سهل بن زياد (١).

و عموم ادلة القضاء - على من فاتته (٢) على تقدير تسليم شمولها لما نحن فيه - يُنحصص بما مر من الأخبار.

وبالجمله الظاهر عدم وجوب اعادة العبادات التي فعلها المخالف من أهل القبلة، بشرط الصحة، إما على مذهب الحق، او على مذهبه، لظاهر الروايات المتقدمة (٣) وكذا قبول توبته، وصيرورته مؤمناً، مقبول الايمان والعبادة، تفضلاً من الله ورحمة.

قوله: «وليس للمرأة الخ». عدم جواز حج التطوع للمرأة الا باذن زوجها ظاهر، لأن حقها عليها واجب، وبالحج يفوت، ولا يجوز اسقاط الواجب بالمدبوب، وما يستلزم ترك الواجب فهو حرام، قال المصنف في المنتهى: ولا نعلم فيه خلافاً. ويفهم منه ان الأمر بالشىء يستلزم النهى عن ضده، فافهم.

و يدل عليه أيضاً ما روى (صحيحاً) في الفقيه عن اسحق بن عمار عن ابى ابراهيم عليه السلام قال: سألت عن المرأة الموسرة قد حجت حجة الاسلام فتقول لزوجها احتجني (مرة أخرى فيه) من مالى، أله ان يمنعها من ذلك قال: نعم ويقول لها حق عليك اعظم من حقك على في هذا (ذاقيه) (٤).

و الظاهر ان المعتدة الرجعية بحكم الزوجة، في عدم اشتراط اذن الزوج، في حج الاسلام، والظاهر انه بالطريق الاولى، كانه لا خلاف فيه. و يدل عليه ايضاً، مثل رواية منصور بن حازم قال سألت ابا عبد الله

(١) والسهل كما في لكاي عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن مهزيار الخ

(٢) راجع الوسائل ابواب قضاء الصلوات الباب ١-٢-٣.

(٣) ان وسائل الباب ٢٣ من ابواب وجوب الحج.

(٤) الوسائل اسباب ٥٩ من ابواب وجوب الحج الرواية ٢ وهي انه قيل عن ابى الحسن عليه السلام

عليه السلام عن المطلقة تحج في عدتها؟ قال: ان كانت ضرورة حجت في عدتها و ان كانت قد حجت فلا تحج حتى تنقضي عدتها (١).

و صحبة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: المطلقة تحج في عدتها

و اما رواية معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا تحج المطلقة في عدتها فحملها المصنف في المنتهى بعد اثبات الحكم الاول - على التطوع، للجمع بين الأخبار.

و اعلم أن ظاهر كلامه فيه، أنه يجوز لها الحج تطوعاً باذن الزوج، حيث قال: المعتدة رجعية بحكم الزوجة، لأن للزوج الرجوع في طلاقها، والاستمتاع بها، والحج يمنعه من حق الاستمتاع، لوراجع، فيقف على إذنه، ثم استدل بالخبرين المتقدمين (٢).

و ذلك محل التامل، لوجوب العدة في منزلها، وعدم جواز الخروج لها، إلا مع الضرورة، كما هو المذكور في محله، وسيجيئ، ولا ضرورة في الحج ندباً، وان اذن الزوج، فليس المانع منحصراً في عدم اذن الزوج، وليس في الأخبار دلالة على ذلك، بل ظاهر خبر معاوية (٣) وان حمل على التطوع - عدم الجواز مطلقاً، اذن الزوج ام لا، ورواية منصور (٤) صريحة في عدم جواز التطوع حتى تنقضي العدة، اذ لو جاز باذنه لم تكن الغاية غاية.

و يؤيده، أن الشيخ في زيادات التهذيب صرح بذلك مستدلاً عليه

(١) أوردها والقي بعدها في الوسائل في الباب ٦٠ من أبواب وجوب الحج الرواية ٣١٢-٣١٣.

(٢) و هما روايتا معاوية و منصور المتقدمتان .

(٣) (٤٣) وقد تقدمتا .

بصحيحة أبي هلال، عن أبي عبد الله عليه السلام في التي يموت عنها زوجها، تخرج إلى الحج والعمرة، ولا تخرج التي تطلق، لأن الله تعالى يقول «ولا يخرجن» إلا أن تكون طلقت في سفر (١) وأبي هلال مجهول.

لعل مقصود المصنف أنه إذا جاز لها الحج تطوعاً، لا يجوز إلا بإذن زوجها. وأنهم ذكروا عدم الفرق بين حج الإسلام وحج واجب قضاء، و مندوب، أو نحوه بإذنه أو سابقاً على الزوجية. في عدم الاحتياج إلى إذن الزوج، و الروايات دالة على الأول فقط.

مثل صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن امرأة لها زوج وهي صرورة، ولا يأذن لها في الحج، قال: تحج وإن لم يأذن لها (٢). وصحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام، قال: تحج وإن رغب أمه (٣).

وما في صحيحة محمد، (كانه ابن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام، قال: لا طاعة له عليها في حجة الإسلام (٤).

ولعله لا قائل بالفرق وأن الظاهر أن علته وجوب الحج، فتأمل. وعلى تقدير كونه موسعاً، فيحتمل أن لها المبادرة إليه، بغير إذنه، كما في الصلاة في أول الوقت وتعجيل قضاء الصلاة والصوم الواجب المطلق، ويحتمل

(١) وسائل الباب ٦ من أبواب وجوب الحج الرواية ٤ أقول والآلة الشريفة في سورة الطلاق الآية ١.

(٢) وسائل الباب ٥٩ من أبواب وجوب الحج الرواية ٤.

(٣) وسائل الباب ٥٩ من أبواب وجوب الحج الرواية ٥.

(٤) وسائل الباب ٥٩ من أبواب وجوب الحج عن محمد (يعني ابن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام

قال: سألت عن امرأة لم تحج ولا زوج وأبى أن يأذن لها في الحج صواب زوجها فهل لها أن تحج؟ قال لا طاعة له عليها في حجة الإسلام (الرواية ١).

ولا يشترط للمرأة المتحرم إلا مع الحاجة، ولا اذن الزوج في الواجب

العدم حتى يتضيق، للاصل، والجمع بين الحقين، ولعدم صحة القياس، والدليل
الا في المضيق، فتأمل.

و متماز يعلم عدم جواز حج العبد إلا باذن مولاه، بالطريق الأولى، و
كانه لا خلاف عند الأصحاب في عدم صحة حجه من دون اذن مولاه، وعدم
انعقاد احرامه حينئذ بل يبقى معطلاً.

و كذا عدم الوجوب عليه مطلقاً، لما مر من اشتراط الحرية فيه، لمثل (مثل خ ل)
صحيحة فضل بن يونس عن ابي الحسن موسى عليه السلام ليس على المملوك حج
ولا عمرة حتى يعتق (١) ولا يدل عليه الأخبار الدالة على وجوب الحج عليه بعد
العتق (٢) وقد تقدمت.

نعم لو هاباه مولاه، ووضع زمان نوبته للحج، او العمرة، او الطواف فقط،
فيمكن جوازه له ندباً، اذا لم يحصل ضرر في نوبة المولى.

قوله: «ولا يشترط للمرأة المحرم إلا مع الحاجة، ولا اذن الزوج في
الواجب» قال في المنتهى: شرائط وجوب الحج على الرجل هي بعينها، شرائط في
حق المرأة من غير زيادة، فاذا كملت الشرائط وجب عليها الحج، وان لم يكن لها
محرم، ذهب اليه علمائنا اجمع.

فدليل عدم اشتراط المحرم، هو الاجماع، و ظاهر الآيات (الآية ظ) فانها
تفيد الوجوب بمجرد الاستطاعة، وقد فسرت في الأخبار المتقدمة (٣) بالزاد و
الراحلة، وعموم الأخبار الدالة على وجوب الحج وعلى الترغيب والترهيب في الحج (٤).

(١) الوسائل الباب ١٥ من ابواب وجوب الحج الرواية ٢.

(٢) راجع الوسائل الباب ١٦ من ابواب وجوب الحج.

(٣) راجع الوسائل الباب ٨ و ٩ وغيرهما من ابواب وجوب الحج.

و خصوص صحیحة معاویة بن عمار، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة تحج بغير ولی؟ قال: لا بأس بالحديث (١).

و صحیحة صفوان الجمال قال: قلت لابی عبد الله عليه السلام قد عرفتني بعملی، تأتینی المرأة اعرفها باسلامها وحبها ایاکم، و ولايتها لکم، لیس لها محرم؟ قال: اذا جاءت المرأة المسلمة فاحملها فان المؤمن محرم المؤمنة، ثم تلا هذه الآية «والمؤمنون و المؤمنات بعضهم اولیاء بعض» (٢).

و لا یبعد اشتراط المحرم علی تقدير الاحتیاج، و عدم امانتها و الخوف علی البضع و نحوه لضرورة و جوب حفظ البضع، و العرض.

و يدل علیہ ایضاً، رواية ابی بصیر عن ابی عبد الله عليه السلام قال: سألت عن المرأة أتج بغير ولیها؟ فقال: نعم ان كانت مأمونة تحج مع أخيها المسلم (٣).

و رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابی عبد الله عليه السلام قال: سألت عن المرأة تحج بغير محرم؟ فقال: اذا كانت مأمونة و لم تقدر علی محرم فلا بأس بذلك (٤). قوله: و لم تقدر يدل علی البأس مع وجود القدرة، فكأنه محمول علی الاستحباب، و الكراهة، و بالجملة لا تحتاج الی المحرم، إلا مع الضرورة.

و الظاهر ان للزوج علی تقدير اشتراط المحرم منعها حتی یوجد، و انه لا یجب (یوجب خ ل) علی الزوج، و سایر المحارم الذهاب معها، و ان بذلت ما یحتاج به، و الزیادة، و هو ظاهر.

و ان أجرة المحرم علی تقدير الاحتیاج من مؤنة حبسها، و داخل فی

(١) الوسائل الباب ٥٨ من أبواب وجوب الحج الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٥٨ من أبواب وجوب الحج الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٥٨ من أبواب وجوب الحج الرواية ٥.

(٤) الوسائل الباب ٥٨ من أبواب وجوب الحج الرواية ٦.

و يشترط في النذر البلوغ والعقل والحرية، ولو اذن المولى
انعقد نذر العبد، وكذا الزوج والزوجة

استطاعتها، وهو ظاهر، فبلونها او مع وجودها وعدم المحرم لا يجب، بل يمكن عدم -
الجواز، فتأمل.

قوله: «ويشترط في النذر البلوغ والعقل الخ» وجه اشتراط البلوغ و
العقل - في انعقاد مطلق النذر وشبهه - ظاهر، وادعى عليه الاجماع في المنتهى، و
كذا الحرية، واذن المولى في المملوك - في انعقاد نذر الحج ونحوه مما يستلزم تفويت
منفعة - ظاهر.

واما غيره (١) فكانه للاجماع المركب، اولانه تصرف في نفسه، وهو مملوك،
و ممنوع عن ذلك، وقد مرت الاشارة اليه في بعض الاخبار، وسيجيئ ايضاً في
كتاب الايمان.

مثل صحيحة منصور بن عازم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول
الله صلى الله عليه وآله: لا يمين لولد مع والده ولا للمملوك مع مولاه ولا للمرأة مع
زوجها ولا نذر في معصية ولا يمين في قطيعة (٢).

ولا فرق بين النذر واليمين على الظاهر، وفي الاخبار اشارة اليه.
و منه علم اشتراط نذر الولد ايضاً باذن والده و سيجيئ تحقيقه
ان شاء الله تعالى.

و اشار بقوله: «ولو اذن الخ» الى ان الشرط اما الحرية او اذن المولى، و
الظاهر ان المراد انه لو اذن قبل النذر، واما لو اجاز بعد نذره، فالظاهر عدم
الانعقاد، لانه وقع حين وقوعه باطلاً و لغواً، لا اثر له، وعود الاثر غير ظاهر، مع

(١) اي غير المستلزم لتفويت منفعته.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من ابواب كتاب الايمان الرواية ٢.

ولومات بعد استقراره قضى من الاصل

احتمال الانعقاد، لاحتمال عدم بطلانه، بل يكون موقوفاً وامثاله كثيرة، ولعل في قول المصنف - في المنتهى: فلونذر كان لمولته ان يفسخ النذر الخ - اشارة اليه.

و البحث في نذر الزوجة كالبحث في المملوك، ويحتمل أن يكون اشتراط نذرها باذن الزوج مخصوصاً فيما اذا استلزم تفويت منافع الزوجية، فيصح نذر تصديقها ونحوه، مع احتمال المنع مطلقاً، لما مر (١) ولما ورد في بعض الروايات الصحيح عدم جواز عتقها و تصديقها الا باذن الزوج، لعله محمول على استحباب الاستيذان، و كراهة فعلها، الا باذن الزوج.

وهي صحيحة عبدالله بن مسنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ليس للمرأة مع زوجها أمر في عتق ولا صدقة ولا تدبير ولا هبة ولا نذر في ما لها الا باذن زوجها الا في حج او زكاة او بر والدنيا او صلة قرانتها (رحمها حل) (٢).

و المطلقة الرجعية كالزوجة، بخلاف الباتنة، و المتوفى عنها زوجها، فن لهما الحج تطوعاً، وغيره، والنذر ونحوه، ونذر الأمة المزوجة موقوف على اذنها.

وأما توقف نذر الولد - على اذن الوالد في الحج وغيره - ففي ظاهره في الخبر فكانه لذلك ما ذكره المصنف هنا وقد مر أنفاً (٣) وفي كتاب الصوم البحث عنه فتذكر، وسيجيىء ان شاء الله تعالى.

قوله: «ولومات بعد استقراره الخ». اي لومات تاذر الحج - او حلفه و عاهدته بعد استقرار وجوب الحج عليه، لاستكمال شرايط انعقاد الشر وشبهه فيه،

(١) في صحيحه منصور المتقدم.

(٢) انومائل الباب ١٥ من كتاب النذر والمهد الرواية ١.

(٣) في صحيحه منصور المتقدم.

و يقسط التركة عليها (١) وعلى حجة الاسلام وعلى الدين بالخصص

ومضى زمان يمكن الحج فيه من غير مانع شرعى - يجب ان يقضى عنه من اصل تركته
لعل دليله أنه واجب مالى فيجب اخراجه من الاصل، كحج الاسلام، و
الزكاة، و سائر الديون، فلو ضاقت التركة عن الكل تقسط، و تخصص على الكل
هذا ظاهر كلامه.

و فيه بحث (الاول) ان وجوب القضاء غير ظاهر، لعدم الدليل،
ولا يسلّم كونه واجباً مالياً محضاً حتى يجب القضاء، بل كان عبادة واجبة على ان
يفعلها ببدنه، فلما مات سقطت، والقضاء عنه يحتاج الى دليل، والقياس غير مقبول
ثم على تقدير التسليم، فالأخراج عن الأصل ايضاً ممنوع، ولا دليل الا فى
حجة الاسلام، والديون، وليس ذلك شيئاً منها، والقياس مردود.

و ما يدل على أن ليس للميت الا ثلث ماله مؤيد لعدم الوجوب من
الأصل، وكذا ما فى صحيحة ضريس المتقدمة: (و يخرج من ثلثه ما يحج به عنه
للنذر) (٢) وقد مر البحث فيه، فتذكر، وهو ثقة، لانه قيد فى الفقيه بانه الكندسى،
وهو ثقة.

و بالجملة لو وجد هنا نص فينبع، و الا فالأصل مع ما تقدم، مستمسك
قوى، ولا احتياط فى الايجاب على الورثة خصوصاً الأطفال، نعم الاحوط لهم فعل
ذلك مع القابلية.

(والثانى) ان التقسيط غير ظاهر، لتقدم حجة الاسلام، خصوصاً مع تقدم
سببها، ولهذا اوجبوا تقديمها مع الاجتماع، ويدل على عدم التقسيط و تقدم حجة

(١) أى يقسط التركة على الحجة المتدورة

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب وجوب الحج الرواية ١ ومن الرواية هكذا: و يخرج من ثلثه ما يحج

به رجلاً لنذره و قدوفى بالنذر الحديث.

و ان عيّن بوقت تعيّن، فان عجز فيه سقط، و ان اطلق توقع
المكنة لو عجز.

الاسلام، ما في رواية ضريس المتقدمة.

(والثالث) انه لا يظهر للتقييط وجه لان معناه ان ينظر الى الديون واجرة
مثل الحج بعد ضيق التركة عن وفاء الكل، و يقسم التركة عليها بالنسبة، فيلزم
عدم كفاية اجرة مثل الحج له، الا ان يقال قد يوجد من اخذ اقل من اجرة المثل
تطوعاً، نعم ذلك واضح، اذا كان الواجب من بلد الميت، او بلد الموت، اما الوصية
(لوصيته خ) بذلك، او على القول به، مطلقاً، فتأمل.

قوله: «وان (لو خ ل) عيّن الخ». اي لو عيّن زمان حجه في نذره وشبهه
تعيّن، و لزم فعله في ذلك الزمان بعينه مع الامكان، وذلك ظاهر، لوجوب الايفاء
بالعهد والنذر بالكتاب والسنة والاجماع (١)

ولو لم يفعل حينئذ قيل يجب القضاء والكفارة، وجوبه غير
ظاهر، لعدم الدليل، والقضاء لا بد له من دليل جديد، الا ان يكون اجماعاً.

نعم دليل وجوبها ظاهر، لثبوت الكفارة لخلف النذر وشبهه، كانه
بالاجماع، و بعض الآيات و الأخبار (٢) مع ما فيها من الاختلاف كما مر و
سيجيى .

و اما لو لم يتمكن لعذر شرعى مثل ان مرض في ذلك الزمان حتى فات،
او معه عدو، سقط بلا قضاء، وكفارة، لعدم تحقق الوجوب.

و ان لم يعيّن وجب مطلقاً، وهو مخير في اختياره في احد الازمنة الصالحة.

(١) أما الكتاب فقوله تعالى: و أوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤلاً (٢٧) و أما لسة مرجع

الوسائل الباب ٢٥ من كتاب النذر.

(٢) أما الآية ففي سورة المائدة ٨٩. و أما الأخبار ففي الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الكفارات.

ولا يجزى عن حجة الاسلام، وبالعكس

و الظاهر انه يستحب التعجيل، لعدم دليل الفورية، و ادلة استحباب المسارعة الى الخيرات (١) لو لم يتعين، حتى يظن الضيق، بانه لو لم يفعله لم يتمكن فيما بعد، بالموت و نحوه، فلو ترك حينئذ فالبحث في القضاء كدمر، وكذا في لزوم الكفارة.

ولو لم يتمكن، يتوقع المكنة، ولو لم تحصل حتى مات، تبين عدم الوجوب، فلا قضاء، ولا كفارة.

قوله: «ولا يجزى عن حجة الاسلام الخ». لو نذر المستطيع (٢) او غيره حجاً،

(١) و الدليل على ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: سابقوا الى مغفرة من ربكم الآية (الحديد ٢١) و قوله تعالى فاستبقوا الخيرات (البقرة ١٤٣) و من السنة الاخبار الواردة في ذلك المقام في الوسائل (راجع ابواب فعل المعروف من كتاب الامر بالمعروف).

(٢) و حاصل مراده منه في هذا المقام انه لو قصد بندره شخص حج الاسلام، فواضح عدم لزوم تعدد الحجتين، ولو قصد بندره حج الاسلام، عواض أيضاً لزوم التعدد.

و ان لو لم يقصد احدهما في وجوب التعدد و عدمه فحلت، (احدهما) لزوم التعدد، و هو قول الاكثر و دليلهم اصالة تعدد المسببات بتعدد الاسباب.

(ثانيها) كفاية الحج الواحد، إما بان يقصد حج النذر فيكون من حجة الاسلام، و هو قول الاكثر ايضاً، او العكس على احتمال و دليل هذا القول امر.

١ - ما مر من ادلة التداخل في بحث الغسل (ص ٧٨ ج ١) .

٢ - اصالة عدم التعدد .

٣ - اصالة البرائة .

٤ - صدق حج النذر على حج الاسلام، بمعنى انه لو اتى بالختون يصدق انه حج حجة الاسلام ايضاً، و دعوى انصراف النذر الى غير حجة الاسلام بخلاف الاصل، لا دليل عليه، و مجرد كون حج الاسلام واجباً باصل الشرع، لا يصلح للشاهدة على هذه الدعوى.

٥ - عدم الحاجة في تعدد المسبب - على تقدير تسليم اصالة تعدد المسبب بتعدد الاسباب - ان تعدد حج

فإن قصد حج الاسلام وجب ذلك بالنذر ايضاً، على القول بتعلق النذر-
بالواجبات، فيلزم الكفارة، وزيادة عقاب، لو ترك اختياراً، حتى مات.

و لو قصد غيره يجب حجاً (حج ظ) آخر، و يجب فعله بعد حج الاسلام،
على تقدير كونه مستطيعاً حال النذر.

و ظاهر عبارات الاصحاب - مثل المصنف في المنتهى - وجوب تقديم حج
الاسلام مطلقاً، و ان تقدم سبب وجوب النذر حيث اطلق وجوب (تقديمه خ) من
غير تقييده بالسبق، و كأنه للتأكيد فيه، وفوريته و اصلته، دون المنذور و ذلك
غير بعيد، إلا فيما اذا عين زماناً للنذر، و اتفق فيه الاستطاعة.

ويمكن ان يقال حينئذ بتقديم المنذور لسبق سببه، و صلاحية باقى الازمنة
لحج الاسلام، اداء، بخلاف المنذور، وباشتراط بقاء الاستطاعة الى العام المقبل،
لعدم القدرة. حينئذ.

واقعاً من يكى ترتب آثار لسبب المتعدد، ولو كان في ضمن مرد واحد من الحج، بلحاظ الأوصاف المتعددة،
كترتب ثواب حج النذر و ثواب حج الاسلام عند الموافقة، و ترتب عقابها عند المخالفة، نظير سائر المنذورات
الواجبة لولا انذر حيث يترتب على موافقتها آثار التوجب الاصل و العرضى، و آثار تركها كالعقاب على أصله و
وجوب الكفارة على تركه.

٦ - صدق الاتيان بامدور ايضاً على تقدير نية حج الاسلام.

٧ - قيون دعوى الاتيان بالمنذور لولداه النادر بعد اتيان حج الاسلام.

٨ - الاخبار الصحيحة الآتية.

٩ - كفاية اسكات الخصم - الذى يدعى لزوم اتيان حج النذر مستعلاً و معزداً - بقوله: أنا نذرت،

والذى أثبت به من حج الاسلام من اكمل افراد الحج.

و هذا كله اذا لم يكى في كلام الناذر قرينة معالية او حالية لو فهم حرف بحيث يراد منه التعدد و الا

فالتبع ما يستعاد من القرينة.

و يحتمل عدم الاشتراط، لكون المانع من المكلف، فهو بمنزلة من ترك الحج في عام الاستطاعة، فاستقر في الذمة، والاول أظهر.

و أن يقال بتقديم حج الاسلام، لما مر، و عموم الآية، و الأخبار في الوجوب مع الاستطاعة مطلقاً وحينئذ يمكن سقوط المنذور، وعدم وجوبه، لعدم صلاحية الزمان المعين له، فكأنه غير قادر في الزمان المعين.

و يحتمل وجوبه في عام آخر لوجوبه بالنذر لحصول الشرائط، ومنع المانع من الزمان، فصار زمانه بعد ذلك الزمان، والاول هنا أيضاً أظهر.

و اما لو لم يقصده، بل قصد حباً مطلقاً، بحيث يمكن صدقه على حج الاسلام، فظاهر كلام الاكثر وجوب المحتين مع الاستطاعة، وعدم اجزاء نية كل واحد عن الآخر، مع تقديم حجة الاسلام مطلقاً.

و دليلهم لزوم تعدد المسبب عند تعدد الأسباب، ولا شك أن النذر مسبب مستقل، وكذا الاستطاعة التي هي شرط، وسبب لوجوب حج الاسلام، والاصل عدم التداخل.

و يحتمل التداخل لما مر من أدلته (١) في بحث الغسل (٢) فتذكر، ولأن الأصل عدم التعدد، وبرائة الذمة، وصدق الحج على حج الاسلام، فهو فرد من افراد المنذور كغيره، وصرف النذر الى غيره، و اخراجه عن افراد الماهية المنذورة. بخلاف الأصل، يحتاج الى دليل، و وجوبه باصل الشرع لا يصلح لذلك، على

(١) الوسائل الباب ٤٢ من ابواب الجنابة في رواية حرير عن زرارة .. قد احتجمت عليك حقوق احراءها عنك غسل واحد (الرواية ١).

(٢) راجع المجلد الاول ص ٧٨.

القول بجواز نذر الواجب الذي هو المنصور لعموم ادلة النذر (١) و عدم صلاحية الواجبة للمنع .

وهذا (٢) البحث بعينه آت في نذر صوم وصلاة، يثبت تعدد السبب، لانه ما ثبت تحقق السبب في غير المسبب من الاول، لآته صالح لكونه مسبباً عنه ايضاً، وله انه ليس في الحقيقة سبب و موجد، و مسبب و معلول، بل معرفات و علامات، و لا امتناع في تعدده، ولهذا لو قصد حج الاسلام، لم يتعدد، ويتحد من غير لزوم محذور اذ لا امتناع لقول الشارع حج حج الاسلام لكونك مستطيعاً، و ناذراً له فيكون كن واحد منها علامة للعلم بأن الشارع طلب الحج من المكف.

على انه قد يلتزم تعدد المسبب ايضاً، في فرد واحد، باعتبار اوصافه، مثل حصول ثواب خاص على فعل حج، من حيث حج الاسلام، وعقاب خاص على تركه من تلك الحثية، و ثواب آخر من حيث النذر و العقاب و الكفارة على تركه، فكانه واجبان، فتأمل.

ولانه يصدق على من حج حج الاسلام، انه حج، وما كان الواجب عليه غير الحج، فاقى بالمنذور و خرج عن المهدة و اوفى بالنذر (و للاخبار الصحيحة

(١) بوسائل الباب ٢٥ من ابواب كتاب النذر والعهد.

(٢) نقول: حاصل معاد هذا الكلام، انه تعدد السبب انما يقتضي و يوجب تعدد المسبب في الامور الطبيعية، لا في الاسباب الشرعية، فانها غير ماثرة في مسبباتها تأثيراً حقيقياً، كتأثير العنل الحقيقية في حصولها، لعدم كون الاسباب الشرعية عللاً حقيقية، بل انما هي من قبيل المعارف و العلامات التي لا تؤثر في اصل وجود المعارف (بالفتح) و هي لعلامات، مثلاً دلوك الشمس، و ميلها الى الحاحب الأيمن، و زيادة ظل الشخص، كلها علامات لوجوب لصورة الأمور بها قوله تعالى: اقيم الصلوة للأولك الشمس الآيه، لا آتيا أسباب و علامات حقيقية، وهكذا المثال الذي ذكره الشارع قد بقوله: ولأنه يصدق على من حج، حج الاسلام الخ

الآتية، وهي صحيحة محمد وصحيحة رفاعه (خ) .
ولأنه لو ادعى ذلك لقبل.

ولأنه لو قال الناذر انا (أنا خ) نفرت حتماً، وهذا حج، بل اكمل
افراده فقد افهم (١) المعنى بعدم الاجزاء فتأمل.

نعم لو كان هناك عرف او قرينة دالة على وجوب صرفه الى غير حج الاسلام،
غير كونه واجباً، او يكون الناذر قائلاً بعدم تعلق النذر بالواجب يتعدد.

وبالجملة فالمدار على الناذر وكلامه، فلو كان بحيث يشمل كلامه للحج
لغيره ايضاً لبرأ ذمته بالحج عن الغير، ويؤيده ما يقبل في الاقرار والوصايا من
التأويلات البعيدة، وامكان قصده ذلك في الجملة، وحمل الكلام عليه، لأصل
البرائة، والاحتمال، والصدق في الجملة، وتتمه رواية رفاعه (٢) الآتية صريحة في
ذلك.

فحينئذ لا يبعد الاكتفاء بحج النذر نيته عن حج الاسلام دون العكس، كما
قل به الشيخ ره في النهاية على ما نقل في المنهى عنه، لان حج الاسلام لا يحتاج
الى قصد انه حج الاسلام، مع فعله على هيئته، من دون قصد ما يتنافيه، بخلاف النذر،
فانه أمر نادر وله سبب من جهة المكلف، فيجب قصده، لئلا يحض لحج
الاسلام الذي هو اقوى، مع اجتماعه معه، ووجوب تقديمه، وفوريته.

ولأن الظاهر عدم الخلاف، في عدم جواز الاكتفاء بنية حج الاسلام عن
حج النذر، اذ لا يعلم القائل به، فان القائل بالاول، هو الشيخ مع نقل منعه من
العكس فتأمل.

(١) يقال كلته حتى اصعبته. اذ لا يمكنه في حصوة او غيرها (مجمع البحرين).

(٢) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب وجوب الحج الرواية ٣.

فان في الفرق تأملاً، ولو وجد القائل بعدم الفرق لكان القول به جيداً.

و الظاهر أن مجرد خطور النذر ورحح الاسلام بالبال - بمعنى عدم الغفلة عنها في الجملة عند الفعل - كاف في النية، كما مر الإشارة الى مثله (١) في بحث نية الوضوء، والصلاة، وغيرهما، والله يعلم، والاحتياط طريق السلامة، فلا يترك لو أمكن.

و يؤيده (٢) ما نقل في المنتهى: احتجاج الشيخ بصحيفة رفاعه بن موسى (الثقة) قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل نذر أن يمشى الى بيت الله الحرام هل يجزى ذلك عن حجة الاسلام؟ قال: نعم، قلت: (أرايت يب) ان حج عن غيره ولم يكن له مال، وقد نذر أن يحج ماشياً، أيجزى عنه ذلك (من مشيه يب)؟ قال: نعم (٣).

و روى محمد بن مسلم أيضاً أول الرواية الى قوله: قلت (٤) في زيادات التهذيب، و رفاعه أيضاً صحيحاً، في أوائل الحج (٥) وتتمتها أيضاً فقط صحيحاً، في باب النذر.

ثم قال (في المنتهى): والجواب، يحتمل ان يكون النذر تعلق بكيفية الحج لا بنفسه، ونحن نقول به الخ، ويؤيده أنه قال: نذر ان يمشى، وما قال: أن يحج ونحوه.

(١) راجع ص ٩٨ من المجلد الأول.

(٢) ي ويؤيد كفاية حجة الاسلام عن النذر.

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب وجوب الحج الرواية ٣.

(٤) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب وجوب الحج الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب وجوب الحج الرواية ٣.

ولو نذره ماشياً وجب، فإن ركب متمكناً أعاد وعاجزاً يتوقع
المكنة مع الإطلاق، ومع التقييد يسقط.

و الظاهر أن المراد من (نذر أن يمشى إلى الحج) هو الحج ماشياً، بل الحج
مطلقاً، لأنه المتبادر، ولأن ذلك غنى عن السؤال ولأنه قال يجرى عن حجة
الاسلام، والمشى ما يجرى عن حجة الاسلام، وحذف المضاف تأويل غير محتاج
إليه لعدم المعارض، ويؤيده تنمة الحديث فإنه يدل على نذر الحج ماشياً، لا المشى فقط
على أنه قد سلم تداخل المشى المنذور في المشى الواجب لحج الاسلام،
فينبغي تسليم المدعى (١) من غير ارتكاب غير ضرورى فتأمل.

و كذا يبعد حملها على المشى المنذور في حج الاسلام، لعدم القيد، وكذا
حملها على الحج وقصده حج الاسلام، فإنه تأويل غير محتاج إليه فتأمل.
واعلم أنه يمكن استعادة أجزاء كل واحد عن الآخر، وإن كانت في
الأول أظهر، فتأمل.

قوله: «ولو نذره ماشياً وحج الخ.» ينبغي عدم النزاع في وجوب الحج،
ووجوب المشى فيه، لو نذر الحج ماشياً.

ونقل في الايضاح: الاجماع على وجوب الحج لو نذره ماشياً، ونقل
الخلاف فيه وفي غيره في وجوب المشى وبني الوجوب على افضلية المشى.
وهو غير واضح لعموم ادلة الايفاء بالنذر، وأنهما عبادتان، لأن الحج
عبادة بغير شك، والمشى فيه كذلك.

لما في صحيحة عبدالله بن مسنن، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: ما
عبد الله بشيء أشد من المشى ولا أفضل (٢)، وهذه تدل على افضلية المشى (في) إلى

(١) أي أجزاء حج النذر عن حج الاسلام.

(٢) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب وجوب الحج الرواية ١.

جميع العبادات مثل الريارات، وصلة الرحم، و الدرس، والصلاة في المسجد، و غيرها.

وما في صحيحة الحلبي، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام، عن فضل المشي؟ فقال: الحسن بن علي عليهما السلام، قاسم ربه ثلاث مرآت، حتى نعلًا و نعلًا و ثوبًا و ثوبًا و دينارًا و دينارًا و حج عشرين حجة ماشيًا على قدميه (١).

و لعل معناه أنه (عليه السلام) قسم امواله مع الفقراء و في سبيل الله ثلاث مرآت حتى أنه أخذ نعلًا و ثوبًا و أعطى الفقراء كذلك.

و في رواية أخرى عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: ما عبد الله بشيء افضل من المشي (٢).

فالظاهر أنه افضل من الركوب.

وما يدل على افضلية الركوب - مثل رواية رفاعه، قال: سئل ابا عبد الله عليه السلام رجل، الركوب افضل ام المشي؟ فقال: الركوب افضل من المشي، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله ركب (٣).

وما في رواية سيف التمار عن ابي عبد الله عليه السلام (في حديث) تركبون أحب الي، فان ذلك أقوى على الدعاء والعبادة (٤).

و رواية عبد الله بن بكير، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: إنا نريد الخروج الى مكة (مشاة كما) فقال: لا تمشوا و اركبوا، فقلت اصلحك الله أنه يدعنا أن الحسن بن علي عليهما السلام حج عشرين حجة ماشيًا؟ قال: أن الحسن بن علي

(١) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب وجوب الحج الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب وجوب الحج الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب وجوب الحج الرواية ١.

(٤) الوسائل باب ٣٣ من ابواب وجوب الحج الرواية ٥ وهي قطعة من الرواية.

عليه السلام كان يمشي وتساوق معه محامله ورحاله (١).

فليس بصحيحة صريحة، فإن في الأولى (٢) حسن بن علي وهو مشترك ، و
ان كان الظاهر انه الوشا وفي الثانية (٣) سيف التمار وهو مشترك ، وان كان
الظاهر انه ابن سليمان الثقة وفي الثالثة (٤) عبدالله بن بكير، وهو فطحي .
ويحتمل حملها على من يضعف عن الدعاء والعبادة، كما يشعر به الثانية .
وعلى استصحاب الركوب لاحتمال ان يضعف، فيركب، او يركب الغير
ويصرف المال كما يدل عليه الثانية.

و يؤيده (٥) حقه عليه السلام عشرين حجة و كثرة الاخبار على
ذلك (٦) مع الصحة، وكذا عموم أفضل الأعمال أحمرها (٧) وما غبرت قدم في
سبيل الله إلا دخلت الجنة (٨) وصحيحة الحسن بن علي عن هشام بن سالم قال:

(١) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب وجوب الحج الرواية ٦ رواها في الكافي والتهذيب عن اختلاف

مراجع.

(٢) وسندها كما في التهذيب هكذا: احمد بن محمد بن موسى عن الحسن بن علي عن رقاعة

(٣) وسندها كما في التهذيب هكذا: موسى بن القاسم عن ابن ابي عمير عن سيف التمار.

(٤) وسندها كما في التهذيب هكذا: موسى بن القاسم عن صفوان عن عبدالله بن بكير.

(٥) اي يؤيد كون المشي اهل.

(٦) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب وجوب الحج.

(٧) في حديث ابن عباس افضل الأعمال أحمرها، اي اشمها و امتنها واقواها (مجمع البحرين) وفي

الهاية (في لغة حر) في حديث ابن عباس، سئل رسول الله صلى الله عليه وآله: أي الأعمال أفضل؟ فقال: أحمرها.

(٨) مستند احمد بن حنبل ج ٣ ص ٣٦٧ و ص ٤٧٩ وح ٥ ص ٢٢٥ و ص ٢٢٦ و سنن لدارمي ج ٢

كتاب الجهاد ص ٢٠٢ (باب في فضل العبادة في سبيل الله) وعن الحديث هكذا: من غبرت قدمه في سبيل الله
صها حرام على النار او حرمه الله على النار.

دحنا على ابي عبدالله عليه السلام أنا وعنبه بن مصعب وبضعة عشر رجلاً من اصحابنا فقلت جعنا الله فداك أيها افضل المشى او الركوب؟ فقال: ما عبد الله بشيء افضل من المشى، فقلنا أيما افضل نركب الى مكة فنعجل فنقيم بها الى ان يقدم الماشى او نمشي؟ فقال: الركوب افضل (١).

وحمل الشيخ ما يدل على افضلية الركوب على من يريد التعجيل للعبادة في مكة بقرينة هذه.

وبالجملة، الظاهر ان المشى افضل، ويؤيده احتمال هذه التي تدل على افضلية الركوب على انه ما عبد الله بشيء افضل من المشى، فيعتقد نذره، ونذر الحج ماشياً، ولا يبعد ذلك، ولو قلنا بعدم الافضلية، لانه يكفي كونه عبادة ذا فضيلة في نفسه ولا يحتاج الى الافضلية، وسيجيء تحقيقه، وقد مرت اليه الاشارة فتذكر.

ويدل عليه الاجماع المنقول في المنتهى، قال: لو نذر الحج ماشياً وجب عليه، لانه طاعة فيصح نذره بلا خلاف، لقوله صلى الله عليه وآله من نذر ان يطعم الله فليطعه (٢) وسيجيء ايضاً الأخبار الصحيحة، وغيرها.

واقا ما يدل على عدم الانعقاد - مثل صحيحة ابي عبيدة الخذاء (الثقة) قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل نذر ان يمشى الى مكة حافياً فقال: ان رسول الله صلى الله عليه وآله خرج حاجاً فنظر الى امرأة تمشى بين الابل فقال من هذه؟ فقالوا اخت عقبة بن عامر، نذرت ان تمشى الى مكة حافية، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا عقبة انطلق الى اختك فرها فتركب فان الله غني عن مشيها

(١) بستان باب ٣٢ من ابواب وجوب الحج الرواية ٢ ونقل ديها في الباب ٣٣ من تلك الابواب

الرواية ٣.

(٢) سنن الدارمي ج ٢ كتاب النذر والايان (باب لا تفرق معصية)، وتمام الحديث ومن يترك

بعض الله فلا يعصيه وراجع كثر العمال أيضاً ج ١٦ ص ٧١٠ تحت رقم ٤٦٤٦٢

وحفاها قال فركبت (١).

فيسبغى تأويلها قال المصنف في المنتهى : ان ذلك حكاية حال، فلا عموم لها، فلعنه صلى الله عليه وآله علم من حال المرأة العجز عن المشى، وامرها بالركوب. و لكن العلة تدل على العموم، و ان كان التقيد بمشيتها و حماها، يفيد الاحتصاص بها، فتأمل، و قبل حصول العجز الحكم بحكم العجز غير منسب. و يمكن عدم القائل بعدم الانعقاد، فيمكن ارتكاب ما ذكره، و ن كان بعيداً.

و ايضاً يمكن حملها على علمه صلوات الله عليه بعدم صحة نذرها للاخلال بشرط ما من الصيغة، كما هو المتعارف بين العوام الى الآن، من قوله: نذرنا من ان نفعل، بمجرد قولهم: النذر والخطور بالبال من غير صيغة شرعية، و القرية، و اذن الزوج، وغيرها.

و أنها ليست صريحة في النذر ماشياً، بل حافياً، و يمكن عدم انعقاد ذلك لمشقة عظيمة، و لا كون المشى للنسك والعبادة، بل قالت: نذرت المشى الى مكة.

ولو وجد القائل لا يمكن القول بعدم صحة نذرها ذلك، مقتصرأ على موضع النص، فتأمل.

وبالحملة الظاهر انعقاد نذر المشى، لما مر، و للأحبار الآتية.

فعل هذا لو نذر الحج ماشياً يجب عليه المشى من بلد النذر، و يشمل من موضع قصد الحج، و الميقات الى مكة، و فعل جميع اركانه ماشياً، و يمكن وجوب جميع أفعاله ومقدماتها (مقدماته خ) كذلك حتى يخلص من مناسك ايام التشريق.

(١) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب وجوب الحج الرواية ٤.

روى في الفقيه عن الحسين بن سعيد عن اسماعيل بن همام المكي عن ابي الحسن الرضا عليه السلام عن ابيه قال: قال ابو عبد الله عليه السلام في الذي عليه المشى: اذا رمى الجمرة زار لبيت راكباً (١).

لعله يريد بالجمرة آجر الحمار يوم النفر، وبزيارة البيت طواف الوداع، وهي صحيحة في الكافي، بنفط (اذا رمى الجمار)، وهو اطهر في المطلوب، ويؤيد الحمل المذكور.

و يؤيده ايضاً صحيحة جميل قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: اذا حججت ماشياً ورميت الجمرة فقد انقطع المشى (٢).

فروح راكباً مع القدرة، ولو في بعض الطريق ولم يتداركه بالمشى - فلو تداركه قبل فوات محله، لم يكن عليه شيء اصلاً - امكن انه يصح حجه، بمعنى حصول الثواب له، لو لم يكن معيناً بالوقت الذي فعله غير ماش، ولا شيء عليه من كفارة وهدى، ويجب عليه الحج المنذور مع الوصف المشروط. ويمكن اجزائه عن الحج المنذور وجوب الكفارة مع فعله بنية النذر، وعدم ترك المشى في ركن، فتأمل.

ولو كان معيناً، وما فعل ركناً بغير المشى الذي نذر فعله به فصح الحج ايضاً، وبرأ ذمته من النذر، ولم يجب القضاء، الا أنه يجب عليه كفارة خلف النذر للركوب حال المشى.

يمكن ان يكون كفارة واحدة، لانه نذر واحد في عبادة واحدة شرعاً و عرفاً.

(١) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب وجوب الحج الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب وجوب الحج الرواية ٢.

و ان فعل ركناً بغير المشى، لم يصح الحج، للنهي، اللارم من الأمر بالمشى، في العبادة، و كونه مفسداً، و هو واضح، بناء على كون الأمر مستلزماً للنهي عن الضد الخاص، و كونه في العبادة، موجباً للبطلان، كما هو الحق.

و اما مع العجز بالكلية، ففي المعين يسقط وجوب المشى، بل الحج ايضاً، لانه كان مندوراً بوصف، و هو عاجز عنه، فما وجب بالنذر الذي نذره، و الغرض عدم وجوبه بوجه آخر، و لا يتم الاستدلال بـ (لا يسقط الميسور بالمعسر (١)) و لا بـ (اذا أمرتكم بشيء فأتوا بما استطعتم منه (٢)) و نحوها.

اذ لا أمر بمطلق الحج، و لا وجوب للميسور و لا بان الواجب امران، فاذا تعذر احدهما بقي الآخر، لعدم وجوب الأمرين، بل ليس الأمر مركب، و مقيد، فمع تعذر الاتيان به فلا وجوب أصلاً، لانعدام وجوب المركب و المقيد بعدم وجوب الجزء و التقيد، و لا وجوب للجزئين، و المقيد، الآ في ضمن الوجوب المتعلق بالمجموع، و بدليل وجوب المجموع، و قد عدم بالاتفاق و هو واضح.

فالْحج يسقط عنه سواء عجز قبل الشروع او بعده، فلوركب و حج صح حجه، لكنه غير حج النذر، بل تطوع.

و في المطلق (٣) ينبغي ان يتوقع المكنة، للوصف المندور، فلو حج راكباً بغير الوصف المندور، صح الحج، و يبقى الحج المندور في دمه الى ان يحصل المكنة، فلو لم يتمكن حتى مات لم يأثم، و لا قضاء، و لا كفارة، و يحتمل لقضاء.

هذا هو مقتضى النظر في الاصول و القوانين الممهدة، مع قطع النظر عن

(١) عوالي الثاني ج ٤ ص ١٧١

(٢) مجمع البيان طبع صيداً الاسلامي ج ٣ ص ٢٥٠ و صحيح مسلم كتاب الحج ص ١٠٢ و كذا

العمال ج ٥ ص ٢٦.

(٣) عطف على قوله: في المعين.

كلام الأصحاب، والص في خصوص هذه المسألة.

و اما كلام الأصحاب، والأخبار فيها، فقال في المنتهى: اذا نذر المشي فركب طريقه اختياراً أعاد، الى قوله: ولو ركب بعض الطريق، قال الشيخ ره: يقضى، ويمشي ما ركب، ويركب ما يمشي، الى قوله: وقال ابن ادريس: يقضى ماشياً لاخلاله بالصفة لمشرطة، وهو جيد.

اما لو عجز فانه يركب اجاعاً، لان العجز مسقط للوجوب، لان التكيف مشروط بالقدرة، اذا عرفت هذا، قال الشيخ ره: اذا ركب مع العجز. ساق هدياً بدنة كفارة عن ركوبه، (الى قوله): وقال بعض اصحابنا لا يخلو النذر اما ان يكون معيناً او مطلقاً، فان كان معيناً، فان ركب مع القدرة قضاء، وكفر، لحلف النذر، وان كان مع العجز لم يجبره بشيء وان كان النذر مطلقاً، وجب القضاء فيما بعد، ولا كفارة، وهذا قول جيد، (ثم ذكر دليله، وهو ظاهر مما تقدم) ثم قال: احتج الشيخ ره بما رواه (في الصحيح) عن الحلبي قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: رجل نذر ان يمشي الى بيت الله وعجز عن المشي قال: فليركب وليسق بدنة فان ذلك يجزى عنه، اذا عرف الله منه الجهد (١)

وعن ذريح المحاربي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف ليحج ماشياً، فعجز عن ذلك، فلم يطقه، قال: فليركب وليسق الهدى (٢) (٣).

وهذه ايضاً صحيحة، وما اعرف عدم تسميتها في المنتهى بها، ويمكن (٤)

(١) يوم نزل الباب ٣٤ من ابواب وجوب الحج الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب وجوب الحج الرواية ٢.

(٣) نتهى كلام المنتهى.

(٤) اي يمكن حذف قوله في المنتهى: ومن ذريح المحاربي، على قوله: عن الحلبي، فتكون العبارة في

الصحيح عن ذريح المحاربي معى هذا تكون رواية ذريح صحيحة أيضاً.

عطف عن علي (عن) فيكون الصحيح قبله ايضاً كما هو الظاهر، ثم حملها على الاستحباب (١) لعدم الوجوب في صحيحة أبي عبيدة المتقدمة في اخت عقبه (٢).
وفي صحيحة رفاعه بن موسى (الثقة) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل نذر ان يمشي الى بيت الله، قال: فليمش قلنت: فإنه تعب قال: اذا تعب ركب (٣) فيه.

تأمل (٤)، للاجمال، وعدم الفرق بين المطلق والمعين، والظاهر الفرق، كما مر، وعدم ذكر حكم المجز قبل الشروع، وقد عرفته.

وان قول الشيخ: بركوب ما مشى غير بعيد، فان يحصل النذر وجوب المشي الى البيت، والاتيان بالافعال عنده، ماشياً، وقد اتي بالمشي في بعض الطريق، والاصل عدم اشتراط صحة ما فعله بفعل الباقي، والحج، ولهذا لو مشى جميع الطريق، ولم يحج لم يبق عليه الا الحج ماشياً، لا المشي في الطريق، فلو اقام هناك لم يجب عليه الرجوع الى اهله، يمشي الى مكة.

ولهذا لم يجب الاجارة ممن مات في الطريق من بلد الميت اتفاقاً على الظاهر، بل من الموضع الذي مات فيه، لاتيانه ببعض ما وجب عليه صحيحاً، بل لومات نادر المشي، في الطريق وقبل الاحرام، او بعده، على تردد، يستأجر عنه من الموضع.

وبالجملة، اذا فعل المكلف بعض ما وجب عليه، ولم يعلم اشتراط صحته على ما لم يفعل، صح منه ما فعل، ولم يحتاج الى اعادته، وهو ظاهر، ليس يحق،

(١) قال في المنتهى: والجواب عن الحاشيتين، أنها محمولة على الاستحباب الخ

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب وجوب الحج الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب وجوب الحج الرواية ١.

(٤) اي في الكلام المذكور في المنتهى.

فجياة قول ابن ادريس دون قول الشيخ خفي، وهو اعرف.
ولأن ظاهر كلامهم، والروايات ايضاً، انه على تقدير العجز عن المشي،
يجب الحج راكباً مطلقاً، وهو محل المنع، فان الظاهر عدم وجوب الحج بوجه في
المعتن، وتوقع المكنة، والصبر في المطلق، والسقوط مع اليأس، الا على تقدير
التقصير، فيمكن الوجوب حينئذ على وجه يقدر واستيجار من يمشي، والسقوط
ايضاً، لانه ما اخر الا للوسعة، وأنه يجوز له ذلك، فلا تقصير بخلاف تأخير حج
الاسلام، فانه فوري، والتأخير حرام، ولهذا لو قصر يجب، ولو مشياً، وتسكعاً، و
الاستيجار على تقدير العجز، بالكلية، والاصل مؤيد قوي.

ويمكن حل كلامهم الذي يمكن، والروايات على حواز الركوب لو حج،
لا على وجوب الحج راكباً بعد العجز، فان الظاهر سقوط الوجوب حينئذ كما لو
عجز قبل الشروع عن المشي، كما في سائر الواحات المذكورة، وقد مر تحقيقه.
ولهذا قال المصنف في المنتهى: اذا ركب مع العجز لم يكن عليه شيء، لان
العجز مسقط لاصل الحج، فلصفته اولى.

ومن الروايات في المختلف على نذر حج، ومشى فيه معاً، بان نذر امرين،
فاذا عجز عن احدهما بقي الآخر، ويمكن حل كلام بعضهم على هذا ايضاً، فتأمل.
ولعدم ظهور دليل القضاء (١) لو ركب في المعين مع القدرة، فانه يحتاج الى
دليل جديد، وما رأيت، وما ذكره. ولان ظاهر الروايات وجوب الجهر مع
العجز (٢) وعدم القضاء حينئذ، ولو كان مطلقاً، والاكتفاء بالحج راكباً بعد ان
حصل العجز في الطريق، فلا يبعد القول به، كما هو ظاهر كلامهم، لروايتين

(١) اشاره الى قول المنتهى: فان ركب مع القدرة قضاء.

(٢) اشاره الى ما نقله المنتهى عن بعض الاصحاب (و ان كان مع العجز لم يجزه شيء).

ويشترط في النائب: كمال العقل، والاسلام

الصحيحين (١).

ويمكن كون الجبران بالهدى لعدم القضاء، وان كان مع العجز، فحميها على الاستحباب خلاف الظاهر، ولا تدل صحيحة أبي عبيدة ورفاعة المتقدمين (٢) على عدم الوجوب، اذ لا منافاة بين عدم الذكر فيها، و لذكر في غيرها، لان الزيادة مقبولة، وعدم ذكرها في بعض الرواية لا يستلزم العدم، وهو ظاهر، فلا يبعد التعمين، بعد كونه مطلقاً بالشروع، لتلك (لتينك خ ل) الروايتين، وترك التفاصيل يدل على العموم، فلا يبعد ما ذكره (٣) فتأمل.

فقوله: ولو تذر ما شيئاً اي الحج، وقوله: وجب اي الحج ماشياً، كما سمعت، وقوله: اعاد اي الحج ماشياً، و يحتمل المشي فيما ركب، كما هو مذهب الشيخ اي المشي مطلقاً.

قوله: «ويشترط في النائب الخ»، لعله اراد بكمال العقل البلوغ ايضاً، اما اشتراط اصل العقل فظاهر، وكذا التمين و اما البلوغ، فالمشهور هو الاشتراط، فلا يصح من المميز الغير البالغ، ويؤيده عدم صحة عبادته على المشهور، و انه مرفوع القلم (٤)، و انه قد لا يفعل، لاعتماده ان لا وجوب عليه فيحبر بالوقوع مع عدمه، فلا اعتماد عليه.

و فيه تأمل، لان الظاهر ان عبادته شرعية صحيحة و انه قد يوثق به كثير من غيره.

و ايضاً الكلام في أنه اذا فعل فهو صحيح، و يبرأ ذمة المسبب ام لا،

(١) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب وجوب الحج الرواية ٢ - ٣.

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب وجوب الحج الرواية ٤ - .

(٣) اشارة الى ما استظهره قدم من ظاهر كلامهم، من وجوب الحج راكباً على مدير العجر عن اشقي.

(٤) الوسائل الباب ٤ من ابواب مقدمة العبادات

والظاهر أنه كذلك، والاحتياط واضح.

ولهذا قال في المنتهى: قد يتنا التردد في نيابة الصبي. أمّا العبد المأذون له،

فيجوز.

وما رأيت البيان، بل رأيت بيان عدمه (١) قبيله بقليل، وهو اعرف.

و أمّا الاسلام، فاشتراطه واضح، لأنه شرط في صحة العبادات بالاجماع،

ولوجوب النية، مع تعذرها عنه.

بل يمكن وجوب الايمان، واشتراطه، ويمكن ان يراد به ذلك.

بل اشترط البعض العدالة، ولكن بمعنى توقف برائة ذمة الوصى -والذى

يخرج الحج عن المنوب- على عدالته ليوثق به، لا بمعنى صحة حجته في نفس الامر، و

برائة ذمة المنوب عنه.

وفيه تأمل لأنه يمكن حينئذ بطلان اجارته، لا مكان كون الوصى منياً

عن استيجاره، فتبطل الاجارة، ولأنه أنها يفعله بقصد الوجوب عليه بالاجارة، فلا

يصح حجته على هذا القصد.

هذا بناء على قواعدهم، و إلا فالظاهر الصحة مع الشرائط، وبرائة ذمة

المخرج على تقدير الوثوق، والاعتماد بفعله، وذلك ممكن، بل قد يحصل العلم بأنه

فعل، والظاهر أنه يكفي من يوثق به وثوقاً تاماً، والاحتياط واضح.

و أنه لا بد له من شعور بأفعال الحج في الجملة، حين الاجارة، ليعلم العمل

الذى يعمل، ويجب عليه، يأخذ به الأجرة المذكورة، ويكفي عند الفعل الحج مع

من يعرف، وتعليمه بشرط كونه ممن يجوز تقليده، ويوثق به.

(١) قال في المنتهى. مسألة بشرط في النائب الاسلام، بل ان قال. أمّا المبرّ فالوجه أنه لا يصح بيانه

و ان لا يكون عليه حج واجب، و تعيين المنوب عنه قصداً

و أمّا اشتراط ان لا يكون عليه حج واجب، فان كان الحج عليه مضيقاً
يجب الرواح اليه فوراً فذلك واضح، و يدلّ عليه ما في الأخبار (١) من احراج
شخص ضرورة لامال له، و هذا القيد مذكور في اخبار صحيحة.

و رواية سعيد بن عبدالله الأعرج - (الثقة) في الفقيه في باب دفع الحج الى
من يخرج فيها، وهي صحيحة في التهذيب (٢) سأل ابا عبدالله عليه السلام عن
الضرورة أيجب عن الميت؟ فقال: نعم اذا لم يجد الضرورة ما يوجب به، فان كان له
مال فليس له ذلك حتى يوجب من ماله و هو يجزى عن الميت كان له مال او لم يكن
له مال (٣) - يدل على ان الاعتبار بوجود المال الموجب للحج بالفعل في عدم جواز
الحج عن الغير لا يوجب الحج (٤).

لعل المراد بقوله عليه السلام: و هو يجزى الخ اجزاء حج من حج من
ماله (٥) من الميت، سواء كان له (٦) مال ام لم يكن له مال، فتأمل.

و جواز نيابة من وجب عليه مع عدم القدرة بالفعل بوجه، لا يبعد، بل
يمكن وجوب الاستيجار عليه، لبتمكن من واجبه ايضاً.

و ان كان موسعاً يجوز تأخيره، كالنذر المطلق، و ان كان مع القدرة،
فاشتراط خلو ذمة النائب عنه غير ظاهر، و الاحتياط واضح.

(١) راجع الوسائل الباب ٥ من ابواب النيابة

(٢) لم يثر على هذه الرواية في التهذيب، و لعل مراده منه صحيحة سعد بن ابى حلف التي نقلها في
الوسائل في الباب ٥ من ابواب النيابة الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٥ من ابواب النيابة الرواية ٣.

(٤) فان صرف مجرد وجوب الحج عليه لا ينافي صحته عن الغير فان الامر بالشئ لا يقتضي الهى عن

صده.

(٥) اى من مال الميت.

(٦) اى للضرورة.

و اما وجوب تعيين المنوب عنه قصداً في نية كل فعل منوى لا لفظاً. بل قيل: يستحب، ليتضح المنوب عنه ويبعد عن تهمة أنه حجج عن نفسه، ولأنه قد يعين على القصد، كما هو العادة. فلان النية واجبة، وهو (١) جزءها عندهم، لأن العمل يحتمل لنفسه ولغيره، فلا بد من الامتيان والغير مشترك، فلا بد من التعيين، وقدمت (٢) في بحث النية ما يمكن فهم ما فيه.

و كأن في بعض الروايات ما يدل على عدم الاحتياج الى ذكره منفصلاً بخصوصه، مثل ما في الفقيه: و روى عن البنظي، أنه قال: سألت رجلاً اباً الحسن الأول عليه السلام، عن الرجل يحج عن الرجل يسميه باسمه؟ قال: (إن خ) الله عز وجل لا يحق عليه خافية (٣).

و روى مثني بن عبد السلام، عن أبي عبد الله عليه السلام، في الرجل يحج عن الإنسان يذكره في جميع المواطن كلها؟ قال: ان شاء فعل و ان شاء لم يفعل، الله يعلم أنه قد حج عنه، ولكن يذكره عند الاضحية اذا هو ذبحها (٤).

و الأولى صحيحة، و الثانية يكفي كونها في الفقيه المضمون، و يبعد تخصيصها (٥) بالذكر لفظاً.

و يؤيده قوله عليه السلام: قال الله تعالى الخ (٦) و لكن يذكره عند

(١) أي قصد العمل عن المنوب عنه.

(٢) راجع المجلد الأول ص ٩٨ في باب كيمه الوصو.

(٣) الوسائل ابواب ١٦ من ابواب النيابة الرواية ٥.

(٤) الوسائل ابواب ١٦ من ابواب النيابة الرواية ٤.

(٥) يعنى يبعد تخصيص الزايجين بعدم لزوم ذكر المنوب عنه لفظاً فقط بل تشمل اي البتة قلباً.

(٦) أي في الرواية الأولى.

الاضحية (١).

و ما قال فيه ايضاً: (في باب دفع الحج، الى من يخرج فيها) و قال ابو عبد الله عليه السلام: في رجل اعطى رجلاً مالاً يحج عنه، فحج عن نفسه؟ فقال: هي عن صاحب المال (٢).

و هي مؤيدة لعدم الاعتداد بشأن النية، وسيجيء ما يدل عليه يضاً. والفرض ترك الوسواس، لا ترك النية بالكلية.

و ينبغي عند كل فعل، العمل بما في الروايات مثل رواية الحلبي (في الفقيه) عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يقضي (يحج خ ن) عن اخيه او عن ابيه او عن رجل من الناس (الحج خ) هل ينبغي له ان يتكلم بشيء؟ قال: نعم يقول عند احرامه بعد ما يحرم (عند ما يحرم ثل) اللهم ما اصابني في سفرى هذا من نصب او شدة او بلاء او تمب، فأجر فلاناً فيه وأجرني في قضائي عنه (٣).

و في رواية معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام، أنه قال: اذا اردت ان تطوف (بالبيت ثل) عن أحد من اخوانك، فائت الحجر الاسود، وقل بسم الله، اللهم تقبل من فلان (٤).

و هذه صحيحة، و الاولى مروية بطرق متعددة في الكافي - بعضها حسنة (٥) لابراهيم - مع تغيير ما كما سيجيء.

(١) اي في الرواية الثانية .

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب النيابة الرواية ٢

(٣) الوسائل الباب ١٦ من ابواب النيابة الرواية ٢ .

(٤) الوسائل الباب ٥٦ من ابواب الطواف الرواية ٤ .

(٥) والسند في الكافي هكذا: علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير، عن معاوية بن عمار الخ

ولا يصح عن المخالف الا ان يكون اباً للنائب

ويمكن حل ما ورد في الذكر عند المواطن، على استحباب التلطف باسمه عند النيات كما قيل، وذكره بهذا الوجه .

مثل ما روى في الكافي (في الصحيح) عن محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: ما يجب على الذي يخرج عن الرجل؟ قال: يسميه في المواطن والمواقف (١) لما تقدم (كما تقدم خ ل) .

ولما روى فيه (في الحسن لابراهيم) عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: قيل له رأيت الذي يقضى عن ابيه او اخته او اخيه او غيرهم، أيشكلم بشيء؟ قال: نعم يقول عند احرامه: اللهم ما اصابني من نصب وشعث او شدة، فأجر فلاناً فيه، وأجرني في قضائي عنه (٢) .

وقوع الوجوب بمعنى الاستحباب، مؤيد لجواز التأويل في كلامهم عليهم السلام، خصوصاً ما ورد في غسل الجمعة (٣) من لفظ (غسل الجمعة واجب) فافهم .

قوله: «ولا يصح عن المخالف الخ.» اي لا يصح الحجج عن المخالف للحق في الاعتقاد، بمعنى عدم الاجزاء عن الميت، وسقوط عقاب الترك، و حصول الثواب له، وعدم الثواب والاجرة للنائب، فلا ينقذ الاجارة لو وقعت، ولا يصير محرماً بفعل الاحرام لو احرم عنه .

و ظاهرهم اعم من ان يكون النائب مثله ام لا، ويمكن تخصيصه

(الوسائل الباب ١٦ من ابواب النيابة الرواية ٣)

(١) الوسائل الباب ١٦ من ابواب النيابة الرواية ١ .

(٢) الوسائل الباب ١٦ من ابواب النيابة الرواية ٣ .

(٣) الوسائل الباب ١ من ابواب الاعمال المستوبة الرواية ٣ .

بالثاني (١) فلا يصح من المحق، وفي دليله الذي يأتي اشعار به .

الآ ان يكون أباً للثائب، فيصح للمحق ذلك عنه .

و أما الدليل فلعله ما قال في الفقيه والتهذيب: وقال وهب بن عبد ربه للصادق عليه الصلوة والسلام: أيجع الرجل عن الناصب؟ فقال: لا، قلت: فان كان أبي؟ قال: فان كان أباك فحج عنه (٢) .

الآ أنه غير صحيح، لكنها حسنة في الكافي لابراهيم (٣) غير ان بدل (فحج عنه) (فنعم) .

وفيه رواية عن سهل، فقال: لا يجح عن الناصب ولا يجح به (٤) .

وهذه مكتوبة علي بن مهزيان مع عدم التصريح بالامام عليه السلام .

فهذه المسألة ظاهرة على القول بكفرهم وخلودهم في النار و عدم استحقاقهم الثواب، الآ من حيث الاستثناء، فيكون معنى صحة عباداتهم عدم القضاء، وقد عرفت بعده، وأما على غيره فلا .

والاصل، وعموم ادلة وجوب القضاء عن الميت والحي (٥) مؤيد للجواز وكذا ما يدل على وجوب قضاء العبادات على الولي (٦) فانه عام يشمل المخالف

(١) اي عدم صحة الحج بما اذا كان الثائب مؤثماً .

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب النيابة الرواية ١ .

(٣) سندها كما في الكافي هكذا: علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن وهب بن عبد ربه قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام الحج .

(٤) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب النيابة الرواية ٢ وتتمام الرواية هكذا عن سهل بن زياد عن علي بن مهزيان قال: كتبت اليه: الرجل يجح عن الناصب هل عليه ثم اذا حج عن الناصب، وهل ينفع ذلك الناصب ام لا؟ فقال: لا يجح الحج .

(٥) راجع الوسائل الباب ١٢ من ابواب قضاء الصلوات والباب ٢٩ من ابواب وجوب الحج

(٦) راجع الوسائل الباب ١٢ من ابواب قضاء الصلوات الرواية ٦ و باب ٢٣ من ابواب احكام

والموافق .

وعلى تقدير منع الحج عن المخالف، يلزم عدم وجوبه (وجوبها خ ل) على الولي، إلا أن يستثنى أبو النائب فتأمل.

قال المصنف في المنتهى: والدليل أنها يهض في الناصب، لأنه كافر، و
يعنى به من يظهر العدو الشنآن لأمير المؤمنين والأئمة من بعده عليهم السلام، و
ينسبهم إلى ما يقدح في العدالة، كالخوارج ومن ضارهم، ونقل الرواية
المتقدمة (١).

والظاهر أن المراد بالناصب في الرواية، هو المخالف الغير الكافر، كما مر في
أخبار صحة عباداته، بعد الاستبصار لقوله: (وإن كان أبوك فنعمة) (٢) فإن
الظاهر أنه الناصب لما سبقه (٣) ويعد القول بصحة العبادة عن الكافر بعد موته
بالكفر، ومستحقاقه العقاب الدائم، وهو ظاهر.

ثم قال: أما المخالف الذي لا عناد عنده ولا بغضه لأهل البيت
عليهم السلام فيه أشكال للاجماع على أن عبادته التي فعلها مجزية عنه، ألا الزكاة.
وأما ابن إدريس فإنه منع من النيابة عن المخالف مطلقاً سواء كان
أباً للنائب أو أجنبياً وادعى عليه الاجماع، وأن استثناء الشيخ ره للاب لرواية
شاذة (٤) لا يعمل عليها.

ونحن لا نحقق الاجماع هنا، ولم نظفر في المنع بأكثر من هذه الرواية، فإن

رمضان و لياب ١٥ من ابواب من يصح منه الصوم لعله يستعاد منه ذلك.

(١) يمس مكتبة علي بن مهزيار.

(٢) الوسائل الباب ١٩ من ابواب النيابة الرواية ١.

(٣) أي الذي نصب من سبق علياً في الخلافة فهو ناصب بهذا المعنى فتأمل.

(٤) الوسائل الباب ١٩ من ابواب النيابة الرواية ١.

كانت شاذة فالاستثناء والمستثنى منه ممنوعان، وينبغي الجواز عملاً بالأصل، وإن كان (كانت ظ) معمولاً بها، فكيف سلم أحد الحكمين الذين اشتملت الرواية عليهما، دون الآخر، وهل هذا إلا تحكم محض (١).

و الطاهر أن دليل ابن ادريس هو الاجماع لا الرواية، على أنه قد يقبل المستثنى منه لموافقة كلامهم ويترك الاستثناء للشذوذ.

و بالجملة القول بصحة الحج - بمعنى حصول عبادة صحيحة للمخالف الذى مات مخالفاً، و انتفاعه بها - لا يخلو عن اشكال مع القول بالخلود ولو جوز العدم (٢) فغير بعيد، الله يعلم.

و قد يفهم من بعض تصانيفه في الكلام - مثل الباب - (٣) الخلود و نقل في شرحه على التحريد الخلاف، و أن المذاهب في ذلك ثلاثة، و أن القول بكفرهم - بمجرد نسبة ما يخالف العدالة الى احد من اهل البيت عليهم السلام، ولو بترك مرقوم مشكل، ويشعر بعدم الكفر به (٤) كلام غيره، و كذا كلامه في غير هذا الموضع، بل هنا ايضاً، حيث مثل بالخوارج، و قال: أما المخالف الذى الخ، فإنه يدل على أن من ليس عنده بعضه ليس بكافر فيؤل (٥) كلامه الاول.

و لكن قال في بحث الزكاة: لا يجوز اعطائها للمخالف، لأنه كافر، و هو يدل على أن المخالف مطلقاً عنده كافر، فتجوز العمل عنه هنا، و صحته محل التأمل، و كذا دعوى الاجماع هنا على صحة عباداتهم.

(١) انتهى كلام المتن.

(٢) أى عدم الخلود في النار.

(٣) أى الباب الحادى عشر.

(٤) أى بمجرد نسبة ما يخالف العدالة الى احد الائمة عليهم السلام

(٥) هكذا في النسختين المخطوطين، ولكن في النسخة المطبوعة يؤل، أى كلامه الاول

ولا نيابة المميز على رأى .
 ولا العبد بدون اذن مولاه [المولى] .
 ولا فى الطواف عن الصحيح الحاضر .
 وتصح نيابة الصرورة مع عدم الوجوب وان كان امرأة: عن رجل وامرأة .

و الظاهر أن الصحة على تقدير كونها مجعماً عليها بعد الاستبصار لا مطلقاً،
 وإنما الكلام هنا فى الميت على الخلاف، كما هو الظاهر، فتأمل .
 قوله: «ولا نيابة المميز على رأى» . قد عرفت حاله .
 قوله: «ولا العبد الخ» . لأن تصرفه فى نفسه من غير اذن لا يجوز و معه يجوز، و
 الاصل عدم اشتراط الحرية، ولا يعقل له معنى .
 قوله: «ولا فى الطواف عن الصحيح الحاضر» . لعل المراد به الطواف الواجب،
 فدليله ظاهر .
 قوله: «وتصح نيابة الصرورة الخ» . قد مر تحقيقه، ومنع الشيخ حج المرأة الصرورة
 عن العير لما تقدم فى بعض الروايات (١) وقد مر تأويلها الى الكراهة .
 و يؤيده روايه سليمان بن جعفر، قال: سألت الرضا عليه الصلاة
 والسلام، عن امرأة صرورة حجت عن امرأة صرورة؟ فقال: لا ينبغي (٢) .
 فآه ظاهر فى الكراهية، ونقل الاجماع فى المنتهى باجزاء حج الرجل عن
 مثله وعن المرأة وكذا المرأة (٣) .

(١) راجع الوسائل الباب ٩ من ابواب النيابة

(٢) وسائل الباب ٩ من ابواب النيابة الرواية ٣ .

(٣) وفى هامش بعض النسخ المخطوطة هكذا: وفى الفقيه المضمود، ولا بأس ان يحج المرأة عن المرأة،
 و المرأة عن الرجل، و الرجل عن المرأة، و الرجل عن الرجل ولا بأس ان يحج الصرورة عن الصرورة و الصرورة

ولومات النائب بعد الاحرام و دخول الحرم أجزاء عن الموب عنه، و الآ استعيد من الأجرة بما قابل المتخلف ذاهباً و عابداً، و كذا لوصد قبل الاحرام.

و يجب ان يأتي بالمشترط الآ في الطريق، و العدول الى التمتع مع قصد الأفضل.

قوله: «ولومات النائب الحج». قدم البحث فيه ايضاً فتذكر، الآ استعادة الاجرة، وهي ظاهرة حينئذ.

و كذا لو صد قبل الاحرام، و أتابعه، فسيأتي في حكم المصدود والمحصور قوله: «و يجب ان يأتي بالمشترط (١) الآ في الطريق». الذي يقتضيه النظر وجوب الاتيان على المشترط (٢) مطلقاً، ولو في الطريق، و عدم العدول عنه مطلقاً، لأنه الواجب عليه، و المشترط بالعقد فرضاً، الآ انه وردت الرواية فيها (٣). و قال الاصحاب بالجواز فيها.

و لكن اشترطوا في العدول علم النائب بأن عرض المستأجر الأمر بغير التمتع الاتيان بالأفضل، و غلط في انه غير التمتع، و شرط لذلك .

و هي صحيحة علي بن رثاب (الثقة) قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام، عن رجل اعطى رجلاً حجة يحج، بها عنه من الكوفة، فحج عنه من البصرة؟ فقال: لا بأس اذا قصى جميع المناسك فقد تم حجه (٤).

من غير الضرورة و غير الضرورة من الضرورة بخطره.

(١) تمتع التاء.

(٢) تمتع التاء.

(٣) راجع الوسائل الباب ١١ و ١٢ من ابواب النيابة.

(٤) الوسائل الباب ١١ من ابواب النيابة الرواية ١ بطريق الصدوق.

ومثله في الصحيح عن حريز بن عبدالله عنه عليه السلام (١) وهذه تدل على اجزاء الحج عن الميت من غير بلد الميت من الميقات فافهم .
وَأَنَّ الَّذِي يَعْنِي مِنْهَا أَنَّهُ يَصِحُّ الْحُجَّةُ، وَيَبْرَأُ ذِمَّةُ الْمُنْتَوِبِ عَنْهُ .
وَأَمَّا جَوَازُ الْعَدُولِ عَنِ الطَّرِيقِ الْمَشْتَرَطِ فِي فَهْمِهِ تَأْمُلُ مَا فَافَهُمْ، وَهَذَا نَقْلٌ فِي الْمُنْتَهَى الْمَنْعُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ الرَّائِي لِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ (٢) فَتَأْمُلُ .
وَكَذَا اسْتِحْقَاقُ جَمِيعِ الْأَجْرَةِ وَاعْلَمَهُ، فَالظَّاهِرُ وَجُوبُ مَا اشْتَرَطَ مِنْهَا كَانُ، وَحَذْفُ أَجْرَةِ مَا تَرَكَ مِنَ الطَّرِيقِ، وَغَيْرِهِ وَاعْدَمَ جَوَازَ الْعَدُولِ .
كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَسَنَةُ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيٍّ (٣) فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا دِرَاهِمًا يَحْجُجُ بِهَا عَنْهُ حُجَّةً مَفْرَدَةً؟ قَالَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتِمَّتَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، لَا يَخَالِفُ صَاحِبَ الدِّرَاهِمِ (٤) .

الْأَنَّ أَنْ يَعْلَمَ عَدَمَ قَصْدِهِ (٥) وَجَوَازَهُ مِنْهُ (٦) فَيَجُوزُ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، فَالْجَوَازُ مُطْلَقًا - أَوْ مَعَ عَدَمِ تَعَلُّقِ غَرَضٍ دِينِيٍّ أَوْ دُنْيَوِيٍّ، كَمَا يَفْهَمُ مِنْ بَعْضِ عِبَارَاتِهِمْ - عَنِ التَّأْمُلِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِي الْبَعْدِ يَحْصُلُ الْغَرَضُ الدِّينِيُّ، فَانْهَ كُلُّمَا بَعْدَ فَهُوَ أَفْضَلُ، لِحَصُولِ الثَّوَابِ بِكَثْرَةِ الْمَشَقَّةِ وَالْخَطَوَاتِ .
وَيُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى الْعِلْمِ بِعَدَمِ تَعَلُّقِ غَرَضٍ لَهُ بِذَلِكَ، وَقَصْدِ الْوَجُوبِ، بَلْ بِمَجَرَّدِ الْإِتْفَاقِ، أَوْ تَخْيِيلِ الْأَفْضَلِيَّةِ .

(١) الوسائل الباب ١١ من أبواب النيابة الرواية ١ بطريق الكافي والتهذيب .

(٢) لم يثر على هذا النقل في المنتهى راجع ص ٨٦٦ منه .

(٣) الظاهر أنه علي بن رثاب قرية الرواية المتقدمة عليها في التهذيب مراجع .

(٤) الوسائل الباب ١٢ من أبواب النيابة الرواية ٢ .

(٥) أي عدم قصد الأفراد ينحصره .

(٦) أي جواز التمتع من الأفراد .

ولو استأجره اثنان للايقاع في عام واحد.

كما قيل في صحيحة ابى بصير، يعنى المرادى، عن احدهما عنهما السلام، في رجل اعطى رجلاً دراهم يحتاج بها عنه حجة مفردة، فيجوز له أن يتمتع بالعمرة الى الحج؟ قال: نعم أنها خالف الى الفصل (١).

وهى خالية عن القيد المتقدم، نعم أنها محمولة على صورة يكون التمتع فيها افضل، بل ظاهرها كونه افضل، وفيه تأمل، قد مر، فيمكن كونه في ذى المنزلين، والمنذور المطلق، والمندوب للناتئ.

ويمكن القول بالتمدى في القران ايضاً، على تقدير كونه افضل منه ايضاً، للعلة المذكورة في الرواية (٢) والاقتصار احوط.

ولا يفهم ذلك بعد الوحوب بعقد الاجارة، ويفهم من ظاهر الروايات الجواز عن الميت من غير عقد اجارة، وانعقادها من غير صيغة، فتأمل.

قوله: «ولو استأجره اثنان الخ». وجه صحة الاجارة السابقة ظاهر، لأنها عقد وقع من اهله، في محله، وكذا بطلان اللاحقة، لأنها ما وقعت في محله، بل من غير اهله، اذا اجير لا يمكنه الحج في العام الذى استوجر للحج فيه، غير ذلك الحج، وهو ظاهر.

وكذا البطلان على تقدير المقارنة، مثل ان يوقع احدهما نفسه، والآخر بوكيله، وعلم المقارنة، للتساوى، وعدم الرجحان، ولتوقف صحة كل واحدة على بطلان الاخرى، ولمع كل واحدة صحة الاخرى.

والظاهر انه كذلك مع الاشتباه مطلقاً سواء علم سابق واشتبه ام لا،

(١) الوسائل الباب ١٢ من ابواب النيابة الرواية ١ وفي التعليق. أنها خالفة الى الفصل والخبر، وفيه ايضاً أيجوز له بدل قوله (فيحجر له الخ).

(٢) الوسائل الباب ١٢ من ابواب النيابة الرواية ١.

صح السابق، و الآ بطلا، ولو كان في عامين صحا

و لاحوط حينئذ الاقالة مع الكل، ثم الاجارة.
هذا اذا كان الاستيجار من الاثنين، للحج في عام واحد، ولو كن ذلك في عامين، صحا معاً، سواء اتحد زمانها ام لا، ويجب تقديم المقدم.
هذا - اذا كان الثاني مندوباً او مندوراً مطلقاً، عن الحق العاجز بالكلية - ظاهر، اما لو كان وجباً فورياً، فصحة ما في العام الثاني محل التأمل، لوجوب الحج عنه في لعام الاول، فيكون التأخير حراماً، فيكون العقد ممنوعاً بل باطلاً وان كان نهياً في غير العبادة، لانه يؤل الى العبادة، ولان الغرض من النهي عدم وقوع العقد و صحته، و عدم قابلية العمل للاستيجار حينئذ فعلم منه استلزام الأمر بالشئ النهي (للتبني خ) عن الضد الخاص، و كونه مفسداً في غير العبادة، في الجملة، فافهم.

ولو فرض تعذر الايقاع في هذا العام، فيمكن، صحة ذلك ومع ذلك فيه تأمل ايضاً، لكون الاجير مشغول الذمة، و وقوع المنع عن اعطاء الحج لمن وجب عليه الحج، وهذا اعطاء الحج لمن لم يحج حح الاسلام ليحج في العام اللاحق محل التأمل، و يظهر عدم الجواز من عموم المنع، و يؤيده، انه قد يمنعه مانع في هذا العام من الاولى او يفسدها، فيتأخر، وهكذا فتأمل هذا.

فرجع الضمير (١) هو الجامع لشروط النيابة، وهو ظاهر من السوق.
و المراد بـ (السابق) (٢) العقد الذي معلوم السبق الآن، وقوله: (والأ) اي و ان لم يكن هناك سابق معلوم، سواء كانا معاً، او اشتبه، بمدا العلم كما مر تفصيله (بطلا) اي العقدان، في جميع هذه الصور فهو عطف على شرط محذوف، و هو ان

(١) يعني مرجع الضمير في قوله: ولو كان في عامين الحج -

(٢) يعني في قوله فده: صح السابق.

ولو افسده حج من قابل واستعبدت الاجرة.

كان هناك سابق معلوم.

قوله: «ولو افسده حج من قابل واستعبدت الاجرة». لعل معناه، أنه اذا افسد النائب حجه بالجماع عمداً عالماً بالتحريم، قبل الوقوف بالمشرع، كما سيجيء - وجب عليه اتمام الفاسد، والبدنة، والحج من قابل، ولا اجرة له، لأن الاولى فاسدة، فلا يستحق الاجرة لها، لأنه انما استوجر على الحج الغير الفاسد، و الثانية لزمته بالفساد فليست للاجارة ولأنها عقوبة على بعض الاقوال، لأنها غير المستأجر عليها على تقدير التعيين، وعلى الاطلاق انصرف الى العام الاول، فيجب ان يحج عنه مرة اخرى، لعدم حصول ما استوجر عليه، هذا ظاهر كلامه هنا.

وهو على تقدير التعيين، والقول بأن الثانية عقوبة غير بعيد، و اما على عمومها فلا، كما سيتضح لك ووجهه.

والذي يقتضيه النظر أن يقال ان كان الحج المستأجر عليه مطلقاً غير مقيد بالعام الذي فعل فيه و افسده، يجب عليه الحج من قابل، ويستحق الاجرة، ويرأذمة المنوب عنه، سواء قلنا ان الاولى لمن حج عن نفسه، و افسد، حجة الاسلام، و الثانية عقوبة، او بالعكس، لأن المطلق تعين فعله في هذا العام في الجملة و وجب عليه ذلك فوراً، وأكد ذلك بالشروع فيه، و الاستيحار أنها وقع عن حجة الاسلام المقبول عند الله، كما يقبل عن الاصيل (الاصل خ) المنوب عنه، لو فعله بنفسه، وليس بواقع على اكثر من ذلك وقد فعل ذلك فرضاً، ولا ينفيه ايجاب امور آخر عليه بسبب فعله مثل الاصيل، و كما لو فعل ساير الموجبات للكفارات.

ولأن الاصل (١) عدم زيادة التكليف، ولأن تكليفه بالحج مرتين من غير

(١) عطف على قوله: لأن المطلق الخ.

احرة تكليف شاق، و حرج، و ضيق، متفتيات (متفتيات خ) و لا يناسب الشريعة السهنة، و ان فعل المحرم عمداً.

ولأنه يشمل الادلة - الدالة على انحصار حكم المفسد في الاتمام، و الحجج من قابل، من غير زيادة - اخذ الاجرة و بقاء الحجج، ولو كانت خاصة بغير النائب لوجب بيانه، و كذا لو كان عليه زيادة في ذلك فتأمل، فان ظاهر الادلة (١) صحة الحجج، و برائة التهمة بعد الاتيان بما اوجب عليه من الاتمام، و الحجج من قابل، و الكفارة. و لأنه ملك الاجرة بالعقد، و خروجها عنه (٢) يحتاج الى دليل، و كذا تكليفه بحج آخر بعد القضاء حينئذ.

ولا بعد في قبول الحجج الفاسدة عن المنوب، بمعنى حصول الثواب له و برائة ذمته، على تقدير القول بانه حجج الاسلام، كما اذا فعله الاصيل، و لا في انتقال فرضه الى العام الثاني، بان يعمل، بعد كون الاجارة مطلقة فالحكم حينئذ اوضح كما اذا ائخر (٣).

و كذا ان كان مقيداً بالعام، الا ان الانتقال ههنا بعيد، في الجملة. ويمكن ان يقال: لا بعد في ذلك، بعد التأمل، فيما مرّ خصوصاً عموم ادلة انحصار ما يجب على المفسد.

وكذا (٤) في عموم صحيحة اسحق بن عمار (و ان كان في اسحق شيء، لكنه ثقة)، قال: سألت عن الرجل يموت فيوصي بحجة فيعطى رجل دراهم يحج بها عنه ويموت قبل ان يحج ثم اعطى الدراهم غيره قال: ان مات في الطريق او بمكة

(١) راجع الوسائل الباب ١٥ من ابواب النيابة.

(٢) اي عن ملك الأجير.

(٣) اي ائخر بدون الصلح.

(٤) جميع النسخ المخطوطة و المطبوعة مشتملة على كلمة (و) قبل كلمة (عموم).

قبل ان يقضى مناسكه، فانه يجزى عن الاول، قلت: فان اتلى بشيء يفسد عليه حجه حتى يصير عليه الحج من قابل أيجزى عن الاول قال نعم قلت: لان الأخير ضامن للحج؟ قال: نعم (١)

نعم روى عن اسحق بن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام، في الرجل يحج عن رجل (أخرج ل) فاجترح في حجه شيئاً يلزمه فيه الحج من قابل او كفارة؟ قال: هي للاول تامة وعلى هذا ما اجترح (٢).

و لعل الانتقال من خصوصية عقد الاجارة، فكأنه ينصرف الى أنه ان لم يفسد، يكون في هذا العام، والا ففى غيره، فتأمل.

قال في المنتهى: لو افسد الأجير حجة النيابة، قال لشيخه: وجب عليه قضائها عن نفسه، وكانت الحجة باقية عليه، ثم ينظر فيها، فان كانت الحجة معينة، انفسخت الاجارة، و لزم المستأجر ان يستأجر من ينوب عنه فيها، و ان لم تكن معينة، بل تكون في الذمة، لم تنسخ، و عليه ان يأتي بحجة أخرى في المستقبل، عن استأجره، بعد ان يقضى الحجة التي افسدها عن نفسه، ولم يكن للمستأجر فسخ هذه الاجارة عليه، والحجة الاولى فاسدة، لا تجزى عنه، والثانية قضائها عن نفسه، و أنها يقضى عن المستأجر بعد ذلك على ما بيناه، الى قوله: ونحن نقول: ان قلنا أن من حج عن نفسه فافسده، كانت الاولى حجة الاسلام، والثانية عقوبة، على ما اختاره الشيخه، برأت ذمة المستأجر عنه باكملها، و القصاص في القابل عقوبة على الأجير، ولا تنسخ الاجارة، و ان قلنا ان الاولى فاسدة، والثانية قصائدها، لزم النائب الجميع ولا يجزى عن المستأجر، لأن الفاسدة لا تجزى عنه،

(١) الوسائل الباب ١٥ من ابواب النيابة الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من ابواب النيابة الرواية ٢.

والاطلاق يقتضى التعجيل.
وعليه ما يلزمه من الكفارات والهدى.

ولا العقوبة، لأنها على الجاني، وتستمد منه الاجرة، ان كانت الاحارة متعلقة بزمان معين، وقد فات، وان كانت مطلقة، لم تبطل الاجارة، و كان على الاجير الحج عن المستأجر بعد حج القضاء، لأنها تجب على الفور ولو قبل الحجة الثانية مجزية لأنها قضاء الحجة الفاسدة، كما اجزأت عن الحاج نفسه، كان وجهاً حسناً و يعضده، ما رواه الشيخ في الصحيح عن اسحق بن عمار ونقل الروايتين (١) و (٢).

وانت تعلم بعد ما تقدم، ما فيه، من وجوب القضاء عن نفسه، مع عدم الاداء عليه عن نفسه، مع أن الظاهر أن القضاء انما يكون عوضاً عن الاول، وهذا اوضح بناء على ان الاولى عقوبة، ولزوم (٣) خلاف ظاهر الادلة، ولزوم ثلاث حجج على من استأجر بحجة واحدة، وهو شاق وخلاف ظاهر ادلة لوازم الفساد، وتأخير حج الاجرة ثلاث سنين، بل قد يزيد، ولو قبل هذا من لوازم العقد مع الفساد فيمكن قول ذلك فيما قلناه، وغير ذلك، فتأمل.

قوله: «والاطلاق يقتضى التعجيل» لان الحج فوري، ولأن مطلق الاجارة يقتضى اتصال زمان مدة يستأجر له بزمان العقد، وهنا يقتضى عدم التأخير عن العام الاول، ولعله لا خلاف فيه، ولو قيده بالعام الاول في العقد يتعين ايضاً بالطريق الأولى، وتظهر الفائدة في الانتفاسخ بالتأخير وعدمه.

قوله: «وعليه ما يلزمه من الكفارات والهدى». لأن السبب انما وجد منه، فلا يجب الآ عليه، والهدى انما يجب مع الوجدان على المتمتع، والآ قبله

(١) الوسائل الباب ١٤ من اجواب النية الرواية ١ - ٢

(٢) الى هنا كلام المنتهى.

(٣) مطبق على قوله: من وجوب القضاء.

ولو احصر تحلل بالهدى.

ولا قضاء عليه.

ولو احرم عن المنوب ثم نقل النية [اليه] لم يجز عن:

الصوم، كما في الاصيل، وسيجيء.

قوله: «ولو احصر الخ». وجه تحلله بالهدى عموم دليل (١) تحلل المحصور به،

وسيجيء.

و اما عدم القضاء عليه عن نفسه، فلعدم وجوبه عليه، و اما عن المنوب

عنه فلو كانت الاجارة معينة تنفسخ بفوات الوقت، فلا وجوب.

و الظاهر أنّ له اجرة ما فعل، و يرّد اجرة ما بقى، وبقى الحج في ذمة

المنوب، عن هذا المحل، وان قلنا بوجوبه عن بلد الميت.

و ان كانت مطلقة، فالظاهر عدم الانفساخ، و يجب عليه ان يحج بعد

ذلك الا ان يعلم التعذر عنه مطلقا، فيمكن الفسخ، ويمكن سقوط الحج عنه، و

يملك الاجرة، على القول بان الاحرام كاف في السقوط، لومات النائب بعده، و

بعد دخول الحرم على القول الآخر، قياساً على الميت بعيداً، فقوله: ولا قضاء عليه،

ليس على اطلاقه، وكذا الكلام في المصدود.

قوله: «ولو احرم عن المنوب الخ». وجه عدم الاجزاء عن نفس النائب

عدم النية له من الاول، وعدم جواز ذلك، لوجوبه عن غيره، و كون النهي للفساد،

و عدم الاجزاء عن المنوب، عدم استدامة النية، و عدم النية في باقى الافعال له،

فيستعاد الاجرة بكاملها، لو كانت الاجارة معينة، لانه فسخ الاجارة باختياره، مع

عدم فعل ما يستحق به الاجرة، ومع الاطلاق يمكن بقائها حتى يفعل، و يستحق

الاجرة، ويمكن الفسخ و التسلط عليه، و اخذ الاجرة للمستأجر، لخيانته، (لجنايته

أحدهما على رأى، وتستعاد الأجرة مع التقييد.

(خ ل) واحتمال ان يفعل دائماً كذلك.

قوله: «على رأى». كأنه اشارة الى رد قول من يقول بصحة حجه عن المنوب، ويقع الفعل لغواً، ويستحق الاجرة.

قال فى المنتهى: لو احرم النائب عن استأجره، ثم نقل الحج الى نفسه، لم يصح (١) فاذا اتم الحج استحق الاجرة.

وفيه اشكال، من جهة ترك النية فى باقى الافعال عن المنوب، وقصده من نفسه، ولعل وجهه عدم الاعتداء بباقى نية الافعال، فان الاحرام وقع عن المنوب، فليتبعه الباقي، وهذا يدل على عدم الاعتداء بالنية، ويؤيده ما قال فى الفقيه: قال عليه السلام فى رجل اعطى رجلاً مالاً يحج عنه فحج عن نفسه فقال: هى عن صاحب المال (٢) فيمكن حملها عليه (٣) ولعل نقل هذا ابن ابي حمزة، كما نقله المصنف فى المنتهى.

وبالجملة فى الاجزاء عن المنوب تأمل، وان كان غير بعيد، وابعده منه الاجزاء عن نفسه، لو استطاع بعد عقد الاجارة.

وقال فى المنتهى: فلو احرم عن نفسه لم يقع عن نفسه، وهل يقع عن المستأجر عنه، فيه اشكال، ينشأ من عدم القصد اليه مع اشتراطه، ومن الرواية التى رواها ابن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام (٤) ونقل الرواية المتقدمة و لعل مؤيد الرواية انّ الزمان قد صار غير قابل الا للحج عن المنوب فلا اعتداد

(١) اى من نفسه

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب النيابة الرواية ٢ .

(٣) اى على ما لو يولى أولاً فى الاحرام عن المنوب ثم نقل النية الى نفسه .

(٤) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب النيابة الرواية ١ .

ولو أوصى بقدرٍ اخرج أجره المثل للواجب من الأصل، و الزائد من الثلث، وفي التدب يخرج الجميع من الثلث.

بنيته بعده، فلا يقع إلا عنه سواء نوى عن الغير أم لا، فالأولى (١) أولى، لوقوع الاحرام مع ذلك عن المنوب، فتأمل، فإنه لا ينطبق على قوانينهم في النية، ويدل على سهولة الامر فيها، وأن المفهوم من المنتهى كما نقلناه هو القول بالصحة، وإن أمكن تأويله فتأمل.

قوله: «ولو أوصى بمقدار الخ». يعني إذا أوصى من يصح منه الوصية بمقدار معين لأن يحج عنه، وكان زائداً على أجره مثل الحج، ثم مات يخرج أجره المثل من الميقات - أو البلد على الخلاف، وأن الظاهر هنا الثاني - من أصل ماله والزائد من ثلثه، إن وسعه وإلا فما وسعه، مع عدم اذن الورثة، إن كان الحج الموصى بإخراجه واجباً، سواء كان بأصل الشرع أو بالنذر، ونحوه، وإلا فالكل من الثلث. وقد عرفت أن الظاهر أن غير حج الإسلام من الثلث، مطلقاً، واجباً كان، أو ندباً.

و كأن ذلك (٢) مذهب الشيخ، لصحيحة (٣) ضريس الكناسي (٤) (الثقة) في الفقيه، وغيره مستحب (٥) وصحيحة عبدالله بن أبي يعفور (٦) (الثقة) إن حج النذر من الثلث.

(١) يعني المسألة الأولى وهي أن تنقل النية إليه بعد الاحرام للمنوب عنه أولى بالقول بالصحة من سبب عنه عن المسألة الثانية

(٢) دلت إشارة الى مختار المتن

(٣) قوله: لصحيحة، تعليل لقوله: أن الظاهر أن غير حج الإسلام الحج

(٤) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب وجوب الحج الرواية ١.

(٥) هكذا في جميع النسخ.

(٦) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب وجوب الحج الرواية ٣.

وتكفي المرة مع الاطلاق.

و العجب أن المصنف اختار كونه من الاصل، (في المنتهى) مع انه خلاف الاصل، وخلاف الصحيحتين والادلة الدالة على عدم شيء للميت الآ الثالث (١) واستدل بالقياس على الدين، وحج الاسلام، للتساوي، وترك الاحتجاج بالرواية بغير جواب، وهو اعرف (قدس الله سره) فلا تنس.

قوله: «وتكفي المرة الخ». يعني اذا اوصى ان يحج عنه، واطلق، ولم يعين عدد الحج، يكفي لخروج عن عهدة الوصية ان يحج عنه مرة واحدة، لأنها القدر المعلوم، وغيرها منفية بالاصل، وعدم الدليل، ولأن الامر لا يقتضي التكرار، وما وجد غيره، ولان الاصل بقاء الشركة للوارث، وللإجماع، والآية (٢) والاختبار (٣) ولا دليل (٤).

و نقل عن الشيخ التعداد، بمقدار الثلث فيه، لرواية محمد بن الحسين (الحسن خ ل) أنه قال لأبي جعفر عليه السلام جعلت فداك قد اضطرت الى مسألتك، فقال: هات، فقلت: سعد بن سعد قد أوصى حججوا عني، مبهماً ولم يسم شيئاً، ولا ندرى كيف ذلك؟ فقال: يحج عنه ما دام له مال (٥).

ورواية محمد بن الحسين بن أبي خالدة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى ان يحج عنه، مبهماً فقال: يحج عنه ما بقى من ثلثه شيء (٦). قال في المنتهى: ونحن نحملها على ما اذا علم منه التكرار، ولم يعين المرات.

(١) راجع الوسائل الباب ١٠ من ابواب كتاب الوصايا.

(٢) قال الله تعالى: والله على التماس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً. آل عمران ٩٧.

(٣) راجع الوسائل الباب ٣ من ابواب وجوب الحج.

(٤) اي عدم التدين على الزائد.

(٥) الوسائل الباب ٤ من ابواب النيابة الرواية ١.

(٦) الوسائل الباب ٤ من ابواب النيابة الرواية ٢.

و مع التكرار بالثلث، ولو كرر ولم يف القدر، جمع نصيب
اكثر من سنة لها.

وهو بعيد، لكنها ضعيفتان، مع عدم التنصيص، ومنافاتها، القواعد.
واذا علم ارادة التعدد، يخرج عنه الحج مكرراً، بمقدار ما يسعه ثلث ماله،
هذا ظاهر كلامهم.

وفيه تأمل، لاحتمال الاكتفاء بما يتحقق التكرار لصدق الامتثال، مع
الاصل، فلا يجب اكثر من مرتين، كما لا يجب اكثر من مرة مع الاطلاق الا ان
يعلم ارادة الاكثر فتأمل.

ولو اوصى بالتكرار بمقدار معين في سنة، من حاصل عقار مثلاً ولم يف
ذلك المقدار للحج، ولو من الميقات فيجمع مال سنتين، او اقل، او اكثر، الحج
واحد، وهكذا دائماً.

ودليله العقل والنقل، مثل رواية ابراهيم بن مهزيار قال: وكتبت الى
ابي محمد عليه السلام، ان مولاي علي بن مهزيار اوصى ان يحج عنه من ضيعة صبر
ربيعها لك، في كل سنة، حجة الى عشرين ديناراً، وانه قد انقطع طريق البصرة
فتضاعف المؤن (المؤنة كما) على الناس فليس يكتفون بعشرين ديناراً، وكذلك
اوصى عذة من مواليك في حججهم، فكتب يجعل ثلاث حجج حجتين
ان شاء الله (١).

وعن ابراهيم بن مهزيار قال وكتب اليه علي بن محمد الحصيني ان ابن
عمي اوصى ان يحج عنه بخمسة عشر ديناراً في كل سنة وليس (فليس كما) يكفي
فما تأمر في ذلك؟ فكتب عليه السلام يجعل حجتين في حجة، ان الله تعالى عالم

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب النيابة الرواية ٢ وفي الفاظها اختلاف في الكافي والتهذيب والفقهاء

و المستودع يقطع [يقتطع] اجرة المثل في الواجب مع علمه بعدم الأداء

مذلك (١).

و ظاهرهما وجوب الاستيجار من بلد الميت، ولو كان المال ناقصاً لم يف بذلك، فهما مؤيدان للقول بوجوب الحج من بلد الميت مطلقاً، ولو مع الضيق، فظهر الفرق بين هذا القول، وبين القول بالتفصيل، وصار المذهب ثلثاً، وما رجع القول بالوجوب من البلد مطلقاً الى التفصيل، فسقط اعتراض الشيخ زين الدين وغيره بأن المذهب اثنان لذلك، إلا أن الرواية ضعيفة السند بالكتابة والارسال، بقوله: عمن حدثه (٢) وغير ذلك، لكنها مقبولة عندهم ومعمولة.

ويمكن حملها على الوصية من البلد، مع تجويز الوارث اوسعة الثلث فتأمل. قوله: «والمستودع يقطع اجرة المثل». وهو يفتح الدال من قبل الودعة، ويقال له المودع بالفتح ايضاً بمعنى المودع عنده شيء، المراد أن للودعي الذي عنده مال - يكتي بحج المودع الذي وجب عليه حج الاسلام، واستقر في ذمته، ومات، و لم يحج - ان يحج بنفسه عنه، واخذ اجرة المثل ورة الفاضل، لو كان، الى الورثة.

لصحيحة بريد (بن معاوية خ) العجلي (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن رجل استودعني مالاً فهلك، وليس لولده شيء ولم يحج حجة الاسلام؟ قال: حج عنه، وما فضل فاعطهم (٣).

واعلم ان هذا الفتوى على خلاف الاصول، لأن للوارث ان يحج بنفسه عن

(١) اوسائل الباب ٣ من ابواب النيابة الرواية ١ وفي الفاظها اختلاف في الكافي والتهذيب والتميه

مراجع.

(٢) طريق الكليني عنه، وأما بطريق الشيخ فالسند هكذا محمد بن علي بن محبوب عن ابراهيم بن

مهران قال: كتب اليه الحج.

(٣) اوسائل الباب ١٣ من ابواب النيابة الرواية ١.

ميته، و لم يخرج مالا. و له ان يخرج باقل من أجرة المثل و من ائى مال اراد، و يتمك التركة كلها، هذا واضح، و على القول بانتقالها الى الوارث اوضح.

و التصرف فى الوديعة للودعى باخذ اجرة المثل، و الحج بنفسه على خلافها، فيمكن ان لا يتعدى الحكم عن نفس الرواية، لخصوصية ما تعلمها نحن لا عموم لها، بل و لا اطلاق لها، فانها مخصوصة ببريد، و القياس مع عدم العلم بالجامع بعيد، اذ قد يكون لبريد فقط، او عن ذلك الميت لوجه ما تعلمه، او يكون ذلك مشروطاً باذنه عليه السلام.

نعم يمكن التعدى، اذا كان يمنع الورثة، ولهذا اشترط المصنف هنا و فى المنتهى و غيره علم الودعى بمنع الورثة، او لاذن الحاكم مطلقا، او لعدم الوصى والوصية، و غير ذلك، فيتعدى فى الجملة.

فالتعدى عن مورد الرواية الى المثل لو لم يكن دليل آخر من اجماع و نحوه مشكل، فكيف الى ما يخالفه، مثل كون حج النذر كذلك و الزيارة و سائر الواجبات المالية، و فعل غير العدل، و الاعطاء للغير ان يفعل ذلك، و بدون اذن الحاكم، و مع عدم العلم بحال الورثة و غير ذلك مما يشابهها.

ثم ان طاهر الرواية وجوب ذلك على المودع، و هو بعيد، مع عدم ارادته ذلك، فانه تكليف شاق و حرج منقضى، فيحتمل حملها على الجوان و لهذا قال المصنف فى المنتهى: جاز ان يقتطع اجرة الحج الخ و انه مع القول بالتعدى - والعلم بالمنع و عدم القدرة على الأخذ منهم، للعجز، او عدم الحاكم وقدرته - يحتمل ان يكون غيراً، بين ان يفعله بنفسه، و هو اولى، مع اهليته او يبعث الثقة، و ينبغي أن يكون ذلك باذن بعض العدول، ونظره، ان لم يكن الحاكم.

و ان الطاهر ان ليس له ان يأخذ الا مقدار اجرة المثل، من اقرب

المواقيت، الى مكة بناء على مذهب المصنف و ظاهر الرواية (١) الاجرة من موضع كان فيه الودعي، ولا يبعد حملها على الاول، لأنه قال حج عنه، وما فضل الحج. لأن الطاهر أنه يأخذ احرة الحج لا غيره، والحج انما هو من الميقات، فتأمل، فله ان يسافر لمصنحته الى الميقات، وكذا في غير هذه الصور كالاصيل وهو مؤيد لكون الحج من الميقات، فافهم.

و يمكن حملها على بلد الموت، لوقوع موت المودع في بلد الودعي، المأمور بالحج فتأمل.

ويمكن استخراج جواز اعطاء الحجة الى الغير للودعي من الرواية بأن قوله: (حج عنه)، اعم من ان يكون بنفسه، او بغيره، ولهذا يقبل القسمة اليها، وان قال المصنف في المنتهى: ولو قال استأحرتك لتحج، لا يجوز له استيجار غيره، واستنابته، اذ (لا تخ) الاجارة وقعت على فعله، وفعل الغير ليس فعله.

و ذلك غير بعيد، لأنه المتبادر نعم يمكن القول بالجواز مع القرينة، بان الغرض حصول الحج من اتي شخص كان، خصوصاً اذا استتاب افضل منه، و اتقى، و مثله جوز العدول الى التمتع، للمستأجر للأفراد، مثلاً، أو بان ذكر قبل العقد.

نعم لو لم تكن قرينة اصلاً او ظهر المنع، او كان المنع مصرحاً به، مثل ان يقول: بنفسك، لا يجوز الاستنابة، كما أنه يجوز على تقدير التصريح بالبيان، بان تحج بنفسك او بالنيابة، او تحصل لي حجة.

و يؤيد الخواز في الصورة الاولى، عموم رواية عمر بن عيسى (٢) عن

(١) لوسائل الباب ١٣ من ابواب النيابة الرواية ١.

(٢) هكذا في نسخ المخطوطة والمطبوعة (عمر) ولكن الصحيح عثمان (ابو عيسى) بن عيسى كما في

الكافي وموضعين من التهذيب.

الرضا عليه آلاف التحية والثناء: قلت له ما تقول في الرجل يعطى الحجة فيدهمها الى غيره؟ قال: لا بأس (١).

و حملها المصنف على الصورة الاخيرة الدالة على وجوب الحج في الذمة صريحاً، ولعله غير لازم، لما مر.

وبالجملة لو علم الغرض، او ظن، فغير بعيد، كما في العدول الى التمتع، و عن الطريق المشترط، الى غيره، وفي دليله (٢) - حيث قال: (اذا قضى جميع مناسكه فقد تم حجه) - اشعار به فليفهم.

وهذا و امثاله مؤيد لجواز الوصى ان يرتكب ما اوصى اليه من اخراج العبادات، مع معرفة العرض و الشرائط، بالقرائن او التصريح قبل الوصية او بعدها، و ان كان ظاهر كلام الموصى، حين الوصية فعل الغير، و كذا عدم الاستيجار اذا حصل الاطمينان بالفعل من غيره، بان يكون معه حاضراً في جميع افعال الحج، مع الوثوق بانه لم يظهر شيئاً يقصد غيره.

نعم ينبغي الاجارة اذا قال الموصى: استأجر، و لم يرتكب بنفسه، ايضاً، الا مع العلم بالمقصود، فيمكن حينئذ ايضاً و الأولى الا تيان بما أمر، بظاهر اللفظ، الا ان يجد أن غيره أولى، مع العلم.

ويؤيد جواز ارتكاب الوصى بنفسه، ما قال في العقيق: كتب عمرو بن سعيد الساباطي الى ابي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل اوصى اليه رجل ان يحج عنه ثلاثة رجال، فيحل له ان يأخذ لنفسه حجة منها؟ فوقع عليه السلام مخطه وقرأته: حج عنه ان شاء الله تعالى فان لك مثل اجره و لا ينقص من اجره

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب النيابة الرواية ١.

(٢) هذا اشاره الى رواية علي بن رثاب راجع الوسائل الباب ١١ من أبواب البتة.

شيء ان شاء الله (١).

ولا يضر كتابته، ولا عدم ظهور صحة السند، لأنه مؤيد، ولأنه في لفظه المضمون صحة ما فيه، مع جزم الصدوق بأنه وقع بخطه (عليه السلام) مع عدم ظهور المعارض.

وهذه مؤيدة لجواز الفعل بنفسه، على تقدير القول بأنه حجج عني فافهم. والظاهر أنه يأخذ الاجرة من الميقات لحج واحد، لو كان عليه حجة الاسلام، ولم يحج من اصل التركة، والباقي من الثلث مع عدم اذن الوارث. ولو علم كون مراد الموصى من البلد، فن الميقات، للواحدة من الاصل، والتثنية مع كل الباقي من الثلث، مع عدم الاذن، وقد صرح المصنف في المنتهى بمثل ذلك، بناء على مذهبه، وقدمت اليه الاشارة، ايضاً فتذكر.

و معنى قوله عليه السلام: (مثل اجره) حصول الثواب له، كما يحصل للمستأجر من غير نقصان شيء من ثوابه، لا المساوات، لان الروايات في أن له اضعاف ذلك كثيرة، مثل مرسله علي بن اسباط عن رجل من اصحابنا يقال له عبدالرحمن عن عبدالله بن سنان قال: كنت عند ابي عبدالله عليه السلام اذ دخل عليه رجل فاعطاه ثلاثين ديناراً يجمع بها عن اسمعيل، ولم يترك شيئاً من العمرة الى الحج الا اشترطه عليه حتى اشترط عليه ان يسمى في وادي محتره ثم قال يا هذا اذا انت فعلت هذا كان لاسمعيل حجة بما انفق من ما له، وكانت لك تسع بما اتعبت من بدنتك (٢).

(١) الوسائل باب ١ من ابواب السادة الرواية ٥ والباب ٣٦ من تلك الابواب الرواية ١

(٢) الوسائل الباب ١ من ابواب النيابة الرواية ١ وفي الكافي عبدالرحمن بن سنان قال كنت مع و

اقام في التهذيب نقلاً عن الكافي فهو موافق لما في الشرح.

و يشترط في حج التطوع، الاسلام، و ان لا يكون عليه حج واجب
و اذن المولى، و الزوج، و لا يشترط البلوغ

قوله: «و يشترط في حج التطوع الخ». هذا بيان شرائط الحج المندوب، و
اشتراط الاسلام، بل الايمان، قدم.

و دليل خلوّ ذمته عن حج واجب، كآته الاجماع، و آته واجب فوري، لما
يوجب تأخير حرام، و باطل، فهو مبنى على دلالة الامر على النهي عن الضد
الخاص، فتأمل، و لأنه يلزم التأخير الى عام آخر، و قد يموت، مع انه مؤذن بتركه،
و به يمتاز عن الصلاة، فان اكثر المتأخرين على جواز النافلة لمن عليه الفريضة، و
يدل عليه الاخبار (١) ايضاً، و معلوم جوازه في الجملة، في مثل رواية الظهريين و قد
مر البحث فيها (٢) و في الصوم.

و قد اشترط اذن الزوج لتطوع الزوجة، وكذا المملوك .
و لا يشترط البلوغ فيه، و قد مر.

و الظاهر انه شرعى صحيح، و قدم، و صرح المصنف في المنتهى بذلك، قال
فيه: احرام الصبي عندنا صحيح، و احرام العبد صحيح الى قوله: و ان كملاً قبل
الوقوف، تعين احرام كل واحد منها، للفرض و اجزاً عن حجة الاسلام، و به قال
الشافعي، و قال ابو حنيفة: الصبي يحتاج الى تجديد احرامه، لان احرامه لا يصح
عنده، و نقل الخلاف، عن ابي حنيفة فقط، يدل على عدم خلاف غيره، إلا أن
كون افعال الصبي شرعية، خلاف مذهب المصنف في الاصول، و الفروع، ولكنه
ظاهر ذلك.

(١) راجع الوسائل الباب ٢ من ابواب الصلوة والباب ١٣ من ابواب أعداد الفرائض .

(٢) راجع من ٤٢ من المجلد الثاني.

ويشترط في حج التمتع النية.

ووقوعه في أشهر الحج، وهي شوال، وذو القعدة، وذو الحجة
والايتان به وبالعمرة في عام واحد، والاحرام بالحج من
مكة، فلو احرم من غيرها رجع، فان تعذر احرم من حيث قدر

قوله: «ويشترط في حج التمتع النية الخ». وجوب النية فيه - وفي جميع
اقسام الحج، بل سائر العبادات - واضح، وقد تقدمت.
وكذا اشتراط وقوع حج التمتع، بل سائر الحجج، في أشهر الحج، ظاهر،
الا انه لا بد من وقوع عمرة التمتع ايضا في اشهره، والظاهر انه لا نزاع فيه.
ويدل عليه الأخبار ايضا مثل ما في صحيحة عمر بن يزيد (في الزيادات)
عن ابي عبدالله عليه السلام (في حديث) وقال: ليس تكون متعة الا في شهر
الحج (١).

وما في الصحيح عن يعقوب بن شعيب (الثقة) قال: سألت ابا عبدالله
عليه السلام عن المعتصر في أشهر الحج؟ فقال: هي متعة (٢).
وكذا كونها في سنة واحدة، وهما من خواص حج التمتع، وكذا كون
احرامه من مكة، وسيجيء ايضا، مواقيت الافراد، والقران، والعمرة.
واما كون أشهر الحج، الثلاثة، فهو الظاهر، لقوله (٣) الحج أشهر معلومات.
ولصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في قول الله
عز وجل: الحج أشهر معلومات (الى ان قال)، وهو (هي خ ل) شوال، وذو القعدة،

(١) وسائل الباب ٧ من ابواب العمرة الرواية ٥.

(٢) وسائل الباب ٧ من ابواب العمرة الرواية ٤.

(٣) البقرة ١٩٧.

و شرط [وشروط] القارن والمفرد: النية ووقوعه في أشهر الحج،
وعقد إحرامه من الميقات، او من منزله ان كان اقرب.

وذوالحجة. (١)

و روى أنه كان ابو جعفر عليه السلام يقول: ذوالحجة كله من اشهر
الحج (٢).

و في رواية اخرى عن ابى جعفر عليه السلام قال: الحج اشهر معلومات
شوال و ذوالقعدة و ذوالحجة ليس لأحد أن يحرم بالحج فيما سواهن (٣) وغير ذلك
من الأخبار

وقيل شهران، وعشر من ذى الحجة، وقيل وتسعة منه، وقيل غير
ذلك، وقيل: النزاع لفظي، اى لا فائدة له، بالنسبة الى احكام الحج والعمرة،
فان الكل متفقون، في ان بعض افعال الحج يصح ابتاعه في جميع ايام هذه الشهور،
حتى الصوم ثلاثة ايام، بدل الهدى، في طول ذى الحجة و أنه يفوت بفوات يوم
النحر، حيث لا يتمكن من اضطرارى المشعر ايضاً عند البعض.
إن صح ذلك، صبح، والآ فلا، وتظهر الفائدة في الذرو ونحوه.

(١) الوسائل الباب ١١ من ابواب اقسام الحج الرواية ١٠ وما نقلها منقول بالمعنى.

(٢) ذكر في تضييع المياشي ما هنا لفظه: عن عبدالرحمن بن الحجاج، قال. كنت قائماً اصل و
ابوالحسن موسى بن جعفر عليهما السلام قاصداً قداسى (الى ان قال) قال: كان جعفر عليه السلام يقول: ذوالقعدة
و ذوالحجة وكثير اشهر الحج ج ٢ ص ٩٢ و نقله في المستدرک ايضاً في كتاب الحج باب ١٠ من ابواب اقسام
الحج حديث ٦.

(٣) الوسائل الباب ١١ من ابواب اقسام الحج الرواية ٨.

(النظر الثالث في الأفعال) وفيه مقاصد

الأول: في الأحرام ومطالبه أربعة

الأول: في المواقيت، ويجب الأحرام منها على كل من دخل مكة.

قوله: «وجب الأحرام منها الخ». أما وجوب الأحرام من المواقيت على كل مكلف أراد دخول مكة، إذا مر عليها، سواء أراد نسكاً من العمرة، والحج أم لا. بل على كل مكلف أراد دخولها من خارج الحرم، مطلقاً إلا من أسترى، فالظاهر أنه أجمعي ولا نزاع بين الأصحاب، بل بين الفقهاء فيه.

ويدل عليه الأخبار، مثل ما في صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من تمام الحج والعمرة أن تحرم من المواقيت التي وقَّتها رسول الله صلى الله عليه وآله لا تجاوزها إلا وانت محرم (١).

وما في صحيحة الفضيل بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى بدنة قبل أن ينتهي إلى الوقت الذي يحرم فيه فاشعرها وقلدها أوجب عليه حين فعل ذلك ما يجب على المحرم؟ قال: لا ولكن إذا انتهى إلى الوقت فليحرم

(١) الوصائل الباب ١٦ من أبواب المواقيت الرواية ١.

ثم ليشعرها وليقلدها فإن تقليده الأول ليس شىء (١).

وما في صحيحة صفوان بن يحيى عن ابى الحسن الرضا عليه السلام فلا يجاوز الميقات الا من علة (٢).

ورواية رفاعه بن موسى عن ابى عبدالله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يعرض له المرض الشديد قبل ان يدخل مكة، قال: لا يدخلها الا باحرام (٣) وفي الطريق سهل بن زياد (٤).

وصحيحة عاصم بن حميد (الثقة) قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام أيدخل احدا الحرم الا محرماً؟ قال: لا الا مريض او مبطون (٥).

وصحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابا جعفر عليه السلام هل يدخل الرجل مكة (الحرم خ ل) بغير احرام؟ فقال: لا الا ان يكون مريضاً او به بطن (٦).
وصحيحة رفاعه بن موسى قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل به بطن ووجع شديد أيدخل مكة حلالاً؟ فقال: لا يدخلها الا محرماً (وقال يحرمون عنه يب) وقال: ان الخطابة (الخطابين خ ل) والمجتلبة أتوا النبي صلى الله عليه وآله فسألوه فاذن لهم ان يدخلوا حلالاً (٧).

(١) الوسائل الباب ٩ من ابواب المواقيت الرواية ٦.

(٢) الوسائل الباب ١٥ من ابواب المواقيت الرواية ١ ما نقله في الشرح قطعة من الرواية مراع.

(٣) الوسائل الباب ٥٠ من ابواب الاحرام الرواية ٨.

(٤) والسند كما في الكافي علة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد عن رفاعه بن موسى.

(٥) الوسائل الباب ٥٠ من ابواب الاحرام الرواية ١ اوردها في التهذيب في موضعين باب الخروج الى

الصف مع لهمة (في قوله عليه السلام: يدخل) وفي باب الزيادات بلا همزة.

(٦) الوسائل الباب ٥٠ من ابواب الاحرام الرواية ٢ وفي النسخة المطبوعة: «عبد الله (عليه السلام)

بذل ابا جعفر (عليه السلام)».

(٧) نقل صدرها في الوسائل في الباب ٥٠ من ابواب الاحرام الرواية ٣ وديلها في ابواب ٥١ من تلك

و أما الاستثناء، فيدل بعض هذه الاخبار على استثناء المريض، لعله المتضرر بالاحرام، ضرراً لا يتحمل مثله، لعدم لبس المحيط.

والظاهر أنه يأتي على ما يقدر تقدم خ عليه من النية، والتلبية، وغيرهما، من لبس غير المحيط، وقلعه معها امكن ولعله على ذلك - او على غير المتضرر - يحمل ما في رواية رفاعة، من عدم جواز دخول المريض، الا محرماً (١) ويحمل غيرها على غير القادر، او ترك ما لا يقدر.

وحس الشيخ رواية رفاعة على الافضل والاولى.

ويمكن حملها على الاحرام عنه ايضاً كما يدل عليه قوله: وقال: ويحرمون عنه (٢) و الأولى الا تيان بما امكن، والتولية في غيره، و يدل عليه ويحرمون عنه في الرواية السابقة.

ومرسلة جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام في مريض اغشى عليه فلم يعقل حتى اتي الموقف؟ فقال: يحرم عنه رجل يحتمل التبرع، والاستيجان لو كان له ولي او احد المؤمنين (٣).

وصحيحة رفاعة المتقدمة تدل على استثناء الخطابين، والذين يجتلبون الاشياء من الخارج الى مكة، من الحنطة والشعر وغيرها من الاطعمة والاشربة والفواكه.

ولا يبعد تعميمها لكل متكرر يصعب منه الاحرام، للاشتراك في المعنى المفهوم، كما هو المذكور في كلام الاصحاب، ويحتمل عدم التعدى عن موضع النص

الابواب الرواية ٢.

(١) تقدمت آنفاً.

(٢) كما في رواية رفاعة.

(٣) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب الموقيت الرواية ٤.

الآ من دخلها بعد الاحرام قبل شهر

و أما استثناء من خرج و دخل قبل مضي شهر من أول الاحلال على الظاهر - لانه لو بقى محرماً مدة ثم خرج، له الدخول بذلك لاحرام على الطاهر فتأمل - فللروايات مثل مرسلة حفص بن البختري و ابن بن عثمان عن رجل عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يخرج في الحاجة من الحرم، قال: ان رجع في الشهر الذي خرج فيه دخل بغير احرام و ان دخل في غيره دخل باحرام (١).

و حسنة حماد بن عيسى عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من دخل مكة متمتعاً في اشهر الحج لم يكن له ان يخرج حتى يقضى الحج فان عرضت به حاجة الى عسفان او الى الطائف او الى ذات عرق خرج محرماً و دخل مليئاً بالحج فلا يزال على احرامه فان رجع الى مكة رجع محرماً و لم يقرب البيت حتى يخرج مع الناس الى منى (على احرامه و ان شاء كان وجهه ذلك الى منى - كما) قلت: فان جهل و خرج الى المدينة او الى نحوها بغير احرام ثم رجع في اثنان الحج في اشهر الحج يريد الحج أيدخلها (فيدخلها خ ل) محرماً او بغير احرام؟ فقال: ان رجع في شهره دخل بغير احرام و ان دخل في غير الشهر دخل محرماً قلت: فأى الاحرامين و المتعتين متعة؟، الاولى، او الاخيرة؟، قال: الاخيرة هي عمرته وهي المحتبس بها التي وصفت بمحنته قلت: فما فرق بين المفردة و بين عمرة المتعة اذا دخل في اشهر الحج؟ قال: احرم بالعمرة وهو ينوي العمرة ثم احل منها و لم يكن (وليس خ ل) عليه دم و لم يكن محتبساً بها لانه لا يكون ينوي الحج (٢).

و صحيحة اسحق بن عمار قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن المتمتع يجيء فيقضى متعته ثم تبدوله الحاجة فيخرج الى المدينة او الى ذات عرق و الى

(١) الوسائل الباب ٥٦ من ابواب الاحرام الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ٦.

معص المعدادن؟ قال: يرجع الى مكة بعمره ان كان في غير الشهر الذي يتمتع (تمتع خ ل) فيه لأن لكل شهر عمرة، وهو مرتين بالحج قلت: فانه دخل في الشهر الذي خرج فيه قال: كان ابي عليه السلام مجاوراً ههنا فخرج يتلقى (ملتقياً خ ل) بعض هؤلاء فلما رجع فبلغ دات عرق احرم عن ذات عرق بالحج ودخل وهو محرم بالحج (١).

و حمل لشيخ هذه على الافضل، و يحتمل كونه بعد شهر، لاحتمال كون مجاورته (عليه السلام) اكثر من شهر، وان كان خلاف الظاهر، فتأمل، فلا ينافي ما سبق.

كما حمل صحيحة جميل بن دراج (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يخرج الى جدة في الحاجة فقال: يدخل مكة بغير احرام (٢) على من (٣) يخرج من مكة وعاد في الشهر الذي خرج فيه لما تقدم من الاخبار.

ثم اعلم أن ظاهر الاصحاب، وبعض الاخبار المتقدمة، عدم جواز الخروج للمتمتع بعد العمرة قبل قضاء الحج من مكة بعد شهر حيث يحتاج الى تجديد الاحرام، الا مع الحاجة، فيخرج محرماً للحج، فيمضي الى عرفات، اذاضاق الوقت عن دخول مكة.

كما يدل عليه حسنة حفص بن البختري (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قضى متعته وعرضت له حاجة اراد ان يمضي اليها قال: فقال: فليغتسل للاحرام و ليل بالحج و يمضي في حاجته فان لم يقدر على الرجوع الى مكة،

(١) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ٨

(٢) الوسائل الباب ٥١ من ابواب الاحرام الرواية ٣

(٣) قوله فانه ' عن من خرج آه متعلق بموله ' كما حمل، وليس من تنمة الرواية.

مضى الى عرفات.

و ان دخل مكة دخل ملياً بالحج، ولم يقرب البيت، ويمضى مع الناس الى عرفات (١) كما دلت عليه حسنة حماد المتقدمة، (٢)

و ان خرج من غير احرام، فان دخل قبل مضي الشهر دخل بغير احرام، و ان دخل بعد شهر يحرم بالعمرة المتمتع بها، وهذه الاحيرة هي متعته، كما دلت عليه الحسنة المتقدمة.

و حسنة الحلبي - قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتمتع بالعمرة الى الحج يريد الخروج الى الطائف؟ قال: يهل بالحج من مكة وما احب ان يخرج منها الا محرماً ولا يتجاوز الطائف انها قريبة من مكة. (٣).

تدل على حواز الخروج من غير احرام ويكون احراماً (احرامه خ ل) مستحباً، فلا يكون خروجه بغير احرام حراماً، بل مكروهاً. وعليها تحمل الأخبار الدالة على عدم جواز الخروج الا محرماً، و كأنه اليه اشار في التهذيب، بقوله: ولا ينبغي للمتمتع بالعمرة الى الحج، ان يخرج من مكة قبل ان يقضى مناسكه، الا لضرورة، فان اضطر الى الخروج، خرج الى حيث لا يفوته الحج، و يخرج محرماً بالحج، فان امكنه الرجوع الى مكة، و الا مضى الى عرفات، و ان خرج بغير احرام، ثم عاد، فان كان عوده في الشهر الذي خرج فيه، لا يصرفه ان يدخل مكة بغير احرام، و ان كان دخل في غير الشهر الذي خرج فيه، دخلها محرماً بالعمرة الى

(١) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ٦.

(٣) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ٧.

الحج، وتكون عمرته الاخيره، هي التي يتمتع بها الى الحج (١). ويمكن حدها على الاستحباب قبل الشهر، فتأمل، لكن القول بالاستحباب غير ظاهر.

وأن هذه تدل كغيرها على ان ميقات حج التمتع هو نفس مكة، وأن في بعض الأخبار المتقدمة، اشارة الى اشتراط شهرين احرامين، وسيجيبه تحقيقه. والظاهر ان اوله من الاحلال، وانه هلالى، اذا اتفق، وثلاثون يوماً ان لم يتفق ويحتمل اتمام الشهر كما قيل في امثاله. ولعل المراد - بالشهر الذى يحرم فيه الخروج، او يكره للمتمتع - هو ذلك، ايضاً.

و ان تحريم الدخول الا محرماً المراد به دخول مكة، كما هو المصرح في بعض الاخبار (٢) وكلام الاصحاب، و ان كان في بعضها الحرم، والمراد به مع ارادة دخولها، اذ الظاهر أنه لو اراد دخول الحرم فقط، و الرجوع لا يجب عليه الاحرام.

و أنه عام بالنسبة الى من يريد نسكاً، ام لا. و أنه على تقدير عدم نسك عليه، يلزمه اتمام العمرة، لأنه صار محرماً، فلا بد للاحلال من افعال العمرة، ثم يحل باحلالها، ولأنه اذا احرم، لا بد ان يحرم، اما بالحج، او بالعمرة، اذ لا احرام لغيرهما، الا أنه لو كان عليه احدهما ينوى ذلك، ويفعه، وذلك يكفى، والآ فلا بد من العمرة. و ايضاً أن ظاهرهما (٣) وجوبه، على كل من خرج من مكة الى خارجها،

(١) انتهى عبارة الهدييه

(٢) لوسائل الباب ٢٢ من أبواب أقسام الحج الرواية ٦

(٣) أى الأخبار وكما كلام الاصحاب.

والتكّرر

بحيث يصدق عليه أنه خارج، ويريد دخولها، سواء كان من أهله، أم لا، إلا من استثنى.

ولعل المتردد إلى ضياعه وبساتينه وأرضه، إذا صار بحيث يصدق عليه التكرّر داخل في الاستثناء، في عباراتهم، وصرّح في المنتهى بصاحب الضيعة والأخبار بخالية عنه، إلا أن يفهم من الحظائين والمجتلبة (١) بالاعتبار فتأمل. وأنه يحتمل أن يكون مخصوصاً بمن يخرج إلى ميقات، أو إلى خارج الحرم، ويكون المراد بدخول مكة دخولها من خارج الحرم، للأصل، مع نص صريح (٢) في ذلك، واحتمال إرادة ذلك.

ولأن غير ذلك تكليف شاقّ مني بالعقل والنقل.

ولأن المتعارف خروج من فيها عنها، ودخولها، مع عدم الإحرام، ولعل كان كذلك في زمانهم (عليهم السلام) إلى الآن، وما منع من ذلك أحد. ولأن الطاهر أنّ الإحرام لا بد أن يقع من ميقات عيّنه الشارع، وهو منحصر في المذكورات، وليس موضع هذا الإحرام مذكوراً فيها. ولأنّ ميقات إحرام العمرة، أمّا أدنى الحلّ، أو أحد الموقّيت، الظاهر أن ذلك بالإجماع، والنص، ولو لم يصرّح بالواصل إلى أدنى الحلّ وخارج الحرم إحرام دون ذلك، لزم خلافهما (٣).

ويؤيده، رواية وردان عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: من كان من مكة على مسيرة عشرة أميال لم يدخلها إلا بإحرام، فتأمل (٤).

(١) الوسائل الباب ٥١ من أبواب الإحرام الرواية ٢.

(٢) لاحظ الوسائل للباب ٥١ من أبواب الإحرام.

(٣) أي خلاف النص والإجماع.

(٤) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب الإحرام الرواية ٥.

فلوا حرم قبلها لم يصح الآ للتأذر.
ومن يعتمر في رجب، اذا خاف خروجه قبل الوصول.

قوله: «فلوا حرم قبلها الخ» قد علم من قبل، عدم صحة احرام من أحرم قبل الميقات، وأنه لا بد من تجديده، والظاهر عدم الخلاف فيه، والاخبار على ذلك كثيرة، مثل صحيحة المفضل بن يسار (الثقة) المتقدمة وغيرهما (١).

وقد استثنى عنه ناذر الاحرام قبل الميقات، فيصح قبله، وينمقد.
و كذا من يعتمر في رجب لحوفه ان ينقضى رجب قبل وصول الميقات، فيحرم قبله، ويصح، ويكتفى به من غير تجديد، وينبغي كون ذلك عند الضيق، في آخر رجب، وقريباً من الميقات.

و كلام الاصحاب، بل ظاهر دليله ايضاً، عام.
أما الاستثناء الثاني فالظاهر أنه لا خلاف فيه، ويدل عليه من الاخبار حسنة معاوية بن عمار (في الكافي وهي صحيحة في التهذيب) قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام، يقول: ليس ينبغي (لاحد خ) ان يحرم دون المواقيت (الوقت خ ل) التي (الذي خ ل) وقتها (وقته خ ل) رسول الله صلى الله عليه وآله إلا ان يخاف فوت الشهر في العمرة (٢).

لعل المراد بـ (ينبغي) يجوز و بـ (الشهر) الرجب، كغيرها من الاخبار و الاجماع و صحيحة اسحق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يحیی معتمراً ينوي عمرة رجب، فيدخل عليه هلال (الهلال خ ل) شعبان قبل ان يبلغ الوقت (العقيق خ ل) أيحرم قبل الوقت، و يجعلها لرجب، أو يؤخر الاحرام الى العقيق و يجعلها لشعبان؟ قال: يحرم قبل الوقت لرجب فإن لرجب

(١) الوسائل الباب ٩ من ابواب المواقيت، فلا حظ.

(٢) الوسائل باب ١٢ من ابواب المواقيت الرواية ١ ووجه كونها حسنة كون ابراهيم بن طريقها.

فضلاً (فيكون لرجب فضلاً كا) وهو الذي نوى (١).

و اسحق ثقة و مقبول القول، و ان قيل انه فطحى، و يؤيده الاصل
والشهرة (وغيرهما خ).

و اما الاول ففيه اشكال لثبوت مشروعية المذود (٢) قبل تعلق النذر و
ثبوت تحريم الاحرام قبل الوقت بالنص (٣) و الاجماع و لكن ذهب اليه اكثر
الاصحاب، و نقل المص عن ابن ادريس، و نقله عن السيد و غيره يضافاً، لعنه لما
قناه.

و حجة الاكثر صحيحة الحلبي (على ثل) (المذكور في الاستبصار) قال:
سألت ابا عبد الله عليه السلام، عن رجل جعل لله عليه شكراً ان يحرم من الكوفة،
قال: فليحرم من الكوفة، وكيف لله بما قال (٤).

و قريب منها رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته
يقول: لو أن عبداً انعم الله عليه نعمة، او ابتلاه ببليّة، فعاياه من تلك البليّة، فجعل
على نفسه ان يحرم من خراسان (بخراسان خ ل) كان عليه ان يتم (٥).

و مكاتبة علي بن ابي حمزة، قال: كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام، اسأله
عن رجل جعل لله عليه ان يحرم من الكوفة؟ قال: يحرم من الكوفة (٦).

(١) الوسائل الباب ١٢ من ابواب المواقيت الرواية ٢.

(٢) المراد أنّ هنا امرين ثابتين بالنص و الاجماع، احدهما اشراط مشروعية المذود قبل تعلق لندره
ثانيها تحريم الاحرام قبل الميقات.

(٣) راجع الوسائل الباب ٩ من ابواب المواقيت.

(٤) الوسائل الباب ١٣ من ابواب المواقيت الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ١٣ من ابواب المواقيت الرواية ٣.

(٦) الوسائل الباب ١٣ من ابواب المواقيت الرواية ٢.

و العجب عن المصنف ره أنه اختار في المختلف مذهب ابن ادريس، مستدلاً بعموم ما يدل على منع الاحرام قبل الميقات وبما قلناه، و اجاب عن الأحبار بضعف السند لعلی بن ابی حمزة. كآنه فهم أنه البطائنی الضعیف الواقفی، على أنه يحتمل انه انتمالى الثقة، نعم أنه مشترك.

و لوجود سماعة الواقفی الذى فى رواية ابی بصیر مع أنه مشترك، و كذا عبدالكريم الواقع فيها (١).

و نقل صحيحة الحلبي المتقدمة عن علي بن ابی حمزة، مع أنها عن الحلبي على ما رأيت في الاستبصار، و في التهذيب بطريق صحيح (٢) يعنى أسناد الاستبصار عن علي.

لعله فهم أنه ابن ابی حمزة، و يحتمل كونه علي بن شعبة الحلبي، ليوافق الاستبصار فإنه بعينه مذكور فيه متناً و سنداً.

ولو كان المراد به ابن ابی حمزة ايضاً لم يصر الخبر ضعيفاً، لأنه منقول في الاستبصار بطريق صحيح عن الحلبي، لا عنه، ولا ينبغي تركها، و نقل الضعيف و الرد، و هو ظاهر.

و أنه قال في المنتهى بعد كلام الطرفين: وبالجملة، فالكلام ضعيف من

(١) سند الحديث كما في التهذيب هكذا: محمد بن الحسن النضر عن محمد بن الحسين عن احمد بن محمد بن ابی نصر عن عبيدكريم عن سماعة عن ابی بصير.

(٢) سند الحديث كما في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد عن حماد عن علي، و في الاستبصار هكذا الحسين بن سعيد عن حماد عن الحلبي، و يريد الشارح قدس سره أن عدياً للمذكور في التهذيب هو الحلبي المذكور في الاستبصار و نقل الملامه قدس سره فهم أنه علي بن ابی حمزة مع احتمال كونه علي بن ابی شعبة الحلبي يوافق الاستبصار.

ولا يكفي مرور المحرم قبلها عليها، بل يجب تجديده عندها، فإن تعذر خرج إلى الحل، فإن تعذر احرم من موضعه.

الجانبيين، فنحن في هذا من المتوقفين و الأقرب ما ذهب إليه الشيخان عملاً برواية الحلبي فأنها صحيحة (١).

و هذا صريح (٢) في أن ما في المختلف غلط من النسخ، مع أنه لا يخو من تدافع ماء وهو أعلم.

و أعلم أن جواب عموم أدلة المسح (٣) هو التخصيص بالأخبار الخاصة (٤) سيما صحيحة الحلبي المؤيدة برواية أبي بصير ومكاتبة علي بن أبي حمزة، وبعوم أدلة انعقاد النذر (٥).

وكذا تخصيص تلك القاعدة بها بأن المنذور المحرم قبل النذر لا ينقذ، وأن نذره حرام، ولا استبعاد بعد ورود النص، بأن هذا الفعل حرام عليك بدون النذر وأنه يجب معه في مادة مخصوصة (خاصة خ ل) لخصوصية ما نعلمها.

و أن الظاهر عدم الفرق بين النذر و أخويه، وبين الكوفة وغيرها، مع احتمال التخصيص بها اختصاراً على موضع النص (٦) فيما هو خلاف القوانين، فتأمل.

قوله: «ولا يكفي مرور المحرم الخ». أي لا يكفي في الاحرام الصحيح،

(١) انتهى كلام المفتي

(٢) يعني مسحه العمل في قوله: (عملاً برواية الحلبي) صريحة في أن ما في المختلف من سببه الحديث إلى علي بن أبي حمزة غلط من النسخ.

(٣) أي المسح من الاحرام قبل الوقت، ومن قدر شيئاً لا يجوز صله قبل النذر

(٤) راجع الوسائل الباب ١٣ من أبواب المواقيت.

(٥) راجع الوسائل الباب ١ من أبواب كتاب النذر والعهد.

(٦) لا يعني أن النص ورد في الاحرام بخراسان أيضاً، كما تقدم في رواية أبي بصير أيضاً.

و كذا الناسي، وغير القاصد للنسك.
و المتمتع المقيم بمكة.
ولو اخره عامداً وجب الرجوع، فان تعذر بطل.

الاحرام لذى حصل قبل المواقيت، مع المرور على المواقيت، بل يجب تحديده عند المواقيت، اى عند اخذها، وهو ظاهر، بعد ما تقدم، احرام الناذر قبل الميقات وخائف (١) نقص (بعض خ ل) رجب، فان تجاوز عنه من غير تجديد، يجب عليه الرجوع اليه، فان تعذر للخوف ونحوه، احرم من موضعه، وان دخل الحرم وتعذر الرجوع خرج الى أدنى الحل، واحرم منه، وجدد هناك، فان تعذر احرم وجدد من موضعه، وقدم الرجوع مهما امكن.

و كذا الناسي للاحرام من الميقات وغير القاصد للعمرة والحج، يجب عليه للاحرام منه، فان تعذاه من غير انشاء الاحرام منه يجب الرجوع اليه، الى آخر ما تقدم.

و كذا المقيم الذى فرضه التمتع، يجب الخروج له الى ميقات اهله، او ميقات ما، على الاحتمالين المتقدمين، فان تعذر خرج الى أدنى الحل وقدم دليله والبحث عنه.

قوله: «ولو اخره عامداً الخ». اى لو آخر من وجب عليه النسك، الاحرام من الميقات عمداً عالماً، وجب عليه الرجوع الى الميقات، ولا يجزيه غيره، فان تعذر فاته النسك في هذه السنة، ولا يجزيه الاحرام، لو احرم دون الميقات ولو فعل يكون باطلاً مع نسكه، ويكون محلاً، بخلاف الجاهل بالسألة، او بالميقات، فإنه معذور للعقل والنقل.

مثل ما في صحيحة عبد القصد بن بشير (الثقة) (المذكور في باب كيمية

(١) بل الصحيح، خائف نقصي الرجب، كما لا يخفى.

الاحرام من التهذيب) في حديث (١) عن أبي عبد الله عليه السلام، وليس عليك الحج من قابل، اتي رجل ركب امراً بجهالة فليس عليه شيء (٢).
وكذا الناسي، فان النسيان غير مقدور والقلم مرفوع عنه
وتدل على كونها معنورين، وصحة احرامها، ولو من موضعها، صحيحة
عبد الله بن سنان.

(و ان كان في طريق التهذيب عبدالرحمن المشترك (٣) الا أنَّ الظاهر منه
أنه الثقة، مع أنه صحيح في الكافي، من غير وجود مشترك، ويؤيد الصحة تصريح
المصنف في المنتهى، بأنه رواها الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان) عن أبي
عبد الله عليه السلام، قال: سألت (٤) عن رجل مرَّ على الوقت الذي يحرم منه
الناس (٥) فتيسر او جهل فلم يحرم حتى اتي مكة فخاف ان يرجع الى الوقت
قبضته (٦) الحج فقال: يخرج من الحرم ويحرم فيجزيه (٧) ذلك (٨).
و معلوم أنَّ المراد على تقدير امكان الخروج، وعدم فوت الحج، والا يحرم
من موضعه.

ويدل عليه ايضاً صحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

(١) الوسائل الباب ٤٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣ هذه قطعة من لرواية مرجع.

(٢) فلا شيء عليه - يب.

(٣) سند الحديث كما في التهذيب هكذا: (موسى بن القاسم عن عبدالرحمن عن عبد الله بن سنان)، و

في لكون هكذا: (ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الله بن سنان).

(٤) سألت أبا عبد الله عليه السلام - كا.

(٥) الناس منه - كا.

(٦) ان يعوته - كا.

(٧) ويجزيه - كا.

(٨) الوسائل الباب ١٤ من ابواب المواقيت الرواية ٢.

رجل ترك الاحرام حتى دخل الحرم؟ فقال: يرجع الى ميقات اهل بلاده الذي يحرمون منه فيحرم وان خشي ان يفوته الحج فليحرم (احرم خ ل) من مكانه، فان استطاع ان يخرج من الحرم فليخرج (١).

وقد مر ايضاً ما يدل عليه فتذكر، وهذه أعم من العائد وغيره.

وحسنة الحبي (في الكافي) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ان يحرم حتى دخل الحرم؟ قال: قال ابي: يخرج الى ميقات اهل أرضه فان خشي أن يفوته الحج، احرم من مكانه، فان استطاع ان يخرج من الحرم فليخرج، ثم ليحرم (٢).

و رواية ابي الصباح الكناني (الثقة) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جهل ان يحرم حتى دخل الحرم كيف يصنع؟ قال: يخرج من الحرم ثم يهل بالحج (٣).

وامثالها تدل على عدم وجوب الخروج مهما امكن، وقدم البحث فيه.

وفي بعض الاخبار اشارة الى ذلك (٤).

مثل صحيحة معاوية بن عمان قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام (٥) عن امرأة كانت مع قوم فطمشت فارسلت اليهم فسألتهم فقالوا: ما ندري أعليك احرام أم لا وانت حايس؟ فتركوها حتى دخلت الحرم، قال: ان كان عليها مهلة فلترجع

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب المواقيت الرواية ٧.

(٢) وسائل الباب ١٤ من ابواب المواقيت الرواية ٩.

(٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب المواقيت الرواية ٣.

(٤) اي وجوب الخروج مهما امكن.

(٥) في النسخ التي عثقتنا من المطبوعة والمخطوطة، سألت اما الحسن عليه السلام، و بطله سهو من

الى الوقت فلتحرم منه، و ان لم يكن عليها وقت فلترجع الى ما قدرت عليه بعد ما تخرج من الحرم بقدر ما لا يفوتها (١).

و يمكن حملها على الاستحباب، وكونه مخصوصاً بها، و الأولى الخروج منها امكن، للجاهل، والناسي، و لكن ينبغي تجديده مرة أخرى، في أدنى الحل، لأنه ميقات، و يحتمل عدم كون ما فوقه (٢) ميقاتاً ولهذا ما علمتها، و يحتمل ادخاله في أدنى الحل، بأن المراد به الحل مطلقاً، و يكون الأدنى للرخصة، و اقل المراتب، فتأمل.

و أما تارك الاحرام من الميقات، فلا خلاف في وجوب الرجوع اليه عليه، و هو ظاهر، مع الامكان، و التمتع، و اما مع الضيق و الخوف، فلا شك في سقوطه عنه ايضاً.

و اما فوت حج العامد في هذه السنة، و عدم اجراء احرامه الا منه، فلا يصح من ادنى الحل، و لاسيما موضعه حينئذ. فهو مشكل، لانه مكلف بالحج، فورياً، فاسقاطه عنه، بتقصير منه في امر واجب غير شرط مطلقاً. مع امكان التدارك في الجملة. مشكل.

ولأن تكليفه سنة اخرى الى العود شاق، و حرج، و ضيق، و ذلك منفي. و لان ظاهر صحيحة الحلبي (٣) بعمومها يدل على اجراء احرامه من موضعه على تقدير التعذر، مثل الناسي، و الجاهل، بل ظاهر (ترك) في العامد، فتأمل. و قال المصنف في المنتهى، مستدلاً على بطلان احرامه، و حجه: لنا انه

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب الواقيت الرواية ٤.

(٢) اي الموضع الذي خرج اليه و احرم منه.

(٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب الواقيت الرواية ٧.

ولونسي الاحرام اصلاً، وقضى المناسك أجزاء على رأى

ترك الاحرام من موضعه عامداً متمكناً، فبطل حجه، كما لو ترك الوقوف بعرفة.
و هذا قياس غير تام، فلو لم يكن لهم دليل، غير هذا، لوجب القول
بالصحة، وان فعل حراماً، واثم، ويزول ذلك ايضاً بالتوبة.

و اعلم انه يفهم من المتن، الفرق بين ترك تجديد الاحرام في المواقف
عمداً، وبين ترك الاحرام رأساً في الميقات، بالصحة في الاول، مع التعذر،
والاحرام من موضعه، والبطلان في الثاني، اذ تعذر الرجوع اليه، فتأمل.

قوله: «ولونسي الاحرام الخ». اي لونسي الاحرام بالكيفية، وكذا لو
جهل ذلك، حتى فرغ من جميع افعال النسك، صح عند المصنف، وجماعة، لبعض
ما تقدم (١)

ولرسالة جميل بن دراج عن بعض اصحابنا، عن احدهما عليهما لسلام في
رجل نسي ان يحرم او جهل وقد شهد المناسك كلها وطاف وسمى؟ قال: تجزيه
نيته اذا كان قد نوى ذلك، فقد تم حجه، وان لم يهل. وقال في مريض اعصى
عليه حتى اتى الوقت فقال: يحرم عنه (٢).

الظاهر أن المراد بـ(نيته) في الرواية، قصده الحج بتمام افعاله، لا النية
المتعارفة، عندهم في الاحرام، ولهذا قال في المنتهى: الاحرام ركن من اركان الحج،
يبطل بالاخلال به عمداً، ولو اخل به نسياناً (ناسياً ح ل) حتى اكمل مناسك
الحج، فان في النهاية والمبسوط: يصح الحج اذا كان عازماً على فعله (٣) وما قال

(١) من كونه جاهل معدوماً بالعقل والنقل، ومن أنه مكلف بالحج حرياً فاسقاطه عنه بسبب عذر
مقبول عند الشارع من غير شرط ومكليفه بالعود في السنة الاخرى الشاق والحرج المتقيد وصرر. كذا في
هـ مش ببعض نسخ المخطوطة.

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب المواقف الرواية ١ -

(٣) انتهى كلام المنتهى .

إذا نوى الاحرام.

و لقوله (١): (او جهل) ولأن نية الاحرام مشروط بصحتها بمقارنة لتبعية عندهم، والمفروض عدمها، فوجود نيته وعدمه سواء، و يحتمل نية سائر افعال الحج، فتأمل، والله يعلم.

ولعل ارسالها منجبر بالشهرة، وبعدالة جميل، وبما تقدم.
و لأن الركن في الحج بمعنى أن تركه عمداً يضر لا نسياناً كالطواف والسعى وغيرها.

ولصحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: سأله عن رجل نسي الاحرام بالحج، فذكره وهو بعرفات، ما حاله؟ قال: يقول: اللهم عني كتابك و سنة نبيك، فقد تم احرامه، فان جهل ان يحرم يوم التروية بالحج حتى يرجع (رجع خ ل) الى بلده، ان كان قضى مناسكه كلها فقد تم حجه (٢).

و هذه بظاهرها تنافي ما قاله الفقهاء من وجوب الرجوع الى مكة، لو ذكر عدم لاحرام في حرفة، مع الامكان و مع عدمه وجوبه في مكانه، الا ان يحمل على التعمد.

و أيضاً ظاهرهم عدم وجوب قول: اللهم الخ، فلعلهم يحملونها عليه، وهي تدل على اجزاء حج من جهل الاحرام حتى قضى المناسك، لامن نسي.
وفهم حكم الناسي - بالطريق الأولى، كما ذكره في الدروس - غير ظاهر، ففي دلالتها على حكم الناسي (تأمل ظ).

(١) اي في مرسة حيل.

(٢) الوسائل الباب ١٤ من ابواب المواقيت الرواية ٨.

و لعله لا يضّر، لأنها مؤيدة بغيرها، و امكان ارادة الجهل بالفعل و النسيان أولاً (١) و قول: اللهم مستحب، و باصل عدم الوحوب حينئذ، و كون القضاء بأمر جديد، و ليس، و باصل عدم توقف باقي الافعال عليه، لأنه ما علم الا وجوب الاحرام، لا قضائه و لا بطلان الباقي بتركه، و الاصل عدمه.

قال في المنتهى: و انكر ابن ادریس ذلك (٢) و اوجب الاعادة (٣) و احتج بقوله عليه السلام: انما الاعمال بالنيات (٤) و هذا عمل بلا نية، فلا ترجع عن الأدلة، باخبار الآحاد، و هذا اغرب الاستدلالات، الى قوله: و الظاهر أنه قدوّهم في ذلك، لأن الشيخ اجتزأ بالنية عن الفعل (٥) فتوهم (٦) أنه اجتزأ بالفعل بغير نية،

(١) انما هو أن مراده قدس سره، أن قوله عليه السلام: (فان جهل بغيره) محمول على الجهل بالفعل بعد رجوعه الى يده مع أنه قد نسي الاحرام اولا يوم التروية، و قوله قدس سره: (اللهم مستحب) جواب عن سؤال مقدر و هو أنه عليه السلام كيف أمر بقول: (اللهم على كتابك و سنة نبيك) مع أنه تذكر في أثناء العمل، و لم يأمره بشيء بعد تمام العمل و رجوعه الى يده؟ و الجواب أن ذلك القول في مرعات محمول على الاستصحاب.

(٢) أي كون حج قاصي النك مع نسيان الاحرام صحيحاً.

(٣) عبارة المنتهى هكذا: مسألة الاحرام ركن من اركان الحج، يبطل بالاخلاق به ههنا، ولو احل به ماصياً حتى كمل ماصك الحج قال الشيخ في النهاية و المبسوط: يصح الحج اذا كان عازماً على صله، و انكر ذلك ابن ادریس و اوجب الاعادة، و الصحيح الاول ثم استدلل بتعليقه بنسيان الطواف او النسي، و بحديث الرفع، و بصحيفة علي بن حمزة و رسالة جميل بن دراج، ثم قال: احتج ابن ادریس بـ (انما الاعمال بالنيات) و هذا عمل بلا نية فلا يرجع عن الأدلة بالاخبار الآحاد. و هذا من اغرب الاستدلالات و اعجبها، و لا يوجب اية، و الظاهر أنه قد وهم في ذلك، و أن الشيخ اجتزأ بالنية عن الفعل بغير نية و هذا الغلط من باب ايها العكس انتهى ص ٦٨٤.

(٤) الوسائل الباب ٥ من ابواب مقدمة الميادات الرواية ٦.

(٥) انتهى كلام المنتهى، و قوله و لعله حل، يعني و لعل صاحب المنتهى حل قول الشيخ الخ

(٦) هذا بيان لقوله في المنتهى. و هذا الغلط من باب ايها الغلط.

و لعله (١) حمل قول الشيخ ره (عازماً على فعله) على نية الاحرام، وترك التلبية نسياناً، وقد عرفت بعده، مما تقدم.

ولأن الأدلة اعم من ذلك حيث تفيد عدم الاعادة (كما عرفت) مع نسيان النية، وجهلها، ايضاً، ولهذا فرض المسألة في نسيانه، وجهه، مطلقاً، و اصلاً لا نسيان التلبية، ونحوها، وعدم نسيان النية.

و لعله ذكر ذلك، لغاية ما يمكن من التوجيه، لكلام ابن دريس، لا أن المسألة مخصوصة بهذه الصورة فتأمل.

و لعل مقصود ابن ادريس أنه لا شك أنه فعل من الاحرام شيئاً، مثل لبس غير المخيط، وحلقه، واجتناب محارم الاحرام، وقد فعل كل ذلك من غير قصد الاحرام ونيته، مع أنها أعمال تحتاج الى النية، فكأنه فعل الاحرام بلا نية، لأنه عبارة عن هذه.

أو أنه حمل المسألة على أنه لبى ايضاً مع ذلك، ونسى نيته. وهذا ابعد، لأن حقيقة الاحرام هو التلبية، كما سيظهر و ما سواها تروك، لا يحتاج الى النية.

وعلى تقدير احتياجه الى النية، واشتراط صحته بها يلزم بطلان الاحرام بسبب نسيان جزئه او شرطه، وقد قام الدليل، على أن ترك ركن من اركان الحج نسياناً او جهلاً لا يضربه، وقد تقدمت فتأمل.

واعلم، أنه يفهم من المتن عدم الخلاف في الصحة، اذا نسى الاحرام، و ذكر قبل الموقمين، فإنه يحرم، ولو بعرفات مع التعذر، ويصح نسكه، والخلاف فيما

(١) الظاهر أنه اعتراض على ما في المتن، وقوله قدس سره (وقد عرفت بعده مما تقدم) أي في وثق

المسألة (والظاهر أن المراد ببيت في الرواية الحج).

و المواقيت: ستة لاهل العراق، العقيق، وأفضله المسلخ، و
أوسطه غمرة، و آخره ذات عرق، و لاهل المدينة إختياراً مسجد
الشجرة، و إضطراراً الجحفة، وهى ميقات أهل الشام، و لاهل اليمن
يلملم، و لاهل الطائف قرن المنازل، و من كان منزله اقرب فنزله،
وهذه مواقيت لاهلها و للمجتاز عليها.

إذا نسيه، و لم يذكره حتى قضى المناسك و الاكثر على الصحة، و ابن ادريس على
البطلان كما مر.

قوله: «والمواقيت ستة الخ» الظاهر أن معرفة الميقات اى المحل الذى يجب
الاحرام منه للنسك واجبة على الناسك ليتمكن من الاحرام منه، كما أمر.
و الظاهر أنها تحصل بالشيع المفيد للظن ايضاً، و يدل عليه صحيحة
معاوية بن عمار (١) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: يحزبك اذا لم تعرف العقيق
ان تسأل الناس و الأعراب عن ذلك، فتأمل
و لا شك فى ثبوت المواقيت الستة، و يدل عليها روايات كثيرة، مع عدم
الخلاف بين العامة والخاصة.

مثل صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من تمام
الحج و العمرة ان تحرم من المواقيت التى وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله لا
تجاوزها الآ و أنت محرم فانه وقت لاهل العراق و لم يكن يومئذ عراق بطن العقيق
من قبل اهل العراق و وقت لاهل اليمن يلملم و وقت لاهل الطائف قرن المنازل و
وقت لاهل المغرب الجحفة وهى المهيعة و وقت لاهل المدينة ذا الحليفة و من كان
منزله حلف هذه المواقيت ممّا يلى مكة فوقته منزله (٢).

(١) الوسائل الباب ٥ من ابواب المواقيت الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١ من ابواب المواقيت الرواية ٢.

و حصة الحلبي قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: الاحرام من مواقيت خمسة وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله لا ينبغي الحاج ولا لمعتمر ان يحرم قبلها ولا بعدها وقت لاهل المدينة ذا الحليفة وهو مسجد الشجرة يصلى فيه ويفرض (فيه) (كا) الحج و وقت لاهل الشام الجحفة و وقت لاهل نجد العقيق و وقت لاهل الطائف قرن المنازل و وقت لاهل اليمن يللم و لا ينبغي لاحد ان يرغب عن مواقيت رسول الله صلى الله عليه وآله (١).

قال في المنتهى: والاختبار في ذلك كثيرة.

واعلم أنّ (ينبغي) هنا بمعنى يحوز لما سبق، وان كونها خمسة باعتبار حذف دويرة الأهل، اكتفاء بما سبق، ولأنه ليس بميقات معين، وانه ترك ميقات حج التمتع، وهو مكة، لوجوده في اخبار كثيرة، وقد سبق البعض، وترك ايضاً لذلك ميقات العمرة المفردة، وهو ادنى الحل، وسيجيء ان بطن العقيق والعقيق واحد. و ان الجحفة ميقات اهل الشام، و اهم اهل غرب في الجملة، وانهم كانوا يحجون على ذلك الطريق.

و ان ذا الحليفة هو مسجد الشجرة، كما فسرت في الرواية. وقال في الدروس قلاهل المدينة ذوالحليفة وافضله مسجد الشجرة. و أنّ المهيمة، يسكون الهاء و فتح الياء، و قرن بفتح القاف و يسكون الراء، قاله في المنتهى، ثم قال: وقال صاحب الصحاح: قرن بفتح الراء ميقات اهل نجد، واحتج بانّ اويساً القرني منسوب اليه (٢).

(١) الوسائل الباب ١ من ابواب المواقيت الرواية ٣.

(٢) انتهى ما في الدروس.

و هو موجود في صحيحة عمر بن يزيد، (و لاهل نجد قرن المنازل) (١) فيمكن ان يراد هنا باهل نجد اهل الطائف، وبالأول اهل العراق، إذ قد يكون نجدان، و يحتمل ان يكون لاهل العراق طريقان، احدهما يصل الى العقيق، و الأخرى الى القرن، الله يعلم.

و ان هذه الواقيت لاهلها، ولمن يمر عليها، لما روى عنه صلى الله عليه وآله عن طريق العامة هن لمن ولمن يمر عليهن من غير اهلهن لمن اراد الحج و العمرة (٢). و من طريق الخاصة، عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال سألته عن قوم قدموا المدينة فخافوا كثرة البرد و كثرة الايام يعنى الاحرام من الشجرة و ارادوا ان يأخذوا منها الى ذات عرق فيحرموا منها فقال: لا وهو مغضب، من دخل المدينة فليس له ان يحرم الا من المدينة (٣).

ولما اوجب على كل من مر بالمدينة الاحرام منه علم ان ميقات اهلها ليس لهم خاصة بل لكل من يمر عليه، و كذا في غيره، و هو ظاهر، ولا خلاف فيه. بل الظاهر أن المراد باهل المدينة مثلاً، من يمر على ميقاتها، هذا واضح، و لكن وجوب الاحرام - على من دخل المدينة منها، و عدم جواز العدول الى طريق آخر - غير ظاهر، و اختار في التهذيب عدم جواز العدول الى ذات عرق، لهذه الرواية،

(١) الوسائل باب ١ من ابواب الواقيت الرواية ٦ عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله لأهل المشرق العقيق محوا من يريد ما بين يريد البعث الى غمرة و وقت لاهل المدينة داخلة و لاهل نجد قرن المنازل و لاهل الشام الحجة و لأهل اليمن يللمن
(٢) في صحيح استعاري عن ابي عباس، قال: ان النبي صلى الله عليه وآله وقت لاهل المدينة داخلة و لاهل الشام الحجة و لاهل نجد قرن المنازل و لاهل اليمن يللمن، هن لمن، و لمن ان عليهن من غيرهن ممن اراد الحج و العمرة (كتاب الحج باب مهل اهل مكة للحج و العمرة) .
(٣) الوسائل الباب ٨ من ابواب الواقيت الرواية ١ .

فتأمل، فإن الميقات هو مسجد الشجرة، ولعل المراد من دخل المسجد، اقرب منه
أو أنّ المراد هو الاستحباب، أو من خصائص المدينة، و التهيؤ، و لكن المراد
الاحرام من المسجد، كما سيجيىء فتأمل.

و يدل على التأويل، صحيحة عبدالله بن سنان (الثقة) عن ابي عبدالله
عليه السلام قال: من اقام بالمدينة شهراً و هو يريد الحج، ثم بداله ان يخرج في غير
طريق اهل المدينة الذى يأخذونه فليكن احرامه من مسيرة ستة اميال
(الحديث)(١).

لعل المراد، لان مجادى لميقات اهل المدينة، فانها تمأذى مسجد الشجرة، من
البيداء، و قد صرح به في آخر هذه الصحيحة، في الكافي، حيث قال: فيكون حذاء
الشجرة من البيداء ثم قال: و في رواية (اخرى خ) يحرم من الشجرة ثم يأخذ
طريق شاء (٢) و يمكن حلها على الاستحباب ايضاً فتأمل.

و ايضاً قد يظهر من بعض الروايات، ان ميقات اهل المدينة هو الجحفة،
ايضاً و قد حل على أنها ميقات لهم عند الضرورة، والحاجة، والمرض.

و الذى يدل على ما قلناه، ما في صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى
عليه السلام و اهل المدينة من ذى الخليفة و الجحفة (٣).

و صحيحة الحلبي قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام من اين يحرم الرجل اذا
جاوز الشجرة؟ فقال من الجحفة و لا يجاوز الجحفة الا محرماً (٤).

و صحيحة معاوية بن عمار انه سأل الصادق عليه الصلوة والسلام عن رجل

(١) الوسائل الباب ٧ من ابواب المواقيت الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٧ من ابواب المواقيت الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ١ من ابواب المواقيت الرواية ٥.

(٤) الوسائل الباب ٦ من ابواب المواقيت الرواية ٣.

من اهل المدينة حرم من الجحفة؟ فقال: لا بأس (١).

وهذه غير صريحة، لاحتمال ان يكون ذلك الرجل جاء على ميقات اهل الشام، وان كان من اهل المدينة، ولكن (لكنه ظ) خلاف الظاهر، مع ترك التفاصيل.

وحملت هذه الروايات على العليل، لمثل رواية ابي بصير قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: حصال عابها عليك اهل مكة قال: وما هي؟ قلت: قالوا احرم من الجحفة ورسول الله صلى الله عليه وآله احرم من الشجرة فقال: الجحفة احد الوقتين فاخذت بأدناها وكنت عليلاً (٢).

وليست بصريحة فيه، بل ظاهرها يدل على انه اختياري، مع احتمال عدم لصحة للقول في ابان بن عثمان، واشترك ابي بصير (٣) فتأمل.

وكذا رواية ابي بكر الحضرمي، قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: اني خرجت باهل ماشياً فلم اهل حتى اتيت الجحمة وقد كنت شاكياً فجعل اهل المدينة يسألون عني فيقولون لقيناه و عليه ثيابه وهم لا يعلمون وقد رخص رسول الله صلى الله عليه وآله لمن كان مريضاً او ضعيفاً ان يحرم من الجحفة (٤).

وهذه مع عدم الصحة، دلالتها بالمفهوم (٥) على ان الأخبار المتقدمة صحيحة صريحة في كونها أيضاً ميقاتاً، وسيجيء في بحث التلبية ورفع الصوت بها، ما يذن

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب المواقف الرواية ٦.

(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب المواقف الرواية ٤.

(٣) ولسد كما في التهذيب هكذا: موسى بن القاسم عن ابيه عن عثمان عن ابي بصير قال: ربح

(٤) الوسائل الباب ٦ من أبواب المواقف الرواية ٥.

(٥) اي على ان الجحفة محصورة بالليل، لا يجوز لغيره من الاصحاء الا حرم (كذا في هامش بعض

على أنَّ الجحفة ميقات، حيث جَوَزَ التلبية من هناك، بحيث لا يمكن تأويلها إلا على وجه بعيد.

و أنَّ المراد بكون دويرة اهله ميقاتاً، أنه ميقات للعمرة والحج، غير حج التمتع كسائر المواقيت.

و أنَّ المراد بمن كان منزله اقرب الخ من كان منزله اقرب الى مكة من الميقات اليها.

لصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من كان منزله دون الوقت الى مكة فليحرم من منزله (١).

وقال في التهذيب: وقال في حديث آخر: اذا كان منزله دون الميقات الى مكة فليحرم من دويرة أهله (٢).

ولصحيحة مسمع عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا كان منزل الرجل دون ذات عرق الى مكة فليحرم من منزله (٣).

ولما في صحيحة ابي سعيد (٤) قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عمن كان منزله دون الجحفة الى مكة قال: يحرم منه (٥).

وما ورد من كون المنزل ميقاتاً، فالمراد به ذلك (٦) لما روى عاصم بن حميد

(١) الوسائل الباب ١٧ من ابواب المواقيت الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١٧ من ابواب المواقيت الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ١٧ من ابواب المواقيت الرواية ٣.

(٤) ابراهيم كاتبة خالد القباطي الثقة نقله عنه عليه السلام وعدم نقل غيره عنه بخطه كذا في هامش

بعض النسخ الخطية.

(٥) الوسائل الباب ١٧ من ابواب المواقيت الرواية ٤.

(٦) يعني اذا كان منزله اقرب الى مكة من الميقات.

ولو سلك ما لا يفضى الى احدها أحرم عند ظن المحاذات لاحدها

(الثقة) في الصحيح عن رباح (رباح كا) بن ابي نصر (١) قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: يروون انّ علياً عليه السلام قال: انّ من تمام ححك احرامك من دويرة اهلك، فقال سبحانه الله فلو كان كما يقولون لم يتمتع رسول الله صلى الله عليه وآله بشيابه الى الشجرة واما معى دويرة اهلك من كان اهلك وراء الميقات الى مكة (٢).

و في رواية اخرى عن رباح (رباح كا) (المذكور في الكافي) قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: انا نروى بالكوفة انّ علياً عليه السلام قال: ان من تمام الحج و العمرة ان يحرم الرجل من دويرة اهلك فهل قال هذا عني عليه السلام؟ فقال: قد قال ذلك امير المؤمنين عليه السلام لمن كان من رله خلف المواقيت ولو كان كما يقولون ما كان بمنع رسول الله صلى الله عليه وآله ان لا يخرج بشيابه الى الشجرة (٣).

قوله: «ولو سلك ما لا يفضى الخ»، لعل المراد ان الذى يريد النسك، اذا سلك طريقاً لم يصل الى ميقات اصلاً يجب الاحرام منه، فيجب ان يحرم من محاذات اول ميقات يصل اليه على حسب ظنه، لانه يجب قطع مقدار المسافة من الميقات الى مكة محرماً، و لصحيفة عبدالله بن سنان (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من اقام بالمدينة شهراً و هو يريد الحج ثم بداله ان يخرج في غير طريق اهل المدينة الذى يأخذونه فليكن احرامه من مسيرته اميال فيكون حذاء الشجرة من البيداء (٤).

قال في الكافي: و في رواية اخرى يحرم من الشجرة ثم يأخذ اى طريق

(١) رباح بن ابي نصر مجهول غير مذكور بخطه ره (كذا في هامش بعض النسخ الخطية)

(٢) الوسائل الباب ١٧ من ابواب المواقيت الرواية ٥

(٣) الوسائل الباب ١١ من ابواب المواقيت الرواية ٤

(٤) الوسائل الباب ٢ من ابواب المواقيت الرواية ٩

شاء (١).

و ان لم يحاذ ميقاتاً أصلاً، قال في الدروس: ففي احرامه من ادنى الحل، او من مساوات اقرب المواقيت الى مكة، وجهان، ويحتمل من مساوات ابعد المواقيت الى مكة.

واعلم انّ الدليل غير قائم على وجوب الاحرام من محاذات اقرب المواقيت اليه، وما ذكر مدخول، لان وجوب قطع تلك المسافة محرماً انما يجب على تقدير المرور على الميقات، لعدم الدليل على غيره، والاصل العدم. ولاّن المحاذي ما عدّ ميقاتاً، فحصر المواقيت في غيره، مشعر بعدم كونه ميقاتاً، وعدم وجوب الاحرام منه.

ويدل عليه ايضاً، انه قد لا يتفق المحاذات، اذ يبعد ظن المحاذات، بحيث لا يتقدم، ولا يتأخر.

ويؤيده، عدم وجوب المقدار في غير المحاذي، كما سيحيى، فتأمل. وصحيحة، عبدالله بن مسان (٢) المتقدمة غير صريحة في ذلك، لاحتمال اختصاص الحكم بمن دخل المدينة، وجاور فيها شهراً، ونحوه، كما هو ظاهرها، و لهذا تقدم في رواية اخرى، ان من دخل المدينة ليس له ان يحرم الا منها (٣) واختار ذلك في التهذيب.

فينبغي الاكتفاء بادن الحل، لانه المتيقن، وغيره غير ظاهر، فواحرم قلبه يمكن عدم الجواز، والصحة، لعدم كونه في ميقات شرعي، بل قلبه، والاحوط

(١) الوسائل الباب ٢ من ابواب المواقيت الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٧ من ابواب المواقيت الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٨ من ابواب المواقيت الرواية ١.

التجديد فيه بعد الاحرام في المحاذات.
و الظاهر انه يكنى أدنى الحل، مع عدم المحاذات بالطريق الأولى، و كأنه هو مختار القواعد.

قال في المنتهى: ولو سلك طريقاً بين ميقتين برأ، او بجرأ، فانه يجتهد في الاحرام، بهذا الميقات، يعنى يجتهد في تحصيل ظن المحاذات، فيحرم في موضع ظن ذلك، سواء كان في بر أو بحر.

و كذا قال في الدروس: و نقل عن ابن ادريس كون جذة ميقات من يصعد البحر، فينبغى التجديد هنا، على تقدير وقوعه قبلها.

و تحصيل هذا الظن هو التكليف به، و الاكتفاء به - مشكل، ومثل هذا التكليف يحتاج الى دليل قوى، و قد تقدم عدم الدليل، فتأمل.

ثم قال في المنتهى: لو لم يعرف حد و الميقات لطريقه، احتاط، و احرم من بعد، بحيث يتيقن انه لم يجاوز الميقات الا محرماً.

و فيه تأمل لان الاحرام قبل الميقات لا يجوز فلا يصح، و لا يكنى عدم التجاوز عن الميقات الا محرماً، بل ينسب الاحتياط، و التجديد في كل مكان، يحتمل المحاذات، و هو تكليف شاق، فلا ينبغي ايجابه، بل الاكتفاء بأدنى الحسن، الله يعلم.

فالاحوط الاحرام بعد تيقن المحاذات، او في موضع ظن ذلك، ثم التجديد بعد اليقين.

قال في المنتهى: و لا يلزم الاحرام حتى يعلم أنه قد حاذاه، او يغيب على ظنه ذلك، لان الاصل عدم الوجوب، فلا يجب بالشك.

و يمكن جعل هذا دليلاً لعدم الوجوب بالظن أيضاً، لعدم وجوبه لا من أدنى الحل، كما اشرنا اليه.

ثم قال أيضاً: ولو احرّم، ثم علم بعد ذلك أنّه قد تجاوز ما (به خ) يحاذيه، من الميقات غير محرم، فهل يلزمه الرجوع فيه تردّد، و الاقرب عدم الوجوب، لانه مكلف باتساع ظنّه، وقد فعل باحرامه ذلك ما امر به فكان مجزياً.

وفيه تأمل، لأنّه حصل فساد ظنّه، ويمكن الاستدراك، فينبغي الرجوع، والاستيناف، مثل الناسي للاحرام من الميقات، والظان أنّ غير الميقات ميقاتاً، نعم يمكن الاكتفاء به مع التعمّن او المشقة، ايضاً، فتأمل.

وهذا ايضاً مؤيد لعدم الوجوب من المحاذات اصلاً، لثلاً يلزم مثل هذا التكليف.

وقال ايضاً: يحرم بمحذو الميقات الذي هو الى طريقه اقرب، والأولى أن يكون احرامه بمحذو الابعد، من المواقيت من مكة، فاذا كان بين ميقتين متساويين في القرب اليه، احرم من احدهما شاء.

وفيه ايضاً تأمل، اذ لو كان الميقات له هو محذو اقرب لمواقيت الى طريقه، لم يكن الأولى الاحرام من ابعد المواقيت من مكة، اذ قد يكون ذلك بعد الى طريقه ايضاً، فلا يكون ميقاتاً له، الا ان يجعل كلاهما ميقاتاً له واحدهما أولى من الآخر، وذلك مشكل، من غير نص، وايضاً قد يكون احد المتساويين في القرب الى الطريق اقرب الى مكة، فكيف يكون مخيراً من اتيها شاء احرم، مع الحكم بان الأولى الاحرام من الابعد من مكة.

ولو كانا متساويين (١) فلا فائدة في القول بانه يحرم من اتيها شاء، بل لا معنى له، اذ محاذات احدهما هو محاذات الآخر.

و الظاهر، ان المراد بقرب المواقيت الى الطريق، بالنسبة الى حرة يحاذيه،

لا الى اى جزء كان، وحيث قد يكون القريب اليه بعيداً من مكة، وبالعكس، فالحكم بان الميقات، اتيها مشكل.

وقول المصنف - يكون الا بعد من مكة أولى - غير ظاهر، مع عدم الدليل، بل ظاهر صحيحة عبدالله بن سنان (١) والدليل المقدم، هو كون الأبعد ميقاتاً له، فتأمل.

و قال ايضاً: لو مرّ على طريق لم يحاذ ميقاتاً، ولا حازبه، قال بعض الجمهور: يحرم من مرحلتين من مكة، فانه اقلّ المواقيت، وهو ذات عرق (٢).
ظاهرة الاكتفاء بما قالوه، وهو مخالف لمختاره في القواعد، من كون الاحرام من أدنى الحلت، وهو الظاهر، ولعله متردد ومتوقف فيه، حيث سكّت عن ذلك، و ايضاً الذى يسمع، ان اقرب المواقيت هو قرن المنازل، ميقات اهل الطائف، وهم اعرف.

فروع اخر من المنتهى

(الاول) لو منعه مانع من مرض او غيره عن بعض افعال الاحرام، يفعل ما يقدر، ويؤخر الباقي الى ان يتمكن وهو ظاهر ومصرح به ويدلّ عليه رواية ابى شعيب عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام، قال: اذا خاف الرجل على نفسه، أخر احرامه الى الحرم (٣).

(الثانى) لو لم يتمكن من الاحرام لزوال عقله يحرم عنه غيره نيابة عنه،

(١) نوسائل الباب ٧ من ابواب المواقيت الرواية ١.

(٢) ي ظاهر كلام المنتهى والسكوت عليه انه مرصى عنه.

(٣) الوسائل الباب ١٦ من ابواب المواقيت الرواية ٣.

و يفعل ما يمكن، و يجنبه محرمات الاحرام الممكنة، كذا قالوا. و يدل عليه رواية جميل، عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام في مريض اغشى عليه، فلم يعقل حتى اتي الموقف، قال: يحرم عنه رجل (١).

فالظاهر أنه لو عاد عقله، بكفيه ذلك الاحرام، ويأتي بما بقي، ويسقط به حجه الواجب عليه ويصح.

و أنه لا يحتاج الى كون ذلك الرجل ولياً، ولعل الولي في كلام الاصحاب يراد به الشخص الذي يتولى الاحرام، فتأمل.

(الثالث) لو تجاوز من وجب عليه الحج عن الميقات عمداً عالماً بعدم الجواز يجب عليه الرجوع، و الاحرام منه، و يجزيه لو ادرك ما يصح به الحج، وهو واضح، و كذا عدم صحته على تقدير ترك الرجوع مع الامكان، والحج بذلك.

و اما لو تعذر الرجوع سواء كان بمرض او خوف او غير ذلك، فظاهر الاصحاب عدم الصحة حينئذ، مثل الاول فيجب عليه الحج في القابل، بان يروح الى ميقات اهله و يحرم منه و يأتي على ما في الافعال.

قال في المنتهى: لنا أنه ترك الاحرام من موضعه عامداً متمكناً، فبطل حجه، كما لو ترك الوقوف بعرفة.

وهذا قياس سهل، و لعل دليله وجوب العبادة في موضع خاص، و على شرط خاص، و ما اتي بها عمداً عالماً، فبقيت في ذمته، وبالحملة ما اتي بالمأمور به على وجهه الذي هو مبرأ للذمة، فيجب عليه الخروج عن العهدة، و لا يصح غير ذلك.

بل لو لم يكن في الناسي نص، لامكن القول بعدم الصحة فيها أيضاً.

و أيضاً لو فتح هذا الباب لا مكن ان يفعل دائماً هكذا، الى ان يتضيق الوقت، وهو في مكة، فيحرم من ادنى الحل، بل من مكة ويأتى بالافعال فيؤل الى بطلان فائدة الاشتراط من الميقات هذا .

الآ ان الشريعة السهلة - و عدم الضيق، والحر، و ارادة اليسردون العسر (١). مشعر بالصحة، وان فعل حراماً وعصى، ويتوب، ويعفو عنه تعالى. ويؤيده ايضاً، أنه يلزم جواز تأخير الواجب الفوري، مع عدم الأمن من الموت والفوت بالكلية، وتجويز الترك له حيث لا اشتغال بغيره في زمان الحج. وأن الذي ثبت، وجوب الاحرام عن الميقات، واما اشتراط صحة الحج بالاحرام من الميقات، ولو مع تعذر الوصول اليه، فلا، فما علم كون ذلك مأموراً به بهذا المعنى، والاصل عنده.

و يكفي في الفائدة عدم جواز التعدي عنه الآ محرماً، و عدم الصحة مع الامكان.

و كذا يؤيده صدق أنه حج محرماً من موضع يجوز فيه الاحرام في الجمعة. و ايضاً قد يؤل ذلك الى عدم الحج اصلاً، بان يتعذر ذلك في العام المقبل ايضاً، وهكذا دائماً.

و ايضاً تدل على الصحة العمومات، مثل صحيحة الحلبي، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام، عن رجل ترك الاحرام حتى دخل الحرم؟ فقال: يرجع الى ميقات اهل بلاده الذي يحرمون منه، و ان خشى ان يفوته الحج، فليحرم من مكانه، فان استطاع ان يخرج من الحرم، فليخرج (٢).

(١) اشارة الى قوله تعالى: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ البقرة ١٨٢.

(٢) لوسائل الباب ١٤ من ابواب المواقيت الرواية ٧.

نقل هذه في المنتهى (١) عن أبي الصباح الكناني، وما رأيتها عنه، بل عن الحلبي صحيحاً في التهذيب، ورأيت غيرها عنه في الكافي، وفي الطريق محمد بن الفضيل المشترك (٢) و مضمونه (٣) حكم الجاهل الذي يأتي، و طاهر صحيحة الحلبي عام فيمن ترك عامداً، أو ناسياً، أو جاهلاً، وترك الاستفصال دليل عليه. وبالجملة ما رأيت نقضاً على المشهور فلم يكن إجماعياً لا بأس بالقول بالصحة، سيما لمن تاب وأراد الرجوع، وحصل المانع مثل المرض. وفيها دلالة على الرجوع إلى ميقات أهل بلده، لأن المراد الميقات الذي مرّ عليه، وترك الأحرام منه، وأنه يحتاج الخروج إلى ما أمكن إلى جانب الميقات، ولا إلى الحل، وقدمت البحث فيه.

وبذلك عليه بعض ما هيأني.

(الرابع) إذا ترك (٤) ناسياً أو جاهلاً بالميقات، أو بالأحرام فيه فيرجع إليه مع المكنة، والآ فيحرم من الحل معها، والآ فن موضعه، لصحيفة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل مرّ على الوقت الذي يحرم الناس منه فتسى أو جهل فلم يحرم حتى أتى مكة فعاف أن يرجع إلى الوقت أن

(١) لا يخفى أن رواية الحلبي المذكورة في المنتهى ص ٦٧٠ أيضاً، لكنه نقل رواية أبي الصباح الكندي أيضاً وهي سندها محمد بن الفضيل في خصوص من ترك الأحرام جهلاً حتى دخل الحرم، ولعل النسخة التي كانت عند الشارح قد عثر من المنتهى لم تكن هي صحيفة الحلبي، ورواية أبي الصباح المذكورة في الوسائل كتاب الحج الباب ١٤ من أبواب المواقيت الرواية ٣ هكذا.

(٢) سندها في الكافي (كتاب الحج باب من حاوز ميقات أرضه الخ) هكذا: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسمعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكندي.

(٣) في مصنفين رواية أبي الصباح راجع الوسائل الباب ١٤ من أبواب المواقيت الرواية ٣.

(٤) أي الأحرام من الميقات.

يعونه الحج؟ فقال: يخرج من الحرم ويحرم ويجزئه ذلك (١).
 وحسنة الحببي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل نسي ان
 يحرم حتى دخل الحرم قال: قال ابي: يخرج الى ميقات اهل ارضه فان خشي ان يعوته
 الحج احرم من مكان فان استطاع ان يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم (٢).
 وفيها ايضاً دلالة على عدم وجوب الخروج منها امكن، فيمكن حمل ما يدل
 عليه (٣) على الاستحباب، والأولى، فتأمل.

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب الموقيت الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٤ من ابواب الموقيت الرواية ١.

(٣) اي على الخروج منها امكن.

المطلب الثاني: في كَيْفِيَّتِهِ

و تجب فيه النية المشتملة على قصد حجة الاسلام او غيرها، تمتعاً، او قراناً، او افراداً، او عمرة مفردة، لوجوبه [لوجوبها] او نديه [او نديها] متقرباً الى الله تعالى واستدامتها حكماً [واستدامة حكمها].
والتلبيات الأربع، وصورتها لبيك اللهم لبيك، لبيك ان

قوله: «وتجب فيه النية الخ». البحث في النية و كَيْفِيَّتُهَا قد تقدم، ويزيد هنا أنَّ الاخلال بالاستدامة هنا ليس يبطل للاحرام، على اى وجه كان، فتأمل.
و المراد بغيرها غير حجة الاسلام من الحجج، كالواجب بالذرو ونحوه، والمندوب.

و الظاهر ان قوله: او عمرة بالجر عطف على حجة الاسلام، او ما عطف عليها، لا على (تمتعاً)، وما عطف عليه، لأنه بيان للحج، وليس العمرة كذلك.
و قوله: «والتلبيات»، عطف على النية، اى يجب في الاحرام النية، والتلبيات.

الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك لبيك

ودليل وجوبها الاجماع، والاختيار الكثيرة (١) وتستسمع بعضها.
واما صورتها، فالمذكورة في المتن هي المشهورة، والمذكورة في اكثر الكتب،
حتى قال في المنتهى: و صورة التلييات الاربع الواجبة، لبيك الى آخر ما هنا، ثم
قل: ذكرها الشيخ في كتبه، وقال ابن ادريس: ان هذه الصورة يتعقد بها
الاحرام، كاعتقاد الصلاة بتكبير الاحرام، و اوجب هذه الصورة ابو الصلاح، و
ابن الهراج النخ.

فهذه المشتملة على هذه الكيفية ما وجدت لها اصلاً (٢) اصلاً، لا صحيحاً
ولا ضعيفاً، لا مستحباً، ولا مندوباً، مع أنها مشهورة في الكتب المطولة و
المختصرة، والرسائل المخصوصة بالحج والعمرة، من علمائنا، وهم اعرف.
والذي يظهر وجوبه، بالدليل، هو لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك
لك لبيك، وهو انه لا خلاف بين علمائنا في وجوب ذلك.

واما الكلام والخلاف في وجوب الزائد، قال في المنتهى: ذهب اليه - اي
الى وجوب التلييات الاربع و شرطيتها للمتمتع والمفرد علمائنا اجمع، وبه قال
ابو حنيفة والثوري النخ.

والاصل (اصل خ ل) عدم وجوب الزائد، وما في صحيحة معاوية بن
عمار (في الكافي و التهذيب) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا فرغت من
صلاتك وعقدت ما تريد فقم وامش هنيئة (هنيئة خ ل) فاذا استقرت (استوت
خ ل) بك الارض ماشياً كنت اوراقياً قلباً، والتلية أن تقول: لبيك اللهم

(١) راجع الوسائل الباب ٤٠ و ٤١ من ابواب الاحرام.

(٢) ولا يبعد ان يكون مظهر المشهور في كيفية التلية الى ما رواه في الوسائل عن الصدوق ره مرسل عن

عنه عليه الصلاة والسلام (لباب ٣٧ من ابواب الاحرام الرواية ٣).

لييك (١) لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك ذا المعارج الى قوله: وان تركت بعض التلبية فلا يضرك، غير ان اتمامها افضل واعلم انه لا بد لك من التلبية الاربعة التي كن اول الكلام، وهي الفريضة وهي التوحيد، وبها تبي المرسلون، واكثر من ذي المعارج الحديث (٢). قال في المنتهى بعد نقله: -وجوب الصورة المشهورة عن الشيخ وغيره كما سبق- قيل: الواجب لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك، وهو الذي دل عليه حديث معاوية بن عمار (٣) في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام، وقد تقدم، واذ اثبت هذا، فالرائد مستحب (٤).

فالمعجب من المصنف انه اختار المشهورة هنا، وفي اكثر كتبه، وهو اعرف.

ومن الشهيد انه قال في الدروس: واتمها لبيك اللهم لبيك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك لبيك ثم قال: ويجزى لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك وان اضاف الى هذا، ان الحمد والنعمة لك

(١) ليس في التهذيب كلمة (لييك) بعد قوله عليه السلام: اللهم لبيك ولكنها موجودة في الكافي والوسائل.

(٢) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الاحرام الرواية ٢ ولم يذكر في الكافي من قوله (اد عرغت الى قوله وراكياً قلت) ومتى الرواية من الكافي هكذا: عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: نصية. «لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة والملك لا شريك لك لبيك ذا المعارج، لبيك سبيح داعياً الى دار السلام، لبيك لبيك عمار النجيب، لبيك لبيك اهل التلبية لبيك لبيك بالجلال والاكرام، لبيك لبيك مرهوباً ومرغوباً اليك، لبيك لبيك تدعى والمعاد اليك، لبيك لبيك كشاف الكرب العظيم، لبيك لبيك عبدك وليس عبدك، لبيك لبيك يا كريم» الى آخر الرواية (راجع الوسائل والكافي).

(٣) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الاحرام الرواية ٢

(٤) انتهى كلام المتن.

والملك لا شريك لك كان حسناً (١).

فأنه جعل ما لا أصل له - على ما رأيناه - أتم، والذي مذكور في الصحيح - من الاخبار - حسناً (٢)، مع انه قد يقال بوجوبه، وانه متفق عليه بين الخاصة و العامة، دراية، ورواية، لأنهم هكذا يعملون.

و قال المصنف في المنتهى (٣): احتج الشافعي (٢) بما رواه جعفر بن محمد الصادق عن ابيه الباقر (عليهم افضل الصلوات والتحيات) قال: تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك

قال المصنف في المنتهى: فعل ذلك للواجب، فكان واجباً، فلهذا لم يزد (عليه السلام) على الواجب، وهذا ايضاً عجيب عن المصنف ره حيث قال: بعدم وجوب ان الحمد الخ، كما مر.

ويمكن ان يكون المراد بقوله: في صحيحة معاوية التلييات الاربعة التي كن اول الكلام الى قوله: ليبيك ذا المعارج، ويؤيده قوله: ان الحمد الخ داخل في التوحيد، وتلبية المرسلين، كما مر في تلبية النبي صلى الله عليه وآله وقد قال فيها وهي

(١) انتهى كلام الدروس

(٢) يعني حمل لدى هو مذكور في الخبر الصحيح من الاخبار حسناً.

(٣) قال في (دبب كيفية التلبية) ما هذا لفظه: قال الشافعي احبرنا بعض اهل العلم عن حمير بن

محمد (صهبا السلام) قال تلبية رسول الله (صلى الله عليه وآله) الخ راجع كتاب الآم للشافعي ج ٢ ص ١٥٥.

وقال في المنتهى بعد قوله: لا شريك لك هكذا: وما دام عليه النبي صلى الله عليه وآله أولى من غيره و الجواب انه عليه السلام فعل ذلك بناءً للواجب فكان واجباً، ولذا لم يرد عليه السلام على الواجب ولان علمائنا نقلوا عن اهل البيت عليهم السلام تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله كما نقلناه في حديث معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام (راجع المنتهى ص ٦٧٧).

التوحيد، وبها لتي المرسلون، وكذا قوله: واكثر من ذى المعارج الخ (١) فإنه يدل على ان ما قبله داخل في اصل التلبية، وله حكم غير هذا، ويؤيده ايضاً صحيحة عبدالله بن سنان في الفقيه عن ابن عبدالله عليه السلام قال: لما لتي رسول الله صلى الله عليه وآله قال: ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك، ان الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك ليك ليك ذا المعارج ليك و كان (عنه السلام) يكثر من ذى المعارج الحديث (٢).

و في الفقيه في خبر آخر طويل قال عزوجل: قم بين يدي و اشدد مشرك قيام العبد الدليل بين يدي الملك الجليل ففعل ذلك موسى عليه السلام فمادى ربنا عزوجل يا امة محمد فاجابوه كثهم و هم في اصلاب آبائهم و في ارحام امهاتهم: ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك ليك قال: ففعل الله عزوجل تلك الاجابة شعار الحج (٣).

و في آخر فيه قال امير المؤمنين عليه السلام: جاء جبرئيل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وآله فقال له: ان التلبية شعار المحرم فارفع صوتك بالتلبية ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك، ان الحمد و النعمة لك و الملك، لا شريك لك، ليك (٤).

ومثله ما في صحيحة معاوية بن وهب (الثقة) (في حديث) تقول: ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك

(١) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الاحرام الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الاحرام الرواية ٥ و لكن في الوسائل حذف من قوله عليه لسلام

عزوجل الى قوله موسى عليه السلام.

(٤) الوسائل الباب ٣٧ من ابواب الاحرام الرواية ٣.

لك لييك بمتمعة بعمره الى الحج (١).

الآن ان لييك في الاول خمس وفي الثانية ستة، لعلها من تنمة المندوبات كما وجد في غيرهما، من لييك لييك ذالمعارض بعد اتمام الاربع مع الحمد، على ما سبق.

فع احتمال وجوب هذه التلبيات - وهو لييك اللهم لييك لييك لا شريك لك لييك، ان الحمد والنعمة والملك لا شريك لك، ولما رورودها في الاخبار الكثيرة مع اختيار البعض لها حتى المصنف في بعض كتبه (في المختلف و المنتهى خ) على ما سمعت وعدم وجود المختار والاتم في خبر اصلاً - تركها بالكلية و جعل غيرها اتم محل التأمل، وهم اعلم (٢) ولكن الظاهر الآن اختيار ما اشتمل عليه الاخبار الصحيحة - و وجوبه محتمل - احوط.

و يحتمل كونها احد فردى الواجب المختير فيه، وان لم يكن واجباً معيناً، للاصل، وعدم ظهور الاخبار في الوجوب، ولذا اشتمل اكثرها على المندوب مثل الزيارات المندوبة اجماعاً، ورفع الصوت، وعدم ظهور كون فعله صلى الله عليه وآله لبيان الواجب مع ظهور صحيحة معاوية (٣) في عدم وجوب الزائد، لأنه قد تم للتبيلات الاربع قبل (ان الحمد) فهو (فهن خ ل) اول الكلام و يؤيده عدم

(١) لوسائل باب ٤٠ من ابواب الاحرام الرواية ١ ولا يخفى ان لييك في هذه الرواية ايضاً حس كما

في التهذيب والاستبصار والوسائل فراجع.

(٢) في السحفة لطبوعة بعد قوله (فع احتمال وجوب هذه التلبيات) هكذا: وعدم وجود مختار والاتم

في خبر اصلاً، تركها بالكلية وجعل غيرها اتم، محل التأمل، وهم اعلم، ولكن هيها، لييك اللهم لييك لا شريك لك لييك ان الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك، ولما رورودها في الاخبار الكثيرة، مع اختيار البعض لها حتى المصنف في بعض كتبه على ما سمعته، ان الظاهر الآن الح.

(٣) لوسائل ابواب ٤٠ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

للمتمتع والمفرد، و يتخير القارن بين عقده بها، و بالاشعار
المختص بالبدن (١) او التقليد المشترك

اشتمال ان الحمد على تلبية من الاربع، و تحقق التوحيد قبله، و وجودها في تلبية
المسلمين، فصدق أنه لبي بها المسلمون وان زاد فيه شيئاً استحباباً.
و بالجملة الاصل مع ما تقدم دليل قوى، و الخروج عنه و ايجاب الرائد
بمجرد هذه القرائن مشكل.

فالظاهر ان الأولى (٢) بحزبة كما اختاره في الدروس و الشرائع و شرحه في
النافع (٣) ايضاً.

و الثانية التي مذكورة في الاخبار وقد ذكرناها - ثالثة، واحوط، فلا يترك.
و الثالثة المشتملة على تمام المندوبات - من قوله: لبيك لبيك ذا المعارج
الى آخره - اتم لا المشهور في اكثر الكتب، هذا.

قوله: «للمتمتع والمفرد» متعلق بـ (يجب) باعتبار كون التلبية فاعلاً له،
معناه تجب التلبية على التعمين، لا التخيير لها فقط، دون القارن، فإنه مخير بينها
وبين الاشعار والتقليد.

و الظاهر أن مراده الاشارة الى أن احرامها لا ينعقد إلا بها، و احرام
القارن ينعقد بها و باحدهما ايضاً فكان احدهما شرطاً واجباً لانعقاد الاحرام، فلا
يتحقق الاحرام بدونها، و لا ينعقد إلا باحدها، بمعنى أنه لا يترتب اثر الاحرام عليه
من تحريم محرّمات الاحرام، و وجوب الكفارة وغيرها إلا به، و قبله يجوز ارتكاب
محرّماته من غير كفارة، و ان غل (اغسل ظ) و لبس ثيابه، بن وان نوى ايضاً

(١) البدن جمع بدنة - معنى - الابل - سميت بذلك لعظم بدنها وجنتها

(٢) اي التليات الاربع.

(٣) هكذا في جميع النسخ ولعل الصواب وخصمها النافع.

فإن الظاهر عدم وجوب مقارنة النية لاحدهما (١) على تقدير وجوبها، كما هو الظاهر من الأدلة.

وهي الأصل، مع الاتفاق، والاجماع، بالانعقاد بعدها، وعدم دليل واضح عليه قبلها.

وصحيفة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس أن يصلي الرجل في مسجد الشجرة ويقول الذي يريد أن يقوله ولا يلتبى ثم يخرج فيصيب من الصيد وغيره فليس عليه فيه شيء (٢).

وما في صحيفته المتقدمة (٣) في بيان كيفية التلبية.

ومثلها ما في صحيفته الأخرى في الكافي في بيان كيفية الاحرام يجزيك أن تقول هذا مرة واحدة حين تحرم ثم قم فامش هنيئة فإذا استوت بك الأرض ماشياً كنت أوراكباً فلب (٤).

وصحيفة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يقع على أهله بعد ما يعتقد الاحرام ولم يلب قال ليس عليه شيء (٥).

وصحيفة حفص بن البختري وعبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام أنه صلى ركعتين في مسجد الشجرة وعقد الاحرام ثم خرج فأتى غبيص فيه زعفران فاكل منه (٦).

(١) أي تلبية أو الاشارة أو التقليد.

(٢) الوسائل الباب ١٤ من أبواب الاحرام الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الاحرام الرواية ٦.

(٤) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الاحرام الرواية ١ نقلها في ذيل الرواية.

(٥) الوسائل الباب ١٤ من أبواب الاحرام الرواية ٢.

(٦) الوسائل الباب ١٤ من أبواب الاحرام الرواية ٣ وفي الفقيه في ذيل الرواية ما هذا لفظه: (فاكل

و صحيحة حلفص بن البختري عن ابي عبدالله عليه السلام فيمن عقد الاحرام في مسجد الشجرة ثم وقع على اهله قبل ان يلبى قال ليس عليه شيء (١).
وما في الصحيح عن علي بن عبدالعزيز قال: اغتسل ابو عبدالله عليه السلام للاحرام بذى الحليفة ثم قال لعلمانه: هاتوا ما عندكم من الصيد حتى نأكله فأتي بمجنتين فأكلهما قبل أن يحرم (٢).

قال الشيخ في التهذيب بعد هذه الروايات: والمعنى في هذه الاحاديث، ان من اغتسل للاحرام، و صلى، وقال ما اراد من القول بعد الصلاة، لم يكن في الحقيقة محرماً، وانما يكون عاقباً للحج، والعمرة، وانما يدخل في ان يكون محرماً اذا لبى.

والذي يدل على هذا المعنى ما رواه موسى بن القاسم عن صفوان عن معاوية بن عمار وغير معاوية ممن روى صفوان عنه هذه الاحاديث يعني هذه الاحاديث المتقدمة وقال هي عندنا مستقيمة (مستفظة خ ل) عن ابي جعفر و ابي عبدالله عليهما السلام انهما قالا: اذا صلى الرجل ركعتين وقال الذي يريد ان يقول من حج او عمرة في مقامه ذلك، فانه انما فرض على نفسه الحج، وعقد عقد الحج، و قالا: ان رسول الله صلى الله عليه وآله، حيث صلى في مسجد الشجرة، صلى وعقد الحج، ولم يقلوا: صلى وعقد الاحرام، فلذلك صار عندنا ان لا يكون عليه فيما اكل مما يحرم على المحرم ولانه قد جاء في الرجل يأكل الصيد، قبل ان يلبى، وقد صلى. وقد قال الذي يريد ان يقول، ولكن لم يلب.

قبل ان يلبى منه).

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب الاحرام الرواية ١٣.

(٢) الوسائل الباب ١٤ من ابواب الاحرام الرواية ٧ و زاد في عقبه بعد قوله عليه السلام بذى الحليفة، خفيه.

(وصلى).

وقالوا: قال ابان بن تغلب عن ابي عبدالله عليه السلام: يأكل الصيد (الى قوله) و اذا فرض على نفسه الحج ثم اتم بالتلبية فقد حرم عليه الصيد وغيره ووجب عليه في فعه ما يجب على المحرم لانه قد يوجب الاحرام، اشياء ثلاثة الاشعار والتلبية والتقليد فاذا فعل شيئاً من هذه الثلاثة فقد احرم، و اذا فعل الوجه الآخر قبل ان يلبي فلبى فقد فرض (١)، (٢).

وما في الفقيه، (لعل الرواي وهب بن عبد ربه، لانه تقدم) (٣) وكتب بعض اصحابنا الى ابي ابراهيم عليه السلام في رجل دخل مسجد الشجرة فصلى واحرم ثم (وخ) خرج من المسجد فبداله قبل ان يلبي انه أن ينقض ذلك بمواقعة النساء حينئذ؟ فكتب عليه السلام نعم، اولاً بأمر به (٤).

و ايضاً (فيه في الصحيح) عن حفص بن البختري ومعاوية بن عمار و عبد الرحمن بن الحجاج و الحلبي جميعاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا صليت في مسجد الشجرة فقل و انت قاعد في دبر الصلوة قبل ان تقوم: ما يقول المحرم ثم قم فامش حتى تبلغ الميل و تستوي بك البيداء فاذا امتوت بك (البيداء خ) فلب و ان اهللت من المسجد الحرام للحج فان شئت لبيت حلف المقام و افصل ذلك ان تمضي حتى تأتي الرقطاء (٥) وتلبي قبل ان تصير الى الابطح (٦).

(١) الواسط الباب ١٤ من ابواب الاحرام الرواية ٥ .

(٢) انتهى كلام الشيخ فعه في التهذيب .

(٣) ي تقدم نقل وهب بن عبد ربه في صدر هذه الرواية .

(٤) من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٥٦٩ .

(٥) الرقطاء ارض فيها يياض وسواد .

(٦) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب الاحرام الرواية ٣ على حل الصدوق ونقل دسها في انوسائل و

الباب ٤٦ من تلك الابواب الرواية ١ .

وفي صحيحة هشام بن الحكم (فيه ايضاً) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ان احرمت من غمرة او بريد البعث صليت وقلت: ما يقول المحرم في دبر صلاتك وان شئت لبئت من موضعك والفضل ان تمشي قليلاً ثم تلتى (١).

ويدل عليه ايضاً صحيحة معاوية بن وهب المتقدمة قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن التهيؤ للاحرام؟ فقال: في مسجد الشجرة فقد صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وقد ترى ناساً يحرمون منه فلا تفعل (فلا تعقد خ ل) حتى تنتهي الى البيداء (تأني البيداء خ ل) حيث الميل فتحرمون كما انتم و محامكم تقول لبك الحديث.

وصحيحة منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا صليت عند الشجرة فلا تلب حتى تأتي البيداء حيث يقول الناس يخسف بالجيش (٢).

وصحيحة عبدالله بن سنان قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن يلتى حتى يأتي البيداء (٣).

وحه دلالة هذه الأخبار على وجوب احدها (٤) وترتب الاحكام عليه ظاهر. وكذا على تأخير التلبية عن عقد الاحرام ظاهر لان بعضها يدل على وجود الاحرام، وتحقيقه قبلها، ظاهراً.

وحل الشيخ - على تحقق عقد الحج دون الاحرام، مؤيداً بما في صحيحة معاوية بن عمار وغير معاوية المتقدمة (٥) - غير ظاهر، للتصريح بعقد الاحرام في

(١) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الاحرام الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الاحرام الرواية ٥.

(٤) أي الثلاثة المذكورة وهي الاشعار والتفليد والتلبية.

(٥) يعني المتقدمة في كلام الشيخ في قوله: (وعقد عقد الحج الح).

بعضها، كما تقدم.

و تدل عليه ايضاً (١) حسنة معاوية بن عمار (في الكافي) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: صل المكتوبة ثم أحرم بالحج او بالمتعة و اخرج بغير تلبية حتى تصعد الى اول البيداء الى اول ميل عن يسارك فاذا استوت بك الارض ركباً كنت او ماشياً فلب (٢).

و هذه تبطل التوجيه الآتي ايضاً، للشيخ، على أنه لا يظهر معنى تحقق عقد الحج، قبل تحقق عقد الاحرام، ولهذا قال في المنتهى: اذا عقد الاحرام و لبس ثوبه، ثم لم يلب، و لم يشعر، و لم يقلد جاز له ان يفعل ما يحرم على المحرم فعله، ولا كفارة عليه، فاذا لبى حرم عليه ذلك فتأمل.

و بعضها (٣) يدل على جواز التأخير، بل الوجوب عن الميقات المقررة (المقرّظ) عندهم، مع قولهم بوجوب عقد الاحرام فيه، الا ان يقال يكون مثل البيداء، و الجحفة ايضاً ميقاتاً كما دل عليه بعض الأخبار المتقدمة ايضاً فيكون التهيؤ، و الصلاة للاحرام، في اول الميقات مثل مسجد الشجرة، و التلبية و تحقق عقد الاحرام بحيث يترتب عليه الاحكام بعد ذلك في البيداء.

و يمكن جوازه في الاول ايضاً، كما دل عليه بعض الروايات، مثل صحيحة هشام المتقدمة (٤) و ما دل على كون مسجد الشجرة ميقاتاً، و عقد الاحرام فيه، ممّا تقدم، فيحمل ما يدل على عدم عقد الاحرام فيه، و تأخير التلبية عنه على عدم الوجوب العيني، و حوار التأخير، فتأمل.

(١) يعنى على معايير الاحرام مع التلبية .

(٢) نوسائل الباب ٣٤ من ابواب الاحرام الرواية ٦ .

(٣) عطف على قوله قدمت لأنّ بعضها يدلّ الح

(٤) انوسائل الباب ٣٥ من ابواب الاحرام الرواية ١ .

قال الشيخ في التهذيب (بعد هذه الاخبار): وقد رويت رخصة في جواز تقديم التلبية، في الموضع الذي يصلى فيه، فان عمل الانسان بها، لم يكن عليه فيه بأس، ونقل رواية عبدالله بن سنان انه سأل ابا عبدالله عليه السلام هل يجوز للمتمتع بالعمرة الى الحج ان يظهر التلبية في مسجد الشجرة؟ فقال: نعم انما يلتي النبي صلى الله عليه وآله على (في خ ل) البيداء لان الناس لم يعرفوا التلبية فأحب ان يعلمهم كيف التلبية (١).

وهذه كالمريضة في جواز التأخير، وعدم مقارنة النية بها، ان كان عقد الاحرام في المسجد، ولكنها غير صحيحة (٢) على ما رأيتها في التهذيب، فتأمل.

ثم قال: الوجه في هذه الرواية، ان من كان ماشياً، يستحب له ان يلتي من المسجد، وان كان راكباً فلا يلتي الا من البيداء، ثم استدل عليه بصحيحه عمر بن يزيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ان كنت ماشياً فأجهر باهلا لك و تلبيتك من المسجد وان كنت، راكباً فاذا علّت بك راحلتك البيداء (٣).

ولا يحتاج الى هذا الوجه البعيد، مع حصول وجه الجمع القريب (٤) قبله، فان حمل تلك الاخبار الكثيرة كلها على الراكب بعيد، ودلالاتها هذه على استحباب قول التلبية للمشاة من المسجد مخفى (مخفية ظ)، فانها تدل على

(١) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

(٢) سدها على ما في الكافي والتهذيب هكذا: علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مرار عن عبدالله

بن سنان.

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الاحرام الرواية ١.

(٤) من التحجير والتيمم والصلوة والدعاء في مسجد الشجرة والتلبية وعقد الاحرام في البيداء (نقل بحظه

وجوب رفع الصوت و الجهر للماشى من المسجد، و للراكب من البيداء، فيحمل على الاستحباب، لقريئة، فيكون الجهر مستحباً له فيه، لا اصل التلبية.

وحسنة معاوية المتقدمة (١) صريحة في كون تلبية الماشى ايضاً في البيداء، و كذا، صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة ايضاً، ثم امش هنيئة فاذا استوت بك الارض ماشياً كنت اوراقياً قلب، فتذكر (٢).

و كذا لا يحتاج الى التأويل الذى ذكره بعض الاصحاب، من ان المراد ترك الجهر بها فى المسجد للراكب، مع القول بها سرّاً فيه، و الرفع فى البيداء، بقريئة رواية عمر بن يزيد المتقدمة.

لانه حصل الجمع بارتكاب التخير، و التهيوء، كما تقدم، فلا ضرورة لارتكاب مثله.

مع انه بعيد، لأن الأخبار الكثيرة الصحيحة (٣) كالصريحة فى عدم وجوب التلبية فى المسجد مثلاً، بل بعضها (٤) يدل على عدم الجواز، فيحمل على اولوية الترك . او الجواز كما اشار اليه الشيخ، بأن الأولى هو التأخير، و التقديم رخصة و اما الذى يدل على الانعقاد بالاشعار و التقليد ايضاً - و ذلك انما يكون للقارن و هو ظاهر، مضافاً الى ما تقدم فى صحيحة معاوية، يوجب الاحرام ثلثة اشياء: التلبية و الاشعار و التقليد (٥) .

(١) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الاحرام الرواية ٦ .

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الاحرام الرواية ٢ .

(٣) راجع الوسائل الباب ٣٤ و ٣٥ من ابواب الاحرام

(٤) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الاحرام الرواية ٦٨ .

(٥) الوسائل الباب ١٢ من ابواب تقاض الحج الرواية ٢٠ و تمامها: فاذا فعل شيئاً من هذه الثلاثة فقد

فصحيحته ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام (في حديث) قال: يقلدها نعلًا
خلقا قد صليت فيها والاشعار والتقليد بمنزلة التلبية (١).

ويمكن قراءة (صليت) بناء للمجهول، فيعم نعل المحرم وغيره.
وصحيفة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (في حديث) ثم
تحرم اذا قلدت واشعرت (٢).

ومثلها ما في صحيفة الفضيل بن يسار (في الفقيه) قال: قلت لابي
عبدالله عليه السلام (في حديث) فانه اشتراها قبل ان ينتهي الى الوقت الذي
يحرم منه فأشعرها وقلدها أوجب عليه حين فعل ذلك ما يجب على المحرم؟
قال: لا ولكن اذ انتهى الى الوقت فليحرم، ثم يشعرها ويقلدها، فان تقليده
الاول ليس بشيء (٣).

وقد تقدمت هذه في بيان المواقيت.

ورواية عمر بن يزيد من اشعر بدنته فقد احرم، وان لم يتكلم بقليل ولا
كثير (٤).

فقول السيد وابن ادریس بعدم انعقاد الاحرام الا بالتلبية للأخبار
المتقدمة وكونه مجعاً عليه دون غيره، بناء على مذهبهما من عدم قبول الخبر
الواحد، واما على المشهور المنصور، فيحمل الاول على غير القارن، وهو جمع
واضح حسن.

قال في المنتهى: الاشعار مختص بالابل، والتقليد مشترك بينه وبين

(١) الوسائل الباب ١٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ١١.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ١٨.

(٣) الوسائل الباب ١٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ١٣.

(٤) الوسائل الباب ١٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢١.

الغنم، وقان ايضاً: التقليد هو ان يجعل فى رقبة البدن (ينبغي اضافة او الغنم او البقر) عملاً قد صلى فيه، ليعلم أنه صدقة، وهو بمنزلة الاشعار او يجعل فى رقبة الهدى خيطاً او شبراً (١) او ما شبهها.

و روى ابن بابويه (فى الصحيح) عن حريز عن زرارة، عن ابي جعفر عليه السلام، قال: كان الناس يقلدون الغنم والبقر، وانما تركه الناس حديثاً و يقلدون بخيط او سير (٢).

وهذه تدل على عدم الاختصاص بهما ايضاً، وقد دلت صحيحة معاوية على تقليد النمل.

و روى ايضاً عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكنانى عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن البدن، كيف تشعر؟ فقال: تشروهى بركة من شق سنامها الأيمن وتنحروهى قائمة من قبل الأيمن (٣).

وعن ابن فضال عن يونس بن يعقوب قال: خرجت فى عمرة فاشتريت بدنة وانا بالمدينة فارسلت الى ابي عبد الله عليه السلام فسألته كيف اصنع بها؟ فارسل الى ما كنت تصنع بهذا فأنه كان يجزيك ان تشتري منه من عرفة وقال: انطلق حتى تأتى مسجد الشجرة فاستقبل بها الى القبلة وأنيخها ثم ادخل المسجد فصل ركعتين ثم اخرج اليها فأشعرها فى الجانب الايمن ثم قل: بسم الله اللهم

(١) لسير الذى يقدر من الجند و الخمر سيور كملس و فلوس، و مع الحديث كانوا يتهادون السيور من المدينة الى مكة (بجمع البحرين).

(٢) الوسائل الباب ١٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ٩.

(٣) الوسائل ابواب ١٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ١٤ الى قوله عليه السلام: انطلق، و تمام الرواية فى الفقه (باب الاشعار و التقليد) مواضع.

منك و لك اللهم تقبل منى فاذا علوت البيداء قلب (١).

وفى رواية عبدالله بن مسنان عن الصادق عليه السلام أنها تشعر وهى معقولة (٢).

و رواية يونس (٣) صريحة فى تأخير انعقاد الاحرام، وعدم اشتراط وقوعه فى المسجد، واطلاق الاتيان الى المسجد، على الاتيان الى حواليه، فلا يبعد كونها ميقاتاً، ولهذا حكم باحرام الحائض منه، الظاهر أنه يراد به ذلك، لا نفس المسجد، لتحريم دخولها، فتأمل.

فالذى استفيد من الاخبار، عدم انعقاد الاحرام الا بالتلبية، للمفرد، و المتمتع، وللقارن بهما، او بالاشمار، او بالتقليد، وجواز الاحرام والتلبية فى مسجد الشجرة، او البيداء، بل كونها وكون الجحفة ميقاتاً يضاف لاهل المدينة، ان لم يكن قريبة من مكة، كما فهم من احرام الصبيان منها، وعدم مقارنة النية (فى الشجرة) للتلبية، بل تحقق الاحرام فيها فى الجملة، من غير تلبية.

فالظاهر أن النية واقعة فيها، لو كانت، فيمكن كونها مقارنة لشذ الاثر، كما قيل، على ما نقل فى الدروس، وان لا يكون مقارنة لشيء، كما هو ظاهر الروايات.

بل ظاهر الاخبار الصحيحة الكثيرة عدم نية الاحرام.

و صحيحة حماد بن عثمان قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام انى اريد ان اتمتع بالعمرة الى الحج فكيف اقول؟ قال: تقول: اللهم انى اريد ان اتمتع

(١) الوسائل الباب ١٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من ابواب اقسام الحج الرواية ١٢.

(٣) الوسائل الباب ٤٨ من ابواب الاحرام الرواية ٢٢ وراجع الباب ١٤ من بواب المواقيت الرواية ٤،

عابها باطلائها ثقل على المدعى.

بـالعمره الى الحج على كتابك وسنة نبيك وان شئت اضمرت الذى تريد (١).
غير ان تقول، مثل ما فى صحبحة معاوية من الدعاء والاشتراط يقول الى
قوله: اللهم انى اريد ان (التمتع خ ل) اتمتع بالعمره الى الحج على كتابك
الخ (٢).

فيمكن كون ذلك هو النية، فوجوب مقارنتها بالتلبية - مثل مقارنة الصلاة
بتكبيرة الاحرام، على ما نقله فى الدروس، عن ابن ادريس، والمشهور بين
المتفقهة - غير ظاهر قد فيه: ويظهر من الرواية والفتوى، تأخير التلبية عنها و
ذكر رواية معاوية وعبد الله بن سنان (٣) وقد تقد مناع غيرهما.

ويمكن ان تكون النية ايضاً متأخرة عن المسجد فى البيداء، كالتلبية
فينوى حين التلبية، ويقارن بها، ويكون الاحرام، وعقده، والدعاء، والاشتراط،
ولبس الثياب، بعد الغسل، والصلاة قبلها، فى المسجد، لما يفهم - من الروايات
المتقدمة (٤) - حصول عقد الاحرام فيه، وأنه لا نية للاحرام، بل انما النية لكل
فعل عنده (٥) على تقدير وجوبها، مثل التلبية، فينوى التلبية عند قولها، ويرتّب
عليه الاحكام وينعقد بذلك الاحرام.

وبالجملة، هذه الاخبار مؤيدة لعدم المبالغة فى امر النية.
و لكن الاحوط ان ينوى فى المسجد، بعد مقدماته، حتى الدعاء و
الاشتراط ويقارنها بالتلبية، ثم ينوى فى البيداء، ويقارنها ايضاً، بما قد مناه من

(١) الوسائل الباب ١٧ من ابواب الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من ابواب الاحرام الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الاحرام الرواية ٥ - ٦.

(٤) الوسائل ابواب ١٤ و ٣٥ من ابواب الاحرام.

(٥) اى عند كل فعل

التلبية، ويزيد عليه لبيك بحجة وعمره معاً.

قال في الدروس: قال الشيخ في موضع: يستحب ان يقول لبيك بحجة وعمره معاً كما سلف، وروى ايضاً عن الصادق عليه السلام (١).

وصحبة يعقوب بن شعيب (الثقة) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام فقلت له: كيف ترى لي ان اهل؟ فقال لي: ان شئت سميت وان شئت لم تسم شيئاً فقلت له: كيف تصنع انت؟ فقال: اجمعهما فاقول لبيك بحجة وعمره معاً (ليك ثل) الحديث (٢).

قال في التهذيب: هذا يؤكد ما ذكرناه من ان الالهلال بهما، والتلبية بهما افضل.

ولما في صحبة الحلبي ان امير المؤمنين عليه السلام قال: بحجة كذلك (٣).

ومعنى التلبية بهما، ان يفعل العمرة، وبعد الخلاص منها، يفعل تامة حج التمتع، ولا ينافيه استيناف احرام مع التلبية للحج، لتوسط التحلل، فان حج التمتع عبارة عن العمرة، والحج، كما يظهر من كلام الاصحاب، والرويات المتقدمة، ولهذا اكتفى في صحبة ررارة بالحج، قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: كيف اتمتع؟ قال: تأتى الوقت فتلبى بالحج، فاذا دخلت مكة طفت بالبيت وصليت الركعتين (ركعتين خ ل) خلف المقام وسعيت بين الصفا والمروة وقصرت وأحللت من كل شيء وليس لك ان تخرج من مكة حتى

(١) انتهى.

(٢) الوسائل الباب ٢١ من ابواب الاحرام الرواية ٦.

(٣) الوسائل الباب ٢١ من ابواب الاحرام الرواية ٧ ونظ الحديث هكذا: لبيك بحجة وعمره معاً

ليك (وهذه قطعة من الرواية).

تحج (١).

وهذه تدل مع (على خ ل) ما سبق على كون البيداء ميقاتاً، حيث جعل التلبية في الميقات، وقد مر كونها فيها وكذا اكتفى به في رواية حمران بن أعين قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن التلبية؟ فقال لي: لب بالحج فاذا دخلت مكة طفت بالبيت وصليت واحللت (٢).

والظاهر أن المراد به حج التمتع، وهو مشتمل على العمرة، والحج، فكأنه قال ليك بحجة وعمرة، مثل ما نقل (٣) عن امير المؤمنين وابي عبدالله عليهما افضل الصلوات والتجيات.

وقد ورد بالعمرة ايضاً فقط، ولعل المراد واحد، فتأمل، فلا تنافي بينها حتى تحمل الاخيرتان (٤) على التقيّة، وأنّ معناه لبّي بالحج، ونوى العمرة، وذلك جائز تقيّة، وضرورة، كما قاله في التهذيب، قال في الدروس: ونهى في التهذيب عن ذلك، إلا لتقيّة.

واستدل عليه بصحيفة احمد بن محمد قال: قلت لابي الحسن علي من موسى عليهما السلام: كيف اصنع اذا اردت أن أتمتع؟ فقال: لبّ بالحج وانو المتعة، واذا دخلت مكة طفت بالبيت وصليت ركعتين خلف المقام، وسعيت بين الصفا والمروة وقصرت فنسختها (وخ ل) وجعلتها متعة (٥).

(١) الوسائل باب ٢٢ من ابواب الاحرام الرواية ٣ ويستعاد منها حمل التلبية في كل ميقات، ودلت الاخبار السابقة على حواز لتلبية في البيداء فيستعاد من مجموعها ان البيداء ميقات

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

(٣) راجع لوسائل الباب ٢١ و ٢٢ من ابواب الاحرام.

(٤) اي صحاحه زرارة ورواية حمران الصدوقان آتياً.

(٥) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب الاحرام الرواية ٤.

لأنه (١) لا ينغى حملها على التقية، وأنه على تقدير قصد العمرة، لا نسخ للحج.

فيمكن حملها على أنه لبّ بالحج، وأقصد أن تجيء بالعمرة، قبله، فإذا قصرت من العمرة، أزلت كونها حجة، على ما كان حجة مفردة، كما كان يتوهم، من قوله: (بالحج) فلا محذور عليك، لا في القصد، ولا في الفعل، حيث قصدت العمرة مقدمة، وفعلتها، وأزلت، ولهم تقدمه عليها، فلا بأس عليك.

نعم قد تدل - على أن عدم ذكر الحج والعمرة أفضل - صحيحة إبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بأي شيء أهلك؟ فقال: لا تسم لا حجاً ولا عمرة وأضمر في نفسك المتعة فإذا (فان خ ل) أدركت متمتعاً والآ كنت حاجتاً (٢).

لعل لفظة (كنت) محذوفة في الأولى (٣).

و الظاهر أن المراد ليس عدم الذكر، والتسمية فقط، بل عدم القصد بالكلية، فيدل على الإجمال والإهمال، في قصد العمرة والحج، وعدم الاعتداد بشأن التعمين في النية، على ما ذكره الأصحاب، ويدل على ما قلناه (٤) قوله: (٥) (فإذا أدركت) فافهم.

و معلوم عدم أولوية ذلك مطلقاً، عندهم، فيمكن حملها على حال التردد

(١) نطيل لقوله: (ولا تنافي بينها الحج).

(٢) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الأحكام الرواية ٤.

(٣) يعنى في الجملة الأولى من الرواية - يعنى: فإذا أدركت كنت متمتعاً بالحج.

(٤) من عدم الاعتداد بشأن التعمين في النية.

(٥) يعنى قول الإمام عليه السلام في رواية إبان بن تغلب المتقدمة آنفاً.

و لبس الثوبين ممّا يَصَح فيه الصلوة

في ادراك التمتع وعدمه، او انّ المراد نفي الوجوب، او في شخص لا يجب عليه حج التمتع.

و كذا ما في صحيحة منصور بن حازم قال: أمرنا ابو عبدالله عليه السلام ان نبتى ولا نسمى شيئاً وقال: اصحاب الاضمار احب اليّ (١).

و كذا صحيحة اسحق بن عمار أنه سأل ابا الحسن موسى عليه السلام قال: (اصحاب ثل) الاضمار احب اليّ قلب ولا تسم شيئاً (٢).

يمكن كونها لتقية، و احتمال الضرر بالاظهار، و يمكن ان يكون افضل بالنسبة الى اظهار ما لا يوافق ما عليه مع قصده للتقية، و يحمل قول امير المؤمنين عليه السلام على الجواز.

قوله: «ولبس الثوبين ممّا يَصَح الخ». قال في المنتهى: لبس ثوبي الاحرام واجب، و قد اجمع العلماء كافة على تحريم لبس المحيط للمحرم، فاذا اراد الاحرام وجب عليه نزع ثيابه، و لبس ثوبي الاحرام، يأتزر باحدهما، ويرتدى بالآخر، الى قوله: ولا نعلم فيه خلافاً.

فدليل وجوب لبس ثوبي الاحرام هو الاجماع مستنداً الى ما في صحيحة معاوية بن عمار في الفقيه عن ابي عبدالله عليه السلام قال: و لبس ثوبيك (٣).

و كذا دليل تحريم المحيط هو الاجماع مستنداً الى صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا تلبس و انت تريد الاحرام ثوباً ترزّه و لا تدعه و لا تلبس سرويل الا ان لا يكون لك ازار و لا الخفين الا ان لا يكون لك

(١) الوسائل باب ١٧ من ابواب الاحرام الرواية ٥ والسند هكذا (في الكافي والوسائل) عن ابن بكير المصري وريد الشحام، و منصور بن حازم، قالوا الخ .

(٢) الوسائل الباب ١٧ من ابواب الاحرام الرواية ٦ .

(٣) الوسائل ابواب ٦ من ابواب الاحرام الرواية ٤ قطعة من الرواية .

نعلان (١).

في وجوب اجتناب مطلق المحيط تأمل، لعدم ظهور بص فيه.

فروع

(الأول) الظاهر وحبوب الثوبين، بحيث يطلق عليها ذلك، فلا تقدير لها قدرأ لما تقدم، فلا يظهر الاكتفاء بثوب واحد طويل، يتزربعضه، ويرتدى بالباقي، وقال في الدروس: اجزاء، فتأمل.

(الثاني) الظاهر عدم وجوب كونها معه دائماً، بل حال عقد الاحرام، للاصل، وعدم ظهور الوجوب من الدليل سواء مع الاحتمال، فتأمل.

(الثالث) عدم وحبوب كيفية في لبسها، لذلك.

(الرابع) جواز الاكثر منها، للاصل، ورواية الحلبي قال: سألت باعبدالله عليه السلام عن الثوبين يرتدى بها المحرم (المحرم يرتدى بالثوبين خ ل يب) قال: نعم والثلاثة ان شاء يتقى بها البرد والحرور (٢).

(الخامس) اشترط كونها ممّا يصح فيه صلاة الرجل، من كونها غير حرير محض، طاهرين، غير حاكين، لقول الاصحاب، مع عدم ظهور الخلاف، إلا أن في الدروس فرق بين الرداء، والازان، ووجب كون الثاني غير حاك، وكونه أحوط في الرداء.

مستنداً الى مفهوم حسنة حريز عن ابى عبدالله عليه السلام قال: كل ثوب

(١) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٣٠ من ابواب الاحرام الرواية ١.

يصلى فيه فلا بأس ان يحرم فيه (١).

فتأمل، وهى صحيحة فى الفقيه.

و الى التأسى، لما فى صحيحة معاوية بن عمار قال: كان ثوباً رسول الله

صلّى الله عليه وآله اللذان احرم فيها يمانيين عبرى واطفان وفيها كفن (٢).

ويمكن فهم استحباب جعلها كفناً.

ومرسدة الحسن بن علي عن بعض اصحابنا عن بعضهم عليهم السلام قال:

احرم رسول الله صلى الله عليه وآله فى ثوبى كرسف (٣) فتأمل.

ولما فى بعض الاخبار (يفسلها اذا اصابها الجنابة) كما فى رواية الحبي

قاله سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يحول ثيابه قال: نعم وسألته يفسلها ان

اصابها شيء قال: نعم، اذا احتلم فيها فليغسلها (٤).

وهذه تدل على جواز التحويل وعدم وجوب اللبس دائماً.

وفى صحيحة محمد بن مسلم فى الفقيه (فى حديث) ولا يغسل الرجل

ثوبه الذى يحرم فيه حتى يحل، وان تومخ، الا ان تصيبه جنابة، او شيء فيغسله (٥).

ولعل النهى للكرهية، لجواز التحويل، ولا استحباب الطواف فى الثوب

الذى احرم فيه كما ذكره الاصحاب ودل عليه الرواية.

وقال فى التهذيب: ولا يجوز ان يغسل المحرم ثوبه، الا اذا اصابه ما يوجب

(١) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الاحرام الرواية ٣.

(٤) الوسائل الباب ٣٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤.

(٥) الوسائل الباب ٣٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١ وصدر الرواية: عن أحدهما عليه السلام،

قاله سألت عن الرجل يحرم فى ثوب وسح؟ قال: لا ولا تقول انه حرام ولكن نظيره احب الى، وطهوره غسله.

زلته، واستدل بهذه الرواية.

و يحتمل كونه (١) للكراهة، لان عادة الشيخ المفيد (٢) التعبير عن المكروه به، ويحتمل كون المراد للصلاة ونحوها، كما هو في غيرها.
الآ ان ظاهر صحيحة معاوية بن عمار في الفقيه وجوب الطهارة لكونه ثوب الاحرام قال: سألته عن المحرم يصيب ثوبه الجنابة قال: لا يبسه حتى يغسله، واحرامه تام (٣) فتأمل.

فان الظاهر جواز حمل النجاسة، وعدم غسل بدنه الى وقت الصلاة على الطهر، وهو يفيد جواز كونها للصلاة، ونحوها، فيمكن حملها عليه وعلى الاستحباب والاحوط (الاحتياط ظ) لا يترك.
ويدل على عدم كونها حريراً محضاً للرجل بعض الأخبار الاخر، مع الجواز في الممتزج به (٤).

والظاهر عدم الخلاف في ذلك.

(السادس) الظاهر عدم اشتراط لبسها لصحة الاحرام، فيمكن انعقاده بدونه، للاصل، وعدم دليل الآ على الوحوب وفي رواية صحيحة، صحة احرام الجاهن في قيصره، وعدم شيء عليه، وهي في التهذيب، وفيها (اي رجل ركب امراً بجهالة فلا شيء عليه) (٥).

(١) اي كون (لا يمين)

(٢) كظاهر ان هذه العبارة من كلام الشيخ فقه في التهذيب لا من كلام الشيخ المفيد راجع لمقدمة

باب صحة الاحرام ص ٦٢.

(٣) الوسائل الباب ٣٧ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٤) راجع الوسائل الباب ٢٩ من ابواب الاحرام

(٥) الوسائل الباب ٨ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٣.

و هي تدل على كون الجاهل معذوراً، ويدل عليه ما قاله الاصحاب: اذا بس قيصاً قبل الاحرام، نزع من فوق، و بعده ينزعه من تحته ويشقه، ولا شيء عليه.

مستنداً الى صحيحة معاوية بن عمان و غير واحد، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل احرم و عليه قيصه، فقال: ينزعه ولا يشقه، وان كن لبسه بعد ما حرم، شقه و اخرجه مما يلي رجله (١).

فانها تدل على صحة الاحرام، ولو كان عمداً، لعدم التعميل، و الحكم باعادة الاحرام على تقدير العمد، فتأمل.

(السابع) الظاهر جواز عقد الازار دون الرداء، كما قال في الدروس، لما في موثقة سعيد الاعرج (في الفقيه) و سألته اي ابا عبدالله عليه السلام سعيد الاعرج عن المحرم بعقد ازاره في عنقه؟ قال: لا (٢).

و يحتمل الكراهة لعدم صحة الخبر.

و ما في صحيحة عمران الحلبي (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام (في الفقيه) قال: المحرم لا يشد على بطنه العمامة، و ان شاء يعصبها على موضع الازار و لا يرفعها الى صدره (٣).

مثل ما في لكافي في صحيحة ابي بصير، قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يشد على بطنه العمامة؟ قال: لا، ثم قال: كان ابي يشد على بطنه المنطقة التي فيها نفقته، يستوثق منها، فانها من تمام حجته (٤).

(١) الوسائل الباب ٤٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٥٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٧٢ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٤٧ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

و في صحيحة يعقوب بن شعيب الثقة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يُصِرُّ الدراهم في ثوبه؟ قال: نعم ويلبس المنطقة والهميان (١).
و يمكن حملها على المنطقة التي فيها الدراهم، كما تقدم، و هو خلاف الظاهر، فتأمل.

و يشعر به جوار شد الهميان في وسطه، كما صرح به الاصحاب، و دل عليه الاخبار.

و كذا جوار شد القرحة، كما يدل عليه صحيحة يعقوب بن شعيب (الثقة في الفقيه) وسأله اى ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل المحرم تكون به القرحة يربطها او يعصمها بخرقه؟ قال: بله (٢).

و لعله يجوز من غير ضرورة ايضاً لعدم القيد بها، مع الاحتمال، وهو احوط.
و صحيحة محمد بن مسلم (في الفقيه)، وسأله اى ابا عبد الله عليه السلام (لانه لمذكور قبلها) عن المحرم يضع عصام القرحة على رأسه اذا لمستسقى؟ فقال: نعم (٣).

و لعله مع الضرورة، مع احتمال الاطلاق، كما هو ظاهرها، و الاول احوط، و الأولى الجمع بينهما، و بين ما يدل (٤) على عدم جواز تعطية الرأس، فتأمل.

(لثامن) معلوم عدم جواز الاحرام في العصى، و انه حينئذ كالاحرام بغير ثوبيه.

(١) الوسائل الباب ٤٧ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٧٠ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٥٧ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٤) راجع الوسائل الباب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام.

(التاسع) لو لم يجد الاثار اجزأه السراويل، قاله الاصحاب، ويدل عليه صحيحة معاوية المتقدمة (١) (في حديث) (ولا تلبس سراويل الا ان لا يكون لك زار).

وظاهرهم حينئذ وجوب السراويل، لانه بدل عن الواجب، فافهم.
وكذا لبس القباء مقلوباً، لعدم الرداء، لصحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا اضطر المحرم الى القباء، ولم يجد ثوباً غيره، فيلبسه مقلوباً، ولا يدخل يديه في يدي القباء (٢).

وهذه اصرح في الوجوب، كما في صحيحة عمر من يزيد عن ابي عبدالله عليه السلام وان لم يكن له رداء طرح قبضه على عنقه او قباء بعد ان ينكسه (٣).
والظاهر انه يكفي ما يصدق عليه القلب، سواء كان بقلب الأعلى الأسفل او جعل البطن ظهراً.

والجمع أولى، لما في الكافي في رواية مثني الخطاط عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من اضطر الى ثوب وهو محرم وليس معه الا قباء فلينكسه وليجعل اعلاه اسفله ويدبسه (٤).

وفي رواية أخرى (٥) يقلب ظهره بطنه اذا لم يجد غيره.

(١) نوسائل الباب ٥٠ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٢) نوسائل الباب ٤٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٣) روه في نوسائل عن عمر بن يزيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال: يلبس المحرم الخفض اذا لم يجد صلباً ولا لم يكن له رداء طرح قبضه على عنقه (عائنه ح ١) او قباء بعد ان ينكسه (الباب ٤٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢).

(٤) نوسائل الباب ٤٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

(٥) نوسائل الباب ٤٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤.

والعمل بهما اولاً، و يجوز باحدهما، دون الآخر، و يؤيده صدق القلب المذكور في الصحيحتين (١) ولو لاهما لكان القول بمضمون الاولى متعيناً لوضوح السند.

فقول الدروس -: يلبسه منكوساً، ولا يكتفى قلبه - محل التأمل.

(العاش) الظاهر جواز لبس كل ثوب للمرأة، حتى السرويل، والقباء، من غير نكس، اختياراً الآ القفازين (٢) والحرير، وفيه خلاف.

و يدل عليه صحيحة العيص بن القاسم (الثقة) قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: المرأة المحرمة تلبس ما شئت من الثياب غير الحرير و لقفازين و كره النقاب و قال: تسدل الثوب على وجهها قلت: حد ذلك الى اين؟ قال: الى طرف الانف قدر ما تبصر (٣).

و ما في صحيحة عداة بن مسنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: تلبس المحرمة الخائض تحت ثيابها غلالة، و لا بأس ان تلبس السراويل على كس حال (٤).

و في صحيحة الحلبي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة اذا

(١) الوسائل الباب ٤٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣ - ٤ .

(٢) القفاز بالضم و التشديد شيء يعمل لليدين و يحشى بقط و يكون له ازور ترر عن الساعد منه المرأة من ساء العرب تتوق به من البرد .

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الاحرام الرواية ٩ و لورد ديلها في باب ٤٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢ .

(٤) الوسائل الباب ٥٢ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١ و لا يخفى ان قوله: و لا بأس بالبح من كلام الشيخ في التهذيب راجع باب صفة الاحرام منه و قوله عليه السلام (في الرواية) غلالة غائصة بالكسر ثوب رفيع يلبس على الجسد تحت الثياب تنقي به الخائض عن التطويث .

أحرمت أُنثى السراويل؟ فقال: نعم انما تريد بذلك السراويل (١).
ولا يتوهم تخصيص ما تقدم، بهذه الرواية، بأنه لا بد من قصد السراويل،
لعدم صراحتها، والاصل.

ويدل على تحريم الحرير عليها في الاحرام، مع ما تقدم، صحيحة الحلبي عن
ابى عبدالله عليه السلام قال: لا بأس ان تحرم المرأة في الذهب و الخمر وليس يكره
الا الحرير المحض (٢).

و الكراهة هنا يراد بها التحريم، كما ورد في الرواية في تحريمه على الرجال (٣)
ولان المتنزع نفى عنه الكراهة، وانظروا فيها موجودة فيه، فتأمل.

و مثله ما في موثقة سماعة انما يكره اليهم (٤) اي المحض و يؤيده ما في
الرواية، قال اي بوعبدالله عليه السلام: ما لم يكن حريراً خالصاً لا بأس به (٥).
والذي يدل على الجواز (٦) هو بعض العمومات، مثل المرأة تلبس الثياب
كنها، مع استثناء ما لا يجوز لمن غير استثناء الحرير (٧).

وما في صحيحة محمد بن مسلم عن ابى عبدالله عليه السلام، قال: المحرمة
تلبس الخلق كله لا حلياً مشهوراً للزينة (٨) فتأمل.

(١) الوسائل الباب ٥٠ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الاحرام الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من ابواب الاحرام الرواية ١ - ٣.

(٤) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الاحرام الرواية ٧.

(٥) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الاحرام الرواية ٣ هكذا في الكافي و التهذيب كما في الوسائل، و

لكن في جميع نسخ الكتاب (محضاً) بذلك (خالصاً).

(٦) اي حوازي الحرير على المحرمة.

(٧) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

(٨) الوسائل الباب ٤٩ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤.

والأصل و جواز صلاتها فيه على تقدير القول به، مع انضمام ما تقدم،
يُحَرِّمُ فَيَا يَصِلُ فِيهِ فِي الْحَبْرِ الصَّحِيحِ (١).

و صحيحة يعقوب بن شعيب (الثقة) قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:
المرأة تلبس قيصاً (القميص خ ل) تزره عليها و تلبس الحرير والخز والديباغ؟
فقال: نعم لا بأس به، و تلبس الخثاليين و المسك (٢).

و هو مختار الشيخ المفيد و المصنف و في الدروس قال الشيخ: بالآق، و أن
رواياته أشهر.

و هو غير معلوم، نعم يمكن ترجيحه بعدم صراحة ما يدل على الجوز في جواز
لبس الحرير المحض في الأحرام، و يحمل الجمل على المفصل مثل قوله: ما لم يكن
حريراً محضاً، و أنها يكره الحرير المجهم، و بالاحتياط.

و يمكن ترجيح الثاني بالأصل، و الاستصحاب، و بالجمع بينهما، بحمل
أخبار النهي على الكراهة، بقرينة لفظ الكراهة في صحيحة الحلبي و موثقة سماعة،
و الظاهر منها هو معناها الحقيقي، لا التحريم الذي هو معناها المجازي، و ورودها
بهذا المعنى في مواضع لا يقتضي حملها عليه، و هو ظاهر.

و بأن ظاهر صحيحة يعقوب أن المراد باللبس في الأحرام هو المحض، لأنه
لاحفاء في جواز لبس ما يزره عليها في غير الأحرام و أنه يجوز لها و له أيضاً، وكذا
المتزوج، فإنه يجوز لبسه لها، فتخصيصها بها، يشعر بكونه محضاً، مع أنه المتبادر من
الحرير لعدم صدقه على المتزوج.

(١) راجع الوسائل الباب ٢٧ من أبواب الأحرام.

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الأحرام الرواية ١، و المسك بالتحريك أسورة من دبل أو عاج

(و لدبل كالمج وهو ظهر السلحفاة البحرية يتخذ منه السواك) و يقال: أنه قرن الأوعال، و منه حديث المرأة المحرمة

تلبس الخثاليين و المسك (بجمع البحرين).

ويبطل الاحرام باخلال النية عمداً وسهواً.

وعدم صحة المفصل وأن الأخبار متضادة ومتعارضة، فتساقط، ويرجع الى الاصل.

على ان اخبار التحريم ليست صريحة في التحريم حتى صحيحة العيص (١) فإن دلالتها ليست بالمنطوق.

وبأنه ما وجد في المرأة اكثر افعال الاحرام، وأن احرامها، أنها يكون في وجهها (٢) فتأمل.

قوله: «ويبطل الخ» أي لم يحصل الاحرام لو اخل بنية في موضعه سواء كان بتركها بالكلية في موضع يصح، او ترك ما لا بد منه فيها، ولا يتحقق بدونه وسواء كان الاخلان واقعاً عمداً، او سهواً.

ولعل دليله اشتراطه بالنية - كسائر العبادات - لدليل النية.

قال في المنتهى: النية واجبة، وشرط فيه، ولا نعرف فيه خلافاً للخ، فيبطل بتركها، كسائر العبادات، لظهور بطلان الشروط - وعدم تحققه - بترك الشرط، وعدم تحققه، وهو ظاهر على تقدير ثبوت الشرطية مطلقاً، وحينئذ يلزم البطلان على تقدير الجهل ايضاً وفيه تأمل.

وقد مر البحث في النية عموماً وفي نية الاحرام خصوصاً، وأن من ترك الاحرام صح حجته، اذا أتى بالباقي، وأن ذلك غير مخصوص بترك غير النية، وأن الحاحل معذور، لما دل عليه الخبر الصحيح (٣) فتذكر.

(١) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الاحرام الرواية ٩.

(٢) الوسائل ابواب ٥٥ من ابواب ترك الاحرام الرواية ١ من قوله عليه السلام لأن احرام المرأة في وجهها الخ.

(٣) الوسائل باب ٨ من ابواب طه كفارات الاحرام الرواية ٣ وفيها قال الامام الباقر عليه السلام: أي رجل ركب امرأة بجهالة فلا شيء عليه الحديث.

وبأن ينوى النسكين معاً.

و لعل المصنف ما ذكر هنا الجاهل لذلك أو لأنه داخل في العامد، فتأمل.

و يدل على الصحة من الناسي، أن ركناً من أركان الحج لو نسي بالكسبية صح حجه، مثل التعمى، والطواف، وأحد الموقعين، بل قد صرح في الأحرام نفسه كذلك، واستدل عليه (وخ) إذا كان نسيانه بالكسبية لا يضر، فسيان نيته التي أتم جزءاً، أو شرطاً، بالطريق الأول، واستثناء نية الأحرام من الين يحتاج إلى دليلين، و ما ذكر فيه (١) ليس بخال من الخلل، مع الأصل، و دليل معذورية الناسي والمخاطي، و عموم دليل عدم البطلان، بترك الركن نسياناً، و قد مر البحث في الأحرام، فتذكر.

الآن يقال نسيان نية الأحرام يستلزم ترك الأحرام، و بطلانه، ولكن تركه نسياناً و بطلانه، لا يستلزم بطلان الحج، كما مر، و حيث لا بحث معه، ولكن يصير الكلام قليل الجدوى.

قوله: «وبأن ينوى النسكين معاً». عطف على (بإخلال)، أي كذا يطل، و لم ينقذ الأحرام، بأن ينوى في نية إحرامه الحج و العمرة معاً، بأن يقصد فعلها معاً، بأحرام واحد، من غير تخلل إحلال بينهما.

و دليله أنه لا شك في عدم صحتها، لو فعلها كذلك عمداً عنده، فيكون ناوياً ما ليس بعبادة واجبة، بل ما لا يجوز و تاركاً نية ما يجب عليه، فلا يعقد، لعدم النية ولو فعلها على وجه العبادة أيضاً لا يصح، للاتيان بعير النية.

أما لو نواها معاً، ولتبي بهما، و قال بحجة و عمرة معاً، وقصد الترتيب، فالظاهر أنه يصح، بل نقل في الدروس عن الشيخ في موضع، لقول باستحبابه،

(١) أي في استثناء نية الأحرام.

و الآخرس يحرك لسانه بالتلبية.

وقد مرّ مع دليبه، فتذكر.

و علم أنّ لحكم ظاهر في العائد الباقي على ذلك، حتى فات النسك، و أمّا الناسي، و الجاهل، فشكل، وقد يفهم صحته مما تقدم، و كذا الصحة ظاهرة، لورجع العائد، و أتى بالتبّية على الوجه المعتبر من الميقات، و أدرك النسك، و أمّا لو تعذّر الرجوع الى نفس الميقات، و أتى بها من مكانه، أو أدنى الحل، فشكل.

و ظاهر كلامهم - في أنّ تارك الاحرام عامداً من الميقات لا يصح منه تجديد النية، و الاحرام الآ من الميقات، ولو تعذّر فاته الحج، و يجب عليه في القابل، - يقتضى كونه كذلك هنا، و قد تقدم التأمل في ذلك، فتذكر.

و أنّ المصنف قال في المنتهى: (١) لم ينقذ احرامه إلا بالحج.

قال الشيخ في الخلاف: فان أتى بأفعاله، فلا دم عليه، و ان أتى بأفعال

العمره، و يحل و يجعلها متعة جاز.

و فيه تأمل لعدم الاتيان بالنية المعتبرة عندهم.

و يمكن كون المراد مع قصد الترتيب، فتأمل، فانه يمكن الصحة على ذلك الوجه، لأنه بوى ما يريد، إلا أنه أتى بما لا يجوز، فيكون لغواً، و هذا يدل على عدم الاعتداد بالنية، على الوجه الذي ذكرها الاكث، فتأمل.

قوله: «و الآخرس يحرك لسانه بالتلبية» و يعقد قلبه بها. يعني يجب الاتيان

بالتبّية، على قدر الامكان، فلما تعذر، على الآخرس - إلا بتحريك اللسان، و قصده في قلبه، بان هذا التحريك هو التبّية، لو أمكن فهمه أياً - يجب عليه ذلك، لعدم سقوط الميسور بالمعسور، و لعله لا خلاف فيه، و كذا سائر الاذكار الواجبة عليه.

(١) عبارة المنتهى هكذا . مسألة لا يجوز القرآن بين الحج و العمره في احرامه بنية واحدة على ما بيناه.

قال الشيخ في الخلاف: ولو فعل لم ينقذ احرامه إلا بالحج فان أتى بأفعال الحج لم يلزمه دم و ان اراد ان يأتي

بأفعال العمره و يجعلها متعة جاز ذلك و لزم الذم من ٦٦٢.

ويعقد قلبه بها.

ولو فعل المحرم قبلها فلا كفارة.

و يجوز الحرير للنساء، والمحيط لمن، وتعدد [تعدد] لثياب، و
الابدال، ولبس القباء مقلوباً للفاقد.

و يحرم إنشاء إحرام [الاحرام] قبل اكمال افعال الاول، ولو

وهو (١) يدل عليه ايضاً مستنداً الى رواية السكوني عن جعفر بن محمد عليه السلام
ان عياً عليه السلام قال: تلبية الاخرس و تشهد و قرائته القرآن و الصلاة،
تحريك لسانه و اشارته باصبعه (٢) فلا يضر ضعف السند به، و بالنوفس، فتأمل.

و لعل دليل عقد القلب ان التحريك لا يتميز كونه تلبية الا بالقصد،
فيجب، ولو ذكر الاشارة بالاصبع، لكان أولى، لوجودها في المستند، لعله ترك
للظهور، او عدم تحقق الاتفاق فيه، مع عدم صحة سندها.

قوله: «ولو فعل المحرم الخ». اي لو فعل مريد الاحرام ما لا يجوز للمحرم،
قبل لتسية، ولو كان بعد الاتيان بسائر افعال الاحرام، مثل النية ولبس الثياب،
لا يجب عليه الكفارة، بل ما فعل محرماً وقد مر دليله.

و كذا دليل جواز لس الحرير، والمحيط، لساء، و تعدد ثياب الاحرام
للمحرم، و ابدال ثيابه، و تغييره، ولبس القباء مقلوباً، و معنى قلبه.

و انه يجوز ذلك في القميص ايضاً، ويمكن ادخاله في القباء بحوم مسحة،
و كونه للتمثيل.

قوله: «ويحرم انشاء احرام قبل اكمال افعال الاول الخ». قال في
المنتهى: و ادعى الشيخ عليه - اي على تحريم انشاء احرام قبل اكمال الاقوب -

(١) اي عدم الخلاف المشرب بالاحرام

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب الاحرام الرواية ١٠

احرم بحج التمتع قبل التقصير ناسياً فلا شيء عليه، و عامداً يبطل
متعته، و يصير حجة مفرداً.

الاجماع، و قد خالف الجمهور في ذلك، و نقل خلاف ابن ابي عقيل في ذلك.
ايضاً، و قد تقدم دليل المسألة في بيان افعال انواع الحج، فان الأخبار الصحيحة (١)
دلت على وجوب الاحلال بالتقصير للمتمتع، ثم الشروع في احرام الحج.
و يمكن تأويل صحيحة حماد عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اي رجل
قرن بين الحج والعمرة فلا يصلح الا ان يسوق الهدى وقد اشعره و قلده (٢).
قال لشيخ في التهذيب: المراد به في تلبية الاحرام بمعنى ان لم يكن حجة
فعمرة.

و هو بعيد، و يمكن الحمل على التقية، و على تأكيد الهدى للمتمتع، و
استحباب تهينة (تهينته ظ) بأن يكون معه، و تعيينه لذلك استحباباً بالاشعار و
التقيد، فتأمل.

و اما دليل عدم الشيء على من ترك التقصير. و احرم بالحج قبله ناسياً، و
صحة عمرته و حجه. فاخبار معتبرة كثيرة.

مثل صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل متمتع
نسى ان يقصر حتى احرم بالحج قال: يستغفر الله عز وجل (٣).

و حسنة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل
اهل بالعمرة و نسي ان يقصر حتى دخل في الحج؟ قال: يستغفر الله و لا شيء
عليه و قد تمت عمرته (٤) و صحيحته ايضاً عنه (عليه السلام) مثلها بعينها، الا في

(١) راجع الوسائل الباب ٢ من ابواب اقسام الحج .

(٢) الوسائل الباب ٥ من ابواب اقسام الحج الرواية ٢ وفيه حماد عن الحلبي الع

(٣) الوسائل الباب ٥٤ من ابواب الاحرام الرواية ١ .

(٤) الوسائل الباب ٥٤ من ابواب الاحرام الرواية ٣ .

السند (١).

وما في صحيحة عبدالله بن الحجاج عن ابني ابراهيم عليه السلام (في ناسي التقصير حتى خرج الى عرفات) قال: لا بأس به يبقى على العمرة وطوافها وطواف الحج على اثره (٢).

وكذا الجاهل لما سيجي، ويمكن حمل ما يدل على الدم على الاستحباب، وهي موثقة اسحق بن عمار قال: قلت لابني ابراهيم عليه السلام: الرجل يمتنع فينسى ان يقصر حتى يهل بالحج فقال عليه دم بهريقه (٣).

وما يدل (٤) على الدم مطلقاً، ان وجد على الاستحباب، للناسي، والجاهل، وعلى الوجوب للعامة العالم، او على الوجوب له (٥) فقط، مع القول بصحة حجه للاصل، وعدم ما يدل على الفساد، والبطلان، واصل عدم كون الاحلال شرطاً لصحة ما سبق، ووقوع الاحرام بعده، وان كان واجباً.

ولعموم حسنة الحلبي قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل طاف

(١) وسند حسنة معاوية (على ما في التهذيب) هكذا. محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار وسند صحيحته (على ما في التهذيب ايضاً) هكذا: الحسن بن سعيد عن حماد بن عيسى ومثاله عن معاوية بن عمار ونقله في الوسائل بعد حديث ٣ من ذلك الباب مراحع.

(٢) رواها في الوسائل في الباب ٥٤ من ابواب الاحرام الرواية ٢ عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن رجل تمتع بالعمرة الى الحج فدخل مكة عطاف وسمى ولبس ثيابه واحل وسمى ان يقصر حتى خرج الى عرفات؟ قال لا بأس به يبقى على العمرة وطوافها وطواف الحج على اثر ثم ان راوى عن الامام عليه السلام هو عبد الرحمن لا عبدالله ولعل الاشياء من الساج (راجع الكافي باب المنع ينسى المنع والوسائل ايضاً).

(٣) الوسائل الباب ٥٤ من ابواب الاحرام الرواية ٦.

(٤) عطاف على قوله: ويمكن حمل ما يدل الخ.

(٥) اي للعامة العالم.

دليت ثم بالصفاء والمروة وقد تمتع ثم عجل فقبل امرأته قبل ان يقصر من رأسه فقال: عليه دم يهريقه وان جامع فعليه جزور او بقرة (١).

وحسنة معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن تمتع وقع على امرأته ولم يقصر فقال: ينحر جزوراً وقد خفت (حشيت ثل) ان يكون قد ثلم حجه ان كان عالماً، وان كان جاهلاً فلا شيء عليه (٢).

وهذه دالة على عدم دم على الجاهل، كالناسي، وعلى وجوبه على العائد، مع صحة حجه، حيث قال: (خفت) فكأنه اراد به المبالغة في المنع، وأنه يمكن ان يبطل (فلا يبطل خ).

وما في حسنة الحلبي قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: اني لما قضيت نسكى للعمرة اتيت اهلي (وقعت على اهلي خ ل) ولم اقصر قال: عليك بدنة الحديث (٣).

ووجه الدلالة على صحة الحج وان لم تقصر، أنها دالة على صحة العمرة المتمتع بها، مع فعل ما يحرم عليه قبل التقصير والاحلال، فيصح حجه يضاً قبله حينئذ لعدم القائل بطلان الحج، وعدم صحته، مع صحة العمرة المتمتع بها، لان الشيخ يقول بطلان المتعة، وصيرورة الحج مبتولة، على ما نقل عنه، كما في المتن، مع عدم فعل ذلك يصح بالطريق الأولى، وأنها بعمومها دالة على عدم شيء عليه، لا الدم، و اتمام ما كان عليه على الطاهر، وأنه كان ينبغي ان يقول، وقد أبطلت المتعة، وعيك الحج، ثم بعده العمرة المفردة، ان لم يقصر بعده، وقبل الاحرام بالحج.

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٥.

(٢) الوسائل الباب ١٣ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٥ من أبواب كفارات الاستمتاع الرواية ٢.

و لأن الظاهر أن الموجب للبطلان لو كان، هو ترك التقصير قبل احرام الحج، سواء فعل قبله ما ينال فيه أم لا، و سواء احرم بالحج أم لا، و قد دلت الاخبار (١) على عدم البطلان بترك التقصير، مع أنه هنا قد يحرم بعد ذلك، فتأمل. و يؤيده، أصل عدم وجوب حج مفرد و عمرة مفردة مع حج من قابل، لو كان التمتع متعيناً، كما يقول به القائل بالبطلان، فتأمل.

و اقام ما يدل على ما ذكره في المتن من بطلان تمتعه، و صيرورة حجه مفرداً فيحب عمرة مفردة، بعدها، و الحج من قابل، لو كان التمتع متعيناً، و أسنده في المنتهى الى الشيخ، و ما أفق به. فاحتج به له في المنتهى، و هو رواية العلا بن الفضيل قال: سألت عن رجل متمتع طاف ثم اهل بالحج قبل ان يقصر قال: بطلت تمتعه و هي حجة مبهتلة (٢).

وهي مع عدم ظهور سندها، و ارسالها (٣) لم تدل على المطلوب، لاحتمال كون ذلك لترك السعي، و يمكن حملها على من قصد النقل الى الافراد، و غير ذلك.

و رواية اسحق بن عمار عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال: المتمتع اذا طاف و سعى ثم لبى (بالحج خ ثل) قبل ان يقصر فليس له ان يقصر و ليس له متعة (٤).

وهي مع ضعفها بما تراه، ليست بصريحة في المطلوب، و اعم من العائد،

(١) راجع الوسائل الباب ٥٤ من ابواب الاحرام.

(٢) الوسائل الباب ٥٤ من ابواب الاحرام الرواية ٤.

(٣) ولا يخفى أنه ينبغي ان يقول: اصحابها بدل ارسالها.

(٤) الوسائل الباب ٥٤ من ابواب الاحرام الرواية ٥.

على رأى.

و يجرد الصبيان من فخّ و يجنب ما يجتنبه المحرم، فإن فعل ما
يوجب الكفارة لزم الولي و كذا ما يعجز عنه، والهدى أو الصيام.

جميعها في التهذيب عليه (١) ويمكن حملها على من قصد النقل إلى الأفراد، وغيره، فتأمل.
و قوله: «على رأى». إشارة إلى وجود رأى آخر، و هو الصحة، مع لزوم
الدم، كما هو الظاهر.

قوله: «و يجرد الصبيان من فخ الخ». لعل المراد بتجريدهم أحرامهم، و
يحتمل سبق الأحرام من الميقات من النية، و التلبية، و كون نزع الخيط و ليس
ثبوت لأحرام من فخ، و الأول أظهر.
قيل فخ برّ على فرسخ من مكة.

و أمّا دليل التجريد من فخ، كما هو المذكور في أكثر الكتب، فهو صحيحة
أيوب بن الحر (ثقة أخى أديم في الفقيه) قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام من أين
يجرد الصبيان؟ فقال: كان أبى يجردهم من فخ (٢).

و أمّا وجوب تجنب الولي لهم، ما يجب اجتناب المحرم عنه، فلان الظاهر
أنهم صاروا محرمين، و تعلق أحكامهم بوليهم لعدم صلاحيتهم لها كسائر
التكاليف، فيأمرهم بما يقدرون عليه، من الواجبات، و ترك المحرمات.

لصحيحة زرارة (في الفقيه) عن أحدهما عليهما السلام قال: إذا حج
الرجل بابنه و هو صغير فانه يأمره أن يلتى ويفرض الحج، فان لم يحسن أن يلتى،
لبوا عنه (لتى خ ل) و يطاف به ويصلى عنه قلت: ليس لهم ما يذبحون قال:
يذبحون (يذبح خ ل) عن الصغار و يصوم الكبار ويتق عليهم ما يتق على المحرم من

(١) أى على العادة.

(٢) الوسائل أبواب ٤٧ من أبواب الأحرام الرواية ١

التياب والطيب وان قتل صيداً فعلى ابيه (١).

وصحيحة معاوية بن عمار (فيه) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: انظروا من كان معكم من الصبيان قدموه الى الجحفة او الى بطن مرو يصنع بهم ما يصنع بالحرم ويطاف بهم ويرمى عنهم ومن لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه (٢).
وكان علي بن الحسين عليهما السلام يضع السكين في يد الصبي ثم يقبض على يديه (يده فيه) الرجل فيذبح (٣).

وهذه تدل على كون احرامهم في الجحفة او بطن مرو يمكن ان يكون مع خوف البرد والآفة الميقات.

كما يدل عليه رواية يونس بن يعقوب عن ابيه قال: قتلت لابي عبدالله عليه السلام. ان معي صبية صفاراً وانا اخاف عليهم البرد هل اين يحرمون؟ قال: ايت بهم العرج (٤) فليحرموا منها فانك اذا اتيت بهم العرج وقعت في ثامة ثم قال: فان نضت عليهم فايث بهم الجحفة (٥).

ويمكن حل ما دل على تجريدهم من فسخ على شدة البرد لجمع بينهما. ويمكن الحمل على التخفيف ايضاً او على اصل الاحرام والتجريد.
الظاهر ان هذا لمن كان طريقه اليها واما من لم يكن كذلك فيحتمل كون احرام الصبيان من موضع يكون بعده الى مكة بالمقدار المذكور للاصل وعدم ثبوت الاحرام لهم قبل هذه المسافة وسهولة الامر لهم ويحتمل من الميقات كما في

(١) الوسائل الباب ١٧ من ابواب اقسام الحج الرواية ٥.

(٢) الوسائل الباب ١٧ من ابواب اقسام الحج الرواية ٣.

(٣) الوسائل الباب ١٧ من ابواب اقسام الحج الرواية ٤.

(٤) العرج بفتح العين وسكون الراء من اعمال العرج على اقدم من المدة (جمع الحبر).

(٥) الوسائل الباب ١٧ من ابواب اقسام الحج الرواية ٧.

ويستحب تكرار التلبية للحاج

و ظهر مما تقدم لزوم الكفارة على الولي لو فعل الصبي موجبها وفعل ما يعجر عنه من التلبية والهدى والصوم وغيرها.

قوله: «ويستحب تكرار التلبية الخ». وجه استحباب تكرارها، أنه ذكر مشروع، وهو حسن على كل حال، وكلما زاد زاد الأجر، وقد تقدم ما يدل عليه أيضاً في الاخبار (١) فتذكر.

مثل ما في صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام تقول هذا في دبر كل صلاة مكتوبة أو نافلة وحين ينهض بك بعيرك و إذا علوت شرفاً أو هبطت وادياً أو لقيت راكباً أو استيقظت من منامك وبالأسماع (٢) وغيرها.

و أما وقت قطعها في العمرة فالروايات فيه مختلفة وهي رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا دخلت مكة وانت متمتع فنظرت إلى بيوت مكة فاقطع التلبية وحد بيوت مكة التي كانت قبل اليوم (إذا بلغت خ ي ب) عقبة المدنيين فاقطع التلبية و عليك بالتكبير والتحميد والتهليل والثناء على الله عز وجل ربك ما استطعت و ان كنت مفرداً: (قارأ خ ل) بالحج فلا تقطع لتلبية حتى يوم عرفة عند زوال الشمس و ان كنت معتمراً فاقطع التلبية إذا دخلت الحرم (٣).

تدل أولاً على القطع للمعتمر عمرة التمتع عند معاينة بيوت مكة وللمعتمر إذا دخل الحرم ثانياً فيحمل على المفردة كما هو الظاهر وفيها استحباب التكبير و

(١) الوسائل الباب ٤٠ و ٤١ من أبواب الاحرام.

(٢) لوسائل الباب ٤٠ من أبواب الاحرام الرواية ٢ قطعة من الرواية.

(٣) روى صدرها في الوسائل في الباب ٤٣ من أبواب الاحرام الرواية ١ مع اختلاف يسير وكان و تنهيب، و ديلها يعني قوله عليه السلام. و ان كنت معتمراً الخ في الباب ٤٥ من تلك الأبواب الرواية ١ وقطعة منها في الباب ٤٤ منها لرواية ٤ مع ابدال قوله مفرداً بقوله قارأ قارأ مراجع.

التهليل والثناء واستحباب تكرار التلبية ايضاً قافهم.

و حسنة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: لمتنع اذا نظر الى بيوت مكة قطع التلبية (١).

وكذا صحيحة البيهقي وفيها ان عقبة ذي طوى وعراش مكة هو بيوت مكة (٢).

ورواية زيد الشحام عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن تلبية المتعة متى تقطع؟ قال: حين يدخل الحرم (٣).

وفيها المفضل بن صالح (٤) وهو ضعيف ومع ذلك حملها الصدوق على الجواز في الكل من الحرم وحين مشاهدة مكة.

لعل المراد ان تأكيد استحباب التكرار ينقطع عند الحرم مع بقائه في الجملة الى بيوت مكة ثم بعد ذلك ينقطع بالكلية فالأولى عدم القطع الى حين مشاهدة بيوت مكة هذه في العمرة المتمتع بها.

واقا المفردة فرواية عمر بن يزيد (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من دخل مكة مبرداً للعمرة فليقطع التلبية حين تضع الاذن اخفاها في الحرم (٥).

(١) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب الاحرام الرواية ٤ متى الرواية هكذا - عن ابي الحسن الرضا عليه السلام انه سئل عن المتنع متى يقطع التلبية؟ قال: اذا نظر الى عراش (عراش ب) مكة عقبة ذي طوى، قلت: بيوت مكة؟ قال: نعم.

(٣) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب الاحرام الرواية ٩.

(٤) والسند كما في التهذيب هكذا: سعد بن عبدالله عن موسى بن الحسن عن محمد بن عبد الحميد عن ابي جليل المفضل بن صالح عن زيد الشحام

(٥) رواها الوسائل في الباب ٤٥ من ابواب الاحرام الرواية.

و رواية يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لرجل
يعتمر عمرة مفردة من أين يقطع التلبية؟ قال: إذا رأيت بيوت مكة ذى طوى
فاقطع التلبية (١).

و صحيحة عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أراد أن يخرج
من مكة ليعتمر أحرم من الجعرانة والحديبية وما أشبهها ومن خرج من مكة يريد
العمرة ثم دخل معتمراً لم يقطع التلبية حتى ينظر إلى الكعبة (٢).

و رواية الفضيل بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت: دخلت
بعمرة فإين أقطع التلبية؟ قال: حياك عقبة المدينين فقلت: أين عقبة المدينين؟
قال: بحياك القصارين (٣).

والخلاف فيها والجمع مثل الأول.

قال الصدوق: وهذه الأخبار كلها صحيحة متفقة ليست بمختلفة والمعتمر
عمرة مفردة في ذلك بالخيار يحرم من أي ميقات من هذه المواقيت شاء و يقطع
التلبية في أي موضع من هذه المواضع شاء، وهو موسع عليه، ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم.

قال الشيخ في التهذيب: هذه الرواية (إشارة إلى رواية الفضيل) فيمس
جاء إلى مكة من طريق المدينة خاصة (٤) و الرواية التي قال فيها: أنه يقطع عند
ذى طوى، لمن جاء على طريق العراق (٥) و الرواية التي تضمنت عند النظر إلى
الكعبة، لمن يكون قد خرج من مكة للعمرة (٦) و ليس بين هذه الأخبار تناف

(١ و ٢ و ٣) رواها والشمس بعدها في الوسائل في الباب ٤٥ من أبواب الأحكام الرواية ٣ - ٨ - ١١

و روى صدر روايه، عمر بن يزيد في الوسائل في الباب ٢٢ من أبواب المواقيت الرواية ١

(٤ و ٥ و ٦) أوردها و لتي بعدها في الوسائل في الباب ٤٥ من أبواب الأحكام الرواية ١١ - ٣ - ٨

الى زوال يوم عرفة، واذا شاهد بيوت مكة للمعتمر تمتعاً
و اذا دخل الحرم للمعتمر افراداً، ان [اذا] احرم بها من
خارج، واذا شاهد الكعبة ان احرم بها من مكة

حسب ما ظنه بعض الناس، وحل ذلك على التخيير (١) كأنه اشارة الى ما قاله
الصدوق في الفقيه وصرح به في الاستبصار، وليس بجيد، لان المافات في الجملة
ظاهرة، وما ذكره توجيه آخر، وهو اعلم .

واما قطع تلبية الحاج، فيدل عليه صحيحة محمد بن مسلم، عن ابي جعفر
عليه الصلوة والسلام، أنه قال: الحاج يقطع التلبية يوم عرفة زوال الشمس (٢).
وما في حسنة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: قطع
رسول الله صلى الله عليه وآله التلبية حين زاغت الشمس يوم عرفة و كان على بن
الحسين عليهما السلام يقطع التلبية اذا زاغت الشمس يوم عرفة، قال ابو عبد الله
عليه السلام: فاذا قطعت التلبية، فعليك بالتهليل والتحميم والتجديد، والثناء
على الله عز وجل (٣).

ففيها دلالة على استحبابها بعد قطع التلبية، كما تقدم ويدل على قطع القارن
رواية معاوية المتقدمه (٤).

فقوله: «اذا دخل الحرم الخ». اشارة الى بعض توجيه الشيخ، وان المراد
بقوله: ان احرم بها من خارج، أنه جاء من خارج مكة محرماً في المواقيت للعمرة، و
بقوله: ان احرم بها من مكة، أنه احرم للعمرة من أدنى الحل، وهو ميقات اهل
مكة فاخرج (فخرج ظ) مكة ودخل مكة محرماً بالعمرة من ميقات اهلها

(١) انتهى كلام التهذيب .

(٢ و ٣ و ٤) اوردها والثين بعدها في الوسائل في الباب ٤٤ من ابواب الاحرام الرواية ١ - ٢ - ٤ .

ورفع الصوت بها للرجال

قوله: «ورفع الصوت بها للرجال». أى يستحب رفع الصوت بالتلبية للرجال مطلقاً لا للنساء، ولعل دليل عدم الوجوب هو الأصل، و الشهرة، وعدم ذكره في بعض الاخبار مثل ما في صحيحة عمر بن يزيد (المتقدمة في بحث التلبية) عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: اذا احرمت من مسجد الشجرة، فان كنت ماشياً لبيت مكانك، مع قوله عليه السلام: (واجهر بها كلما ركبت) (١) وغير ذلك من الاخبار فانها تدل على عدم الوجوب حيث ما ذكر في البعض وما ذكره الا بعد الانعقاد في وقت تكراره الذي هو مستحب ويبعد كون التكرار مستحباً ورفع الصوت واجباً.

و قال الشيخ في التهذيب: و اما الاجهار بالتلبية فانه واجب ايضاً مع القدرة والامكان ويدل عليه الامر الواقع في الاخبار.

مثل ما في صحيحة حريز (في الفقيه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله لما احرم اتاه جبرئيل عليه السلام فقال له: مراصعك بالعج و الشج فاصبح رفع الصوت بالتلبية والشج نحو البدن (٢).

و الظاهر أنه عن الامام ويؤيده ما نقلها في التهذيب عنه و عن جماعة (٣) عن ابي جعفر و ابي عبدالله عليهما السلام، وهي عمولة على الاستحباب لما تقدم.

(١) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الاحرام الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من ابواب الاحرام الرواية ١ والرواية مرووعة في الكافي، فان الاستدحى هكذا: على بن ابراهيم عن ابيه عن حريز ربه قال: ان رسول الله صلى الله عليه وآله.

(٣) ولست كما في التهذيب هكذا: موسى بن القاسم عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبدالله و محمد بن سهر عن ابيه عن اشياحه عن ابي عبدالله عليه السلام و جماعة من اصحابنا ممن روى عن ابي جعفر و ابي عبدالله عليهما السلام، أنها قالوا: لما احرم رسول الله صلى الله عليه وآله.

والاشتراط.

ويؤيده عدم وجوب نحر الابل، بل الدم (١) مطلقاً، على المتمتع فقط، ولعمري يريد بانوجوب الاستحباب فان ذلك - في كلام المتقدمين مثل كلام الشيخ المفيد و الصدوق - كثير جداً.

وفي بعض الاخبار والعبارات حتى كلام المصنف في المنتهى استحباب رفع الصوت للمشاة من مكانه وللراكب اذا علت راحلته البيداء اذا حج على طريق المدينة

و الظاهر ان من جاء على غير طريقها فهو كالمشاة لعموم (٢) ما يدل على استحباب الجهر كما مرّ وعدم التفصيل الا فيمن جاء على طريق المدينة لتقييد في الرواية (٣) بالبيداء و هو في طريقها.

واقا ما يدل على عدم استحبابه للنساء فالاصل ومناسبة الترخن مع عدم ظهور دليل الاجهار لهن، ورواية ابي سعيد المكارى (في الفقيه) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ان الله تعالى وضع عن النساء اربعاً: الاجهار بالتلبية، والسعي بين الصفا والمروة، يعنى المرولة، و دخول الكعبة، واستلام الحجر، الاسود (٤) وغيرها ولا يضر عدم ظهور توثيق ابي سعيد.

قوله: «والاشتراط». اي يستحب الاشتراط للمحرم على ربه في احرامه قبل لتلبية في اثناء الدعاء كما سيجيء و ان يقول: ان لم تكن حجة تكون عمرة، و ان يفعل حيث حبه ان كان الاحرام للحج، و ان كان للعمرة فالأخير فقط.

(١) اي من الدمى يجب على المتمتع هو الدم مطلقاً لا خصوص نحر الابل

(٢) و بعض النسخ (لعمري) بدل قوله: لعموم.

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الاحرام الرواية ٩

(٤) الوسائل الباب ٣٨ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

و دليله الاخبار من طريق العامة (١) و الخاصة وهي صحيحة عبدالله بن مسكان (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا اردت الاحرام و التمتع فقل: اللهم انى اريد (اردت خ ل) ما امرت به من التمتع بالعمرة الى الحج فيتر ذلك لى و تقبله منى و اعنى عليه و حلتى حيث حبستنى لقدرك الذى قدرت على حرم لك شعرى و بشرى من النساء و الطيب و الثياب و ان شئت فلب حين تنهر و ان شئت فأخره حتى تركب بعيرك و تستقبل القبلة فافعل (٢).

و ما فى صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (فى حديث) اللهم انى اريد التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك و سنة نبيك صلوات الله عليه و آله فان عرض لى عارض يحسبى فعلتى حيث حبستنى لقدرك الذى قدرت على اللهم ان لم تكن حجة فعمرة الحديث (٣).

و رواية الفضيل بن يسار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: المتمر عمرة مفردة يشترط على ربه ان يحله حيث يحبسه (حبسه خ ل) و مفرد الحج يشترط على ربه ان لم تكن حجة فعمرة (٤).

و الظاهر عدم وجوب الشرط للاصل و عدم القول به و لبعض الاخبار التى

يأتى.

فروع

(الاول) قال فى المستهى: الاشتراط مستحب باى لفظ كان اذا اذى المعنى

(١) اقد ما نقل من طريق العامة فراجع كنز العمال ج ٣ ص ١٩ الرقم ٤٢٥.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

(٣) الوسائل ابواب ١٦ من ابواب الاحرام الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

الذى نقلناه وان اتى باللفظ المنقول كان أولى.

(الثاني) لو نوى الاشتراط ولم يتلفظ به ففيه تردد، ينشأ من انه تبع للاحرام و الاحرام يعقد بالنية وكذا التابع، ومن انه اشتراط (اشترط خ ل) فاعتبر فيه القول كالاشتراط في النذر ويمنع انعقاد الاحرام بالنية لا غير، بل من شرطه عندنا التلبية ايضاً.

ويمكن ان يقال ان المفهوم من الادلة هو القول فلا يتحقق بدونه ولا يترتب اثره على غيره لانه امر موقوف على الدليل.

ويؤيده ما سيجيء في رواية ابى الصباح الكنى كى يشترط؟ قال:

يقول الخ (١).

فليس دليل اعتبار القول القياس المفهوم من المنتهى و ممنوعة تابعيته
للاحرام من كل وجه ظاهرة.

واما فائدة الاشتراط فالظاهر انها حصول التحلل في الحال من غير احتياج الى التربص و نيته مع الخلق او التقصر والهدى في موضع يحتاج اليها لان الظاهر من الامر بالاشتراط هو ترتب المشروط على الشرط من غير توقف على امر آخر، و لان الظاهر ان له فائدة ولا تظهر فائدة سواها، ويبعد كونها كثرة الثواب و كون التحلل عزيمة و على تقدير عدم الشرط رخصة، اذ الظاهر كونها في مثل هذا لمقام غير ذلك و لان التحلل في الحال من غير توقف على ما مر (امر خ ل) هو المفهوم من صحيحة ذريح المحاربي (الثقة) عن ابى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل

(١) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الاحرام الرواية ١ و منها هكذا: عن ابى الصباح الكنى قال:

سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشترط في الحج كيف يشترط؟ قال: يقول، حين يريد ان يحرم: ان حلتى حيث حستنى قال حستنى لى همرة الحديث.

تمتع (متمتع خ ل) بالعمرة الى الحج و احصر بعد ما احرم كيف يصنع؟ قال:
فقال: أوما شرط (اشترط خ ل) على رته قبل (حين خ يب) أن يحرم ان يحبه من
احرامه عند عارض عرض له من امرالله؟ فقلت: بلى قد اشترط ذلك، قال:
فليرجع الى هه حلالاً (حلاً خ ل) لا احرام عليه ان الله احق من وفا بما اشترط
عليه (قل خ) فقلت: أفعليه الحج من قابل؟ قال: لا (١).

و هذه دلت على محل الاشتراط و أنه لابد من شرط للاحلال من عارض
يعرض له من خلاص نفقته و فوت الوقت او حصول مرض و منع عدو و غيرها فلا
يتحقق بقوله: متى شئت كما صرح به في المنتهى (٢) نقلاً عن الشيخ.

و ندل على سقوط الحج فحملها الشيخ في التهذيب على من كان حجه
تطوعاً و قال في المنتهى: وهو حسن و يمكن حملها على من لم يستقر الحج في ذمته قبل
هذ المقام و لم يكن مستطيعاً في القابل و هذا أحسن.

و وجه عدم السقوط مع الاستقرار ظاهر من الادلة المتقدمة من الآية (٣) و
الاخبار و قال في المنتهى: ولا نعلم فيه خلافاً.

و يدل عليه ايضاً صحيحة ابي بصير (في التهذيب) قال: سألت انا عبد الله
عليه السلام عن الرجل يشترط في الحج أن حلى حيث حيث حلتني أعني الحج من
قابل؟ قال: نعم (٤).

(١) لوسائل الباب ٢٤ من ابواب الاحرام الرواية ٣.

(٢) قال في المنهاج (في الفرع السادس من مروج اشتراط ص ٦٨): لابد ان يكون للشرط فائدة مثل ان
يقول ان مرضت او ميت او فاتني الوقت اوصاق على او معاً عدو او غيره فأنا ان يقول ان يحلى حيث حيث شئت
فليس له ذلك انتهى.

(٣) وهي قوله تعالى: و قد على الناس حج الب من استطاع اليه سبيلاً آل عمران ٩٧.

(٤) لوسائل الباب ٢٤ من ابواب الاحرام الرواية ١.

و رواية ابى الصباح الكافى قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشترط في الحج كيف يشترط؟ قال: يقول: حين يريد ان يحرم أن حتى حيث حبستى (فهى خ ل) فهو عمرة فقلت له فعليه الحج من قابل؟ فقال: نعم وقال صفوان: قد روى هذه الرواية عدة من اصحابنا كلهم يقول: ان عليه الحج من قابل (١) .

وفى هذه دلالة على كون الاشتراط بالقول، وعمله ايضاً، ولو لم يكن ما تقدم (٢) لا مكن حل هاتين على الاستحباب لصحبة ذريح لمقدمة (٣) .
واما ما يدل - على ان لا فائدة للشرط مثل حسنة زرارة عن ابى عبد الله عليه السلام قال: هو حل اذا حبسه اشترط او لم يشترط (٤) فلا يكون له فائدة غير الثواب والعزيمة.

فالظاهر أن المراد به (مع عدم الصحة) جواز التحلل في صورتين مع العذر الشرعى الموجب لذلك وذلك يدل على عدم كون جواز لتحلل فائدة له وذلك لا يتنافى عدم الاحتياج الى شيء اصلاً مع الاشتراط والاحتياج اليه مع عدمه لدليل آخر ولهذا لا خلاف في الاحتياج الى الهدى للمحصر لتحلل.

وقوله تعالى: فان احصرتم فما استيسر من الهدى (٥) - صريح في وجوب الهدى بل يشترطون فيه نية التحلل ايضاً والنية والتقصير او لحلق ايضاً في المريض

(١) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب الاحرام الرواية ٢ والظاهر ان قوله: وقال صفوان الحج، من كلام

لراوى لا من كلام الشيخ ره

(٢) من الآية والمعمومات .

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب الاحرام الرواية ٣ .

(٤) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الاحرام الرواية ١ .

(٥) البقرة ١٩٦ .

والاحرام في القطن.

و يوجبون العمرة على ما (من خ ل) فاته الحج لضيق الوقت فيمكن كون عدم الاحتياج الى هذه الامور فائدة له لما تقدم فتكون الآية مخصوصة بمن لم يشترط لجوز تخصيصها بالخبر كما ثبت في الاصول و كذا تخصيص ما يدل على وجوب التقصير او الحلق.

ومما يؤيد ذلك قول السيد بسقوط الهدى مع قوله: بعدم حواز العمل بخبر الواحد خصوصاً مع معارضته للقرآن العزيز فلعل مضمون خبر ذريح عنده متواتر او مجمع عليه و هو بعيد فتأمل.

و أما العمرة فالظاهر انه (١) لا يسقط لأن الشرط أنه ان لم يكن حجة فعمرة، فلا بد من العمرة حينئذ للشرط ايضاً، اما لو اقتصر في الشرط في الحج بـ (حلتني حيث حبستني) ولم يذكر: (ان لم يكن حجة فعمرة) وحصل المانع من اصح دون العمرة ففي سقوطها حينئذ تأمل بل الظاهر لعدم صريح يدل عليه مع وجود هذا القيد في بعض احبار الاشتراط و عدم ظهور جواز الاكتفاء بذلك المقدار بحيث يترتب عليه هذه الفائدة مع ثبوت وجوب الاحلال بالعمرة مع فوت الحج للاحلال و مسيجىء تحقيقه

قوله: «والاحرام في القطن»، اى يستحب الاحرام في القطن لعل دليبه التامس لما تقدم من أن احرامه صلى الله عليه وآله كان في الثياب من القطن ويمكن استحباب البيض لما روى عنه صلى الله عليه وآله قال: خير ثيابكم البيض و كفنوا بها موتاكم (٢)

(١) هكذا في جميع النسخ و الصواب أنها لا تسقط.

(٢) راجع الوسائل لب ١٩ من ابواب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه وآله: البوا البيض فانه

احيب و طهر، و كفنوا فيه موتكم و من طريق العامة رواها في كبر العيال ج ٥ ص ٥٧٧

وتوفير شعر الرأس من أول ذى القعدة للمتمتع، ويتأكد عند هلال ذى الحجة.

قوله: «وتوفير شعر الرأس» إشارة الى مقدمات الاحرام المسونة.

(الاولى) استحباب ترك ازالة شعر الرأس من أول ذى القعدة للمتمتع، ويتأكد من أول ذى الحجة، اذا لم يكن احرم، فانه يحرم بعد ذلك كما سيجيء. واما دليله فلمله حسنة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (وهي صحيحة في الفقيه) قال: الحج أشهر معلومات، شوال وذو القعدة وذو الحجة، فمن اراد الحج وفر شعره اذ انظر الى هلال ذى القعدة، ومن اراد العمرة، وفر شعره شهراً (١). فانها محمولة على الاستحباب للاصل وعدم الصراحة في الوجوب مع بعد وجوب شيء من واجبات ما بعد الاحرام، قبله أيضاً، ولهذا ما ذهب اليه احد الآ الشيوخ في بعض كتبه مثل الاستبصار (٢).

واعلم ان هذه غير صريحة في حث التمتع، بل ظاهرة في مطلق الحاج، وأنها غير مخصوصة بشعر الرأس، بل مطلق الا أنه يخرج غير شعر الرأس وللحية لدليل سيأتي ويبقى الباقي.

ويؤيد الاستحباب أنها مشتملة على التوفير للمعتمر شهراً، ولا قائل بالوجوب فيه على الطاهر.

وما في رواية أخرى عنه عليه السلام، قال: خذ من شعرك اذا أَرَمَعْتَ (٣) على الحج، شوال كله الى عرة ذى القعدة (٤).

فانها أيضاً غير ظاهرة في الوجوب بل الاستحباب.

(١) الوسائل الباب ٢ من ابواب الاحرام الرواية ٤.

(٢) قال في الاستبصار لا يجوز اخذ الشعر من ذى القعدة وذى الحجة الى انقضاء مناسك انتهى.

(٣) أرمع الامر وعليه وبه ثبت عليه وظهر فيه عرفاً.

(٤) الوسائل الباب ٢ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

و يؤيده ما في صحيحة اسمعيل بن جابر، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: كم أُوقَرُ شعري اذا اردت هذا السفر؟ قال: اعفه شهراً (١).
 كد في التهذيب، قال في الفقيه: وقد يجزى الحاج بالترخص ان يوفر شعره شهراً، روى ذلك هشام بن الحكم واسمعيل بن جابر (و طريقه اليها صحيح (٢) و هما ثقتان) ثم قال: ورواه اسحق بن عمار (٣) عن ابي الحسن عليه السلام و روى سماعة و ذكر روايته الآتية (و طريقه الى اسحق صحيح و اليه حسن (٤) الا أنَّ فيها قولاً).

و رواية سعيد الاعرج عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا يأخذ الرجل اذا رأى هلال ذي القعدة و اراد الخروج من رأسه ولا من لحيته (٥).
 و هذه ايضاً غير صحيحة و لا صريحة في التحريم على التمتع فالحمل على الاستحباب للحاج غير بعيد و يدل على استحباب ذلك عن اللحية ايضاً.

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب الاحرام الرواية ٢٠٢

(٢) طريق الصدوق قدّم الى هشام بن الحكم (كما في المشيخة هكذا) و ما كان فيه عن هشام بن الحكم فقد رويته عن ابي و محمد بن الحسن رضي الله عنهما عن سعد بن عبدالله و الحميري جميعاً عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم و محمد بن ابي عمير عن هشام بن الحكم.

و طريقه لاسمعيل بن جابر هكذا: و ما كان فيه عن اسمعيل بن جابر فقد رويته عن محمد بن موسى بن النوكل رضي الله عنه، عن عبدالله بن جعفر الحميري عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن اسمعيل بن جابر

(٣) الوسائل الباب ٢ من أبواب الاحرام الرواية ٣٠٢

(٤) طريق الصدوق الى اسحق بن عمار (كما في المشيخة هكذا) و ما كان فيه عن اسحق بن عمار فقد رويته عن ابي رضى الله عنه عن عبدالله بن جعفر الحميري عن علي بن اسمعيل عن صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار

و طريقه قدّم الى سماعة هكذا: و ما كان فيه عن سماعة بن مهران فقد رويته عن ابي رضى الله عنه عن علي بن برهيم بن هشام عن ابيه عن عثمان بن عيسى الحميري عن سماعة بن مهران

(٥) الوسائل الباب ٢ من أبواب الاحرام الرواية ٦٠٢

و يؤيده موثقة سماعة له (١) عن ابى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الحجامة وحلق القفا في اشهر الحج؟ فقال: لا بأس به والسواك والنورة (٢).
وهي ظاهرة لمن اراد الاحرام مطلقا وجميع اشهر الحرم فتخصيص الشيخ لها بالشول مستنداً الى بعض الاخبار بعيد و كذا حل -رواية محمد بن خالد- قال: سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول: أما أنا فأخذ من شعري حين اريد الخروج يعني الى مكة للاحرام (٣). على الاخذ من غير الرأس واللحية مستنداً. الى رواية ابى الصباح الكناني قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يريد الحج يأخذ من شعره في اشهر الحج؟ فقال: لا ولا من لحيته ولكن يأخذ من شاربه ومن اطفاره وليطل ان شاء الله (٤).

و هو بعيد فان ظاهرها حواز الاخذ من مطلق الشعر و يحتمل الاباحة و الجواز مع عدم الصحة و يحمل فيه ظاهراً على الاستحباب رواية ابى الصباح فالوجوب بعيد .

و ابعد منه ايجاب الذم على الخالق في ذى القعدة قل الاحرام.

لرواية جميل بن دراج، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن متمتع حلق رأسه بمكة؟ قال: ان كان جاهلاً فليس عليه شيء، و ان تعد ذلك في اول الشهور للحج بثلاثين يوماً فليس عليه شيء و ان تعد بعد الثلاثين التي يوفر فيها الشعر للحج فان عليه دما يهرقه (٥).

(١) اى لاجل سماعة.

(٢) الوسائل الباب ٤ من ابواب الاحرام الرواية ٣.

(٣) الوسائل الباب ٤ من ابواب الاحرام الرواية ٥.

(٤) الوسائل الباب ٤ من ابواب الاحرام الرواية ٤.

(٥) الوسائل الباب ٥ من ابواب الاحرام الرواية ١ و في الكافي في اوز اشهر الحج، وفي الفقيه في

و تنظيف [تنظيفه] الجسد.

و قص الاظفار، و أخذ الشارب، وإزالة الشعر، والاطلاء بالنورة

لعدم الصحة لوحود علي بن حديد (١) الذي نصّعه الشيخ مراراً ورّد خبره لذلك مع عدم عادته ذلك، و لما تقدم، مع أنّ المتن لا يخلو عن شيء ففهم و احتمال كونه بعد الاحرام.

و يؤيده (عن متمتع) و ان لم يكن ما قبله معه و ايضاً أنّها مخصوصة من كان بمكة فيحمل على الاستحباب.

و كذا يحمل على الاستحباب حسنة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: عفا شعرك للحج اذ رأيت هلال ذي القعدة و للعمرة شهراً (٢). و هذه ايضاً عام في كل حج و كل شعر، يحمل على شعر الرأس و للحية لما تقدم و لعل مراد المصنف شعر الرأس و شعر اللحية.

(الثانية) تنظيف الجسد بارالة النوسخ و الرائحة الكريهة و اغبار و غيرها عه، لأنّ النظافة مطلوبة للشارع و راحة للبدن و ليس له دليل في الخصوص بخصوصه نعم مفهوم من ادلة العسل و ازالة الشعر و قص الظفر فلواكتفى بها بأن يقول: و تنظيف الجسد مازالة الشعر و العسل و قص الاظفار، لكان أولى كما فعله في المنتهى.

(وامّا الثالثة و الرابعة و الخامسة و السادسة) فهي قص الاظفار و اخذ الشارب و ازالة الشعر من غير الرأس و اللحية مثل الابط بالنتف او الحلق و اطلاق العنة، و كان الاولى ان يقول ازالة الشعر خصوصاً بالاطلاء.

أول شهر الحج.

(١) و لسد كي في الكافي هكذا: محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن حديد عن حبل بن دراج

(٢) بمائل الباب ٢ من ابواب الاحرام الرواية ٥.

فدليلها صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا انتهيت الى بعض المواقيت التي وقت رسول الله صلى الله عليه وآله فاستف ابطك و احلق عانتك وقلم اطفارك وقص شاربك ولا يضرك باي ذلك بدأت (١).

و في صحيحة اخرى عنه عليه السلام (الطويلة) فاستف ابطك (ابطيك خ ن) وقلم اطفارك واطل عانتك وخذ من شاربك الحديث (٢).

و صحيحة حريز قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن النهي للاحرام؟ فقال: تقليم الاظفار واخذ الشارب وحلق العانة (٣).

و صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: سئل عن نتف الانط وحلق العانة والاخذ من الشارب ثم يحرم؟ فقال: نعم لا بأس به (٤).

و صحيحة معاوية بن وهب قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام ونحو بالمدينة عن النهي للاحرام فقال: اطل بالمدينة وتجهز بكل ما تريد واغتسل (ان شئت فيه) وان شئت استمتعت بمقصحك حتى تأتى مسجد الشجرة (٥).

وفيها دلالة على عدم وجوب الغسل ايضاً خصوصاً في صحيحة معاوية بن وهب على ما في المقبه وعلى تقديم مقدمات الاحرام قبل الميعات حتى لغسل من غير قيد خوف الاعواز وعدم الاعداد فيه، وان لبس الخيط لا يضر بالغسل، ولا يحتاج الى اعادته فيه حينئذ ايضاً.

واما الذي يدل على اولوية الاطلاع من الحلق و الحلق من الستف فما في

(١) الوسائل الباب ٦ من ابواب الاحرام الرواية ٣

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب الاحرام الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٦ من ابواب الاحرام الرواية ١

(٤) الوسائل الباب ٦ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

(٥) الوسائل الباب ٧ من ابواب الاحرام الرواية ١

والغسل

روية عبد الله بن ابي يعفور قال: كنا بالمدينة قلاً حائى (اي ناحئى) زرارة ففى
نتف لابط وحلقه فقلت: حلقه افضل (من نتفه) وقال: زرارة نتفه افضل وسدنا
عن ابي عبد الله عليه السلام فاذا نى و هو فى الحمام يطلى قد اطلى اظليه فصب زرارة
يكفيك؟ فقال: لا لعله فعل هذا لما لا يجوز لى أن افعله فقال: فم ابتأ؟ فقلت: إن
زرارة لاحائى فى نتف الابط وحلقه فقلت: حلقه افضل وقال زرارة: نتفه افضل
فقال: اصبت السنة و اخطأها زرارة حلقه افضل من نتفه و طليه افضل من حلقه ثم
قل لنا: اظليا فقت: فعلنا (ذلك خئل) منذ ثلاثة فقال: أعيداً فان الاطلاع ظهور (١)،
لعل المراد بثلاثة ثلاثة ايام فبدل على استحباب بعد الثلاث ايضاً فى الحمة بل
عنه يدل على اقل من ذلك ايضاً.

فيحمل ما يدل على الاستحباب اذا مضى خمسة عشر يوماً على تكديه فى
لجمة و هو رواية علي بن ابي حمزة قال: سأل ابو بصير ابا عبد الله عليه السلام و
انا حضر فقال: اذ اطلت للاحرام الاول كيف اصع فى الطيبة الاحيرة و كم
بينهما؟ قال: اذا كان بينهما جمعتان خمسة عشر يوماً فاطل (٢).

فاما غير صحيحة ولا صريحة فى عدم الاستحباب فى اقل منها و قريب منها
روية اخرى له عنه عليه السلام (٣).

(والسابعة) اغسل قال فى المنتهى: ويستحب الغسل اذا اراد الاحرام من
الميقات، ولا تعرف فيه خلافاً ثم قال ايضاً فيه: ولا تعرف خلافاً فى مستحب
هذا الغسل قل ابن المذر: اجمع اهل العلم على أن الاحرام جائز بغير غسل و

(١) النوسل الباب ٨٥ من ابواب آداب الحمام الرواية ٤ و اورد دبطها فى انساب ٣٢ من سنن لا ابواب

لرواية ٥.

(٢) النوسل الباب ٧ من ابواب الاحرام الرواية ٤.

(٣) النوسل الباب ٧ من ابواب الاحرام الرواية ٥.

أنه غير واجب.

فيفهم منه عدم وجوبه بالاجماع وعدم شرطيته لصحة لأحرم، فلا يجب الإعادة على من تركه، وصح إحرامه.

وكانه حل قول الشيخ في النهاية: - من أحرم من غير صلاة وغير غسل كان عليه إعادة الأحرام بصلاة وغسل - على الاستحباب كما قال في البسوط: كن إحرامه معتقداً غير أنه يستحب له إعادة الأحرام بصلاة وغسل ورد اعتراض ابن أدریس عليه - أنه إذا انعقد الأحرام بالنية والتلبية كيف يعيده و أي استحباب حينئذ - بأنه لا استبعاد في إعادة واجب لأمر مستحب لدليل شرعي كما في الصلاة المكتوبة إذا دخل فيها بغير أدان ولا إقامة وأيضاً كما في قطعها لأدرك فضيلة الجماعة وهذه أولى لعدم تركه شيئاً لا واحياً ولا ندباً ولا عمداً ولا نسباً وهو صحيحة الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن (الثقتين) قال: كتبت إلى العبد الصالح أبي الحسن عليه السلام رحل أحرم بغير صلاة أو لا غسل (أو غير غسل خ ل) جاهلاً أو عالماً ما عليه في ذلك وكيف ينبغي له أن يصنع؟ فكتب: يعيده (١) .

وحينها - على صورة الأحرام بغير التلبية - بعيد، لا ضرورة له. لعل فيها دلالة ما على الاستحباب لوجود لفظة ينبغي في السؤال فكأنه قل في الجواب: ينبغي أن يعيده، ولوجود الصلاة و لعل ما قل أحد بوجوبها واشتراطها.

و أيضاً يدل على ذلك الأخبار المتقدمة و قد اشرنا إليها و الاصل

(١) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الأحرام الرواية ١ وفي الكافي هكذا: علي بن مهزيان قال: كتب الحسن بن سعيد إلى أبي الحسن عليه السلام و منه أيضاً يدل قوله عليه السلام (بغير صلاة أو لا غسل جاهلاً أو عالماً)، بغير غسل أو بغير صلوة عالم أو جاهل.

- وانضمام الامر الاستحبابي بغيره من الاطلاع وقلم الطهر وازالة الشعر والصلاة - مؤيد لحمل الامر بالفضل على الاستحباب وبقدر وجوبه من بين مقدمات الاحرام مع وجود الامر في الكل .

و ايضاً يبعد وجوب شيء لشيء قبل تحققه مع عدم وجوب استدامته معه ووجوب نزع الخيط لتحريم استدامته مع المحرم ودعوى الاجماع المتقدم.

فقول ابن أبي عقيل - على ما نقله في المختلف: غسل الاحرام فرص واجب - محل التأمل و متاؤل لما (نما خ ل) تقدم وان كان دليلاً قوياً وهو الاوامر لكثيرة في الاخبار الصحيحة (١) ولا شك أن الاحتياط عدم الترك .

والظاهر أنه يكفي فيه نية القربة، وامثال الاوامر الواردة في الاخبار من غير قصد وجوب و نذب، خصوصاً في مثل هذه المسألة، ويمكن تجويز التعدد و الترديد، كما تقدم في غسل الجمعة؛

و اعلم أنه يجوز تقديم هذا العمل على الميقات في مثل المدينة لصدق الامثال ولما في صحيحة الحلبي، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام، عن الرجل يغتسل بالمدينة لاحرامه؟ فقال: يجزيه ذلك من العمل بذى الحلبة (٢) ولما تقدم في صحيحة معاوية بن وهب (٣) وغير ذلك فلا يقيد بخوف عور الماء نعم حيث أكد و عليه يحمل ما في صحيحة ابن أبي عمير، عن هشام، قال: ارسلنا الى ابي عبد الله عليه السلام، ونحن جماعة ونحن بالمدينة، انا نريد ان نودعك فارسل لينا ابو عبد الله عليه السلام ان اغتسلوا بالمدينة، فأتى احاف ان يعوز الماء عليكم بذى الحليفة، فاغتسلوا بالمدينة والبسوا ثيابكم التي تحرمون فيها، ثم تعالوا فإرادى و مثنى

(١) راجع الوسائل الباب ٨ من ابواب الاحرام.

(٢) الوسائل الباب ٨ من ابواب الاحرام الرواية ٦

(٣) الوسائل الباب ٧ من ابواب الاحرام الرواية ١

(او مثاني خ ل) (١) وهذه تدل على لبس ثوبين الاحرام فيها ايضاً وترك المحيط بعده ومراعات التقية .

على أنه لا دلالة فيها على التقييد، نعم لا يهمهم منه غير المقيد ويؤيده ايضاً الاخبار الصريحة في أن غسل اليوم كاف ليومه وليله (٢) وأنه لا يعيد غسل المدينة ولونام .

لصحيحة عيص بن القاسم عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يغتسل للاحرام بالمدينة، ويلبس ثوبين ثم ينام قبل ان يحرم؟ قال: ليس عليه غسل، ومن اغتسل اول الليل ثم احرم آخر الليل اجزاء غسله (٣) .

وفيها دلالة على عدم نقض الغسل بالحدث، فإن الظاهر أن المراد ليس عليه الغسل (غسله خ ل) الذي كان قبل ذلك لأنه اتي به في الجملة لا أنه ليس بواجب عليه لأن سوق الكلام أن للغسل السابق دخلاً في عدم الغسل عليه الآن فسقط الاستحباب المؤكد، فلا يكون اعادته قبل النوم بذى الحليفة كذلك، و يحتمل ذلك، كما قيل في تقديم غسل الجمعة .

فما ورد في الاعادة بعده محمول على الاستحباب في الجملة، لا على بطلان الغسل الاول والاعادة للاتيان بالاستحباب الاول وهي (٤)

صحيحة النضر بن سويد (الثقة) عن ابي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يغتسل للاحرام ثم ينام قبل ان يحرم؟ قال: عليه اعادة الغسل (٥) .

(١) الوسائل الباب ٨ من ابواب الاحرام الرواية ١

(٢) راجع الوسائل الباب ٩ من ابواب الاحرام .

(٣) الوسائل الباب ١٠ من ابواب الاحرام الرواية ٣ ليس قوله: من اغتسل اول الليل اي في الوسائل

و النهي نعم هذه الجملة مذكورة في التقيه و ليله من كلام التقيه .

(٤) أي ما ورد في الاعادة صحيحة الحج

(٥) الوسائل الباب ١٠ من ابواب الاحرام الرواية ١ .

وَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَوْلَا لِسُ الْخُطِّ لَمْ يَنْقُضْ غَسْلُهُ وَيَكْفِيهِ ذَلِكَ، لَمَّا تَقَدَّمَ .
 خصوصاً صحيحة معاوية بن وهب (في حديث) و اغتسل و ان شئت
 استمتمت بقميصك حتى تأتي مسجد الشجرة (١).
 و للأصل و امتثال الأوامر و لجواز استعمال ما يحرم في الاحرام حينئذ من
 غير نقض كما تقدم و مثله (٢).

قلم الظفر لحسنة جميل بن دراج عن بعض اصحابه عن ابي جعفر
 عليه السلام في رجل اغتسل للاحرام (لاحرامه خ ل) ثم قلم اظفاره قال: يمسحها
 بالماء ولا يعيد الغسل (٣).

ويمكن حل ما يدل عليه على الاستحباب في الجملة مع بقاء الاول .
 مثل رواية عبي بن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اغتسل
 للاحرام ثم لبس قميصاً قبل ان يحرم؟ قال: قد انتقض غسله (٤).
 و رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا اغتسل الرجل و
 هو يريد ان يحرم، فلبس قميصاً قبل ان يلتبى، فعليه الغسل (٥).
 عن ان في سند هذه سهل (٦) و هو ضعيف وفي الاولى (٧) القاسم بن محمد

(١) الوسائل الباب ٧ من ابواب الاحرام الرواية ١.

(٢) اي مثل لبس الخيط.

(٣) الوسائل الباب ١٢ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

(٤) الوسائل الباب ١١ من ابواب الاحرام الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ١١ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

(٦) و سندها كذا في الكافي هكذا. علة من اصحابنا عن سهل بن رباح عن احمد بن محمد عن علا بن

رزيق عن محمد بن مسلم.

(٧) و سندها كذا في الكافي هكذا: محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين عن القاسم بن محمد

عن علي بن ابي حمزة.

المشترك وعلي بن ابي حمزة كذلك مشترك بين الضعيف وغيره .

و كذا يؤل ما في صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام
قال: اذا لست ثوباً لا ينبغي لك لبسه او اكلت طعاماً لا ينبغي لك اكله فاعد
الفصل (١).

و كذا ما في رواية عمر بن يزيد (في حديث) (فتعيد الفصل) (٢) .
و أنه اذا اغتسل يكفيه ذلك يوماً و ليلة لصحيحة جميل انه قال: غسل
يومك يجزيك لليلتك و غسل ليلتك يجزيك ليومك (٣)
و هذه مؤيدة لعدم النقض بالحدث و لبس الخيط و غيرها فتأمل، و كذا
ما سنذكره.

فما يفهم عنه التقييد باليوم فقط، او الليل، محمول على ضرب من
الاستحباب، مثل ما في صحيحة العيص المتقدمة (٤) و صحيحة عمر بن يزيد عن
ابي عبدالله عليه السلام قال: من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله لي انيل في
كل موضع يجب فيه الفصل و من اغتسل ليلاً كفاه غسله الى طلوع الفجر (٥).
لعل المراد بيجب يرحح كما هو الظاهر من الادلة لأنه لا معنى لتقييد الفصل
الواجب الا ان يكون في الاصل مستحباً و مندوراً لشيء مثل الريارة و لاحرم و

(١) الوسائل الباب ١٣ من ابواب الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١٣ من ابواب الاحرام الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٩ من ابواب الاحرام الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ١٠ من ابواب الاحرام الرواية ٣.

(٥) الوسائل الباب ٩ من ابواب الاحرام الرواية ٤ و لا يخفى ان الراوى هو عثمان بن يزيد كما في

التهديب والوسائل مع التوجه في الطبع الحديث من الوسائل عمر بن يزيد و جعل (عثمان) بدلاً و في التهديب
جعل (عمر) بدلاً.

والاحرام عقيب فريضة الظهر او غيرها، او ست ركعات، واقله ركعتان.

هو نادر و لظاهر ان المراد اعم .

ورواية ابي بصير و سماعة بن مهران كلاهما عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من عتسل قبل طلوع الفجر وقد استحم قبل ذلك ثم أحرم من يومه أجزاءه غسسه وان اغتسل في أول الليل ثم أحرم في آخر الليل أجزاءه غسسه (١).

مع أن الدلالة بالمفهوم وسندها غير صحيح.

و أنه قال في المنتهى: لو لم يجد الماء للاغتسال قال الشيخ ره يتيمم وهو احتيار الشافعي، وقال احمد: لا يستحب الخ، طاهره عدم الخلاف عندنا وفيما تقدم - من مثل انه احد الطهورين (٢) و الصعيد يكفيك عشر سنين (٣) - اشارة الى ذلك واستدل في المنتهى على ذلك بالقياس الى الواجب فتأمل.

قوله: «والاحرام عقيب فريضة الظهر الخ». ظاهر هذه العبارة كما كثر العبارات أن الافصل كون الاحرام عقيب فريضة الظهر للتأسي به صلى الله عليه وآله لأن احرامه كان عقيب الظهر على ما في صحيحة الحلبي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام أليلاً أحرم رسول الله صلى الله عليه وآله او (ام خ) نهاراً قال: بل نهاراً فقلت: فأية ساعة؟ قال: صلاة الظهر (٤).

ولصحيحة عبيد الله الحلبي و معاوية بن عمار كليهما، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: لا يضرك بليل احرمت اوهاراً إلا أن أفصل ذلك عند زوال الشمس (٥).

(١) الوسائل الباب ٩ من ابواب الاحرام الرواية ٥

(٢) الوسائل الباب ١٤ من ابواب التيمم الرواية ١٥ نقلها في ديل روايه محمد بن مسلم

(٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب التيمم الرواية ١٢ المذكورة في ديل رواية السكوني

(٤) الوسائل الباب ١٥ من ابواب الاحرام الرواية ٣.

(٥) الوسائل الباب ١٥ من ابواب الاحرام الرواية ١.

فافهم دلالتها على المطلوب .

وهذه تدل على عدم وجوب كونه في وقت خاص .

ثم بعد ذلك في الفضيحة عقيب أية فريضة كانت ولو كانت قضاء، اذا لم يتفق في وقت الاداء .

لما في صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام: لا يكون الاحرام الا في دبر صلاة مكتوبة (او نافلة فيه) فان كانت مكتوبة احرمت في دبرها بعد التسليم وان كانت نافلة صليت ركعتين واحرمت في دبرهما الحديث (١) . ثم بعده ان لم تكن فريضة عقيب ست ركعات نافلة الاحرام وقلها ركعتان لرواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: تصلى للاحرام ست ركعات تحرم في دبرها (٢) .

وهي مقيدة بعدم وقت فريضة لصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا اردت الاحرام في غير وقت صلاة فريضة فصل ركعتين ثم احرم في دبرهما (٣) .

وقيدت هذه لسابقها بان يكون في وقت الضيق وعدم الوسعة وكذا ما تقدم في روايته ايضاً عنه عليه السلام .

واما ما يوجد في بعض العبارات - مثل عبارة المستى انه يستحب ان يصلى ست ركعات للاحرام وقلها ركعتان ثم الظهر او فريضة - مع عدم امكان الظهر ومع عدمها ايضاً يقتصر على النافلة ثم يحرم .

(١) الوسائل الباب ١٦ من ابواب الاحرام الرواية ١ .

(٢) الوسائل الباب ١٨ من ابواب الاحرام الرواية ٤ .

(٣) الوسائل الباب ١٨ من ابواب الاحرام الرواية ٥ .

و المرأة كالرجل الآ في تحريم المخيط.
و لا يمنعها الحيض منه، فان تركته ظناً بالمنع رجعت مع
المكنة، والآ خارج الحرم، والآ في موضعها.

فدليله غير واضح لعله الجمع بين أحبار الفريضة و النافلة، على ان تقديم
النافلة يحتاج الى دليل (آخريخ) خصوصاً مع ورود عدم النافلة في وقت الفريضة و
لمن عليه الفريضة لعله لفضيلة كونه عقيب الظهر و الفريضة المفهومة من التاسي و
الرواية فتأمل.

وقد فهمت ان وجه الجمع هو وقت الفريضة و عدمه فتأويل مثل هذه
العبارة بحيث يوافق عبارة المنتهى ونحوه كما يفهم من بعض الحواشي محل التأمل فتأمل.

قوله: «و المرأة كالرجل الآ في تحريم المخيط»، اي المرأة كالرجل في كيفية
الاحرام من الواجبة و المدوبة المذكورة لكن يحتاج الى استثناء لبس الحرير ايضاً و
يمكن الاكتفاء بما تقدم و لكن بعدم المخيط ايضاً ولا يحتاج الى استثناء رفع الصوت
لقوله: (للرجال فيما تقدم) وكذا توفير شعر الرأس و اخذ الشارب ولا لوازم تحريم
لبس المخيط من تعدد لثياب و ابدال ثياب الاحرام و لبس القبا مقلوباً.

و يمكن استحباب احرامهن في القطن فلا يستثنى ولا يحتاج الى استثناء
كشف الرأس و تغطية الوجه و ظهر القدم و الظلال لعدم ذكرها و سيجىء بن و
لا يحتاج الى ذكر اصل الحكم و على تقدير ذكره لو استثنى وجوب لبس الثوبين
بدل تحريم المخيط لكان أولى لعدم التصريح فيما سبق بتحريمه مع ذكر حوازه للمرأة و التصريح
بوجوب لبسهما ولعله اكتفى بتحريم المخيط، لأنه يفهم منه عدم وجوب لبسهما فتأمل.

قوله: «ولا يمنعها الحيض منه الخ»، اي ليس الطهارة واجبة و شرطاً
للاحرام فيحوز مع الحيض و غيره من الاحداث، فلا يكون الحيض و نحوه مانعاً من
صحة الاحرام، بل من غسله ايضاً، لما في صحيحة معاوية بن عمار (في الفقيه وهي

الميقات الذي جازت عنه مع الامكان وان تمكنت الى غيره امكن وجوب الرجوع اليه، ومع لعجز، بالكلية تخرج خارج الحرم، وتحرم منه ومع التعذر تحرم من موضعها لان الاحرام من الميقات واجب فيجب الرجوع اليه والاحرام منه.

وإذا تعذر مع عدم العلم والعمد فلا خلاف في عدم وجوب الرجوع اليه، وفي وجوب الاتيان الى موضع يصح منه الاحرام، وكان ميقاتاً وعلى تقدير لامكان وادناه خارج الحرم.

ومع التعذر تحرم من مكانها، لعدم القدرة على تحصيله في ميقات ما بوجه، وقد مر البحث في مثنها فيمن جاوز الميقات ناسياً او جاهلاً.

ويؤيده وثيقة زرارة عن اناس من اصحابنا حجوا بامرأة معهم، فقدموا الى الوقت (الميقات خ ل) وهي لا تصلى فجهلوا أن مثلها ينبغي ان تحرم فوضوا بها كما هي، حتى قدموا مكة، وهي طامث حلال، فسألوا الناس، فقالوا: تخرج الى بعض المواقيت فتحرم منه، وكانت اذا فعلت لم تدرك الحج، فسألوا ابا جعفر عليه السلام فقال: تحرم من مكانها قد علم الله نيتها (١).

وفيها ايما الى الاكتفاء بالخروج الى ميقات ما مع الامكان، لا تعيين الميقات الذي جازت عنه.

ولا دلالة على عدم الخروج منها امكن الى صوب الميقات وخارج الحرم، وقد تقدم البحث في ذلك مراراً، فتذكر.

وصحيحة (٢) معاوية بن عمار، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة كذب مع قوم فطمشت، فارسلت اليهم فسألتهم، فقالوا: ما ندري أعليك حرام ام

(١) لوسائل الباب ١٤ من سوابب الوقت الرواية ٦.

(٢) عطف على قوله و يؤيده وثيقة زرارة الحج.

لا، و أنت حايض؟ فتركوها حتى دخلت الحرم فقال عليه السلام: ان كان عليها مهلة فلترجع الى الوقت فلتحرم منه، فان لم يكن عليها وقت (مهلة غ ل) فلترجع الى ما قدرت عليه، بعد ما تخرج من الحرم بقدر ما لا يفوتها (الحج فتحرم يب) (١).
يمكن حمل الرجوع الى المواقيت مهما تقدر على الاستحباب، لما تقدم، و على الخروج الى ميقات آخر غير الذي مرت، لعدم كون الاحرام الا في ميقات، و ليس ما بين الميقات و الحرم ميقات، و كذا ما بينها و بين خارج الحرم، على تقدير تعذر الخروج و امكان التقدم في الجملة.

و لما (٢) في صحيحة عبدالله بن مسنان، في الرجل الجاهل، و الناسي عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: يخرج من الحرم و يحرم منه و يحزبه ذلك (٣).
و لما في صحيحة الحلبي و حسنة (في الناسي و الخائف فوت الوقت) عنه عليه السلام فليحرم من مكائه و ان استطاع ان يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم (٤) و لما في صحيحة اخرى (٥) له عنه مثلها، و لغير ذلك مما تقدم.
و يمكن تخصيص الطامث بهذا و تخصيص تلك الروايات بهذه (٦) و لكثرت بعيد و الاصل و الشريعة السهلة مؤيدة و لان الانتهاء الى محل يعلم الخوف بعده و

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب المواقيت الرواية ٤.

(٢) عطف على قوله: لما تقدم.

(٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب المواقيت الرواية ٢ و متن الرواية هكذا، عن عبدالله بن مسان قال:

سألت ابا عبدالله عليه السلام، عن رجل مر على الوقت الذي يحرم منه الناس فحسب او جهل ثم يحرم حتى في مكة، فعاد ان رجع الى الوقت ان يفوته الحج؟ فقال: يخرج من الحرم و يحرم و يحزبه ذلك

(٤) الوسائل الباب ١٤ من ابواب المواقيت الرواية ٧ و متن الرواية، عن الحلبي عن ابي عبدالله

عليه السلام في رجل نسي ان يحرم حتى دخل الحرم، قال: قال ابي: يخرج الى ميقات اهل ارضه، و ان حش ان يفوته الحج احرم من مكائه فان استطاع الخ.

(٥) الوسائل الباب ١٤ من ابواب المواقيت الرواية ١.

(٦) اي صحيحة معاوية الزائدة في الطامث.

لا تجوز التعدي (١) بنحو شبر، مشكل جداً، مع عدم ظهور قول به، فإن أكثر العبارات يصد عدم وجوب الخروج منها امكن، نعم يمكن كون ذلك احوط، مع التجديد في ادنى الحل والمكان (٢) لاحتمال صيرورتها ميقاتاً فتأمل.

واما المستحاضة فع فعلها ما يجب عليها بحكم الطاهر فتفعل ما تفعله. ويؤيده ما في آخر صحيحة معاوية المتقدمة (في حكاية اساء في الفقيه) و لم تطهر حتى نفروا من منى وقد شهدت الواقف كلها عرفات وجمعاً ورميت لجمار و لكن لم تطف بالبيت و لم تسع بين الصفا و المروة فلما نفروا من منى امرها رسول الله صلى الله عليه وآله فاغتسلت و طافت بالبيت و بالصفا و المروة الرواية (٣).

وهذه تدل على عدم اشتراط الطهارة في منسك غيرهما وسيجيىء. وكذا ما في آخرها في الكافي: وقد اتى لها ثمانية عشر يوماً فامرها رسول الله صلى الله عليه وآله ان تطوف بالبيت وتصلى و لم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك (٤). وفيها دلالة على اكثر النفاس و قد تقدم و على جواز ادخال الجاسة الغير المتعدية الى المسجد ويمكن ان يكون مخصوصاً بها و بحال التعذر و الضرورة.

و كذا مرسلة يونس بن يعقوب عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال: المستحاضة تطوف بالبيت وتصلى ولا تدخل الكعبة (٥).

و يمكن كون النهى للتحريم و الكراهة، لعدم ظهور وجه التحريم، و الارسال، و الاصل، و كونها في حكم الطاهر.

(١) و في بعض النسخ: تجوز التعدي بدل (ولا يجز التعدي).

(٢) في مكانه.

(٣) الوسائل الباب ٤٩ من ابواب الاحرام الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٩١ من ابواب الطواف الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ٩١ من ابواب الطواف الرواية ٢.

المطلب الثالث: في تروكه

يجب على المحرم اجتناب صيد البر.
و هو كل حيوان ممتنع يبيض و يفرخ في البر أكلاً و ذبحاً و

قوله: «وهو كل حيوان ممتنع الح». ما يجب على المحرم اجتنابه امور.
ولها صيد البر، و عرفه المصنف بما تقدم، و لعل مراده بكل حيوان هو كل
حيوان محلل لطهور عدم تحريم كل حيوان موصوف .

قال في المستهى: و لا كفارة في قتل السباع طائفة كانت او ماشية كالهازي
و الصقر و الشاهين و العقاب و نحوها و الثمر و الفهد و نحوهما الا الاسد فان
اصحابنا رووا ان في قتله كبشا (١) اذا لم يرده و اما اذا اراده فانه يجوز قتله و لا
كفارة حيث اجماعاً ثم قال: روى ابو سعيد المكارى قال: قلت لابي عبد الله
عليه السلام: رجل قتل اسداً في الحرم فقال: عليه كبش يذبحه (٢) و عدى في هذه

(١) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب كهارات الصيد الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب كهارات الصيد الرواية ١.

اصطيداً و اشارة، و دلالة، و اغلاقاً، و امسكاً.

الرواية توقف، و الأولى سقوط الكمارة عملاً بما تقدم من الاحاديث (١).
و يمكن ان يقال السند ايضاً غير صحيح و الدلالة غير واضحة على المطلوب،
فيحمل على الاستحباب.

و لكن بقي ان بعض المحرمات ايضاً حرام صيده على المحرم مثل الثعلب و
الارنب و الضب و القنفذ و اليربوع.

لصحيحة مسمع عن ابي عبدالله عليه السلام قال: في اليربوع و القنفذ و
الضب اذا اصابه المحرم فعليه جدي و الجدي خير منه و انما جعل هذا لكي ينكل
عن فعل غيره من الصيد (٢) و لا يضر عدم التصريح بتوثيق مسمع
و لعموم الادلة (٣) و لصحيحة احمد بن محمد البرنظي قال: سألت
ابا الحسن عليه السلام عن محرم اصاب ارنباً او ثعلباً فقال: في الارنب (دم فيه)
شاة (٤).

و الظاهر ان ليس التخصيص مراداً لما في الصحيح عنه عن علي بن ابي
حمزة عن ابي بصير قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل قتل ثعباناً؟ قال:
عليه دم قلت: فارنباً؟ قال: مثل ما في الثعلب (٥).

و لا يضر عدم توثيق علي و ابي بصير بان الظاهر ان علي هو البطائي
الضعيف و ابو بصير هو يحيى بن القاسم الضعيف ايضاً لعدم القائل بالفرق على
الظاهر.

(١) انتهى كلام المتن.

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٣) اي الادلة الدالة على تحريم الصيد من الآيات و الروايات.

(٤) الوسائل الباب ٤ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ٤ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٤.

و يحتمل كون صيد هذه الحيوانات غير حرام عنده و تحمل الرواية عن
لندب لعدم صحة الكل، و الصراحة في الكل، و الاصل،
و هربعيد للتصريح بوجوب الكفارة في المنتهى وغيره .
و يمكن ان يقال يجوز كون غير الصيد أيضاً من الحيوانات يكون حراماً
كالعظاية (١) و الزنبور .

لصحيحة معاوية (٢) قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: محرم قتل عظاية؟
قال: كف من طعام .

وفي قتل الزنابير أيضاً مثل ذلك (٣) .

و صحيحة صفوان عن يحيى الأزرق، قال: سألت ابا عبدالله و ابا الحسن
عليهما السلام، عن محرم قتل زنبوراً؟ فقال: ان كان خطأ فليس عليه شيء قال:
قلت: فالعمد؟ قال: يطعم شيئاً من طعام (٤) .

و كذا قتل القمل و مآثر هوام الجسد و قتل هوام الحيوانات كما سيجي .
و أنه (٥) اراد به المحلل و ما يشمل هذه مثل ما قال في الدروس:
هو الحيوان المحلل الا ان يكون اسداً او ثعلماً او ارنباً او ظبياً او قنفذاً او يربوعاً
المتنع بالاصالة البري .

و المراد بالمتنع، هو المتنع من احذنه بسهولة غالباً، لتوحشه اصالة، لأنه

(١) العطاء (بالمعنى المهملة و الظاء المعجمة) محدوداً دويبة اكبر من اليرقة لواحدة العنائة و العظاية
(مجمع البحرين) .

(٢) الوسائل الباب ٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣ .

(٣) الوسائل الباب ٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١ .

(٤) الوسائل الباب ٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣ .

(٥) حطفت على قوله: يجوز كونه غير الصيد .

المتبادر من صيد البر المحرم للمحرم في القرآن (١) والحديث والاجماع.
 قال في المنتهى: ولا بأس للاحرام ولا للمحرم في تحريم شيء من
 الحيوانات لاهل، وان توحش كالابل والبقر والغنم، وهو قول علماء الأمصار،
 لأن مقتضى الاباحة هو التصوص الدالة عليه موجود والمانع وهو كونه صيداً
 منقياً، ولأن الأصل هو الاباحة الخ.
 وأما البرى فالظاهر أن المراد به ما يطلق عليه ذلك عرفاً بان يكون معيشتة
 غالباً في البر غير البحر وأما البيان المذكور في المتن وغيره (٢).
 أيضاً، فلعنه لقربه الى معناه العرى ومساواته له، ويحتمل ان يكون لهم
 نص أيضاً على ذلك وما رأيت الا ما ذكره في الفقيه (٣).
 قل الله عز وجل: «أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامٌ مِّنْهُ لَكُمْ وَلَيْسَ الْبَحْرُ» (٤).
 وقال الصادق عليه السلام: هو مليحه (مالحه كايب) الذي يأكلون، وقال:
 فصل بينها كل طير يكون في الأجسام يبيض في البر ويفرخ في البر فهو من صيد البر
 وما كان من طير يكون في البر ويبيض في البحر ويفرخ في البحر فهو من صيد البحر (٥).
 والظاهر أنه من كلامه عليه السلام ولكن منده غير معلوم لعل ضمان
 مصنفه، والشهرة، وعدم ظهور الخلاف، يجبره.
 وأما دليل المسألة فهو الاجماع على ما ذكره في المنتهى، والنص.

(١) مادة ٩٦.

(٢) اشارة الى قول المصنف قلص سره: يبيض ويفرخ في البر.

(٣) ولكن ما يقفه من الفقيه موحيد في الكافي والتهذيب مستنداً ومنه الكافي مصحح فراجع.

(٤) مادة ٩٦.

(٥) بوسائل الباب ٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣ ورواها فيس لا يحصره الفقيه (ق) باب ٤.

يجب على المحرم في انواع ما صيب من الصيد الرواية ١٧ الى فتح الحديث.

مثل قوله تعالى: «أحل لكم صيد البحر و طعامه متاعاً لكم و للسيارة و
حرم عليكم صيد البر ما دمت حراماً» (١).

وقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد و انتم حرم» (٢).
ولا يخفى أن ظاهرهما تحريم الصيد المعروف الذي كان حلالاً للمحل، لأنه
المتبادر و يحتمل ارادة ما يقصد صيده و بتعارف لفائدة ما و ان لم يكن حلالاً:
فيدخل فيه الأرنب و الثعلب و يدخل حينئذ ما ليس بمعلوم تحريمه مثل الذئب و
الضبع، و على التقديرين يخرج منه بعض ما قيل بتحريمه مثل القنفذ و لزبور، و لا
يضر، لا مكان ثبوت تحريمها بدليل آخر.

و يمكن جعل الصيد كناية عن الحيوان المتوحش مطلقاً، و يخرج ما يجوز
قتله بدليله، و لكنها غير ظاهرة.

و بالجملة الذي تحريمه ظاهر من حيوان البر هو ما يسمى صيداً عرفاً للنهر
و الاجماع، و ما يدل الاخبار على تحريمه أيضاً مما تقدم و الباقي باق على التحليل
كصيد البحر للاصل و الآية مثل قوله تعالى: «و احل لكم صيد البحر» و غيره مثل ما
يدل على حصر المحرمات (٣) و أن الظاهر تحريم اكل الصيد و قتله بقرينة قوله:
(و احل لكم) فإن المتبادر منه هو تحليل الاكل المستلزم لتحليل أخذه و لقوله تعالى:
«ولا تقتلوا الصيد و انتم حرم» إلا أن الظاهر تحريم جميع ما ذكره في المتن أكلاً، و
ذبائحاً، و اصطياًداً، و اشارة و دلالة (وهي (٤) مفتية عن اشارة) و اغلاقاً و امساكاً و

(١) الثالثة ٩٦.

(٢) الثالثة ٩٥.

(٣) قال الله تعالى: قل لا اجد فيها لوجي الى محرماً على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دعاً مسموحاً

او لحم حنزيرقائه رجس او مصقاً الآية (الانعام ١٤٥).

(٤) اي قوله: دلالة مصية من قوله: لشارة.

يمكن استخراج اكثرها من الاولى (١) اما حملها على تحريم منافع الصيد وما هو سبب لذلك او يحمل الصيد على المعنى المصدري، للاجماع.

قال في المنتهى: وصيد البر حرام اصطياً واكل منه و الاشارة و الدلالة و الاغلاق و كذا فرخه و بيضه، و هو قول كل من يحيط به العلم. و لحديث عمر بن يزيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال: و اجتنب في احرامك صيد البر كله و لا تأكل مما صاده غيرك و لا تشر اليه فيصيده (٢) (اي اشارتك اليه اصطياً و تصييده له).

و صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: المحرم لا يدل على الصيد فان دل عليه فقتل فعليه الفداء (٣) و غير ذلك من الاخبار و يستمع البعض.

و ان جميع ما يحرم على المحرم من صيد البر يحرم على المحل في الحرم للاجماع قال في المنتهى: و اجمع المسلمون كافة على تحريم صيد الحرم على الحلال و الحرام، لم يخالف فيه مخالف و تدل عليه الاحصار ايضاً و سيجيء البعض ثم قال: و يضمن المحرم في الحل و الحرم بلا خلاف و كذا يضمن المحل في الحرم ذهب اليه علمائنا و اكثر الجمهور و نقل الرواية بطرقهم (٤).

(١) من الآية الاولى.

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٥.

(٣) وسائل الباب ٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

(٤) دل في المنتهى ص ٨٠٠: لنا ما رواه الجمهور عن الصحابة أنهم قصوا في حمام الحرم شاة شاة روه

عن علي عليه السلام و ابن عباس و عمر و عثمان و ابن عمر و لم نقل خلاف فهم فكان اجماعاً.

و كان في التذكرة البحث الثاني فيما لا يدل له على الخصوص، الى ان قال: هي كل حمامة ساء ذهب

اليه علمائنا اجمع و به قال علي عليه السلام و عمر و عثمان و ابن عمر و ابن عباس و نافع بن الحرث فانهم

والتساء وطياً، وعقداً له ولغيره.

و من طرفنا رواية معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: في (حديث) وان اصبته وانت حرام في الحل فعليك القيمة (١).

ثم قال: فكل ما يحرم ويصمن في الاحرام يحرم ويصمن في الحرم للمحل الا القمل والبراغيث فانه يحرم قتلها حال الاحرام ولا بأس به في الحرم للمحل بلا خلاف وان وقع الخلاف في تحريم قتلها في حال الاحرام (٢) وسيجىء تحقيقه. ويؤيد الاجماع على اباحة قتل القمل والبرغوث والفمل واشباهه للمحل في الحرم. صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس بقتل الفمل والبقي في الحرم ولا بأس بقتل القملة في الحرم (٣).

وهي تدل على جواز قتل النملة مطلقاً (٤) كما روى في قرب الاسناد عن ابن حمفر (٥) عن اخيه موسى عليهم السلام وسألته عن قتل النملة؟ قال: لا تقتنها الا ان تؤذيك. يكون مقيداً لهذا فيكون مخصوصاً بوقت الايذاء وذلك احوط و يحتمل الكراهة فتأمل.

قوله: «والتساء وطياً وعقداً له ولغيره وشهادة عليه واقامة وتقبيلاً ونظراً بشهوة والاستمنا».

اشارة الى ثانی المحرمات الظاهر أن المراد بها المحملة غير حال الاحرام

حكوا في حمام الحرم بكل حمامة شاء انتهى ج ١ ص ٣٤٦ .

(١) لمسانل الباب ٤٤ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٥، وفي دلها: وان اصبته وانت حرام في الحل فانما عليك فداء واحد (والظاهر أنها متقولة بالمعنى).

(٢) انتهى كلام المتن.

(٣) لمسانل الباب ٨٤ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٢.

(٤) اي مع الايذاء وعلمه .

(٥) قرب الاسناد باب ما يجوز من الاشياء ص ١٢١.

والمحرمه وان اللبس و التزامها و ملاعبتها كالنظر و لعل في النظر و التقبيل اشارة اليها.

و انها مفيدان بالشهوة في المحرمات نسباً و رضاعاً و مصاهرة لما قل في المنتهى: و لا يحرم للمحرم ان يقبل امه لأنها ليست محل الشهوة.

و لروية حسين بن حماد قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يقبل امه؟ قال: لا بأس به هذه قبلة رحمة، انها يكره قبلة الشهوة (١).

و مشها روية سماعة (٢) عنه عليه السلام مع قوله: لأن ذلك يكون من جهة الرحمة و التعطف دون الشهوة و ميل الطباع.

و هما مفيدان التقييد في غيرها ايضاً مثل البنت و الاخت و غيرها.

و الاصل مع عدم ظهور دليل التحريم مؤيد.

و أما دليل تحريم الوطى قبلاً او دبراً حال الاحرام و تعلق الكفارة و الفساد، فهو النص من الكتاب (٣) و السنة، فان الرقت فسر بالجماع في الاخبار الصحيحة و سياقي، و الاجماع.

قال في المنتهى: و يحرم وطى النساء قبلاً حال الاحرام وكذا يحرم دبراً اجماعاً، و يتعلق به الافساد على ما يتعلق بالوطى في القبل على ما يأتي بيانه. و اما دليل تحريم العقد مطلقاً فهو الاجماع المدعى في المنتهى ايضاً.

(١) الوسائل الباب ١٨ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٥.

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب كفارات الاستمتاع الرواية ٤ وقوله: (لا ذلك الحج) يختص ان يكون من كلام الشيخ ابي، و لعله لذلك لم ينقله في الوسائل، راجع بب باب الكفارة من خطأ المحرم و بعدية الشروط.

(٣) و هو قوله تعالى: الحج أشهر معلومات من مرضى الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدل في الحج

(لبقرة ١٩٧).

و صحيحة ابن سنان (كانه عبدالله بن سنان الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ليس للمحرم ان يتزوج ولا يزوج فان تزوج او زوج محلاً فتزويجه باطل (١).

ومثلها في الحسن عن معاوية بن عمار (٢) وغيرهما من الاخبار. وهي كما تدل على تحريم الفعل، تدل على بطلانه ايضاً، وهو مؤيد لما قلناه من دلالة النهي على البطلان في غير العبادات ايضاً في الجملة، فتذكر وتأمل. و كانه لا خلاف عندنا في البطلان ايضاً، وكذا في التحريم لأبدى مع العلم بالتحريم.

قال في المنتهى: لو عقد المحرم حال احرامه على امرأة فان كان عالماً بتحريم ذلك فرق بينها ولم تحل له ابداء، وان لم يكن عالماً فرق بينهما، فاذا احل وأحل ان لم تكن محرمة، جاز له العقد عليها، ذهب اليه علمائنا خلافاً للجمهور. و لرواية اديم بن الحر الحرّاعى، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: ان المحرم اذا تزوج وهو محرم، فرق بينهما، ولا يتعاودان ابداء، والذي يتزوج المرأة ولها زوج يفرق بينهما ولا يتعاودان ابداء (٣).

ومثلها رواية ابراهيم بن الحسن (٤) في المحرم فقط لا في المتزوج على من لها زوج.

وهما غير صحيحين ولا صريحين لاحتمال النهي عن ذلك الفعل دائماً،

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب نكاح الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ١٤ من ابواب نكاح الاحرام الرواية ٩.

(٣) الوسائل الباب ١٥ من ابواب نكاح الاحرام الرواية ٢.

(٤) الوسائل الباب ١٥ من ابواب نكاح الاحرام الرواية ١ ومن الرواية عن الكافي. ابراهيم بن

الحسن، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: ان المحرم اذا تزوج وهو محرم فرق بينهما، ثم لا يتعاودان ابداء.

بن هو الطاهر من العود، و اما عدم الصحة (١) فلوجود العباس (٢) المشترك
وعبد الله بن مكير الواقفي، و ان كان ثقة في الاولى و هو (٣) موجود في الثانية مع
الاشترار في الحسين بن علي، و ابراهيم بن الحسن فهما (٤) في الحقيقة منتهيان الى
عبد الله بن بكير، فهو وجد الرفيق لا يبعد القول بالجواز للاصل و آيات التحليل (٥)
و خبره (٦).

و صحيحة عاصم بن عبد الحميد (الثقة) عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر
عليه السلام، قال:

قضى امير المؤمنين عليه السلام، في رجل ملك بضع امرأة، و هو محرم قبل
ان يحل، فقصى ان يتلئ سبيلها، و لم يجعل نكاحه شيئاً حتى يحل فاذا احل خطبها
ان شاء، فان شاء اهدا زوجها، و ان شأوا لم يزوجه (٧)

و لا يضر اشترار محمد بن قيس (٨) لأن الظاهر أنه البجلي (الثقة) لما قال

(١) سند الاول في تهذيب هكذا، موسى بن القاسم عن عباس عن عبد الله بن بكير عن اديم بن الحر
الخراساني.

و سند الثانية هكذا: احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين (الحسن بن علي بن ابي بكير عن
ابراهيم بن الحسن).

(٢) هكذا في السج و الصواب العباس كما في سند التهذيب فراجع.

(٣) اي ابن بكير.

(٤) اي الروايتان.

(٥) قال الله تعالى و انكحوا الاناسي منكم و الصالحين من عبادكم و امانكم الآية النور ٣٢ و غيرها من
الآيات الواردة في النكاح.

(٦) راجع الوسائل الباب ١ من ابواب مقدمات النكاح.

(٧) وسائل الايات ١٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

(٨) والسند كما في تهذيب هكذا - موسى بن القاسم عن صفوان و ابن ابي عمير عن عاصم بن حميد

عن محمد بن قيس.

وشهادة عليه، و اقامة.

في الفهرست انّ للبيجلي كتاب قضايا اميرالمؤمنين عليه السلام ثم ذكر اسناده ليه بطريق صحيح الى عاصم بن حميد عنه و كآته لذلك قال في المنتهى (في اصححته عن محمد بن محمد بن قيس): وبالجملة اذا روى عاصم بن حميد او يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس فمحمد بن قيس هذا ثقة و ذلك ظاهر لمن نظر في الفهرست، و كتاب النجاشي، و طريق الفقيه اليه، فتأمل.

فما قال في دراية الحديث (١): ان ما اشتمل على محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام مردود للاشتراك - محل التأمل فتنبه. و قد حملها في التهذيب و المنتهى على الجاهل بالتحريم، و جعلها دليلاً له، فتأمل.

و اما دليل تحريم تحمل الشهادة للعقد و اقامتها له، فما رأيت فيه ما يعتد به، نعم ذكره الاصحاب من غير ذكر خلاف.

و يدل عليه رواية الحسن بن علي عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال: المحرم لا ينكح و لا ينكح (و لا ينكح كا) و لا يشهد (النكاح كا) فان نكح فتكاحه باطل (٢).

و رواية ابن ابي شجرة عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام في المحرم يشهد على نكاح محلين قال: لا يشهد ثم قال: يجوز للمحرم ان يشير بصيد على محل (٣).

(١) اي الشهيد الثاني فده، والعبارة للنقولة عنه (كما في تنقيح المقال ج ٣ ص ١٧٧) هكذا: ان الشهيد

الثاني قال في شرح الدراية: كلها كان في عنوان الحديث، محمد بن قيس عن ابي حمزة عليه السلام، فهو مردود، لا اشتراك بين الثقة والضعيف فتنه.

(٢) الوسائل الباب ١٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٧.

(٣) الوسائل الباب ١ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٨.

وتقبيلاً.

ويمكن الكراهة لعدم صحتها وصراحتها في الإقامة، واشتغال الأولى في الكافي عن قوله: (ولا يخطب) مع عدم الخلاف في إباحة الخطبة كما يظهر من المنتهى.

و الثانية على جواز الإشارة إلى الصيد للمحل و ان حملها الشيخ في الاستبصار على الإنكار جمعاً بينها وبين ما تقدم مما دل على عدم جوارها (١) ويمكن حملها على العلم بأنه لا يمكن صيده له ولا ميله إلى ذلك. و بالجملة قد يكون الحرام هو الدلالة من حيث الصيد و لأن يصاد، و لاحتمال ذلك لا مع العلم بعدم الامكان و لغرض (لغرض خ ل) آخر كما هو الظاهر من الرواية الدالة على المنع (٢) و كلام الاستبصار لا يجوز الإشارة إلى الصيد لمن يريد الصيد فتأمل.

و الظاهر عدم بطلان العقد لو شهد المحرم عقد النكاح لعدم شرطيتها في صحة العقد و الاصل و عموم الأدلة نعم يمكن ذلك عند من يشترطها فيه. و عدم (٣) جواز الحكم و صحته بشهادته، لعدم صحة الشهادة حينئذ نعم لو حكم بها جهلاً يمكن ان لا يبطل فتأمل.

و اما التقبيل و ما بعده فمعلوم تحريمها عمداً في الاجنبيات مطلقاً. و اما في الزوجة و ما في معناها فالظاهر تحريمها على المحرم عمداً مع الشهوة لا بدونها لصحيفة محمد (كانه ابن مسلم الثقة) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل (٤) حل امرأته و هو محرم فأمنى او أمذى؟ فقال: ان كان حملها او مسها

(١) راجع الوسائل الباب ١ من ابواب تروك الاحرام.

(٢) المستبعد من قوله عليه السلام: (ولا تشر اليه فصيده).

(٣) والمراد عدم جواز حكم الحاكم بشهادة المحرم.

(٤) في أحد المتنين من التهذيب: من رجل محرم حل الخ.

شيء من الشهوة فأمنى أو لم يمين أمذى أو لم يمد فعليه دم يهريقه فإن حملها أو مسها بغير شهوة فأمنى أو أمذى فليس عليه شيء (١).

كذا سقاها في المنتهى مع أن فيها علي بن أبي حمزة المشترك فكأنه علم أنه الثألي الثقة فتأمل.

وحسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المحرم يضع يده من غير شهوة على امرأته؟ قال: نعم يصلح، عليها خمارها و يصلح عليها ثوبها و يحملها، قلت: أقيمستها وهي محرمة قال: نعم قلت: المحرم يضع يده بشهوة؟ قال: يهريق دم شاة، قلت: فإن قبل؟ قال: هذا أشد ينهر بدنة (٢).

ورواية محمد بن مسلم (على الظاهر) قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حمل امرأته وهو محرم فأمنى أو أمذى فقال: إن كان حملها أو مسها بشهوة فأمنى أو لم يمين أمذى أو لم يمد فعليه دم يهريقه فإن حملها أو مسها بغير شهوة فأمنى أو لم يمين فليس عليه شيء (٣).

وصحيفة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يعبث بامرأته (باهله خ ل) حتى يمني وهو محرم من غير جماع أو يفعل ذلك في شهر رمضان ماذا عليها؟ فقال: عليها جميعاً الكفارة مثل ما عني الذي يجامع (٤).

(١) الوسائل الباب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع في الأحكام الرواية ١

(٢) الوسائل الباب ١٨ من أبواب كفارات الاستمتاع في الأحكام الرواية ١ وروى صدرها في الباب

١٧ من تلك الأبواب الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ١٧ من أبواب كفارات الاستمتاع في الأحكام الرواية ١ سد آخر في التهذيب و

الظاهر أنها صحيحة أيضاً مرجع.

(٤) الوسائل الباب ١٤ من أبواب كفارات الاستمتاع في الأحكام الرواية ١

و نظراً بشهوة.

ويدل على تحريم النظر الى الاجنبية، حسنة معاوية بن عمار في محرم نظر في غير اهله فأنزل، قال: عليه دم لأنه نظر الى غير ما يحل له وان لم يكن انزل فبیتق الله، ولا يعد، وليس عليه شيء اي لا كفارة عليه (١).
والظاهر أنه عن الامام عليه السلام.

وما روى في الصحيح عن اسحق بن عمار عن ابى بصير، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل محرم نظر الى ساق امرأة (او الى فرجها فيه) فأمنى؟ قال: ان كان موسراً فعليه بدنة وان كان بين ذلك (اي متوسطاً) (٢) (وان كان وسطاً فيه) فبقرة (فعليه بقرة فيه) وان كان فقيراً (فعليه شاة فيه) فشاة (وقال فيه) أما انى لم اجعل ذلك عليه هذا من اجل الماء (لأنه أمني به) ولكن من اجل أنه نظر (ولكنى جعلته عليه لأنه نظر فيه) (انما جعلته عليه لأنه نظريه) الى ما لا يحل له (٣).

فما يدس على عدم شيء في النظر الى امرأته فأمنى مع الشهوة. فالظاهر أنه محمول على حال الجهل او السهو دون العمد، كما حمله عليه الشيخ والمصنف في المنتهى.

وهو صحيحة اسحق بن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام، في محرم نظر الى امرأته بشهوة فأمنى؟ قال: ليس عليه شيء (٤).
وكذا ينبغى حمل ما يدل على الكفارة - في تقبيل امرأته بغير شهوة - على الاستحباب.

(١) الوسائل الباب ١٦ من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام الرواية ٥.

(٢) قوله (متوسطاً) من كلام الشارح المحقق قدس.

(٣) وسائل الباب ١٦ من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام الرواية ٢.

(٤) الوسائل الباب ١٧ من ابواب كفارات الاستمتاع في الاحرام الرواية ٧.

والاستمناء.

مثل صحيحة مسمع ابى سيار (الممدوح فى الجملة) قال: قال لى ابوعبدالله عليه السلام: يا ابا سيار ان حال المحرم ضيقة (صعبة خ ل) فمن (ان خ ل) قبل امرأته من غير شهوة، وهو محرم فعليه دم شاة ومن (وان يب) قبل امرأته على شهوة فأمنى فعليه جزور ويستغفر ربه، ومن مس امرأته يده وهو محرم على شهوة فعليه دم شاة، ومن نظر الى امرأته نظر شهوة فأمنى فعليه جزور، ومن مس امرأته او لازمها من غير شهوة فلا شيء عليه (١).

للأصل، وعموم ما يدل على عدم شيء فى المس بغير شهوة (٢) وعدم توثيق مسمع ومدحه، بحيث يفيد حسن الخبر.

ويمكن حملها على تقدير انزال المني، فكان التقدير: على غير شهوة فأمنى، ويؤيده وجوده (٣) بعد قوله: (على شهوة) ولأن هذا يفيد عدم جزور اذا نظر بشهوة، ولم يمن، فكذا ينبغى التقبيل بغير شهوة بطريق أولى، بل اهماك ايجاب التقبيل بشهوة من دون المني شيئاً، يدل على عدم شيء فى التقبيل بغير شهوة بالطريق الأولى.

ويؤيده عدم شيء فى المس والالتزام فى هذه الرواية وكذا التعليل الذى تقدم فى تقبيل الام فتأمل.

وأما تحريم الاستمناء فهو لرواية اسحق بن عمار عن ابى الحسن عليه السلام قال: قلت: ما تقول فى محرم عبث بذكره فأمنى؟ قال: أرى عليه مثل ما عى من أتى اهله وهو محرم بدنة، والحج من قابل (٤)

(١) الوسائل الباب ١٢ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

(٢) راجع الوسائل الباب ١٧ من ابواب كفارات الاستمناع الرواية ٦.

(٣) أى وجود قوله عليه السلام: (فأمنى).

(٤) الوسائل الباب ١٥ من ابواب كفارات الاستمناع فى الاحرام الرواية ١.

والطيب مطلقاً على رأى. و ان كان فى الطعام.

و لصحیحة عبدالرحمن بن الحجاج قال: سألت ابا الحسن علیه السلام عن المحرم یعبث باده (وهو محرم یب) حق یمنى من غیر جماع او یفعل ذلك فى شهر رمضان ماذا علیها؟ قال: علیها حیة الكفارة مثل ما على الذى یجامع (١).
و الظاهر عدم وجوب الحی من قابل لما سیأتى من عدم الفساد الا بالجماع قبل الموقفین.

و یؤیدہ هذه الصحیحة، و الاصل، مع ضعف رواية اسحق، و یمكن حملها على الاستحباب.

قوله: «والطيب مطلقاً على رأى الح» هذا ثالث المحرمات و هو مطلق الطيب عند المصنف یمنى جميع احناسه و انواعه و ما یطلق علیه الطيب حرام شمه و مشه و استعمال ما فيه ذلك، باللبس و الاكل، الا ما استثنى و الرأى اشارة الى مذهب الشیخ فى بعض كتبه مثل التهذیب و الاستبصار ان المحرم هو المسك و العنبر و الزعفران و الورد قال: و فى رواية العود (٢) و نقل عن نهايته فى المنتهى العود و الكافور ایضاً و أن غیرها مكروه و يستحب اجتنابه قال فى المنتهى: (الورد بفتح الواو و سكون الزاء هو نبت آخر یوجد على قشور شجرة ینحت عنها و یجمع و هو شبيه بالزعفران المسحوق یجلب من اليمن طیب الريح) و قال ایضاً: الطيب ما یطیب ریحته و یتخذ للشم كالمسك الى قوله: و الادھان الطیبة كدهن البنفسج.
و اما دلیل تحرره مطلقاً، فهو الشهرة العظيمة، و عموم الاخبار الكثيرة.

مثل صحیحة زرارة عن ابی جعفر علیه السلام قال: من اكل زعفراناً متعمداً او طعاماً فيه طيب فعليه دم و ان (فان ح) كان ناسياً فلا شیء علیه،

(١) لوسائل انباء ١٤ من ابواب كفارات الاستمناع فى الاحرام الروایة ١

(٢) سیأتى نقلاً عن ابن ابی عمير.

ويستعفر الله ويتوب اليه (١) .

و صحيحة حرير، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: لا يمسه المحرم شيئاً من الطيب ولا من الزبحان، ولا يتلذذ به، فمن ابتلى بشيء من ذلك فليتصدق بقدر ما صنع، بقدر شبعه، يعني من الطعام (٢)

كذا سماها في المنتهى، مع ان فيها عبدالرحمن المشترك فكأنه علم أنه ابن ابي نجران الثقة للتصريح في بعض الاخبار بنقل موسى بن القاسم عنه، وقد نقل موسى بن القاسم هنا عن عبدالرحمن، فتأمل (٣) .

(١) الوسائل الباب ٤ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ١ .

(٢) الوسائل الباب ١٨ من ابواب ترك الاحرام الرواية ١١ والسد كما في التهذيب والاستبصار هكذا موسى بن القاسم عن عبدالرحمن عن حماد عن حرير الخ .

(٣) وجهه أنه ليس بدليل، ولذلك صرح بنقل موسى بن القاسم عن عبدالرحمن بن سيابة عن حماد عن حرير كما وقع في بيان الشك في الطواف، وعبدالرحمن بن سيابة مجهول غير مذكور (منه) هكذا في هامش بعض النسخ المخطوطة .

اقول: الرواية التي اشار اليها (في الحاشية) نقلها في الوسائل في الباب ٣٣ من ابواب الطواف لرواية وسدها (كما في التهذيب) هكذا موسى بن القاسم عن عبدالرحمن بن سيابة عن حماد عن حرير عن محمد بن مسلم، ولكن في الوسائل بعد نقل الرواية، قال ما هنا لفظه: 'اقول عبدالرحمن بن سيابة عن حماد عن حرير عن محمد بن القاسم هو ابن نجران وتفسيره هنا بان سيابة فقط كما حققه صاحب المنتقى وغيره .
و نحن نقل عبارة المنتقى: قلت هذا هو الموصوع الذي ذكرنا في مقدمة الكتاب أنه اتفق فيه تفسير عبد الرحمن بن سيابة ولا يرتاب للمارس في أنه من الاغلاط الفاحشة وانما هو ابن نجران لأن بن سيابة من رجال الصادق عليه السلام فقط اد لم يذكره في اصحاب ائمة ولا توجد له رواية عن غيره وموسى بن القاسم من اصحاب الرضا عليه السلام والحوادث عليه السلام فكيف تصور روايته عنه ولما عبد الرحمن بن ابي نجران فهو من اصحاب الرضا والحوادث عليهما السلام ايضاً ورواية موسى بن القاسم عنه معروفة مبيحة في عدة مواضع وروايته هو عن حماد بن عيسى شايعة وقد مضى منها بساد عن قريب وبالجملة فهذا، عند المستحضر من اهل مدرسة عبي عن البيان وقد اتفق في محل ايراد من التهذيب تقدم الرواية عن بن سيابة في طريق ليس به وبه سوى ثلاثة احاديث فلهذا السبب في وقوع هذا التوهم بموتة قلة الممارسة والسيوط في المنتهى بنقل

و ما في صحيحة عبدالله بن ستان، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: سمعته يقول: لا تمس الرياح وانت محرم الحديث (١).

و صحيحة معدوية بن عمران، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: اتق قتل الدواب كلها و لا تمس شيئاً من الطيب، و لا من الدهن في احرامك و اتق الطيب في زادك (طعامك خ ل) و أمسك على أنفك من الريح الطيبة، و لا تمسك من الريح المنثنة فإنه لا ينبغي لك ان تتلذذ بريح طيبة، فمن ابتلى شيء من ذلك فعليه غشيه، و ليتصدق بقدر ما صنع (٢).

صحت غير ظاهرة و ان قالها في موضع من المنتهى: روى الشيخ في الصحيح الخ، لوجود ابراهيم (٣) و هو مشترك بين كثيرين، كأنه النخعي المجهول للتصريح بالوصف في التهذيب، و لهذا ما سماها بها في موضع آخر من المنتهى، و ان كانت صحيحة في الكافي (٤).

و حسنة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: انحرم يمسك على أنفه من الريح الطيبة، و لا يمسك على أنفه من الريح الكريهة (الخيثة) (٥).

امثله كما يشهد به التسع و الاستبراء و قد مر في تضاعيف ما مثل مظاهره و اشياء تقرب من الامر بها ما يحتمل ان يستبعد و علامة جرى في هذا الموضع على عادته فلم يتنبه للحلل بل قال في المسئ و لم يختلف ان في طريق عبد الرحمن بن سياره و لا يحصره حاله و العجب من قلم هذا الخط واستمراره فكأنه من زمن الشيخ (انتهى).

(١) الوسائل الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١٠.

(٢) الوسائل الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٩.

(٣) سند الرواية (عن م في التهذيب) هكذا موسى بن القاسم عن ابراهيم عن معاوية بن عمر ر لـ

(٤) و لسند (في الكافي) هكذا. علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير و محمد بن اسمعيل عن

الفصل بن شداد عن صفوان و ابن ابي عمير عن معاوية بن عمران الخ و ليس فيه قوة عليه السلام اتق قتل الدواب كلها.

(٥) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

و مثلها صحيحة هشام بن الحكم (١) و الاخبار الدالة على تحريم الادھان قبل لاحرام بالأدھان التي تبقى رائحتها الى حين الاحرام (٢) و كذا الاخبار الصحيحة الكثيرة الدالة على عدم جواز تقريب الطيب الى المحرم اذا مات .

مثل رواية ابن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام، في المحرم يموت، قال: يغسل ويكفن، ويغطى وجهه، ولا يحنط، ولا يمس شيئاً من الطيب (٣) .

و مثل ما في صحيحة علا عن محمد (كانه ابن رزين) و ابن مسلم (الثقتان) عن الباقر عليه الصلوة والسلام غير أنه لا يقربه طيباً (٤) .

وقد مرّ في بحث غسل الميت ايضاً بعضها (٥) .

و قال في المنتهى: مثل الحلال الآ أنه لا يقربه الطيب و الكافور اصلاً اجماعاً فادعى الاجماع في المحرم الميت، و الظاهر أنه لاحرامه ففي الحق بالطريق الأولى فتأمل.

وبالجملة الأخبار الدالة على عموم تحريم الطيب كثيرة جداً .
و أمّا ما يدل على تحريم الاربعة كما هو مذهب كتابي الاخبار ظاهراً فهو الاصل والاستصحاب .

و رواية معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: انما يحرم عليك

(١) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١ بالسند الثالث

(٢) راجع الوسائل الباب ٢٩ من ابواب تروك الاحرام

(٣) الوسائل الباب ١٣ من ابواب غسل الميت الرواية ٤

(٤) الوسائل الباب ١٣ من ابواب غسل الميت الرواية ٤ و متن الرواية هكذا: من علا عن محمد عن

ابي حمزة عليه السلام، قال، سأله عن المحرم اذا مات كيف يصنع به؟ قال: يغسل وجهه و يصنع به كما يصنع بالحلال، غير أنه لا يقربه طيباً .

(٥) راجع المجلد الاول من الكتاب ص ١٩٥ .

من الطيب اربعة اشياء المسك و العنبر والورس و الزعفران غير انه يكره للمحرم
الأدهان الطيبة الريح (١).

و رواية سيف عن منصور عن ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام
قال: الطيب، المسك و العنبر و الزعفران والعود (٢).

و رواية سيف قال: حدثني عبد الغفار قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول: الطيب، المسك و العنبر و الزعفران والورس (٣).

وجه دلالة الاخيرتين ظاهر، لأنه قد علم بهما حصر الطيب في الاربعة شرعاً
فلا يكون المراد بالحرام و المنهى عنه من الطيب الا هذه الاربعة، و ظهر وجه
ذكرهما (٤) الأصحاب رحمهم الله في باب ما يجب على المحرم اجتنابه.

فقول الشيخ في الاستبصار - بعد الجمع بين الاخبار بحمل العام على
الخاص او حمل ما يدل على نهى (٥) عن غيرها على الكراهة على (٦) ان الخبرين
الاخيرين ليس فيها اكثر من الاخبار بان الطيب اربعة اشياء وليس فيها ذكر ما
يجب على المحرم اجتنابه و يحل له الى قوله: و انما تأولناهما بما ذكرناه لما وجدنا
اصحابنا رحمهم الله ذكروا الخبرين في ابواب ما يجب على المحرم اجتنابه، و لا فلا
يحتاج مع ما قلناه الى تاويلهما - بعيد (٧) و لا يخلو عن تأمل.

و العجب ان المصنف ايضاً نقله في المنتهى و قواه و ما اجاب عن ادلة

(١) لوسائل الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١٤.

(٢) لوسائل الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١٥.

(٣) الوسائل الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١٦.

(٤) اي الاخيرتين.

(٥) هكذا في جميع النسخ.

(٦) هذا مقول قول الشيخ قدس.

(٧) قوله قدس بعيد غير لقوله قول الشيخ.

الشيخ قال: هذه خلاصة ما ذكره الشيخ والاقرب الاعتماد على المشهور من تحريم الطيب على عمومه.

كانه اكتفى بالظهور وبتأويل المفهوم من الاستبصار بان المراد حصر الأغلظ وهو بعيد جداً.

نعم يمكن ان يقال في سند الاولى (١) ابراهيم النخعي وهو مجهول وفي سند الثانية سيف المشترك ، ومنصور كذلك ولهذا ما سميت هذه الاخبار بالصحة والحسن وان كان الغالب أنها ابن عميرة وابن حازم والسيف المشترك موجود في الثالث ايضاً، مع عبدالغفار كذلك مع الاختلاف.

فان المود غير مذكور الا في الثاني بدل الورس مع عدم ذكر الكافور في شيء منها، مع وجوده في اخبار غسل المحرم، وفي قوله في النهاية ايضاً، ونقل الاجماع في المنتهى على تحريم الطيب مطلقاً على المحرم، وندرة القول به حتى ان الطاهر من تأويل الاستبصار القول بالمشهور والرجوع عن ذلك كالمبسوط على ما نقله في المنتهى، ومثل هذه الامور يضعف الاستدلال وبالجملة مع عدم ظهور صحة السند، القول بها فقط بعيد، ومعه قوى فتأمل.

اذا عرفت هذا فالظاهر تحريم استعمال الطيب للمحرم شماً ولساً و أكلاً، وقد ادعى الاجماع في المنتهى على ذلك، ويدل عليه الاخبار.

مثل رواية عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: لا تمس الریحان وانت محرم ولا تمس شيئاً فيه زعفران ولا تأكل طعاماً

(١) سند الأولى كما في التهذيب هكذا: موسى بن القاسم عن ابراهيم الحمصي عن معاوية بن عمار و سند الثانية هكذا: موسى بن القاسم عن سيف عن منصور عن ابن ابي بصير وسند الثالثة موسى بن القاسم عن سيف قال حدثني عبدالغفار.

الآ خلق الكعبة (١) والفواكه.

فيه زعفران ولا تترمس في ماء تدخل فيه رأسك (٢) .
 فيها اشارة الى تحريم تغطية الرأس لعله مخصوص بالرجال .
 وما في صحيحة معاوية بن عمار (في حديث) و اتق الطيب في زادك (٣) .
 وما في صحيحة حريز ولا يمس المحرم شيئاً من الطيب ولا الزبحان ولا
 يتلذذ به (٤) وقد تقدمتا .
 وكذا لا يجوز له افتراش المطيب والنوم عليه والجلوس، ولعل فيما تقدم
 من الاخبار دلالة ما عليه فافهم .
 وقد استثنى خلق الكعبة قيل: اخلاط من الطيب فيه (منه خ ل)
 لزعفران ولا يبعد ارادة كل ما يجمر (يخرج ل) به الكعبة ولهذا جوز الجلوس
 عندها، وهي تحمر، كالجلوس عندالمطارين، كما نقل في المنتهى عن لشيخ عن
 الشافعي، وقال: انه جيد لانهم عليهم السلام جوزوا خلق الكعبة .
 ولكن ينبغي عدم قصد التلذذ برائحتها ويدل على جواز مطلق رنحتها
 حينئذ ما سيجيء من جواز المرور والجلوس عندالمطارين وعدم قبض الأنف
 فتأمل .

قال في المنتهى: ذهب اليه (اي الى استثناء خلق الكعبة) علمائنا جمع .
 ويدل عليه صحيحة حماد بن عثمان قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن خلق الكعبة وخبوق القبر يكون في ثوب الاحرام فقال: لا تأمس بها (به يب)

(١) قال في لمسانك: الخلق يعنى الخاء المعجمة لخلط حاسة من الطيب منها الزعفران

(٢) روى صدر الرواية في الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١٠ و ديلها في ابواب ٥٨

من تلك الابواب الرواية ١

(٣) الوسائل الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٩ .

(٤) الوسائل الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١١ .

هما طهوران (١) .

و كذا الاذخر (٢) وما اشبهه من النبات والفواكه .

قال في المنتهى : النبات الطيب على ثلاثة اصرب باحدها ما لا ينبت للطيب ولا يتخذ منه كنبات الصحراء من الشيع والقيصوم والحزامي والاذخر والفواكه كلها من الاترج والتفاح والفرجل واشباهه وما ينبت الادميون لغير قصد الطيب كالحنأ والعصفر فهذا كله مباح شمه ولا يجب به فدية باتفاق العلماء (٣) .

و يدل عليه ايضاً صحيحة معاوية بن عمار قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : لا بأس ان تشم الاذخر والقيصوم والحزامي والشيع واشباهه وانت محرم (٤) .

وصحيحة ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن التفاح والاترج والنبق وما طابت ريحه ؟ فقال : يمسك على شمه ويأكله (٥) .

ورواية عمار الساباطي قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم أبتخلل ؟ قال : نعم لا بأس به قلت له أياكل الاترج ؟ قال : نعم قلت له فإن له

(١) الوسائل الباب ٢١ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣ .

(٢) و ان الحديث ذكر الاذخر بكسر الهمزة و الحاء نبات معروف عريض الاوراق طيب الرائحة (مجمع البحرين) .

(٣) انتهى كلام المنتهى .

(٤) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١ .

(٥) الوسائل الباب ٢٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣ والنبق في الرواية، يفتح النون و كسر الهاء

وقد تسكن، ثمرة السدر (مجمع البحرين) .

رائحة طيبة؟ فقال: ان الاترج طعام وليس هو من الطيب (١).

و كذا يشعر به ما يدل على استثناء الحناء مثل صحيحة عبدالله بن سنان انه سأل ابا عبدالله عليه السلام عن الحناء فقال: ان المحرم يمسسه و يداوى به بغيره، و ماهو بطيب، و ما به بأس (٢).

و مع ذلك يمكن كون كل ذلك مكروهاً اختياراً ويشعر به رواية ابى الصباح لكنانى عن ابى عبدالله عليه السلام قال: سألته عن امرأة خافت الشقاق فارادت ان تحرم هل تخضب يدها بالحناء قبل ذلك؟ قال: ما يعجبني ان تفعل (٣).

و مكاتبة ابراهيم بن سفيان (قال: كتب ابراهيم) الى ابى الحسن عليه السلام المحرم يغسل يده بأشنان فيه الاذخر؟ فكتب لا احبه لك (٤).
و هذه مع ظهور صحة سندها فى الفقيه ظاهرة فى كراهة الاذخر المستثنى بالاجماع والخبر الصحيح المتقدم (٥).
فلا يبعد كون غيره من النبات و الفاكهة كذلك لاشعار تحريم التلذذ على المحرم فيما تقدم اليه (٦).

(١) الوسائل الباب ٢٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢ و اورد صدرها فى الباب ٩٢ من تلك

الابواب الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٤) الوسائل ابواب ٢٧ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣ و فى الفقيه كتب ابراهيم بن سفيان الى

ابى الحسن عليه السلام الخ.

(٥) لى صحيح معاوية بن عمار المتقدم آخراً.

(٦) اى قوله عليه السلام فى رواية معاوية وحرير المتقدمين: لا ينبغي لك ان تتلذذ، ولا يتلذذ

و ايضاً في تحريم الريحان فيما تقدم اشارة اليه فتأمل، وان قال في المنتهى :
الريحان الفارسي لا تجب به الفدية، وفيه تأمل، لما تقدم.

و قال ايضاً: الثالث ما ينبته الآدميون للطيب و لا يتخذ منه طيب
كالريحان و المرزنجوش والترجس فهل يجب فيه الفدية فيه خلاف قال قوم الخ.
الآ ان يقال يحرم شمه ولكن لا تجب الكفارة و الفدية وهو بعيد، لأنه اذا
احرم يحرم، لكونه طيباً، فيجب عليه حينئذ ما يجب في الطيب فتأمل .

و ايضاً قال (في تحريم القسم الثاني من النبات): و الثاني ما يقصد شمه و
يتخذ منه الطيب كالياسمين و الورد و النيلوفر و الظاهر ان هذا يحرم شمه .

لعل دليله صدق الطيب عرفاً فتأمل في الفرق بينها وبين الريحان و امثاله
مع التصريح بالمنع في الاخبار عن الريحان و التلذذ فتأمل.

و قد استثنى ايضاً من الاستعمال، استعماله بان يزيله من الثوب كأنه
بالاجماع و الضرورة.

و لصحيفة ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام في
الحرم بصيب ثوبه الطيب قال: لا بأس بان يغسله بيده نفسه كذا في الكافي و في
التهذيب ان يمسحه بيده او يغسله (١).

قال في المنتهى: ولو احتاج الى الماء للازالة و الطهارة و لا يكفي الآ احدهما
يختار الازالة لو حود البذل فيها دون الازالة.

و الظاهر أنه مع الحاجة الى لبسه مثل كونه من ثوب الاحرام و تعيينه و
عدم امكان ازالته الآ بالماء الموجود.

(١) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب بركت الاحرام الرواية ٢ و ٣ هكذا في التهذيب ولكن في كافي
عن ابن عبد الله عليه السلام.

و مع ذلك فيه تأمل لان البدل مشروط بعدم الماء بالنهس و الاجماع و صدق العدم حينئذ غير ظاهر و كونه بمنزلة المعدوم شرعاً فرع وجوب صرفه في الازالة و وجوب الازالة حينئذ غير ظاهر، فلا يبعد ترجيح الطهارة لان دليل وجوب الطهارة بالماء اقوى من دليل وجوب ازالة الطيب، فيمكن كون التصرف فيه اولى فتأمل فيه و ايضاً قد أُسْتِثْنِيَ شَمُّ اِذَا مَرَّ بَيْنَ الْعِطَارِينَ وَلَا يَجِبُ الْاِمْسَاكُ عَلَى أَنْفِهِ لِلْأَصْلِ وَالسَّهْلَةِ.

و لما في صحيحة هشام بن الحكم (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: لا بأس بالريح الطيبة فيما بين الصفا و المروة من ريح العطارين ولا يمسك على أنفه (١).

و الظاهر عدم الخصوصية بما بين الصفا و المروة كما يشعر به ريح العطارين و الظاهر ان احداً ما فرق.

ولا يبعد استحباب الامساك على الانف و كراهة الشم لما مر من عموم المنع عن القلب و خصوصاً ما في صحيحة معاوية بن عمار (في حديث)، و امسك على أنفك من الريح الطيبة ولا تمسك من الريح المنتنة (٢).

ومثله ما في حسنة الحلبي (٣) و صحيحة هشام بن الحكم (٤) المتقدمتين. و يؤيده ايضاً ما في صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة بعد قوله: و امسك الخ من قوله. ولا ينبغي للمحرم ان يتلذذ بريح طيبة (٥).

(١) انوسائل الباب ٢٠ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٢) انوسائل الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٩.

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١ مسند النكاح

(٤) انوسائل الباب ٢٠ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ١٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٨ - ٩.

فأنه مشعر بكون المنع، من التلذذ وقصد ذلك، فهو قصد المار أيضاً ذلك فلا يبعد تحريمه عليه أيضاً فيكون الجائز المكروه - مع القدرة على التحرز - هو ما يصل إلى شتمه من غير قصده ذلك و التلذذ به وينبغي أن يكون كارهاً لذلك .

وقد جمع الشيخ بينهما (بينها خ ل) بالحمل على الجواز والاستحباب أو على المباشر وغيره من الذي يمر بين يدي الطيب مطلقاً (١).

فالظاهر جواز الجلوس عندهم أيضاً على ذلك الوجه و الأولى الاجتناب الأمل الضرورة .

و القبض على الأنف حينئذ مثل عدم القبض عن لرائحة المنتنة لما ورد (٢) من المنع في الاحرار الصحيحة المتقدمة .

و الظاهر عدم تحريم ذلك وعدم النهي عن ذلك، كأنه يقول: إنما يجب عليك أن تمسك عن الرائحة الطيبة لا عن الرائحة المنتنة لأنه المتبادر من تلك الاخبار على فهمي .

و يؤيده قوله عليه السلام: (ولا ينبغي أن يتلذذ) فإنه يدل على أن المقصود - من المنع من الرائحة الطيبة وعدم المنع من المنتنة - هو عدم التلذذ، وذلك موحود في قبض الأنف من المنتنة وعدمه، ولا شك أن الأولى عدم القبض عنها، اتباعاً

(١) قال الشيخ في الاستبصار: قلنا ما رواه يعقوب بن يزيد - عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: لا بأس بالريح الطيبة فيما بين الصف والمروة من ريح انعطرين ولا مسك عن انفه - فلا يأتى حب معاوية بن عمار الذي قال فيه: يمسك على انفه من الرائحة الطيبة، لشبهته احدهما ان يكون الأمر بالامساك على الأنف أتياً توجه الى من يباشر ذلك معه فإنه ينبغي له - يمسك على انفه - فاد كون مختاراً في طريق فصيبه الرائحة فلا يجب عليه ذلك والوجه الآخر ان يحمل الأمر بالامساك على الأنف على صرط من الاستحباب وهذا على الجواز (البواب ما يجب على المحرم احشاه باب لطيف)

(٢) تعليل لقوله قدس: الأولى الاجتناب .

و الاكتحال بالسواد، و النظر في المرأة.

لظاهر الصوص.

قوله: «والاكتحال بالسواد، و النظر في المرأة». هو رابع المحرمات و خامسها، قال في المنتهى: اجمع علمائنا على أنه لا يجوز للمحرم ان يكتحل بما فيه طيب، سواء كان رجلاً او امرأة، ويدل عليه ايضاً ما تقدم من المنع من الطيب في الجملة.

و صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (في التهذيب) قال: لا بأس ان تكتحل و انت محرم بما (ما خ ل) لم يكن فيه طيب يوجد ريحه، فأما للزينة فلا (١) وهي حسنة في الكافي لابراهيم (٢).

و رواية عبدالله بن سنان، قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام، يقول: يكتحل لمحرم ان هو رمد بكحل ليس فيه زعفران (٣) و غيرها من الاخبار

و فيها مبالغة في عدم الجواز عما فيه زعفران للعلاج ايضاً (٤)

و كذا نقل الاجماع فيه على عدم تحريم غير الاسود اذا لم يكن فيه طيب و الخلاف في الاسود الذي ليس فيه طيب.

و لظاهر عدم الخلاف في التحريم للزينة والحوان للعة (لمه خ ل)، لنضرورة، ولما تقدم من النهي عن تلذذ المحرم ولما في صحيحة معاوية بن عمار فاقا للزينة فلا (٥) و لما سيأتي.

و احتار هنا و في المنتهى تحريم الاسود مطلقا لصحيحة معاوية بن عمار عن

(١) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٨.

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٥.

(٤) و اجمع الوسائل الباب ٣٣ من ابواب تروك الاحرام.

(٥) رواهناو لثقة التي يعلها الوسائل الباب ٣٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١-٢-٤-٧.

ابن عبد الله عليه السلام قال: لا يكتحل الرجل والمرأة المحرمان بالكحل الاسود الا من علة.

وصحيفة حريز عن ابن عبد الله عليه السلام قال: لا تكتحل المرأة المحرمة بالسواد، ان السواد زينة (وهي حسنة في الكافي وصحيفة في التهذيب) وحسنة الحلبي عنه عليه السلام قال: سألت عن الكحل للمحرم؟ قال: اتقا بالسواد فلا ولكن بالصبر والحضض (١).

والظاهر عدم تحريم السواد الا للزينة كما هو مذهب البعض، للاصل، والاجماع على التحريم حينئذ ولما تقدم من الاشعار بأن سبب التحريم هو الزينة. والظاهر ان سبب اطلاق تجويز الغير وعدم تجويزه في بعض الروايات هو كونه زينة وعدم كون الغير كذلك غالباً.

ويؤيده قوله عليه السلام فيما تقدم (ان السواد زينة) وهو مشعر بأن غيره ليس بزينة وأن سبب تحريمه هو الزينة فينتفي مع انتفائها.

ويدل عليه ايضاً حسنة معاوية بن عمار عن ابن عبد الله عليه السلام قال: المحرم لا يكتحل الا من وجع وقال: لا بأس بان تكتحل و انت محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه فأما للزينة فلا (٢).

فان معناه جواز الاكتحال بما لم يكن فيه طيب لعدم الزينة، وتحريمه لما. وصحيفة زرارة عن ابن عبد الله عليه السلام، قال: تكتحل المرأة بالكحل كنه الا الكحل الاسود للزينة (٣).

(١) يروى بصم الصاد الاولى وصحتها وقيل ظاهري وقيل بضاد ثم ظاء دواء معروف قيل انه يقصد من ابوال ابل (جمع البحرين).

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٨.

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

والجدال وهو قول: لا والله وبلى والله، والكذب.

وهذه صريحة في عدم تحريم غير الاسود والاسود الآ للزينة.

والظاهر أن ما يدل على تحريم السواد مطلقاً محمولة على الغالب من كونه للزينة فقط و يحتمل تحريم مطلق الاكتحال للزينة فلو لم يكن اجماع على أن غيره جائز للزينة أيضاً لم يبعد القول بتحريمه أيضاً للزينة كالاسود، ولا يكون فرق بينه وبين غيره في التحريم والتحليل كما هو الظاهر، لما تقدم من علية الزينة، وأن الاطلاق لعدم الزينة الآ فيه غالباً.

و يشعر ما يدل على تحريم النظر في المرأة أيضاً بأنه مقيد بالنزينة، وهو خامس المحرمات

لما في حسنة حريز عن ابى عبدالله عليه السلام، قال: لا تنظر في المرأة و أنت محرم لأنه من الزينة (الحديث) (١).
ومثلها رواية حماد عنه عليه السلام.

وحسنة معاوية بن عمار، قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: لا ينظر المحرم في المرأة للزينة (لزينة خ ل) فان نظر فليلب ولصحيته عنه عليه السلام أيضاً: لا تنظر المرأة المحرمة في المرأة للزينة.

وما سيجيء من عدم جواز الخلط للزينة و لبس الخاتم لها كذلك فاطلاق (٢) المصنف ره والتقيد فيها محل التأمل، وهو اعرف.

قوله: «والجدال الخ» هو السادس والسابع منها، و دليل تحريمها هو قول الله تعالى: «ولا فسوق ولا جدال في الحج» (٣).

لعله يريد به في الاحرام مطلقاً او حال احرام الحج، ولا قائل بالفرق بين

(١) رواها في الوسائل والثلاثة التي بعدها في الباب ٣٤ تروك الاحرام الرواية ١-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦

احرام الحج والعمرة.

و تظهر الدلالة على التحريم من صحيحة معاوية بن عمار قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: اذا احرمت فعليك بتقوى الله و ذكر الله و قلة الكلام الا بخير، فان من تمام الحج و العمرة ان يحفظ المرء لسانه الا من خير، كما قال الله تعالى: قَدْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ، (١) فالرفث الجماع والفسوق الكذب والسباب والجidal قول الرجل: لا والله وبلى والله (٢).

ولا ينافي ذلك عدم وجوب الكون بتقوى الله، وعدم وجوب ذكر الله، و قلة الكلام واستحباب ذلك، واستحباب حفظ اللسان الا من خير. فعمل المراد بالسباب هو الكذب ايضاً، ويمكن ان يكون المراد هو ما يدل على انتقاص الغير و الشتم كما يفهم من اللغة ومن شرح القواعد في اوائل كتاب التجارة، والظاهر انه المفاخرة لما سيأتي، ويفهم ذلك من الدروس، لكن سكوت الاكثر عن السباب والمفاخرة وذكر الكذب فقط في هذا المقام اغنى عنه.

يدل على الاول صحيحة سليمان بن خالد قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: في الجدال شاة و في السباب و الفسوق بقرة و الرفث فساد الحج (٣).

و صحيحة علي بن جعفر قال: سألت اخي موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرفث و الفسوق و الجدال ما هو؟ وما على من فعله؟ فقال: الرفث جماع النساء و الفسوق الكذب و المفاخرة و الجدال قول الرجل: لا والله وبلى والله فن رفث

(١) البقرة ١٩٧.

(٢) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٢ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ١ روى صدره في الباب ١ من تلك

الابواب الرواية ١.

فعليه بدنة ينحرها و ان لم يجد فشاة و كفارة الفسوق يتصدق به اذا فعله و هو محرم (١) .

لعل في اشارة الى ان السباب هو الماخرة و يؤيده ان الماخرة توجد تنقيص العير و هو السباب .

و في صحيحة معاوية بن عمار (في الفقيه) اتق الماخرة (٢) و هو قريب مما تقدم .

و اما سكوت الاكثر من ذكر السباب و الماخرة فيدل على عدم (٣) فهم من الآية الا الكذب كما يفهم من بعض الاخبار (٤) في تفسيرها به فقط قال في المنتهى: و الفسوق هو الكذب .

و لظاهر ان الجدل المذكور في هذا الباب ما (ملاخ) يتحقق الا نقول: لا والله وبلى والله لا بسائر الايمان، للاصل، ولما مر .

و لما في صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول: لا، لعمرى و هو محرم؟ قال: ليس بالجدال اما الجدال قول لرجل: لا والله وبلى والله الحديث (٥) .

و الظاهر عدم الفرق بين الرجل و المرأة لما تقدم، و لا ينافيه (٦) هذه لان

(١) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٤ روى صدرها في هذا الباب و فيها في الباب ٣ من ابواب كهارات الاستمتاع الرواية ٤ .

(٢) راجع الوسائل الباب ٣٢ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٥ (قطعة من الرواية) .

(٣) هكذا في النسخ و لعل الصواب (فهمهم) بدل (فهم) .

(٤) راجع الوسائل الباب ٣٢ من ابواب ترك الاحرام الرواية ١ .

(٥) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٣ .

(٦) اي لا يبي ما تقدم، هذه الروايات المشتملة على لفظة (الرجل) .

أكثر الأحكام على الظاهر في الرجل وقد يراد به المكلف هنا مطلقاً .

قال المصنف في المنتهى : الأقرب أن الجدال يتحقق بوحدة مهملها فإذا قال : لا والله وقال : بلى والله يكون مجادلاً فيكون المراد في التفسير جدال قول : لا والله والجدال قول بلى والله .

وليس بعيد فهمه عنه بل هو الظاهر .

الآن أنه يفهم التعميم في القسم وكون المقسم عليه معصية لله تعالى من رواية أبي بصير (في الفقيه) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يريد أن يعمل العمل فيقول له أصحابه (صاحبه) : والله لا تعمله ، فيقول لأعماله ، فيخالفه مراراً ، فيلزمه ما يلزم صاحب الجدال (ما يلزم الجدال خ ل) فقال : لا أنها أراد بهذا الأكرم أخيه أنها يلزمه (أنها كان ذلك خ ل) ما كان لله عز وجل به فيه معصية (١) .

قال في المنتهى : رواها ابن بابويه في الصحيح .

وهو غير ظاهر الصحة في الفقيه لأنه روى ابن مسكان عن أبي بصير وما صح طريقه إلى ابن مسكان (٢) مع أنه مشترك بين الضعيف والثقة (٣) مثل أبي بصير .

ومضمونها بخلاف المشهور بل القائل به غير معلوم والتعميم غير صريح .

ويمكن حملها على الاستحباب ، وعلى البالغة باعتبار تخصيص المقسم

(١) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب برك الأحرار الرواية ٧ بطريق الصدوق

(٢) طريق الصدوق قدّمه إلى عبد الله بن مسكان (كما في مشيخة الفقيه) هكذا : وما كان فيه من عبد الله بن مسكان فقد رويته عن أبي بصير وعنه عن الحسن بن محمد عن عبد الله بن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان ، ولا يعني أنه ليس بصدوق طريق إلى ابن مسكان غير هذا .

(٣) فإنه مشترك بين عبد الله بن مسكان الثقة وعبد بن مسكان المجنون راجع ج ٢ ص ٢١٦ وج ٣

ص ١٨٤ من تصحيح المقال .

وقتل هوام الجسد.

عليه، لأنها صحيحة في الكافي (١) فلا ينبغي طرحها.
 يمكن صحتها في الفقيه أيضاً بكون ابن مسكان هو عبدالله الثقة و لطريق
 اليه صحيح لشهرته وعدم نقل رواية عن محمد وذكر طريقه.
 و كأنّ ابابصير هو ليث لكثرة روايته وكأنّ ذلك كله ظاهر عند المصنف
 حيث لا يلتفت الى الاشتراك، وتسميتها صحيحة فتأمل.
 وأما لزوم الكفارة وعدمها فسيجيء في بحث الكفارات.
قوله: «وقتل هوام الجسد». ثامن المحرمات قتل هوام الجسد أي الذي
 يقصد أكله ويؤذيه مثل القملة والبرصوث.
 ولعل دليله بعض الروايات مثل صحيحة معاوية بن عمار عن الصادق
 عليه الصلوة و السلام، قال: إذا احرمت فائق قتل الدواب كلها إلا الافرعى و
 العقرب والفارة الخ (٢).
 وصحيحة حماد بن عيسى، قال: سألت اباعبدالله عليه السلام عن المحرم
 بين القملة عن جسده فيلقها؟ فقال: يطعم مكانها طعاماً (٣).
 ومثلها صحيحة محمد بن مسلم عنه عليه السلام، سأله عن المحرم ينزع
 القملة الخ.
 وهما تدلان على وجوب الكفارة في الالتقاء، وهو مستلزم لتحريم المستلزم
 لتحريم القتل.

ورواية حسين بن أبي العلاء عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: المحرم لا

(١) وسنده في الكافي هكذا. ابو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الله بن

مسكان عن أبي بصير.

(٢) لوسائل الباب ٨٦ من أبواب تروك الاحرام الرواية ٢

(٣) اوردها والاثنين بعدها في الوسائل الباب ١٥ من أبواب نفيه كفارات الاحرام الرواية ١، ٢، ٣.

ينزع القملة عن جسده ولا من ثوبه متعمداً وإن فعل (قتل خ ل) شيئاً من ذلك خطأ فليطعم مكانها طعاماً قبضة بيده.

وصحيفة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المحرم يلقي عنه الدواب كلها إلا القملة فإنها من جسده فإذا (و ان خ ل) أراد أن يحول قملة من مكان إلى مكان فلا يفتره (١).

و اعلم أنه لا يستفاد منها تحريم قتل جميع هوام الجسد إذ شمول الأولى لها غير ظاهر لاحتمال كون المراد بالدواب ما يدب على الأرض عادة، والظاهر أنها ليست كذلك و إن كان ظاهر صحيفة معاوية أن القمل دابة وكذا اللغة و الصحيفتان بعدها ليستا بصريحيتين في تحريم القتل بل و لا في وجوب الكفارة لاحتمال الاستحباب.

على أنها مخصوصتان بالقمل واستلزام وجوب الكفارة للتحريم غير ظاهر، و لهذا تجب في الخطاء مع عدم التحريم على أن في صحتها تأملاً، لوجود عبد الرحمن المشترك (٢) و كأن المصنف يعرف كونه ثقة و لا ينظر إلى اشتراكه و يستفي الاخبار الكثيرة بالصحة مع ذلك كما مر وسيجيء فلا يحتاج إلى التنبيه فتنبه.

و رواية حسين غير صحيحة والاخيرة الصحيحة صريحة في القاء غير القمل و يحتمل كراهة القائه، إلا أنه يمكن استخراج العلة عن عدم القاء القمل و يقاس عليه نحوه.

و يؤيد عدم تحريم الكل صحيفة عبد الله بن منان (الثقة) قال: قلت لأبي

(١) الوسائل الباب ٧٨ من أبواب ترك الاحرام الرواية ٥.

(٢) سند الأول (يعني صحيفة حماد بن عيسى كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن

عبد الرحمن عن حماد بن عيسى و سند الثانية (يعني صحيفة محمد بن مسلم على ما فيه ايضاً) هكذا: موسى بن

القاسم عن أبي حمزة عن عبد الرحمن عن علا عن محمد بن مسلم.

عبدالله عليه السلام: رأيت ان وجدت علي قراداً او حلمة اطرحهما؟ قال: نعم و
صغارهما انهما رقيان في غير مرقاهما (١).

ويؤيد الجوز مطلقاً، الاصل، والاستصحاب، وانه مؤذي يؤذي الانسان ويضره.
و صحيحة معاوية بن عمار (ظاهرة فيه وفي الكراهة) قال: قلت لابي
عبدالله عليه السلام: ما تقول في محرم قتل قملة قال: لا شيء عليه في القملة ولا
ينبغي ان يعتمد قتلها (٢).

فان عموم نفي شيء يفيد نفي (٣) عدم الاتم والنهي ايضاً وهو دليل الجواز
ولفظه (لا ينبغي) ظاهرة في الكراهة فيمكن الجمع بين الاخبار بذلك.
ويؤيدها صحيحة معاوية بن عمار (في الفقيه) قال: لا بأس بقتل النمل
والبق في الحرم وقال: لا بأس بقتل القملة في الحرم وغيره (٤)
فان ظاهرها عام للمحرم وغيره.

ورواية مرة مولى خالد قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يلقى
القملة؟ فقال: القوها ابمدها الله غير محمودة ولا مفقودة (٥) ولا يضر جهل حال مرة
وهكذا تحمل على الكراهة صحيحة معاوية بن عمار قال: قلت لابي عبدالله
عليه السلام: المحرم يحك رأسه فتسقط عنه القملة والثنتان؟ قال: لا شيء عليه ولا
يعود قلت: كيف يحك رأسه قال: باظافيره ما لم يدم ولا يقطع الشعر (٦).

- (١) الوسائل الباب ٧٩ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.
- (٢) الوسائل باب ١٥ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٦.
- (٣) هكذا في جميع النسخ والظاهر زيادة كلمة (نفي) فتدبر.
- (٤) الوسائل الباب ٨٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.
- (٥) الوسائل الباب ٧٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٦.
- (٦) الوسائل الباب ١٥ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٥.

على أنه يمكن ان يكون المراد نفي اعادة القملة الى مكانها وعدم وجوبها على ما في الفقيه (ولا يعيدها) -

وأن ظاهرها يدل على عدم البأس بوقوع القملة والآ كان ينبغي ان يكون عليه شيء وهى تدل على عدم الحك بحيث يدمى او يقطع الشعر -
و بالجمله ليس على التحريم دليل الآ ما يدل على وجوب الكفارة بكف من طعام وقد نفي وجوبها فيما تقدم صريحاً، وان لم يكن نفي الاثم ظاهراً فما بقى على التحريم دليل اصلاً فتأمل.

وقال في التهذيب -بعد اثبات الكفارة بالاخبار المتقدمة-: فليس في هذه الروايات (اي صحيحتي معاوية و رواية مرة (١)) مخالفة لما قدمناه لأنها وردت مورد الرخصة، ويجوز ان يكون المراد بها من يتأدى بها، فانه متى كان الامر على ذلك جاز له ذلك الآ أنه يلزمه الكفارة حسب ما قدمناه وقوله عليه السلام: (لا شيء عليه) يريد به اذا فعل ذلك لا شيء عليه من العقاب او لا شيء عليه معين كما يجب عليه فيما عدا ذلك من قتل الاشياء (٢).

وفيه تأمل اذ ما ثبت تحريمه بل غايته لروم الكفارة فتخصيص الجواز بحال الاذى بعيد لا وجه له، والتأويل الاول تخصيص يدل على عدم التحريم وهو ما ذكرناه و الثاني ايضاً غير مفهوم وغير جيد لتعيين الكفارة في دليل الوجوب بالكف من طعام فتأمل.

فالظاهر جواز قتل الحوام سواء كان على البدن او الثوب كما نقل في الدروس عن المبسوط وابن حزة في قتله على البدن ويفهم من احد تأويلي التهذيب كما مر.

(٢) انتهى كلام التهذيب.

(١) قد مررت الاشارة الى مأخذها.

وليس الخاتم للزينة.

و كذا القاء غير القمل، وفي القائه تأمل، والجواز محتمل قريب، وكذا الكفارة في القائه، وكراهتها واستحبابها محتمل قريب، فتأمل.
وكذا يجوز في القراء عن بعيره دون الخلعة لرواية معاوية بن عمرو قال:
قال: وإن أتى المحرم القراء عن بعيره فلا بأس ولا يلحق الخلعة (١) (٢)
و رواية عمر بن يزيد قال: لا بأس أن تنزع القراء عن بعيرك ولا ترم
الخلعة (٣).

وصحيفة حريز (في الفقيه) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن القراء
ليس من البعير والخلعة من البعير (٤).
ومنها حسنة عنه عليه السلام وزاد في آخرها الخلعة من البعير بمنزلة
القملة من جسدك فلا تلقها والحق القراء (٥).
وفيها إشعار بتحريم القاء القمل ولكن قنم ما يدل على الجواز فيأول و
حينئذ يمكن كون القاء الخلعة من البعير أيضاً مكروهاً لعدم اعتبار سند ما يدل على
التحريم وكأنه لذلك قال في اللروس: ويجوز القاء القراء والخلعة عن نفسه و
بعيره ولكن لا يناسب مع قوله: بالتحريم في قتل هوام الجسد مثل القمل فتأمل.

قوله: «وليس الخاتم للزينة الخ» هذا تأسيها.

دليل التحريم مع قصد الزينة ما يفيد تحريم كلما يراد به الزينة في حال

(١) الوسائل باب ٨٠ من أبواب ترك الاحرام الرواية ١ رواها في الوسائل الفقيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: .

(٢) لَحْمَةُ كَقَصْبَةِ القراء الصخم (جمع البحرين).

(٣) الوسائل الباب ٨٠ من أبواب ترك الاحرام الرواية ٤.

(٤) (٥) الوسائل الباب ٨٠ من أبواب ترك الاحرام الرواية ٢.

لا للسنّة.

الاحرام.

مثل صحيحة حريز المتقدمة عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا تنظر في المرأة وانت محرم لآته من الزينة (١).
فانه يفهم منها تحريم كل ما هو للزينة، تأمل.

و دليل عدم تحريم ما ليس للزينة مطلقا للسنّة وغيرها فقول المصنف (لا للسنّة) بناء على الغالب الظاهر انه لو لم يكن لكان أخصروا عم وأولى فتأمل - هو الاصل مع عدم دليل يدل على التحريم مطلقا ويؤيدهما ما في رواية مسمع عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته ألبس المحرم الخاتم؟ قال: لا يبسه للزينة. (٢)

ولا يضر عدم صحتها مع الاخبار التي قد مرت فتذكر هذا.
و يحتمل عدم التحريم مطلقا للاصل وعموم الاخبار مثل رواية نجيب عن ابي الحسن عليه السلام قال: لا بأس بلبس الخاتم للمحرم (٣).
وهي حسنة لو لم يكن نجيب مجهولاً.

و مثل صحيحة محمد بن اسمعيل (الظاهر انه ابن بزيع الثقة بقرينة نقله عن الكاظم عليه السلام) قال: رأيت العبد الصالح عليه السلام وهو محرم و عليه حاتم وهو يطوف طواف الفريضة (٤) وفي دلالتها تأمل.

ويمكن حمل رواية مسمع على الكراهة بعد تسليم السند و القدر في غيرها بعدم الصراحة ولهذا لم يحرم جميع الزينة للمحرم وقد يكون المحرم ما هو للزينة فقط، وما

(١) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣ بطريق الكليني قد

(٢) الوسائل الباب ٤٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٤٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٦.

(٤) الوسائل الباب ٤٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

يكون ستة لم يكن حراماً و ان قصد به الزينة، الا ان يثبت بدليل، فكأنه لذلك قال في التهذيب: ولا بأس بلبس الخاتم للسهة ويكره لبسه للترين به، لعله كلام الشيخ المفيد.

و يؤيده ما يدل على جواز لبس الزينة المعتادة للمرأة من الحللى و الثياب، الا أنها لا تطهرها لزوجها.

مثل صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن المرأة يكون عليها الحللى و الخللحال و المسكة (١)، والقرطان من الذهب و الورق تحرم فيه و هو عليها و قد كانت تلبسه فى بيتها قبل حجها أتزعه اذا احرمت او تتركه على حاشه؟ قال: تحرم فيه وتلبسه من غير ان تطهره للرجال فى مركبها و مسيرها (٢).

فان ظاهرها يفيد جواز لبسها الخاتم للزينة ايضاً وفيها تأييد لجواز لبس الحرير ايضاً و يحمل ما يدل على النهى على غير المعتاد او على الاظهار للزوج .
و يدل على جواز لبس الخاتم لها صريحاً موثقة عمار الساباطى عن ابى عبدالله عليه السلام قال: تلبس المرأة المحرمة الخاتم من ذهب (٣).

قد حمل الاكثر ما يستفاد منه الجواز على قصد عدم الزينة لوجوب حمل لعام على الخاص.

هذا كون واجباً لو كان الخاص صحيحاً صريحاً و ليس كذلك و انما يستفاد بنحو من القياس فتأمل ولا شك ان الاجتناب احوط .

(١) المسكة بفتح الميم والسبب التبر المعجمة. السوار.

(٢) الوسائل الباب ٤٩ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١

(٣) الوسائل ابواب ٤٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٥.

وليس ما يستر ظهر القدم اختياراً.

قوله: «وليس ما يستر ظهر القدم اختياراً». هذا عاشر المحرمات دليله كانه الاجماع المستند الى بعض الروايات.

مثل صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ولا تلبس سراويل الا ان لا يكون لك ازار ولا خفين الا ان لا يكون لك نعلان (٥).

وما قاله في العقيه: وسأله رفاعه بن موسى عن المحرم يلبس الجوربين؟ فقال: نعم والخفين اذا اضطر اليهما (٢).

والظاهر ان القائل هو الامام عليه السلام لما من ولانها نقلت فيه بعد قوله و روى الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام، فالظاهر ان ضمير سأله راجع اليه عليه السلام فليست بمقطوعة رفاعه كما قال في الدروس والظاهر انها صحيحة لأن الطريق (٣) فيه اليه صحيح وهوثقة.

وصحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في المحرم يلبس الخف اذا لم يكن له نعل؟ قال: نعم ولكن يشق ظهر القدم الحديث (٤).

ولكن الاجماع غير معلوم والروايات تدل على تحريم لبس الخفين والجوربين لاعلى تحريم ستر ظهر القدم مطلقا كما هو المدعى فتأمل.

ثم الظاهر على تقدير القول به ليس المراد تحريم ستره على اى وجه كان فيجب (٥) بروزه دائماً ولا يجوز ان يغطيه بالثياب التى لبسها و اللحاف وغيرها،

(١) الوسائل الباب ٥٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٥٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤.

(٣) طريق الصدوق اليه (كما في مشيخة الفقيه) هكذا: وما كان فيه من رفاعه بن موسى النحاس

نقد رويته عن ابي رضى الله عنه عن سعد بن عبدالله عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن رفاعه بن موسى النحاس

(٤) الوسائل الباب ٥٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٥.

(٥) بالنصب، اى ليس المراد تحريم السراويل دائماً حتى لا يجب بروزه باى وجه كان، ولو بتمطيه

مل الظاهر تحريمه على الوجه المتعارف في ستره مثل الخف والنعل البغدادي.
و اليه اشار في الدروس في عدة المحرمات بقوله: (ليس ما يستر القدم
كالخف والشمشك) ثم قال: (ولا يحرم تغطية القدم بما لا يسمى لباساً).
و أيضاً الظاهر عدم التحريم مطلقاً على المرأة كما اشار اليه في الدروس
قال: و الظاهر جواز الخف للمرأة كما قاله الحسن (١).

للاصل و لما مر في الاخبار من جواز احرامها في كل شيء و زينتها
المعتادة (٢) و لعدم تحريم المحيط عليها و لما روى أن احرامها في وجهها (٣) وغير ذلك
مع عدم دليل ظاهر يدل على التحريم عليها فإن الظاهر من الروايات هو التحصيل
بالرجل و دعوى الاجماع غير ظاهر في حقها.

و أيضاً الظاهر من صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (٤) وجوب الشق،
فيحمل عليها الآخرين (٥) لما ثبت في الاصول من حمل العام على الخاص فأنقل في
الدروس - قال: و في الخلاف (لا يجب لمقطوعة رفاة) - غير واضح، على ان
المقطوعة لا تعارض السند (المسند خ ل) الصحيح.

نعم يمكن ان يقال: المسند غير صريح في الوجوب لعدم الامر الصريح و
الاستحباب محتمل.

بالياب و العفاف و عومها.

(١) اي حسن بن ابي عقيل المعاني.

(٢) راجع الوسائل الباب ٤٩ من ابواب تروك الاحرام

(٣) الوسائل الباب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢ و لفظ الحديث: عن عباد بن حمزة عن

جعفر عن ابيه عليهما السلام، قال: المحرمة لا تنقب، لأن احرام المرأة في وجهها و احرام الرجل في رأسه

(٤) الوسائل الباب ٥١ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٥

(٥) و هم صحيحة معاوية بن عمار و رفاة.

والادهان اختياراً.

ثم أنه يحتمل ان يكون المراد بالشق في هذا المقام هو قطع ما على ظهر القدم إلا مقدار ما يمسك القدم فيه لأن الطاهر أن الغرض هو الخلاص عن محذور لبس ظهر القدم مهما امكن .

ويمكن الاكتفاء بمجرد شق ما على ظهر القدم بان يقطع من عبدالساق الى الاصابع نحو خط لانه المتبادر من الشق لا القطع والطرح والاصل يضاً يؤيده و تحقق الامثال .

وليس بمعلوم كون الغرض كشف الظهر لاحتمال التعبد مع انه قد يحصن ذلك في الجملة ولانه مع الشق بالمعنى الاول يصير ممناً لا يستر ظهر القدم فليس لبس الخف حينئذ مشروطاً بعدم النعلين كما هو المذكور في الرواية و كلام الاصحاب بل ادعى الاجماع على ذلك .

وان امكن ان يقال يحتمل عدم الجواز حينئذ ايضاً، اذ يبق بعضه فانه لو قطع بالكلية لم يكن لبسه الا لصعوبة و شد حبل ونحوه ويظهر من المنتهى كون المراد به قطع ساقه فقط حيث قال : فان لم يجد النملين شق الخفين وجسمها شمشكين ولبسها

قوله: «والادهان» الحادى عشر منها الادهان

دليل تحريم الطيب - اختياراً بعد الاحرام وقبه اذ ابقى منه رائحة الى حال الاحرام وجوازه اضطراراً مثل التداوى مع الكفارة و كذا جواز اكل غير الطيب و استعماله قبل الاحرام هو الاجماع المذكور في المنتهى وبعض الاخبار .

و يدل على تحريمه بعد الاحرام ما في صحيحة معاوية (المتقدمة) عن ابى عبدالله عليه السلام لا تمس شيئاً من الطيب و لا من الدهن في احرامك الحديث (١) .

و الطاهر ان المراد هو الادهان لا سائر المس و الاحوط اجتنابه الا الاكل .
و حسنة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا تدهن حين تريد ان
تحرم بدهن فيه مسك و لا عنبر من اجل ان رائحته تبقى في رأسك بعد ما تحرم و
ادهن بما شئت من الدهن حين تريد ان تحرم فاذا احرمت فقد حرم عليك الدهن
حتى تحل (١).

لعل المراد بالدهن في قوله: (وادهن) هو الدهن الغير الطيب الذي يبقى رائحته
بعد الاحرام، لما تقدم، و هي دليل جواز اطلاق العام و ارادة الخاص و التأويل
لقريئة، فتأمل و مثلها رواية علي بن ابي حمزة (٢).

فالمراد ذلك في صحيحة هشام بن سالم ايضاً قال: قال له ابن ابي يعفور ما
تقول في دهنه بعد الغسل للاحرام فقال: قبل او بعد و مع ليس به بأس الحديث (٣).
لما تقدم و حمل الشيخ على الضرورة او بنفسج زال عنه الرائحة او بشرط
علمه انه لم يبق الى بعد الاحرام و صحيحة محمد الحلبي سأل (الظاهر انه ابو عبدالله
عليه السلام لانه المذكور في رواية قبلها بلا فصل) عن دهن الحناء و البنفسج اندهن
به اذا أردنا ان نحرم؟ فقال: نعم (٤).

و قال في الاستبصار (٥): لا منافات لان النهي في الاخبار ورد في المسك

(١) الوسائل الباب ٢٩ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١ و في الوسائل جعلها مثل رواية الحلبي ثم
قال: الا انه عليه السلام قال: و لا عنبر تبقى راحته في رأسك (الى ان قال) حين تريد ان تحرم قبل الغسل و بعده.

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٦ و تمامها: قال: ثم دعا بقارورة ماء سليخة
ليس فيها شيء فامرنا عاهدت منها الحديث و في الاستبصار والتمية: قبل و بعد و مع فنتهي بان شعر معتدل القوام
لثين ورقه يؤخذ من حبه دهن طيب، سليخة غص كانه قشر مسلح دهن ثمر البان قيل ان يريب

(٤) الوسائل الباب ٣٠ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٧.

(٥) نقل بالحي راجع ج ٢ ص ١٨٢ طبع النجف الاشرف (باب كراهية استعمال الادهان الطيبة الخ).

وإزالة الشعر وإن قلّ.

والعبر لا في البنفسج.

ويفهم أنّ التحريم مخصوص (١).

و الظاهر عدم الكفارة في غير الطيب للأصل وعدم النص.

قوله: «وإزالة الشعر وإن قلّ». هذا، الثاني عشر منها، لعن دليله الإجماع،

قال في المنتهى: يحرم على المحرم إزالة شيء من شعره قليلاً كان أو كثيراً، على رأسه كان أو على لحيته، وقد اجمع عليه العلماء.

و يدل عليه آية: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِذِيَّةٌ مِنْ

صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ» (٢).

وإذا كان مع الضرورة يجب الفداء فمع الاختيار يكون حراماً قطعاً.

والإخبار أيضاً في الجملة، مثل صحيحة حريز عن أبي عبد الله عليه السلام

قال: مرّ رسول الله صلى الله عليه وآله على كعب بن عجرة (عجزه كا) لانصارى، و القمل يتناثر من رأسه (وهو محرم خ ثل) فقال: أيؤذيك هو أمك؟ فقال: نعم قال:

فانزلت هذه الآية: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِذِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ

صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ» فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله بخلق رأسه (فخلق رأسه صيب)

وجعل عليه صيام ثلاثة أيام والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مدان، والنسك

شاة، وقال أبو عبد الله عليه السلام: وكل شيء في القرآن (أو) فصاحبه بالخيار

يختار ما شاء، وكل شيء في القرآن، فمن لم يجد فعليه كذا، فالأول (فالأولى خ ل)

بالحيار (٣).

(١) أي بالأشياء الأربعة كما سبق.

(٢) البقرة ١٩٦.

(٣) الوسائل الباب ١٤ من أبواب بقية كفارات الأحرام الرواية ١

كذا سماها في المنتهى، مع أنّ فيها عبدالرحمن المشترك (١) فتأمل.
و صحيحة اخرى عن حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا شق
الرجل ابطيه بعد الاحرام فعليه دم (٢).

و في صحيحة زرارة قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: من حلق رأسه
او نتف ابطه ناسياً او ماسياً او جاهلاً فلا شيء عليه و من فعله متعمداً فعليه
دم (٣).

و حسنة الحلبي قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يحتجم؟ قال:
لا الا ان لا يحدّ بدأ فليحتجم ولا يخلق مكان المحجم (٤).

و صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم
كيف يحك رأسه؟ قال: باخافيره ما لم يدم او يقطع الشعر (٥).

و روية عمر بن يزيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس بحك الرأس
و البحية ما لم يلق الشعر و يحك الجسد ما لم يدمه (٦) و روية عمر بن يزيد عن ابي
عبدالله عليه السلام قال: قال الله تعالى في كتابه: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ بِهِ
أَذًى مِنْ رَأْيِهِ فَعِدَّهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ» فَمَنْ عَرَضَ لَهُ أَذًى أَوْ وَجَعَ
فَتَعَطَّى مَا لَا يَبْغَى لِلْمَحْرَمِ إِذَا كَانَ صَاحِباً فَالصِّيَامُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ الصَّدَقَةُ عَلَى

(١) و سند كما في التهذيب هكذا: موسى بن القاسم عن عبدالرحمن عن حماد عن حريز و في الكافي

عني من ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حماد عن ابي عبدالله عليه السلام

(٢) الوسائل الباب ١١ من ابواب بنية كفارات الاحرام الرواية ١.

(٣) الوسائل باب ١٠ من ابواب بنية كفارات الاحرام الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٦٢ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ٧٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٦) الوسائل الباب ٧٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

و اخراج الدم من غير ضرورة.

عشرة مساكين يشبعهم من الطعام، والنسك شاة يذبحها، فيأكل ويطعم، واما عليه واحد من ذلك (١).

والجمع بين هذه وصحبة حريز المتقدمة بالحمل على التخير بين سبع العشرة واعطاء المذنين لكل ستة كما قاله في التهذيب ويظهر من الدروس تقويته، ويدل على عدم جواز أخذ المحرم شعر المحل صحبة معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام قال: قال: لا يأخذ المحرم من شعر الحلال (٢).

قوله: «واخراج الدم الخ»، هذا هو الثالث عشر، وخص في المنتهى و الدروس بالحجامة، وهو غير ظاهر:

دليله الروايات المتقدمة في السابقة (٣).

و رواية الحسن الصيقل عن ابى عبدالله عليه السلام عن المحرم يحتجم؟ قال: لا الا أن يخاف التلف ولا يستطيع الصلاة وقال: اذا أذاه الدم فلا بأس به ويحتجم ولا يخلق الشعر (٤).

وصحبة الحلبي قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يستاك؟ قال: نعم ولا يدم (ولا يدمي ثل) (٥).

ويدل عليه ايضاً منع الدلك في الحمام و للفسل (٦) لأن الطاهر أن العلة خوف خروج الدم وسقوط الشعر كما هو صريح في البعض (٧).

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٢

(٢) الوسائل الباب ٦٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٣) راجع الوسائل الباب ٧١ من ابواب تروك الاحرام.

(٤) الوسائل الباب ٦٢ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

(٥) الوسائل الباب ٧٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

(٦) الوسائل الباب ٧٥ و ٧٦ من ابواب تروك الاحرام.

(٧) الوسائل الباب ٧٣ من ابواب تروك الاحرام.

و لكن روى في المنتهى عن ابن بابويه في الصحيح عن معاوية بن عمار قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: في المحرم يستاك؟ قال: نعم قلت: فان ادمى يستاك؟ قال: نعم هو من السنة (١).

لعلها محمولة على حال الضرورة فتأمل.

ويمكن حمل صحيحة حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس ان يحتجم المحرم ما لم يخلق او يقطع الشعر (٢).

على الضرورة كما فعله الشيخ في كتابي الاخبار بحمل الجمل على المفصل. على ان الصحة ايضاً غير ظاهر لوجود حماد و عبدالرحمن في طريق الشيخ و هما مشتركان (٣) و ان قال في المنتهى و الدروس: انها صحيحة و الظاهر انها صحيحة في الفقيه (٤) و يمكن حمل الاول على الكراهة كما فعله الشيخ في الخلاف على ما نقده في المنتهى.

و رواية يونس بن يعقوب قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم يحتجم؟ قال: لا احبته (٥).

تدل عليها لان الظاهر من (لا احبته) هو الكراهة و معلوم ان المراد مع عدم الحاجة، و الاصل مؤيد، و لكن هذه غير صريحة، و لا صحيحة، و الاصل متروك بامر، فالاول اوفق بقوانين الاستدلال، على أن صحيحة حريز ليست فيها الآ

(١) الوسائل الباب ٧١ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٦٢ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٥.

(٣) قد تقدم نقل السند مراراً فراجع.

(٤) فان طريق الصدوق (كما يظهر من المشيخة) صحيح الى حماد سواء كان هو حماد بن عثمان و حماد

بن عيسى، ولا يلحق بقاء الاشتراك في حماد.

(٥) الوسائل الباب ٦٢ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤.

وقص الأظفار.

و قطع الشجر و الحشيش النابت في غير ملكه، عدا شجر الفواكه و الاذخر و النخل.

الحجامة، فتخصيص التحريم بالحجامة كما فعله في المنتهى و الدروس بعيد، فتأمل.
قوله: «وقص الأظفار». هو الرابع عشر، كأنّ دليله الاجماع، قال في المنتهى: أجمع فقهاء الامصار كافة على أنّ المحرم ممنوع من قص اطعاره.
و صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل المحرم تطول اظفاره؟ قال: لا يقص شيئاً منها ان استطاع، فان كانت تؤذيه فليقصها (فليقلنها خ ل) وليطعم مكان كل ظفر قبضة من طعام (١).
و صحيحة أخرى في الفقيه أنه سأل ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم تطول اظفاره او ينكسر (الى ان ينكسر خ ل) بعضها فيؤذيه؟ قال: لا يقص منه شيئاً ان استطاع فان كانت تؤذيه فليقصها وليطعم مكان كل ظفر قبضة من طعام (٢).
ومثلها في الحسن في الكافي وغيرها من الاخبار.

قوله: «وقطع الشجر الخ». الخامس عشر قطع كل ما ينبت في الحرم من الشجر و الشوك و الحشيش و الظاهر أنه حرام على المحل و المحرم و دليله الاجماع.
و الاخبار مثل صحيحة حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال: كل شيء ينبت في الحرم فهو حرام على الناس اجمعين الا ما أنبتته انت او غرسته (٣).
و هذه بعمومها تفيد تحريم جميع ما نبت فيه بالقطع و القلع رطاً و يبساً
و يؤيده صحيحة جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام قال: راني على

(١) الوسائل الباب ٧٧ من ابواب ترك الاحرام الرواية ١

(٢) الوسائل الباب ١٢ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٤

(٣) الوسائل الباب ٨٦ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٤.

بن الحسين عليهما السلام و انا قلع الحشيش من حول القساطيط بمنى قال: يا بني ان هذا لا يقع (١).

وفيه تأمل، ويمكن حملها على حال صفه عليه السلام جداً، وعلى جميع الحشيش فتأمل، وغيرهما من الاخبار.

قال في المنتهى: ولا خلاف بين المسلمين في تحريم قلع شجر الحرم الا ما نستثنيه من المستثنيات شجر الفواكه والنخل -لعل لا خلاف فيه لحسنه سيمان بن خالد عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن رجل قطع من الاراك الذى بمكة؟ قال: عليه ثمنه يتصدق به ولا ينزع من شجر مكة شيئاً الا النخل و شجر الفواكه (الفاكهة خ ل) (٢) ولا يضر عدم صحة سندها.

وفي الصحيح سأل منصور بن حازم ابا عبدالله عليه السلام عن الاراك . يكون في الحرم فاقطعه؟ قال: عليك فداؤه (٣). ومنها ما انبته انت.

و دليله صحيحة حريز المتقدمة و في الدلالة على جواز جميع ما انبته الادميون تأمل ولس لا خلاف فيه ايضاً.

ومنها قلع الشجر من منزله او داره لصحيحة حماد بن عثمان قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقطع الشجرة من مضربه او داره في الحرم فقال: ان كانت الشجرة لم تنزل قبل ان تبنى الدار و يتخذ المضرب فليس له ان يقطعها و ان كانت طرية (طريقه خ ل) عليها فله قطعها (٤).

(١) الوسائل الباب ٨٦ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٨ من ابواب بقیة كفارات الاحرام الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ١٨ من ابواب بقیة كفارات الاحرام الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٨٧ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٢ والمضرب القساطط العظيم (مجمع البحرين)

و صحيحته ايضاً عنه عليه السلام في الشجرة يقطعها الرجل من منزله في الحرم؟ فقال: ان بنى المنزل و الشجرة فيه فليس له ان يقطعها و ان كانت نبئت في منزله و هو له فليقطعها (١).

قال في المنتهى: انها صحيحتان وفي الطريق (٢) في التهذيب محمد بن يحيى و محمد بن يحيى الصيرفي عن حماد بن عثمان و محمد فيها غير ظاهر التوثيق لعله يعرفه و قال في الفهرست: له كتاب فهو مجهول.

و لا يبعد جواز قطع و قطع مثل حشيش داره، بالطريق الأولى، و لما يفهم من قوله: (و هو له فليقطعها) و لما تقدم من استثناء شجر الفوكه و ما انبتته، فان فيه اشعاراً به فتأمل، و يحتمل كونه مثل الشجر فكل ما يكون قبل، لا يجوز و بعده يجوز، و لكن الاجتناب عنه في الدار لا يخلو عن مشقة.

و اما جواز قطع الشجر و الحشيش عن ملكه مطلقاً كما هو المفهوم من المتن و غيره فدليله غير واضح بل الظاهر عدمه مما سبق، لعلمهم فهموا الجواز مطلقاً من صحيحة حماد بن عثمان (و ان كانت الغ) فتأمل واحتفظ.

و منها عودا المحالة وهي البكرة التي يستقي عليها و عوداها هما الخشيتان على طرفي البئر بينهما المحالة.

و دليله الاحتياج اليها فلا يبعد تخصيصه حينئذ بحال الاحتياج، و يكون البكرة ايضاً مستثناة كما قيل.

و يدل عليه ايضاً رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: رخص

(١) الوسائل الباب ٨٧ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

(٢) طريق الاول (كما في التهذيب) هكذا: سعد بن عباد عن محمد بن الحسين بن الخطاب عن محمد

بن يحيى عن حماد بن عثمان و طريق الثانية عنه عن محمد بن الحسين عن ايوب بن نوح عن محمد بن يحيى

صيرفي عن حماد بن عثمان.

رسول الله صلى الله عليه وآله في قطع عودى المحالة وهي البكرة التي يستقى بها من شجر الحرم والأذخر (١).

و ادعى الاجماع في المنتهى على استثنائه فلا يضر ضعف سند روية زرارة.

ويدل عليه الاخبار عنه صلى الله عليه وآله المشتغل على لا يختل خلاها ولا يعضد شجرها الا لاذخر من طريق العامة والخاصة مثل موثقة زرارة (لعبدالله بن بكير) قال: سمعت باجعفر عليه السلام يقول: حرم الله حرمة بريدأ في بريد ان يختل حلاه او يعضد شجره الا (شجرة يب) الاذخر او يصاد طيره و حرم رسول الله صلى الله عليه وآله المدينة ما بين لا بنتها صيدها و حرم ما حولها بريدأ في بريد ان يختل خلاها او يعضد شجرها الا عودى الناضح (٢).

و الظاهر ان لا خلاف ايضاً في جواز ترك الابل ترعى في الحرم و ان علم القلع قال في المنتهى: لا بأس برعى الحشيش في الحرم مان يترك ابله فيه لترعى و لا يجوز له قلعه و اعلافه الابل ذهب اليه علمائنا اجمع.

و لصحيحة (٣) حريز بن عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام قال: تحبى عن البعير في الحرم تأكل ماشاء (٤).

و لصحيحة جميل و محمد بن حمران (الثقتان) قالوا: سألتنا باعبدالله عليه السلام عن السبت الذى في ارض الحرم أينزع؟ قال: اما شىء تأكله الابل

(١) الوسائل الباب ٨٧ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٥.

(٢) الوسائل باب ٨٧ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٤ وسدها (كما في الهدى) هكذا سجد بن

عبدالله عن ابي جعفر عن عباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن عبدالله بن بكير عن زرارة.

(٣) صطب على قوله: و اظهر انه لا خلاف.

(٤) الوسائل الباب ٨٩ من ابواب ترك الاحرام الرواية ١.

فليس به بأس ان تنزعه (١).

قال في التهذيب: المراد نزع الابل (٢) لما تقدم، ولأن الهدايا كانت تدخل الحرم وتكثر ولم يشد افواهها من زمانه صلى الله عليه وآله الى الآن ولأن الحاجة ماسة اليه.

وقد نرى استثناء الياض من الشجرة والحشيش في كلام الاصحاب، وما نرى له دليلاً صالحاً.

قال في المنتهى: لا بأس بقطع الياض من الشجر والحشيش لأنه ميت فلم يبق له حرمة وكذا يجوز قطع ما انكسر ولم يبق لأنه قد تلف فهو بمنزلة الميت والظفر المنكسر.

وظاهر النصوص عدم الجواز وما ذكره لم يصلح لتخصيصها لأن سبب التحريم فيه مجرد النص لا كونه حياً او رطباً او غير تالف فإن الكل يتلف فان كان عندهم غير ذلك من الاجاع ونحوه، والآ فلا يمكن (يبغى خ ل) الخروج عن مقتضى النصوص بذلك.

نعم قد جوز فيه اخذ الكمة لأنه لا اصل له فهو كالثمرة الواقعة على الارض ولا بأس لما ذكره، لأنه ليس مكلاً ولا حشيش.

و ايضاً قد جوز استعمال المقلوع للقارع وغيره ايضاً، وليس ببعيد، اذ تحريم الفعل لا يستلزم تحريم سائر الانتفاعات المحللة بالاصل وغيره.

(١) الوسائل الباب ٨٩ من ابواب فرك الاحرام الرواية ٢ وفي التهذيب (كما في الوسائل ايضاً) عن

حبل وعبدالرحمن بن ابي عمران عن محمد بن حمران قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام

(٢) فان التخييع قد في ذيل الحديث: قوله عليه السلام، لا بأس ان تنزعه، اي الابل لأن الابل يغلى

عها ترعى كيف شئت (راجع التهذيب باب الكفارة عن خطأ الحرم وتعمية الشروط ص ٢٨١ من ج ٥ من طبعة النصف).

ولبس الخيط للرجال، والحلى غير المعتاد للنساء.

و الطاهر عدم الفرق في التحريم بين كون الشجر كله في الحرم او اصله او
فرعه للصدق في الجملة.

ولصحيحة معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شجرة
اصلها في الحرم وفرعها في الحل؟ قال: حرم فرعها لمكان اصلها، قال: قلت: فإن
اصلها في الحل وفرعها في الحرم؟ فقال: حرم اصلها لمكان فرعها (١).

قوله: «ولبس الخيط للرجال الخ»، هذا السادس عشر من محرمات
الاحرام، ظاهر كلامهم تحريم الخيط على الرجل ولو كان قليلاً غير شامل للبدن، و
قال في لدروس: يجب تركه على الرجال و ان قلت الخياطة في ظاهر كلام
الاصحاب، ولا يشترط الاحاطة و يطهر من كلام ابن الجنيد اشتراطها حيث قيد
بـ الخيط بالصام للبدن فعلى الاول يحرم التوشع بالخيط والتدثر (٢).

وفي فهم ذلك (٣) من القيد تأمل اذا الظاهر من القيد تحريم ما يماس البدن
لا ما يحيط به ثم تأمل في التفريع على الأخرى (٤) فقط قال في المنتهى: يحرم على
المحرم لبس الخيط من الثياب ان كان رجلاً ولا نعلم فيه خلافاً واستدل عليه
برواية من العامة (٥).

(١) انبساط الباب ٩٠ من أبواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٢) وفي مجمع البحرين وفيه (يسى في الحديث) كان يتوشع بثوبه اى يتعشى و الدثر ما كان من
الثياب فوق الشاروق قد تدثر اى تلعب في الدثار وانشعار ما وثى الحسد من الثياب

(٣) اى وفي فهم الاحاطة من تقييد الخيط بالصام للبدن.

(٤) هكذا في جميع النسخ المخطوطة والطبوعة، والصواب: على الآخر يعنى على انقون الآخر الذى هو

مختار الدروس

(٥) قال في المنتهى (بعد قوله: ولا سلم فيه خلافاً) روى الجمهور عن ابن عمر، قال: نادى رجل
قال: يا رسول الله ما يحتببه المحرم؟ فقال: لا يلبس قميصاً ولا سراويل ولا عمامة ولا برساً ولا يلبس ثوباً
منه ورمس وورعوان (ص ٧٨١ من المجلد الثانى) ونقل البحارى في صحيحه هذه الرواية راجع ح ٣ ص ١٩

و بصحيفة معاوية بن عمار (من الخاصة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا تلبس و انت تريد الاحرام ثوباً ترزه و لا قدرعه و لا تلبس سراويل الا ان لا يكون لك ازار و لا الخفين الا ان لا يكون لك نعلان (١).

ثم قال: و لا خلاف في ذلك قال ابن عبد البر: لا يجوز لباس (لبس ظ) شئ من الخيط عند جميع اهل العلم و اجمعوا على ان هذا للذكور دون النساء. و يدل عليه ايضاً ما دل على عدم جواز لبس القباء المقلوباً عند تعذر الازار و لكن ما يظهر في النصوص ما يدل على التحريم مطلقاً قليلاً كان او غيره بل الظاهر منها ما يكون ساتراً و ثوباً مثل السراويل و الدرع كانه يشعر به كلام المنهى (لبس الخيط من الثياب) وقد تقدم.

و يؤيده صحيفة زرارة عن احدهما عليهما السلام قال: سألتها عما يكره للمحرم ان يلبسه؟ فقال: يلبس كل ثوب الا ثوباً يتدرعه (٢).

و يشعر به ايضاً ما في الصحيفة المتقدمة على ما في الفقيه (٣) فالتعميم غير ظاهر، كتحصيل ابن الجنيد، بل الظاهر عدمه من تحريم السراويل بالنص، فلا يظهر تحريم التوشع بالخيط و التدثر به مطلقاً، و كذا ما يشابه الخيط بالطريق الأولى، و قد صرح بتحريم الكل في الدروس (٤) و يدل عليه جواز لبس الطيلسان

باب ما يهيئ عنه من الطيب للمحرم و المحرمة و كنز العمال ج ٥ ص ٣٣.

(١) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٥.

(٣) لفظ الحديث على ما في الفقيه هكذا: لا تلبس ثوباً له زرار و انت هرم الا ان تنكه و لا ثوباً

قدرعه الحديث راجع الوسائل الباب ٣٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٤) قال في الدروس: و على القولين (الاحاطة و علمها) يجوز لبس الطيلسان انتهى قال و مجمع

البحر: الطيلسان ثوب يحيط بالبدن يسج لليس حال عن التصليل و الخياطة و هو من لباس المعجم لـ.

واظهار المعتاد للزوج.

بالنص (١) والاجماع ظاهراً.

نعم لا يجوز زره للرواية (٢) وفي الرواية (٣) ما يدل على ان المزور لا يجوز لغير الفقيه خوفاً من زره.

وفي تحريم الخلال (٤) تأمل حرمه في الدروس كانه قياساً على الزر.
وايضاً لم يظهر المنع عن كل العقد بل عقدة الرداء فقط ويظهر جواز عقد الازار وشد الحميان للرواية (٥) وصرح بها في الدروس.

و الظاهر جواز لبس الخيط مطلقاً للنساء للاصل وعدم ظهور دليل عام يشتملها، ولما تقدم مما دل على جواز الاحرام في ثوب تهلى فيه (٦).

وجواز لبس الحلى المعتاد لها مطلقاً حين الاحرام، ولكن لا تظهره لزوجها.
لصحيحة عبدالرحمن بن الحجاج، قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن المرأة يكون عليها الحلى والخلخال والمسكة والقرطان من الذهب والورق (الورقة خ) تحرم فيه وهو عليها وقد كانت تلبسه في بيتها قل حجها انتزعه اذا احرمت او تركه على حاله؟ قال: تحرم فيه وتلبسه من غير ان تظهره للرجال في مركبها (منزلها خ) ومسيرها (٧) وقد تقدمت.

(١) لاحظ الوسائل الباب ٣٦ من ابواب ترك الاحرام.

(٢) وسائل الباب ٣٥ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٢.

(٣) وسائل الباب ٣٦ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٢ وفي كتاب علي عليه السلام لا يلبس صيداً حتى يبرح اذره معدني الى انه انما كره ذلك مخافة ان يبرره الجاهل عليه (قطعة من الرواية ٢ من الباب ٣٦ من ابواب ترك الاحرام).

(٤) الخلال ما يحتل به الثوب وعن الصحاح الخلال العود الذي يحتل او يحتل به الثوب.

(٥) راجع الوسائل الباب ٤٧ من ابواب ترك الاحرام.

(٦) راجع الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الاحرام.

(٧) الوسائل الباب ٤٩ من ابواب ترك الاحرام الرواية ١.

دون غير المعتاد.

و يدل على جواز لبس المخيط و الحرير مثل صحيفة يعقوب بن شبيب، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: المرأة تلبس القميص تزوره عليها وتلبس الحر و الحرير والدياج، قال: نعم لا بأس به الحديث (١) وقد تقدمت.

و يؤيده جواز لبس الغلالة لتقيها من الحيفض بالاتفاق، و لا يدل منع البرقع و الققازين عنها عليه (٢) لو سلم.

لرواية داود بن الحصين، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألت ما يحل للمرأة أن تلبس وهي محرمة؟ قال: الثياب كلها ما خلا الققازين و البرقع و الحرير (الحديث) (٣).

و يؤيده ما يدل على أن إحرام المرأة في وجهها (٤) على أنه يحتمل كراهتها، لعل المراد كراهة البرقع إذا لم يتصل بالوجه.

و يدل على تحريم الققازين صحيفة أبي القاسم، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: المرأة المحرمة تلبس من الثياب غير الحرير و الققازين (الحديث) (٥) فيه تحريم الحرير أيضاً فتأمل.

لما رواه ابن بابويه عن يحيى بن أبي العلا عن أبي عبدالله عليه السلام، عن أبيه عليه السلام، أنه كره للمرأة المحرمة البرقع و الققازين (٦) وقال في المنتهى:

(١) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الإحرام الرواية ١.

(٢) أي على لبس المخيط.

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الإحرام الرواية ٣.

(٤) الوسائل الباب ٤٨ من أبواب الإحرام الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الإحرام الرواية ١.

(٦) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الإحرام الرواية ٦.

وتظليل الرجل الصحيح سائراً.

يجوز للمرأة لبس المحيط اجماعاً ولا نعلم فيه خلافاً، الا قولاً شاذاً للشيخ، لا اعتداد به ويجوز لها ان تلبس الغلالة اذا كانت حايضاً اجماعاً لتقي ثيابها من الدم.

روى ابن بابويه (في الصحيح) عن عبدالله بن مسكان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: تلبس المحرمة الحائض تحت ثيابها غلالة (١).

وقال ايضاً الققازان في الاصل شيء يتخذ النساء لليدين يحتمى بقطن و يكون له اضرار على الساعدين من البرد تلبسه المرأة.

قوله: «وتظليل الرجل الخ» السابع عشر من المحرمات تظليل الرجل الصحيح الغير المتضرر بتركه حال سيره فوق رأسه فلا تحريم على النساء ولا على المتضرر قليلاً كان او صحيحاً، ولا حال النزول مطلقاً، ولا على الماشي تحت الظل في الطريق ولا على من نصب ثوباً يستظل به فيه بشرط عدم كونه فوق رأسه، وان نقل في الدروس عن الخلاف الاجماع على الجواز وان كان فوقه.

و يفهم الاجماع على ذلك من المنتهى قال: لا يجوز للمحرم ان يظلل على نفسه سائراً فيحرم عليه الاستظلال في الحمل وما في معناه كالهودج والكنيسة (٢) والعمارية واشباه ذلك ذهب اليه علمائنا اجمع.

وقال ايضاً: واذنزل جاز ان يستظل بالسقف والحائط والشجر والخباء والخيمة وان نزل تحت شجرة ويطرح عليها ثوباً يستتر به، وان يمشي تحت الظلال وان يستظل بثوب ينصبه اذا كان سائراً ونازلاً، ولكن لا يجعله فوق رأسه سائراً

(١) علانة العالمين بالكسر ثوب رقيق يلبس على الجسد تحت الثياب تنقي به الحائض عن التلويث (مجمع البحرين) وروية رواها في الوسائل في الباب ٥٢ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١ والراوى هو عبدالله بن مسكان على ما في تهذيب ووسائل.

(٢) لكنيسة هي شيء يفرق في الحمل او الرجل ويطبق عليه ثوب مستظل به الراكب ويستتر به وجمع ككنايس (مجمع البحرين).

خاصة لضرورة وغير ضرورة، عند جميع اهل العلم.

و يدل عليها الاخبار في الجملة مثل رواية جعفر بن المشي الخنطيب عن محمد بن الفضيل وبشر (شريح ل) بن اسمعيل قال: قال لي محمد (كانه ابن الفضيل): ألا ابشرك (أسرك خ ل) يابى المثنى (مثنى خ ل) فقلت: بلى فقامت اليه وقال: دخل هذا الفاسق آنفاً، فجلس قبالة ابى الحسن الكاظم عليه السلام ثم اقبل عليه فقال له: يا ابا الحسن ما تقول في المحرم أبستظل (يستظل خ ل) على (في يب) الحمل؟ فقال له: لا قال: فيستظل في الحياء فقال له: نعم فاعاد عليه القول شبه المستهزيء يضحك، فقال يا ابا الحسن فما فرق بين (هذين يب) هذا وهذا؟ قال: يا ابا يوسف ان الدين ليس بقياس كقياسكم انتم تلعبون بالدين انما صنعنا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله، و قلنا كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله و كان رسول الله صلى الله عليه وآله يركب راحلته فلا يستظل عليها و تؤذيه الشمس فيستر (بعض يب) جسده بعضه ببعض وربما ستر وجهه بيده و اذا نزل استظل بالحنية (في الحياء ثل) وفي البيت وفي الجدار (بالجدار خ ل) (١).

و هذه تدل على جواز الستر باليد سائراً و يدل عليه خبر في الكافي، و سيحى ان شاء الله تعالى.

و صحيحة عبدالله بن المغيرة (الثقة) قال: قلت لابي الحسن الاول عليه السلام: اظل و انا محرم؟ قال: لا، قلت: افأظل و اكفر؟ قال: لا، قلت: فان مرضت؟ قال: ظلل، و كفر ثم قال: اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: ما من حاج يضحي ملبياً حتى تغيب الشمس الا غابت ذنوبه معها (٢).

(١) الوسائل الباب ٦٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١

(٢) الوسائل الباب ٦٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣

و حسنه ايضاً قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الظلال للمحرم؟ فقال: اضح لمن احرمت له قلت: انى محروروا ان الحريشند على فقال: أما عدت ان الشمس تغرب بذنوب المحرمين (١).

و صحيحة جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس بالظلال للنساء وقد رخص فيه للرجال (٢).

قال الشيخ: ان قوله: و رخص فيه للرجال محمول على الضرورة و الزام الكفارة للاخبار الكثيرة الصحيحة (٣) في ذلك و يؤيده لفظة الرخصة فانها غالباً تستعمل في جواز الممنوع لضرورة كاكل الميتة، قاله في المنهى.

و صحيحة سعد بن سعد الاشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألت عن المحرم يظل على نفسه؟ فقال أمن علة؟ فقلت تؤذيه حر الشمس و هو محرم فقال: هي علة يظل ويغدى (٤).

و صحيحة محمد بن اسمعيل بن بزيع قال: كتبت الى الرضا عليه السلام هل يجوز للمحرم ان يمشى تحت ظل الحمل؟ فكتب: نعم قال: وسأله رجل عن الظلال للمحرم من اذى مطرا وشمس، وانا اسمع، فأمره ان يغدى شاة ويذبحها يعني (٥).

و صحيحة حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس بالقعة على النساء و الصبيان و هم محرمون ولا يترمس المحرم في الماء ولا الصائم (٦).

(١) الوسائل الباب ٦٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١١.

(٢) الوسائل الباب ٦٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١٠.

(٣) راجع الوسائل الباب ٦٤ من ابواب تروك الاحرام.

(٤) الوسائل الباب ٦ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٤.

(٥) روى صدرها في الوسائل في الباب ٦٧ من ابواب بقية تروك الاحرام الرواية ١ و دليله في الباب

٦ من تلك الانواب الرواية ٦.

(٦) روى صدرها في الوسائل في الباب ٦٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١ و دليله في الباب ٥٨.

وهذه تدل على تحريم تغطية الرأس مطلقاً بالطريق الأولى.

وصحيحة هشام بن سالم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن المحرم يركب في الكنيسة؟ فقال: لا وهو للنساء جاز (١).

و الطاهر عدم العدية عليهن، والتحريم على الرجال مطلقاً وان افدوا، الا مع العدة، فيجوز، ويجب الفداء، ولو كانت من أدى الشمس بحيث يشق او يتصدع، لما تقدم في الروايات.

ولما في رواية عبدالرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل المحرم كان اذا اصابته الشمس شق عليه وصدع فيستر منها؟ فقال: هو اعلم بنفسه اذا علم أنه لا يستطيع ان تصيبه الشمس فليستظل منها (٢) وغير ذلك من الاخبار.

وأنه يكتفى الواحد في العمرة كالحج لبعض الاخبار وان لم يكن صحيحاً، وللأصل، ولصدق الامثال لما تقدم.

وما يدل على اثنين في العمرة ليست بصريحة ولا صحيحة وحله في المنتهى على الاستحباب.

وهو خبر علي بن راشد قال: قلت له عليه السلام: جمعت فداك انه يشتد على كشف الظلال في الاحرام لأتني محروور يشتد على حر الشمس فقال: ظلل وارق دماً فقلت له دماً او دميين؟ فقال (قال خ ل): للعمرة؟ قلت: أنا نحرم بالعمرة وندخل مكة فنحل ونحرم بالحج قال: فأرق دميين (٣).

من تلك الابواب الرواية ٣.

(١) الوسائل الباب ٦٤ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٦٤ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٦.

(٣) الوسائل الباب ٧ من ابواب بقية كمادات الاحرام الرواية ١ والاصواب في علي بن راشد.

ولو زامل عليلاً او امرأة اختصاً بالتظليل دونه.

وجه عدم الصحة (١) ظاهر و عدم الصراحة لاحتمال كون دمين لاجرامى العمرة و الحج بل هو الظاهر حيث حكم أولاً بدم و بدمين بعد ذكر احرام العمرة و الحج و صحيحة ابراهيم بن ابي محمود (الثقة) كالصريح في عدم الاثنين مطلقاً قال: قلت للرضا عليه السلام: المحرم يظل على محمله و يعدى اذا كانت الشمس و المطر يضران به؟ قال: نعم قلت: كم الفداء؟ قال: شاة (٢).

قوله: «ولو زامل الخ». اشارة الى انه لو زامل الممنوع غيره من النساء و المتضرر و الصبيان اختص غير الممنوع به لوجوب العمل بالاخبار المتقدمة الدالة على عدم اجواز لغيرهم و المزاملة لا تستلزم الجواز و هو ظاهر.

و يؤيده ما رواه الشيخ عن بكر بن صالح قال: كتبت الى ابي جعفر الثاني عليه السلام ان عمتي معى و هى زميلتى و يشتد عليها الحر اذا احمرت أفترى أن اظلل عمتي و عليها؟ فكتب: ظلل عليها وحدها (٣) ولا يضرك عدم صحتها بضعف بكر. و ما يدل على جواز التظليل (التظلل الخ) عليه و على غير الممنوع - و هو مرسل العباس بن معروف عن بعض اصحابنا عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن المحرم له زميل فاعتل فظل على رأسه أله ان يستظل؟ فقال: نعم (٤).

فليس بصحيح و هو ظاهر و لا صريح لما قال في التهذيب: يحتمل ان يكون اراد ان هذا الذى اعتل فظل هل كان له ذلك ام لا فقال: نعم مع مخالفتها لما تقدم. و يمكن حملها على عدم امكان التظليل على العليل الا بالتظليل على رامله ايضاً.

(١) لوجود ابي علي بن راشد في الرواية.

(٢) الوسائل لباب ٦ من ابواب بقية كفارات الاحرام الرواية ٥.

(٣) الوسائل ابواب ٦٨ من ابواب ترك الاحرام الرواية ١.

(٤) الوسائل باب ٦٨ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٢ وفي الوسائل: عن ابي عبد الله عليه السلام ح ثل .

وتغطية الرجل رأسه وان كان بالارتماس.

قوله: «وتغطية الرجل رأسه الخ». الثامن عشر منها هو تحريم ستر الرأس على الرجل دون المرأة.

لعل المراد بالرأس هنا هو الذي يحلق، لانه المتبادر، و لعدم ظهور دليل تحريم غيره والاصل العدم.

الآن رواية صفوان عن عبد الرحمن (كانها صحيحة لانه ابن الحجاج لنقل صفوان عنه كثيراً ونقله عن ابي الحسن الكاظم عليه السلام و الظاهر من اطلاق ابي الحسن هو عليه السلام) قال: سألت ابا الحسن عن المحرم يجد البرد في اذنيه يغطيها؟ قال: لا (١).

تدل على تحريم سترها ايضاً فيمكن ادخالها ايضاً فيه، لعل الدليل هو الاجماع والاختبار.

قال في المنتهى: ويحرم على الرجل حال الاحرام تغطية رأسه، وهو قول علماء الامصار، لا نعلم فيه خلافاً، ثم استدل بالاختبار من طرق العامة (٢).

و من طرق الخاصة مثل صحيحة حريز قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن محرم غطى رأسه ناسياً قال: يلقى القناع من رأسه ويلبى ولا شيء عليه (٣). و (يلقى) طاهر في الوجوب فانهم، وان كان (يلبى) للاستحباب.

و كذا صحيحة زرارة قال: قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل المحرم يريد ان ينام يغطي وجهه من الذباب قال: نعم، ولا يخمر رأسه والمرأة المحرمة لا بأس ان تغطي وجهها كله (٤).

(١) الوسائل الباب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٢) حرم الرجل في وجهه ورأسه وحرم المرأة في وجهها (كتر العمال ج ٥ ص ٣٥).

(٣) الوسائل الباب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

(٤) الوسائل الباب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٥.

كذا في التهذيب وزاد فيها في الكافي بعد (كله) عند النوم .

والتخمين تغطية الرأس بالخمارة .

وهذه تفيد تحريم تغطية الرأس بالمعنى الذي ذكرناه .

و كذا ما روى في الفقيه عن عبدالله بن ميمون، عن ابي عبدالله عليه السلام المحرمة لا تتنقب لان احرام المرأة في وجهها واحرام الرجل في رأسه (١) فالظاهر من الرأس هو ما يتعارف حلقه، فلا يحرم غيره للاصل، وعدم ظهور شمول لدليل له .

و ايضاً ظاهر الدليل هو تحريمه بما يتعارف السترة في الجملة، فلا يحرم بالحناء و لطین الا ان يكثر لان العرف مقدم على اللغة .

ويمكن ارادة المعنى اللغوي فيحرم بكل ما يستر في الجملة ويدل عليه اللغة المفهومة من حصول مشقة ما بالشمس ونحوها ويؤيده (واضح للشمس) (٢) و تحريم الطلال و الارتماس في الماء، ولهذا قال في المنتهى: لا فرق بين ان يغطي رأسه بالمعتد كالعمامة و القنسوة وغيرها بان يجعل على رأسه قرطاساً و كذا لو خضبه او طينه بطين او جعل عليه نورة او دواء كل ذلك مسترله، وهو ممنوع منه ويجب الفدية . و ايضاً الدليل ظاهر في تحريم جميع الرأس، و اما البعض فلا، اذ الاجماع فيه غير ظاهر، و كذا شمول الاخبار له، و الاصل المدم، و يؤيده عدم تحريم غمس بعض الرأس في الماء وصبه عليه كما سيجيء .

(١) وسائل ابياب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢ و فيه عن حماد الصادق عن ابيه

عليهما السلام .

(٢) لعله اشارة الى ما رواه عبدالله بن الميمون عن ابي الحسن عليه السلام وغيرها من الروايات من

قوله: اصح ان احرمت به، و المراد ان (اصح) فيما انما تطلق بالنسبة الى الشمس و اما التعبير بـ (اصح للشمس) فلم يشر عليه .

و صحيحة محمد بن مسلم انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يضع عصام القربة على رأسه اذا استقى (استسقى خ ل) فقال: نعم (١) وترك التقيد بحال الضرورة يفيد المطلوب، و كونه ضرورة دائماً غير معلوم لجواز الاستقاء على غير الرأس، كما هو المتعارف و المتداول خصوصاً في العجم فانه لم يكن على الرأس الا نادراً.

و لا يدل على تحريم كل بعض صحيحة معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بان يعصب المحرم رأسه من الضداع (٢).
لا احتمال ارادة كل الرأس، ولأنه مفهوم ضعيف، نعم هي تدل على جواز ستر الرأس مع الضرورة |
و يدل عليه ايضاً نفي الحرج.

و استدل في المنهى على جواز تعصيب الرأس بعصابة بها.
و برواية يعقوب بن شبيب سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل المحرم يكون به القرحة يربطها او يعصبها بخرقه؟ قال: نعم (٣).
وبانه غير ساتر لجميع العضو فكان سائغاً كستر النعل.
و قال فيه: يحرم تغطية بعض الرأس كما يحرم تغطيته، لان انهى عن ادخال شيء في الوجود يستلزم النهي عن ادخال ابعاضه، ولهذا لما حرم الله خلق الرأس تناول خلق بعضه ايضاً.

و يمكن ان يقال ان النهي عن ادخال شيء في الوجود هو الهى عن ايجاده

(١) الوسائل الباب ٥٧ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٥٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٧٠ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

وجعله موجوداً، ولا شك في عدم وجوده وتحققه، ما دام لم يوجد الكن فان الكل
يعدم بعدم جزء ما فلم يكن مرتكباً للنهي ما لم يوجد الكل، وما فعل المهي ولهذا
لو امر باعدامه يحصل الامتثال باعدام جزء منه على الظاهر.

نعم قد يكون المراد من التهي عن ادخال الشيء في الوجود ذلك، لقريئة،
او عرف، او لصدق اسم الكل عليه و ليس ضابطاً كلياً، ولهذا تحرم الارتماس و
الانغماس لم يستلزم تحريم رمس بعض الرأس فيه ولهذا يجوز للصائم ان يغطي بعض
رأسه في الماء عند المانعين عنها.

و كانه وجد ذلك (١) في الحلق، على أنه لو لم يكن هناك ايضاً دليل
لامكن منعه.

وبالجملة ان ذلك يمكن دعواه فيما نحن فيه بان يقال: بعض الرأس رأس و
معوم ان من غطى بعض رأسه صدق عليه انه غطى رأسه ويمكن ان يقال له: لم
غطيت رأسك ويبعد السماع عنه اني ما غطيت رأسى بل غطيت بعضه فانه يقال
قد غطيت ونحن نراه.

ولأن الغالب في متره بقاء بعضه في الجملة فلا يكاد يتحقق ستر الرأس لو
لم يتحقق إلا في الكل و القدر الذي لا يضر ليس بمعلوم ولا شك انه أحوط وان
المراد المبع عنه بالمرّة. ويبعد تجويز التغطية بحيث يبقى جزء قليل جداً ويؤيده العلة
(واضح للشمس) ومفهوم الصحيحة المتقدمة.

واقا ما يدل على تحريم الارتماس فهو ما تقدم في صحيح حريز و لا
يرتمس المحرم ولا الصائم (٢).

(١) يعنى و كان القرينة موحدة على ارادة البعض ايضاً في الحلق

(٢) او مسائل الباب ٥٨ من ابواب فروك الاحرام الرواية ٢.

و مثله في الصحيح عن يعقوب بن شعيب (الثقة) عن أبي عبد الله عليه السلام (١) و ما تقدم في صحيحة عبد الله بن سنان ايضاً و لا يرتس في ماء تدخل فيه رأسك (٢).

و الظاهر انه يجوز صب الماء على الرأس و ان لم يكن لعسل واجب يفهم من المنهى الاجماع عليه و للاصل و عدم المنع.

و لصحيحة يعقوب بن شعيب (الثقة) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يغتسل؟ فقال: نعم يفيض الماء على رأسه و لا يدلك (و لا يدلكه خ ل) (٣).

و الظاهر ان نفي ذلك للاستحباب لاحتمال ان يقع شعر او يدمى، و يحرم مع احدهما.

و يدل على التخصيص بالجناية صحيحة حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا اغتسل المحرم من الجناية صب على رأسه الماء يميز الشعر بأنامله بعضه عن بعض (٤).

و ينبغي حمل ما ورد في الرواية - من جواز تغطية الرأس اذ اراد النوم (٥) بعد تسليم الصحة - على الضرورة كما حمل في التهذيب و الظاهر انه يجوز كشف الوجه للرجال فيجوز تغطيته من غير كفارة لما تقدم، و للاجماع المنقول في المنهى، و قال الشيخ: تغطية الوجه جائز مع الاختيار غير انه يلزم الكفارة، و متى لم ينو الكفارة

(١) الوسائل الباب ٥٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٥٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٦.

(٣) الوسائل الباب ٧٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٧٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٥) لاحظ الوسائل الباب ٥٥ و ٥٦ من ابواب تروك الاحرام.

لم يجز له ذلك.

و استدل عليه برواية زرارة (١) و على لروم الكفارة بصحيفة الحلبي قال:
المحرم اذا عطى وجهه فليطعم مسكيناً في يده قال: ولا بأس ان يتام المحرم على
وجهه على راحلته (٢).

و هو بعيد للروايات الكثيرة الصحيحة الدالة على الجواز (٣) مطلقاً و يمكن
حملها على الاستحباب كما ذكره في المنتهى، وقال: مع أنّ الحلبي لم يسندها الى
امام و ان قال: ونحن في هذا من المتوقفين، وهو أبعد مع نقل الاجماع في الجواز و
هو مستنزم لعدم وجوب الكفارة، فتأمل.

و كذا يجوز له ستر بعض بدنه ببعض من غير علة لما تقدم من الخبرين (٤).
و لصحيفة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس ان
يضع المحرم ذراعه على وجهه من حر الشمس و قال: لا بأس ان يستر بعض جسده
ببعض (٥) و قال في المنتهى: الوجه الجواز، وهو قول الجمهور الخ.
الاّ أنه نقل عن ابن بابويه عن سعيد الاعرج انه سأل ابا عبد الله
عليه السلام عن المحرم يستر (يسترخ ل) من الشمس يعود او يبيده؟ فقال: لا الاّ
من علة (٦).

(١) لوسائل الباب ٥٥ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٥.

(٢) لوسائل الباب ٥٥ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٤ و روى فيها في الباب ٦٠ من كتاب

الابواب.

(٣) راجع الوسائل الباب ٥٩ - ٦٦ وغيرهما من ابواب ترك الاحرام.

(٤) راجع الوسائل الباب ٦٧ من ابواب ترك الاحرام.

(٥) لوسائل الباب ٦٧ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٣.

(٦) لوسائل الباب ٦٧ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٥.

وفرخ الصيد وبيضه والجراد كالصيد.

غير ان طريقه اليه (١) قوى كما قيل في الخلاصة وكتاب بن داود ويمكن حملها على ما تقدم فانه قد سمي اذى الشمس في الرواية المتقدمة (٢) بأنه علة فتأمل واحتط.

و اما المرأة فقال في المنتهى: لا يجوز لها تغطية الوجه و هو قول علماء الامصار ولا تعلم فيه خلافاً وسيجىء تحقيقه.

قوله: «وفرخ الصيد الخ». يعنى أنها كالصيد في التحريم، وجوب اصل الكفارة لا في تعيينها.

و لعل دليل الكل الاجماع، قال في المنتهى، وكذا فرخه وبيضه، وهو قول كل من يحفظ عنه العلم.

و يدل على تحريم الفرخ ما يدل على تحريم ابويه، لصدق الاسم، ويدل عليه وعلى البيض ما يدل على وجوب الكفارة فيها، وسيجىء.

و اما الجراد، فقال في المنتهى: الجراد عندنا من صيد البر يحرم قتله، و يضممه المحرم في الخل و الحرم و المحل في الحرم ذهب اليه علمائنا و استدل عليه بالروايات ايضاً مثل صحيحة محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام أنه مر على اناس (ناس يب) (الباس فيه) يأكلون جراداً (وهم محرمون يب) فقال: سبحان الله و انتم محرمون؟ فقالوا: انما هو من صيد البحر، فقال لهم: فارمسه (ارموه خ ل) في الماء ادن (٣).

(١) طريق الصدوق الى سعيد الاعرج كما في مشيخة الفقيه هكذا و ما كان فيه عن سعيد الاعرج فقد رويته عن ابى رضى الله عنه عن سعد بن عبدالله عن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابى نصر بزنطي عن عبدالكريم بن عمر والخثعمي عن سعيد بن عبدالله الاعرج الكوفي.

(٢) الوسائل الباب ٦ من ابواب طية كفارات الاحرام الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٧ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١ و في الكافي عن ابى جعفر عليه السلام، قال

وهذه دلت على أنه من صيد البر كما هو المحسوس، فيدل عليه جميع ما يدل على تحريمه، ويدل على تفسير صيد البر والبحر في الجملة (١).

وتدل على تحريم قتله ايضاً صحيحة معاوية بن ابي عبدالله عليه السلام، قال: ليس للمحرم أن يأكل جراداً ولا يقتله، قال: قلت: ما تقول في رجل قتل جرادة وهو محرم؟ فقال: تمره خير من جرادة، وهي من البحر، وكل شيء أصبه من البحر ويكون في البر والبحر، فلا ينبغي للمحرم أن يقتله فإن قتله متعمداً فعليه الغداء، كما قال الله تعالى (٢) وهذه تدل على أن كفارة الجراد تمره.

وكذا صحيحة زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام في محرم قتل جرادة قال: يطعم تمره، وتمره خير من جرادة (٣).

ويدل على أن كفارة الكثير ايضاً كف من طعام - أي في كل واحدة واحدة كف، وفي الأكثر شاة - صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن محرم قتل جراداً كثيراً؟ قال: كف من طعام، وإن كان أكثر فعليه دم شاة (٤).

وعليه حمل في التهذيب رواية في دم شاة في إصابة جرادة واكلها (٥) مع عدم صحة السند.

ويمكن تعيين الكثرة بأقل ما يصدق عليه أي الثلاثة، والأكثر على أربع

من علي صلوات الله عليه على قوم الخ.

(١) راجع الوسائل الباب ١ - ٢ - ٦ وغيرها من ابواب تروك الاحرام.

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١ والآية الشريفة (في هذه الرواية) سورة

الدابة ٩٥ ٩٦

(٣) الوسائل الباب ٣٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢

(٤) وسائل الباب ٣٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣.

(٥) الوسائل الباب ٣٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٥.

وما فوق، وعلى العرق، فتأمل هذا.

و كلام الاكثر كما سيحيىء في المتن ايضاً ان في كثير الجراد دم شاة، و قيل هو اما الثلاثة فصاعداً، و هو أولى، لأنه اقل مراتب الكثرة، ويمكن الحوالة الى العرف كسائر الامور العرفية.

و هو خلاف صريح صحيحة محمد بن مسلم المذكورة في الكثيرة منها كف اي عن كل واحدة واحدة كف فيمكن تفسير الكثير الواقع في عبارات الاصحاب على ما يكون اكثر من الكثير الواقع في الرواية كما قلناه و لكن لا يمكن توجيهه (قيل) مع ان في قوله (اقل) مناقشة نعم نقل هذا الرواية في الكافي بسند فيه سهل بن زياد عنه عليه السلام في قتل جرادة كف من طعام و ان كان كثيراً فعليه دم شاة (١) فيمكن كونها مبني كلامهم و (قيل) الا ان ما في التهذيب هو الصحيح و الجمع يحمل هذه على ما فيه أولى.

هذا كله مع امكان التحرز والعمد و اما مع العدم فلا للصراحة.

و لصحيحة حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال: على المهرم ان يتنكب الجراد اذا كان على طريقه فان لم يجد بدأ يقتله فلا بأس (٢).

و صحيحة معاوية قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: الجراد يكون على (في

(١) الوسائل الباب ٣٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٦ وسندها على ما في الكافي هكذا: عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي صر عن العلا بن ريس عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن مرم قتل جرادة؟ قال كف من طعام و ان كان كثيراً فعليه دم شاة.

(٢) الوسائل الباب ٣٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

و اذا ذبح المحرم صيداً كان ميتة، و كذا لو ذبحه المحل في الحرم، ولو ذبحه المحل في الحل جاز للمحل اكله في الحرم.

(خ) ظهر الطريق و القوم محرمون فكيف يصنعون ؟ قال يتكبرونه ما استطاعوا قلت : فان قتلوا منه شيئاً فما عليهم ع قال : لا شيء عليهم (١).

و هذا في الحرم و اما التحريم على المحل في الحرم فلعله مأخوذ من الاجماع و من ان جميع ما يحرم من الصيد على المحرم يحرم على المحل في الحرم . قوله : «واذا ذبح المحرم صيداً كان ميتة» .

هذه ثلاث مسائل (اولها) ان قتل المحرم الصيد الممنوع منه . وان كان على وجه لولا المنع لكان ذبحاً . ليس بذبح بل موجب لصيرورته ميتة فيكون نجساً و حراماً جميع انتفاعاته لكل احد، مثلها (٢) ويستحب دفنها خصوصاً اذا قتله المحرم في الحرم .

لما في حسنة معاوية الآتية و رواية حماد السري عن ابي عبدالله عليه السلام قال : تدفنه (٣) و كذا مرسله ابي احمد (٤) .

ودليلها جماعنا المتقول في المسئى مستنداً الى الاخبار .

مثل رواية وهب عن جعفر عن ابيه عن علي عليهم الصلوات و السلام قال : اذا ذبح المحرم الصيد لم يأكله الحلال و الحرام و هو كالميتة و اذا ذبح الصيد

(١) الوسائل الباب ٣٨ من ابواب كمارات الصيد الرواية ٢ .

(٢) اي مثل الميتة .

(٣) الوسائل ابواب ١٠ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٢ و من الرواية هكذا عن حماد (حماد بن)

اسرى (لسدى) عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل ذبح حامة من حمام الحرم قال : عليه العدة، قلت : ما اكله ؟ قال : لا، قلت : فيطرجه ؟ قال : اذا طرجه عليه هداء آخره قلت : فما يصنع به ؟ قال : يدفنه .

(٤) الوسائل الباب ١٠ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٣ وفي الوسائل بعد قوله اني احمد (يعني اس)

ابي عمير) .

في الحرم فهو ميتة حلال ذبحه او حرام (١).

و عن اسحق عن جعفر عليه السلام انّ علياً عليه السلام كن يقول، اذا ذبح المحرم الصيد في غير الحرم فهو ميتة لا يأكله محل ولا محرم و اذا ذبح المحل الصيد في جوف الحرم فهو ميتة لا يأكله محل ولا محرم (٢).

و الى الروايات (٣) الدالة على تحريم اكله وتقديم الميتة عليه (٤).

و الخبران ليسا بصحيحين (٥) لوجود محمد بن عيسى ابى، احمد بن محمد بن عيسى و هو غير موثق و وهب المشترك بين المدوح و الضعيف غال كذاب في الاول.

و الحسن بن موسى الخشاب، و هو مدح غير مصرح بتوثيقه، و اسحق قيل نه فطحى و ان كان ثقة في الثاني.

و الاول غير صريح لاحتمال التحريم في الحرم فقط.

و يمكن حملها على أنه كالميتة في تحريم الاكل قال في التهذيب: لأنه بمنزلة الميتة.

و الروايات الأخر لا دلالة فيها على غير تحريم الاكل في الجملة فلو لا الاجماع (والظاهر أنه كك) (٦) لما نقل في الدروس عن الصدوق، وقد صرح به في

(١) الوسائل الباب ١٠ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ١٠ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٥.

(٣) مصنف جل قوله: ان الاحبار.

(٤) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١١-١٢.

(٥) مسند الاول على ما في التهذيب هكذا. محمد بن احمد بن يحيى عن ابى جعفر عن بيه عن وهب

وسند الثانية هكذا: محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن اسحق.

(٦) ي و الظاهر ان ليس اجماع، لما نقل الدروس ذلك عن الصدوق.

كتاب من لا يحضره الفقيه وعن ابن الجنيد أيضاً: ان مذبوح المحرم لا يحرم على المحل اذا كان الذبيح في الحل، وان كان الاكل في الحرم، ويفهم ذلك من ظاهر كلام الشيخ المفيد والتهذيب قال فيه: قاله ولا بأس ان يأكل المحل ما اصطاده المحرم وعلى المحرم فدائه ثم ذكر رواية منصور وحرير ومعاوية الآتيات ثم قال: وهذا انما يجوز للمحل اكل ما اصطاد المحرم اذا كان صيده في الحل ومتى كان صيده في الحرم فانه لا يجوز اكله على حال ثم ذكر الروايات الدالة على تحريم اكل ما صيد في الحرم على المحل أيضاً واثبته، وان قال بعد ذلك بكونه كالميتة مطلقاً وأول خبري الحلبي ومعاوية بالتأويل المذكور البعيد.

فتأمل، فيه وفي تأويل الاجماع المدعى في المنتهى.

لأمكن (١) القول بتحريم الاكل على المحرم مطلقاً وعلى المحل اذا ذبح في الحرم وبكراهته له اذا ذبحه المحرم في الحل لما مر (٢) وللاصل.

والحسنة الحلبي قال: المحرم اذا قتل صيداً (الصيـد خ ل) فعليه جزائه و يتصدق بالصيد على مسكين (٣) ومثلها صحيحته (٤).

وحسنة معاوية بن عمار قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: اذا اصاب المحرم الصيد في الحرم وهو محرم فانه ينهني له ان يذبحه ولا يأكله احد و اذا اصابه في

(١) قوله: لا يمكن جواب لقوله: فلو لا الاجماع.

(٢) ي ما مر من كلام ابن الجنيد والشيخ المفيد والشيخ في التهذيب نفس الله اسرارهم.

(٣) لم يحدها في الوسائل ولكنها موجودة في التهذيب (باب الكفارة عن خطأ المحرم رقم ٢٣٠) ولقد

هكذا. محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال: المحرم انح.

(٤) الوسائل الباب ٤٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١ وسندها على ما في التهذيب هكذا.

الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: المحرم انح وطريق الشيخ الى الحسين بن سعيد صحيح.

الحل فان الحلال يأكله وعليه هو الفداء (١).

و حملها الشيخ في التهذيب على بقاء الرمي فيجوز للمحل ان يذبحه في غير الحرم ويأكله او على المقتول بالرمي فيكون المذبح حراماً والمقتول بالرمي حلالاً. وهما بعيدان خصوصاً الاخير كما قاله في المستهى.

و يؤيد ما قلناه (٢) الروايات الكثيرة المعتبرة الدالة على جواز اكل الصيد للمحل مطلقاً (٣) بمكة وفي البعض صيد المحرم في الحل كما تقدم وفي البعض صيد المحرم للمحل فالجمع بالحمل على جواز اكل صيد المحرم في الحل للمحل مع الكراهة غير بعيد كما يفهم من التهذيب و كلام الشيخ المفيد المنقولين ويبعد حملها على ما كان حياً واصطاده المحرم في غير الحرم وذبحه المحل في الحل.

وهي صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اصاب صيداً وهو محرم أياكل منه الحلال؟ فقال: لا بأس انما الفداء على المحرم (٤).

وصحيحة حريز عنه عليه السلام قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن محرم اصاب صيداً أياكل منه المحل فقال: ليس على المحل شيء انما الفداء على المحرم (٥).

وهذه ظاهرة في المطلوب وجعلها في الدروس (٦) معارضاً لاحبار التحريم

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب قروك الاحرام الرواية ٢.

(٢) من حل اكل الصيد للمحل اذا صاده المحرم في الحل.

(٣) ما في ذكرها عن قريب.

(٤) الوسائل الباب ٣ من ابواب قروك الاحرام الرواية ٥.

(٥) الوسائل الباب ٣ من ابواب قروك الاحرام الرواية ٤.

(٦) وفي الدروس بعد نقل صحيح الحلبي الدال على انه تصديق بالصيد على مسكين قال ما هذا لفظه:

مؤيد و ادعى صحيحة جميل و ما رأيتها و العجب ما ذكر غيرهما.
و صحيحة الحلبي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن محرم اصاب
صيداً، و اهدى الى منه قال: لا، انه صيد في الحرم (١).

و صحيحة منصور بن حازم قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: رجل
اصاب صيداً و هو محرم أكل منه و انا حلال؟ قال: انا كنت فاعلاً قلت له:
فرجل اصاب مالا حراماً؟ فقال: ليس هذا مثل هذا يرحمك الله ان ذلك عليه (٢)
و فيها عباس (٣) الظاهر انه ابن معروف (الثقة) و صحيحة ايضاً قال: قلت لابي
عبد الله عليه السلام: رجل اصاب من صيد اصابه محرم و هو حلال قال: فليأكل
منه الحلال و ليس عليه شيء، انما الفداء على المحرم (٤).

(ثانيها) ان قتل المحل في الحرم الصيد المذكور مثل قتل المحرم و نقل على
ذلك ايضاً الاجماع في المنتهى قال: لان صيد الحرم حرام على المحل و المحرم
بلا خلاف.

و روى الشيخ (في الصحيح) عن الحلبي قال: سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن محرم اصاب صيداً و اهدى الى منه قال: لا، انه صيد في الحرم (٥).

و فيها دلالة على ان مذبح اهرم لا يحل على المحل كقول الصدوق و ابن الجبلة اذا كان الذبح في المحل و ان كان
الاكل في الحرم و مثلها روينا في صحيحنا عن حرير و جميل و تعارضها روايات ليست في معناها و ان كان
الصبرم اظهر انتهى ص ١٠٣.

(١) الوسائل الباب ٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

(٣) والسند كما في انهذيب هكذا: موسى بن القاسم عن عباس عن سيف بن عميرة عن منصور بن

حازم.

(٤) الوسائل الباب ٣ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

والاخبار الدالة على ذلك كثيرة وقد تقدم بعضها.

(ثالثتها) ان مذبوح المحل في الحل مباح له ولو كان في الحرم و دليه ايضاً
الاجماع و الاصل مع عدم ما يدل على التحريم و يدل عليه الروايات ايضاً مثل
صحيفة الحلبي قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام عن صيد رمي في الحل ثم ادخل
لحرم و هو حتى فقال: اذا ادخله (ادخل خ) الحرم و هو حتى فقد حرم لحمه و
امساكه و قال: لا تشتريه في الحرم الا مذبوحاً و قد ذبح في الحل ثم ادخل الحرم فلا
بأس به (١).

و صحيفة عبد الله بن ابي يعفور قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الصيد
يصاد في الحل و يذبح في الحل و يدخل الحرم و يؤكل ؟ قال: نعم لا بأس به (٢).
و ليس لها معارض صريح:

و يمكن حمل ما ورد في المنع و الكفارة، على المذبوح في الحرم كما فعله في
التهديب و على كون الآكل محرماً فانه ليس في الخبر (٣) التقييد بالذبح في الحل ولا
بالاكل للمحل.

ثم الظاهر ان لا فرق بين كونه ممّا اصطاده الحرم او المحلّ و في الحل و
الحرم لما تقدم من الاخبار من أن الفداء على الحرم و يجوز للمحل اكله (٤).
نعم يمكن التحريم في الجملة لو قلنا ان صيد الحرم حرام مطلقاً سواء ذبح في
الحرم او في غيره و ذلك غير واضح بل الظاهر أن التحريم مخصوص بما كان في الحرم
ولا يشمل ما حرج و ان كان الاحراج حراماً و الصيد مضموناً حينئذ فيمكن ان

(١) الوسائل الباب ٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٣) اي الخبر الدال على المنع.

(٤) راجع الوسائل الباب ٣ من ابواب تروك الاحرام.

لا يكون الذبح بعد ذلك للمحل حراماً و على تقدير تحريمه لا يكون الاكل حراماً
الله اعلم.

واعلم انه اذا اضطر من حرم عليه اكل الصيد الى اكله محرماً كان او محلاً
في الحرم فلا خلاف في أنه يجوز اكله.

و الظاهر أن الاكل و الاختصار على ما يرفع الضرر و الاحتياج مما لا
كلام فيه.

و ما الفداء فيحتمل، لوجوبه بالادلة والتجوز للاضطرار لا يوجب
السقوط بل يوجب الجواز فقط كما كان في اللبس و تعطية الرأس و غيره من
ارتكاب الامور الممنوعة للضرورة مع ايجاب الفداء.

و يحتمل السقوط للضرورة و الاصل و عدم نص صريح في ذلك بخلاف
الامثلة.

و امكان حمل ما ورد في الفداء على حال الاختيار كما هو الظاهر و الغالب
و اذا، منحصر فيه و في مال الغير فالظاهر انه مقدم على مال الغير لأن
التصرف في مال الغير حرام عقلاً و نقلاً مع امكان التحرز و فيه حق الله او حق
الناس (١) بخلاف الصيد.

و اما اذا انحصر فيه و في الميتة، ففيه اقوال و احتمالات منشأها اختلاف
الرويات و الانظار.

و الذي يظهر أنه لا ينبغي النزاع في اولوية اختيار اكل الصيد لو كان غير
ميتة بان يكون مذبوح المحل في الحل او لم تقل بأنه ميتة و كذا ان لم يكن مستلزماً

(١) هكذا و جيع انسح و الصواب و حق الله و يؤيد ذلك ما في هامش بعض النسخ الخطية (بعد

قوله بخلاف الصيد) ما لفظه: فإنه حق الله تعالى فقط.

لمحرم غير الاكل، اذ لا شك في أن تحريم الميتة اشد لقذارتها وعموم تحريم انتفاعها و
التضرر باكلها، كما بين في محله، ولأنه بنص الكتاب (١) وهو مفيد لعلم، وليس
مطلق الصيد بالنسبة الى من يحرم عليه كذلك، وهو ظاهر.
و كذا مع القول بأنه ميتة لما مر، و لأن جوار اكل الميتة مشروط
بالاضطرار، ولا يقال لمن قدر على اكل الصيد أنه مضطر الى الميتة لا لغة ولا شرعاً.
و ايضاً أنه موقوف على جواز اكل الصيد حينئذ وهو غير ظاهر، ولا يقب
هذا الوجه فتأمل و لأن سائر محرمات الاحرام يجوز لأدنى ضرر مثل اذى القمل و
غيره فهنا أولى.

و لحسنه الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن المحرم يضطر
فيجد الميتة و الصيد أيها يأكل؟ قال: يأكل من الصيد أما يحب (اليس بالخيار
ل كا) ان يأكل من ماله؟ قلت: بلى، قال: افنا عليه الفداء، فليأكل، وليفده (٢).
و لرواية منصور بن حازم، قال: سألت عن المحرم اضطر الى اكل الصيد و
الميتة، قال: أيها احب اليك ان تأكل؟ قلت: الميتة، لأن الصيد محرم على المحرم،
فقال: ايها احب اليك ان تأكل من مالك او الميتة؟ قلت آكل من مالي، قال:
فكل (من خ) الصيد وافده (٣)

و موثقة يونس بن يعقوب (لابن فضال) قال: سألت ابا عبدالله
عليه السلام عن المضطر الى الميتة وهو يجد الصيد قال: يأكل الصيد، قلت: ان الله
عز وجل قد احل له الميتة اذا اضطر اليها ولم يحل له الصيد قال: تأكل من مالك

(١) سورة البقرة ١٧٣ قال الله تعالى: أتأثم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير الآية .

وقال الله تعالى: حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير المائدة ٣.

(٢) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٩.

احب اليك او ميتة؟ قال: من مالى قال: هو مالك وعليك فدائه قلت: فان لم يكن عندي مال قال: تقضيه اذا رجعت الى مالك (١).
ورواية بكير وزرارة عن ابى عبد الله عليه السلام، في رجل اضطر الى ميتة وصيد، وهو محرم، قال: يا كل الصيد ويعدى (٢).
و الظاهر انها صحيحة (٣) اذ ليس فيها من لم يصرح بتوثيقه في محله الا شهاب و اظاهر انه ابن عبد ربه و قد صرح بتوثيقه عند ذكر اسمعيل بن عبد الخالق و يفهم من بعض الضوابط ايضاً.
ولأنه يحصن النفع للفقراء (٤) ولأن نجاسة الميتة و تحريمها ذاتية بخلاف الصيد

ولأن الظاهر ان الاثم يرتفع بالفداء على تقدير التحريم لانه كفارة.
والذى يدل على رجحان الميتة هو أنه قد جُوزَ اكله بصريح الكتاب مع الاضطرار بخلاف الصيد.
و أنه يلزم هنا صرف المال و الاصل عدمه، ولأنه قد يستلزم قتل الصيد و امساكه و كله، و كنه محرمات، و اكل الميتة محرم واحد.
ورواية اسحق عن جعفر عن ابيه عليهما السلام، انّ علياً عليه السلام كان يقول: اذا اضطر المحرم الى الصيد و الى الميتة فليأكل الميتة التي احل الله له (٥).

(١) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣.

(٣) وانسند كي و لكافي هكذا محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن شهاب عن ابن بكير و زرارة.

(٤) لاحل لزوم المصلحة.

(٥) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١١.

و رواية عبدالغفار الجازي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم إذا اضطر إلى ميتة فوجدها ووجد صيداً؟ فقال: يأكل الميتة ويترك الصيد (١) وحبها الشيخ على احتمال التقية، وأنه قد لا يكون قادراً على الصيد وإن كان مضطراً إليه، وعلى غير القادر بالعداء، وعلى أنه يحتمل أن يكون وجد الصيد غير مذبوح فيحتاج إلى ذبحه فيصير كالميتة والميتة حبسٌ أولى.

و الكل بعيد الآ لاخير و هو مذهب البعض، وذلك غير بعيد بحسب المعنى، يعني إذا احتاج إلى ذبحه فيلزم ارتكاب المحرمات أكثر، مع أنه قد يؤل إلى الميتة.

و يمكن ترجيح الأول (٢) بكثرة الأخبار و اعتبار الاسناد فان الاولى منها (٣) فيها اسحق والثانية (٤) مرسله عن محمد بن الحسين و الاسناد اليه غير ظاهر وان كان الظاهر أنه ابن أبي الخطاب الثقة.

و بالتعليل في الاخبار الاول (٥) ورّد التعليل الثاني (٦) و بأن الاضطرار غير معلوم كما مر، و صرف المال بالدليل يدفع الاصل، و يوجب الثواب، و الامتناع انما هو في بعض الصور، و هو لا يوجب العموم، على

(١) الوسائل الباب ٤٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١٢.

(٢) يعني اولوية اكل الصيد من الميتة (منه ره) كذا بخطه في هامش بعض النسخ الخطية.

(٣) محمد بن الحسن الصغار عن محمد بن عبد الجبار عن اسحاق.

(٤) طريق الشيخ إلى محمد بن الحسين بن أبي الخطاب (كما في جامع الرواة صحيح راجع ج ٢

ص ٥١٤).

(٥) والمراد بالتعليل، التعليل المذكور في الروايات من قوله عليه السلام. اتبها أحب اليك أن تأكل من مائت أو الميتة؟ قلت: أكل من مائ، قال: فكل الصيد ولقته.

(٦) والمراد بالتعليل الثاني، هو قوله عليه السلام في رواية مصنف قلت: نصيد، لأن الصيد محرم على

و يقدم قول مدعى ايقاع العقد في الاحلال، لكن ليس للمرأة المطالبة بالمهر لو انكرته.

انه قد يكون محرم واحد افحش من عدة محرمات، فلا يدل على الرجحان، ومع ذلك يمكن القول به و الجمع بين الاخبار بل الظاهر انها النزاع في الترجيح اذا كان الامر دائراً بين اكل الميتة والصيد، لا ذبحه وامساكه واكله فتأمل، الله يعلم.

قوله: «ويقدم قول مدعي النكح». من فروع عدم جواز ايقاع عقد النكاح، وعدم صحته حال الاحرام، تقديم قول مدعى ايقاعه حال لاحلال مع يمينه من الزوجين، على تقدير عدم البينة واتفاقهما على وقوعه، وادعاء احدهما لا ايقاع في الاحرام، فلا يصح والآخر حال الاحلال فيصح.

لتقديم قول من يدعى المباح، والصحة، لحمل افعال المسلمين على ذلك، لان الاصل في العقد هو الصحة.

ولا فرق في ذلك بين كون الدعوى في الوقوع في الاحرام وبعده ولا بين كون الاحرام لها او لاحدهما ولا بين كون مدعى الفساد هو الزوج او الزوجة الا انه يلزمه فيها بينه وبين الله لو كان صادقاً احكام معتقده والعمل به، فلا يجوز لها طلب المهر و النفقة ولا التمكن بل تكون مكروهة لذلك، وان كان يلزمها احكام الزوجية بحسب الطاهر، ويظهر (يقهرخ ل) عليها، وكذا الزوج فيلزم ايصال المهر والنفقة اليها، ولو كان بطريق الهدية والصلة على الاحتمال.

وفيها اشكال لتضاد الاحكام وايضاً يلزم الضرر فانها لو لم تطلب النفقة يتعذر عليها المعيشة وتتضرر بعدم الزوج حيث لا يجوز لها التزويج.

ويمكن ان يجوز لها النفقة والكسوة والسكنى في الجملة للتعذر وعوضاً عن بضعها وامثاله في الشرع كثيرة فتأمل.

و يشكل اصل الحكم في صورة يكونان جاهلين بعدم جواز العقد حال

ولو اوقعه الوكيل المحل حال احرام الموكل بطل.
و يجوز مراجعة الرجعية.

الاحرام فانه لا يتم الدليل حينئذ وهو ظاهر.

فيمكن (وظ) الحكم بالفساد لو كان الدعوى في وقوعه قبل الاحرام و
بالصحة اذا كان بعده، لاصل عدم تحقق الزوجية الا في المحقق واصل عدم وقوع
العقد.

ويمكن البطلان مطلقا لان الاصل عدم الزوجية حتى يتحقق شرعاً وما
تحقق وقوعه في زمان يصح شرعاً فيقدم قول المنكر مطلقاً.

وينبغي ايقاع الطلاق على تقدير كونه محققاً في دعوى الزوجية فيما بينه وبين الله.
قوله: «ولو اوقعه الوكيل الخ». اي لا يجوز ولا يصح النكاح للمحرم بوجه
و ان اوقعه وكيله المحل وان كانت الوكالة حال الاحلال، اذ لا صلاحية للزواج
للمحرم شرعاً ولان الوكيل بمنزلة الموكل المحرم ولا فرق بين كونه زوجاً وزوجة.
والظاهر ان دليلهم في ذلك هو الاجماع وبعض الاخبار الدالة على عدم
صحة النكاح للمحرم (١) على الاجمال فتأمل.

قوله: «و يجوز مراجعة الرجعية الخ» و يجوز للمحرم ان يراجع حال
احرامه مطلقته الرجعية سواء كان الطلاق في الاحرام ام لا وسواء كانت محرمة
ايضاً ام لا.

لعموم ادلة الرجعية (الرجعة ظ) (٢) وللاصل، وعدم دليل التحريم، اذ لا
دليل الا على النكاح والعقد والرجعة ليس بعقد ولا نكاح، بل الرجعية حال
الاحرام في حكم الزوجية، للاجماع المنقول في المنتهى فيه وفي جواز مفارقة النساء

(١) راجع الوسائل الباب ١٤ من ابواب ترك الاحرام

(٢) راجع الوسائل الباب ٢ وغيره من ابواب اقسام الطلاق.

وشراء الاماء.

ويقبض على انفه لو اضطر الى طعام فيه طيب او لسه
ولو فقد غير السراويل [جاز] لبسه.
ولا يزّر الطيلسان لو اضطر اليه.

بالطلاق والخلع والظهار واللعان وغير ذلك من اسباب الفرقة.

لقول (١) ابي عبد الله عليه السلام: المحرم يطلق ولا يتزوج (٢).

و يجوز له ان يشتري الجارية وان كان بقصد التسرى بعد الاحرام لما مرّ و
للاجماع المنقول في المنتهى.

ولصحيحة سعد بن سعد عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته

عن المحرم يشتري الجوارى ويبيع (بيعهما خ ل) قال: نعم (٣).

ولكن لا ينبغي الشراء بقصد الوطى حال الاحرام.

قوله: «ويقبض على انفه الخ» هذا من فروع الطيب، وقدمّا ما يمكن ان

يستفاد منه فتذكر.

قوله: «ولو فقد غير السراويل لبسه». قد مضى دليل تحريمه مع وجود

الازان وجوازه مع فقده، فتذكر.

قوله: «ولا يزّر الطيلسان الخ». هذا فرع تحريم الزّر، وقد تقدم، والظاهر

حوز لبس الطيلسان من غير ضرورة ايضاً.

لصحيحة يعقوب بن شعيب، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام، عن

المحرم يلبس الطيلسان المزروع؟ فقال: نعم، وفي كتاب علي عليه السلام، لا يلبس

(١) دليل لقوله قدس سره: سواء كان الطلاق في الاحرام ام لا.

(٢) انصاف الباب ١٧ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

(٣) انصاف الباب ١٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

و يحول القملة الى موضع آخر من بدنه ويلقى الحُصم والقراد.
و المرأة تنفر عن وجهها و يجوز أن تلقى القناع من رأسها الى
طرف أنفها.

طليساناً حتى ينزع ازرقاره، فحدثني ابي أنه كره ذلك مخافة ان يزره الجاهل
عليه (١).

وفي حسنة الحلبي، مثل ذلك وقال: انها كره ذلك مخافة ان يزره الجاهل،
فاما الفقيه فلا بأس ان يلبسه (٢).

و الذي يفهم منها عدم جواز الزر لا اللبس، فان الظاهر منها ومن الاصل
هو جواز اللبس مطلقا فتقييد المصنف (٣) محل التأمل، ولهذا قال في الدروس: و
عن القولين (٤) يجوز لبس الطليسان و يحرم الزر والخلال (٥).
كان تحريم الخلال للقياس على الزر فتأمل.

قيل: الطليسان ثوب منسوج بطريق الخيط يحيط بالبدن.
قوله: «ويحول القملة الخ» قد مر دليله وتفصيله فتذكر، قيل: القراد
بالضم معروف، والخلمة عثرة كباره.

قوله: «والمرأة تنفر عن وجهها الخ». هذا اشارة الى ما يحرم على المحرمة،
وهو تغطية وجهها.

(١) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

(٣) قوله: لو اضطر اليه

(٤) قال في الدروس: يجب تركه (اي الخيط) على الرجال و ان قنت الخيطة في ظاهر كلام
الاصحاب، ولا يشترط الاحاطة ويظهر من كلام ابن الحبيب «شراطها حيث قيد الخيط بالصم فمن الاول
يحرم النوشح، غيظ والتدثر وعلى القولين الاحاطة و عدمها يجوز لبس الطليسان الخ (ص ١٠٧).

(٥) الخلال بالكسر، المعد الذي يغزل به الثوب (ص).

قال في المنتهى: وهو قول علماء الامصار، ولا نعلم فيه خلافاً، الا ما روى عن اسماء أنها كانت تغطي وجهها وهي محرمة (١).
 ويحتمل أنها كانت تغطيه بالسدل (٢).
 هذا خلاف الظاهر، اذ لا خصوصية للسدل بها (٣) واحرام المرأة في وجهها فتأمل، وازالة المروحة في الرواية المتقدمة (٤).
 والتغطية المحرمة هي التي تكون على الوجه المتعارف غير السدل، فانه لا خلاف في جوازه كما يفهم (فهم خ ل).
 وقال في المنتهى: لو احتاجت الى ستر وجهها لمرورج الرجال قريباً منها، سدلت ثوبها من فوق رأسها على وجهها الى طرف أنفها ولا نعلم فيه خلافاً.
 فكأنه اجماع، الا ان تقييده بقيدين، الحاجة، والى الانف، كلاهما محض التأمل لعدمهما في اكثر الروايات مثل صحيحة حريز قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: المحرمة تسدل الثوب على وجهها الى الذقن (٥).
 وصحيحة معاوية بن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام انه قال: تسدل المرأة الثوب على وجهها من اعلاها الى النحر اذا كانت راكبة (٦).

(١) لموطا ح ١ كتاب الحج (٦) باب تحميم المحرم وجهه حديث ١٦ ونظ الختيف هكذا. عن فاطمة بنت المنذر انما قالت كتفا تخمر وجوها وعن عمرات وعن اسماء بنت ابي بكر.

(٢) سدلت ثوبه يسد له بالضم اى لرجاء (ص).

(٣) في بعض النسخ انخطوطه راد بعد قوله: (للسدل بها) ما هذا لفظه وعطفا ليس بحجة وبطل الراد به هو التخصيص بالمروحة ونحوها لما روى ان ابا حنيفة عليه السلام مرّ بامرأة تستتر بمروحة امدت عنها (راجع الوسائل ٤٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣) ودليل التحريم هو الاجماع المستند الى بعض الاخبار المجهمة الغير لصحيحة مثل المحرم لا تستقب واحرام المرأة في وجهها (راجع الوسائل ٤٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١).

(٤) الوسائل الباب ٤٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤.

(٥) الوسائل الباب ٤٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٦ و ٨.

قيد الركوب غير ظاهر الوجه مع خلو غيرها عنه من الروايات وكذا كلام الاصحاب وصحيحة زرارة قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: الرجل المحرم يريد ان ينام يغطي وجهه من الذباب، قال: نعم ولا يخمر رأسه والمرأة المحرمة لا بأس ان تغطي وجهها كله عند النوم (١).

و ظاهر قوله والمرأة الخ عام فيمكن ان يراد بالتغطية حينئذ السدل للاجماع المتقدم ويحتمل التخصيص بحال النوم عن الذباب كما يشعر به اول الخبر وآخره كما في الكافي فتكون محمولة على الضرورة.

وبالجملة القيد الاول (٢) غير موجود في اكثر الروايات والثاني موجود كما في المتن وبعض الروايات.

مثل صحيحة عيص بن القاسم قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: ثم المرأة المحرمة الى قوله: وتسدل الثوب على وجهها قلت: حد ذلك الى اين؟ قال: الى طرف الانف قدر ما تبصر (٣).

وحملت هذه الروايات (الرواية خ ل) على التخيير والجواز والظاهر عدمها لما عرفت. ثم الظاهر ان اصابة الثوب الى الوجه لا يضر، ولا يوجب الكفارة، ولا يجب التجاني كما اختاره في المنتهى ونقل عن الشيخ وجوب ذلك والكفارة بدم لو لم يزل به بسرعة، ثم قال: الوجه عندي سقوط هذا لانه ليس بمذكور في الخبر، مع ان الظاهر خلافه، فان سدل الثوب لا يكاد يسلم معه البشرة من الاصابة، فلو كان شرطاً ليتين لانه موضع الحاجة هذا واضح.

(١) الوسائل الباب ٥٥ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٥ ولزرارة رواية اخرى في الباب ٥٩ من تلك الابواب الرواية ١.

(٢) المراد بالقيد الاول هي الحاجة وبالتالي الى الاتف.

(٣) الوسائل الباب ٤٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

و لكن ما بقى حينئذ في تحريم ستر الوجه معنى واضح سوى ما اشرنا اليه، و
 الاحوط عدم الاصابة بوضع عود ونحوه كما يفعلونه اهل المدينة المشرقة.
 و كذا الظاهر وجوب ستر جزء من الوجه - من باب مقدمة وجوب ستر
 الرأس - في الصلاة كما اختاره في المنتهى لا كشفه من باب مقدمة كشف الوجه،
 لانها عورة، و لان في وجوب الكشف ما عرفت، و الأولى اختيار السدل حينئذ و
 قال فيه ايضاً: يجوز ستر وجهها (سترها وجهها خ ل) من الرجال بشياها.
 و لرواية سماعة (١) (في الفقيه) عن الصادق عليه الصلاة والسلام قال: و
 ان مربها رجل استترت منه بثوبها ولا تستريبيدها من الشمس (٢).
 هذا مؤيد لما قلناه من عدم الاحتياج الى قيد الحاجة للسدل والمعنى المراد
 بالتغطية كازالة المروحة.

و اما الرجل فالظاهر انه لا يحرم عليه ستر وجهه على ما يفهم مما تقدم، و
 يكره ستر فوق الانف من اسفل.

لما رواه حفص بن البختري و هشام بن الحكم (كانه في الصحيح في
 الفقيه) عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال: يكره للمحرم ان يجوز ثوبه انفه من
 اسفل. وقال: اصح لمن احرمت له (٣) ولصحيحة معاوية فيه عن ابي عبدالله
 عليه السلام قال: يكره للمحرم ان يجوز ثوبه فوق أنفه ولا بأس أن يمد المحرم ثوبه
 حتى يبلغ أنفه قال: يعني من أسفل (٤).

(١) قال في المنتهى الخامس يجوز لها ان تستري بثوبها من الزحائف، رواه ابن بابويه عن سماعة عن
 الصادق عليه السلام، قال: وان مربها الخ، وعلى هذا فما في النسخ المخطوطة والطبوعة - (ولرواية سماعة) تكون
 (بوي) رائدة.

(٢) الوسائل الباب ٤٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١٠.

(٣) الوسائل الباب ٦١ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١٢.

ويكره لبس السلاح اختياراً.

وبدل على عدم كراهة ستر الوجه عن حر الشمس مع الاذى .

صحیحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول لا يبي وشكى اليه حر الشمس وهو محرم وهو يتأذى به فقال: ترى ان استر بطرف ثوبي قال: لا بأس بذلك ما لم يصبك (يصب خ ل) رأسك (١).

و ظاهر عدم وجوب الكفارة حينئذ .

وفي الصحيح عن حريز انه سأل ابا عبدالله عليه السلام عن المحرم ينام على وجهه وهو على راحلته (على زاملته كا) قال: لا بأس بذلك (٢) وعن منصور بن حازم قال: رأيت ابا عبدالله عليه السلام وقد توضأ وهو محرم، ثم اخذ منديلاً فمسح به وجهه (٣) .

و فيها اشعار بعدم تحريم ستر الوجه و في الاخير بعدم المبالغة في كراهة التمدل كما مر.

قوله: «ويكره لبس السلاح الخ» دليل عدم تحريم لبس السلاح الاصل و عدم نص في المع و دليل الكراهة الظاهر انه الاجماع على المرجوحية حين عدم الحاجة، كالاجماع على الرجحان مع الاصل، و مفهوم الرويتين الآتيتين، وقيل: بالتحريم حال الاختيار لمفهوم صحیحة عبيد الله بن علي الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام: ان المحرم اذا خاف العدو فلبس السلاح فلا كفارة عليه (٤) و صحیحة

(١) الوسائل الباب ٦٧ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤ .

(٢) الوسائل الباب ٦٠ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢ و في الكافي والتهذيب عن الحلبي كما في

وسائل ايضاً .

(٣) الوسائل الباب ٦١ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣ .

(٤) الوسائل الباب ٥٤ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١ .

والاحرام في السود.

عبدالله بن سنان قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام يحمل السلاح المحرم؟ فقال: اذا خاف المحرم عدواً او سرقاً. فليلبس السلاح (١).

و مفهوم الشرط حجة عند الاكثر كما ثبت في الاصول، قال في المنتهى: دليل التحريم دليل الخطاب وهو ضعيف عندنا مع اثباته حجية مفهوم الشرط، لعله يريد أنه ليس بشرط بل ظرف كما هو ظاهر (اذا) او أن ذلك انما يكون حجة لو علم عدم سبب اصلاً لا اختيار القيد او ما علم سبب آخر، وهنا معلوم ذلك، وهو الاحتياج حين العدو وعدمه عند عدمه، او أنه انما ذلك لو علم السببية او ظن، و هنا غير معلوم كون سبب الجواز هو الخوف او أن مفهوم الأول ثبوت الكفارة مع عدم الخوف، ولا نعلم القول بالوجوب المستلزم لتحريم اللبس لو سلم حينئذ ومع القول به لكفارة الثابتة بالمفهوم اعم من الوجوب والتدب، لانه قد يكون المراد نفي وجوبها ونديتها حين الخوف فمع عدمه لا يثبت الوجوب بل احدهما و يسقط الوجوب بالاصل و يبقى الاستحباب و مفهوم الثانية عدم رجحان اخذ السلاح مع عدم الخوف، لأن الظاهر أن منطوقها رجحان الأخذ معه، فينتفي بانتفائه كما هو مقتضى المفهوم.

وبالجملة الاصل دليل قوى ولا يرتفع بمحتمل فتأمل.

و اما دليل كراهة الاحرام في السواد فهو الاصل، مع المنع في الرواية لمحمولة على الكراهة، لعدم الصحة، والقول بالتحريم.

وهي ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام: لا يحرم في الثوب الاسود ولا

يكمن به الميت (٢).

(١) لمسانل الباب ٥٤ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٢.

(٢) بمسانل لباب ٢٦ من ابواب الاحرام الرواية ١ والراوى هو الحسن بن مختار عن ابي

والمعصفر.

و عن امير المؤمنين عليه الصلاة و السلام قال: فما علم اصحابه: لا تبسوا السواد فانه من لباس فرعون (١).

وفي رواية اخرى أنه من لباس اهل النار (٢).

و قد استثنى منه الخف و العمامة و الكساء فيما تقدم (٣) فتأمل، و الاجتناب احوط.

و يحمل ما ورد في الرواية من فعلهم عليهم السلام على التقية و الضرورة او للترعب في الحرب.

كما نقل ان ابا عبد الله عليه السلام حين اتاه رسول ابي العباس لبس بمطراً (٤).

و قريب منه دليل كراهة المعصفر مع التصريح بالجوز في الاخبار.

وفي روايه ابان بن تغلب قال: سأل ابا عبد الله عليه السلام انص و انا حاضر عن الثوب يكون مصوعاً بالمعصفر، ثم يفضل، ألبسه و انا محرم؟ قال: نعم ليس المعصفر من الطيب، ولكن اكره ان تلبس ما يشهرك بين الناس (٥).

و أنه مستلزم لترك الابيض المرغب فيه و أنه لون يشبه السواد من حيث اللون و أنه للزينة، و ليس الاحرام محلها، و يمكن كون ترك التقية في الجملة.

لا يبي عبد الله عليه السلام قال. قلت لابي عبد الله عليه السلام: يحرم الرجل بالثوب الاسود؟

(١) الوسائل الباب ١٩ من ابواب لباس المصلى الروايات.

(٢) الوسائل الباب ١٩ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٧.

(٣) الوسائل الباب ١٩ من ابواب لباس المصلى الرواية ١ من ابي عبد الله عليه السلام، قال: يكره لسواد الا ثلاثة الخف و العمامة و الكساء، و غيرها من الروايات، راجع.

(٤) الوسائل الباب ١٩ من ابواب لباس المصلى الرواية ٧ و المعظم فيها، ما يبس و المطر يتوق به و

من حديث سعدا بمطر احد وجهيه اسود و الآخر ابيض فلبسه (مجمع البحرين)

(٥) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٥.

والوسخة.

و في الرواية الصحيحة عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: يكره للمحرم ان يتام على الفراش الاصفر والمرفقة الصفراء (١).

وهي مشعرة بكراهة المعصفر في الاحرام فتأمل وقيد كراهة المعصفر ومائت اللون غير السواد بالمشيع في الدروس و قال بعدم كراهة غير المشيع كالمشق (كالممشق خ ل) (٢) لنهي اشارة الى ما روى في الصحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال: سمعته وهو يقول كان علي عليه السلام محرماً ومعه بعض صبيان، و عليه ثوبان مصبوغان، فمر به عمر بن الخطاب، فقال: يا ابا الحسن ما هذان الثوبان المصبوغان؟ فقال له علي عليه السلام: ما نريد احداً يعلمنا بالسنة، انما هما ثوبان صبغا بالمشق، يعني الطين (٣).

و من طريق العامة عن عمر بن الخطاب انه ابصر على عبدالله بن جعفر ثوبين مضرجين و هو محرم فقال ما هذه الثياب؟ فقال له علي بن ابي طالب عليه السلام: ما أخال احداً يعلمنا بالسنة، فكنت عمر (٤).

فيه ما فيه ودليل كراهة الاحرام في الوسخة.

هو صحيحة لعلا بن رزين قال: سئل احدهما عليهما السلام عن الثوب الوسخ أيجرم فيه المحرم؟ فقال: لا ولا أقول أنه حرام ولكن تطهيره أحب الي و طهره غسله (٥).

(١) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢ وفي العقبه والتهذيب والوسائل من ابي

حضر عليه السلام

(٢) المشق بانكسر الحرة و هو طين احمر ومنه ثوب ممشق اي مصبوع به.

(٣) الوسائل الباب ٤٢ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٤) لم يجده بهذا العبارة.

(٥) الوسائل الباب ٣٨ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

والمعلمة (١).

والختاء للزينة.

والنقاب للمرأة.

والحتمام.

و كراهة المعلم ذكرها الاصحاب لعل دليله الاجماع وأنه خلاف البياض.
وصحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يحرم
في ثوب له علم؟ فقال: لا بأس به (٢).

وصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس ان يحرم
الرجل في الثوب المعلم وتركه (و يدعه خ ل) احب الى اذا قدر على غيره (٣).
واما كراهة الختاء فقد مر البحث فيه مفصلاً فتذكر.

واما النقاب للمرأة فالمراد به غير ظاهر، فان اريد ستر الوجه على غير وجه
السدل، فهو حرام لما تقدم، وان كان مثل اللثام، فتحريم البعض اياها لما تقدم غير
ظاهر، وقد عرفت عدم الصحة و الطهور لأنه كان دليلاً على تحريم الوجه على
طريق المتداول مع استثناء السدل و بالجملة التحريم غير ظاهر، والكراهة كأنها
للاجماع على مرجوحيته مع الاصل.

واما كراهة الحتمام فكأنه لاحتمال سقوط الشعر و الجلود.
ولصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس ان
يدخل المحرم الحتمام (٤).

(١) الثوب المعلم. المشتمل على علم، وهو لون يخالف لونه ليعرف به

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤.

(٣) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٣.

(٤) الوسائل الباب ٧٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

واستعمال الرياحين.

وتلبية المنادى.

ورواية عقبة بن خالد عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن المحرم
يدخل الحمام؟ قال: لا يدخل. (١) هي محمولة على الكراهة لعدم الصحة و
لصحيحة (٢) معاوية المتقدمة (٣) وقد تقدم استعمال الرياحين.
واما تلبية المنادى فقد ورد المنع عنها في صحيحة حماد بن عيسى عن ابي
عبدالله عليه السلام قال: ليس للمحرم ان يلبى من دعاه حتى ينقضى (يقضى خ
ل) احرامه قلت: كيف يقول؟ قال: يقول: يا سعد (٤).
وظاهره التحريم كأنه لا قائل به، ويؤيده عدم وجوب قول: يا سعد.

(١) الوسائل الباب ٧٦ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٢

(٢) عطف على قوله. لعدم الصحة

(٣) الوسائل الباب ٧٦ من ابواب ترك الاحرام الرواية ١

(٤) الوسائل الباب ٩١ من ابواب ترك الاحرام الرواية ١.

المطلب الرابع: في الكفارات وفيه مقامان

المقام الاول: في كفارة الصيد.
في النعامة بئنة او يفض (١) البئنة على البر.

قوله: «في النعامة بئنة الح». دليل وجوب الكفارة - فيما له مثل من النعم
مثل النعامة - الآية (٢).

و الاخبار مثل صحيحة ابي الصباح الكناني (الثقة) قال: سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن (في خ ل) قول الله عز وجل في الصيد: من قتله منكم متعمداً فجزاء
مثل ما قتل من النعم؟ قال: في الظبي شاة، وفي حمار وحش بقرة، وفي النعامة
جزور (٣).

و صحيحة حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال في (عن خ ل) قول الله

(١) بعض - يرق

(٢) قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمُداً فَجَزَاءُ
مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ الْآيَةُ (المائدة ٩٥).

(٣) الوسائل الباب ١ من أبواب كفارات الصيد الرواة ٣.

و يطعم ستين مسكيناً لكل مسكين نصف صاع، والفاضل له
ولا يلزمه الا تمام لو أعوز.
او يصوم عن كل مسكين يوماً فان عجز صام ثمانية عشر يوماً.

عز وجل: «فجزاء مثل ما قتل من النعم» قال: في النعامة بدنة وفي حمار وحش بقرة و
في الطي شاة وفي البقرة بقرة (١).

لعل المراد بالجزور و البدنة هنا واحد، او غير فيهما، وقال في الدروس: هما
مرويان غير ان البدنة في الصحيح (٢) والظاهر ان رواية أبي الصباح «الثقة» في الجزور
ايضاً صحيحة وقد سماها بها في المنتهى فاجزائه قوى، ومؤيد، غير أن البدنة
احوط، لانها مجزية بغير خلاف و دليلها اظهر صحة واكثر ونقل في الدروس عن
النهاية اجزاء الجزور.

وكذا دليل كونها الاصناف الثلاثة المذكورة في المتن من الهدى، و الاطعام،
و الصيام. هو الآية و الاخبار الآ ان ظاهر الآية هو التخيير لقوله تعالى: هدياً
بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياماً (٣) و ظاهر وضع (او) للتخيير
كما يفهم من القرينة.

و من صحيح حريز عن ابي عبدالله عليه السلام قال: كل شيء في القرآن
(او) فصاحبه بالخيار و يختار ما شاء و كل شيء في القرآن: فمن لم يجد فعله كذا
فلاول (الاولى خ ل) بالخيار (٤).

(١) ابواب ١ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١٠

(٢) لمن عدم تسميتها في الدروس بالصحة، وجد في الفصل، كقوله ما علم أنه سالم الحياض الثقة، كما
صرح به في الخلاصة، او كانت في نسخة في الفصل مصرأ، كما يوجد في بعض النسخ، و هو وجه الظهيرة
صحة رواية حريز (منه) هكذا في هامش بعض النسخ الخطية.

(٣) لاند ٩٥

(٤) ابواب ١٤ من ابواب بقية الكفارات الرواية ١ هذه فطمة من الرواية مراجعها

و ظاهر اكثر الاخبار هو الترتيب مثل صحيحة جميل عن محمد بن مسلم و زرارة (في الفقيه) عن ابي عبدالله عليه السلام في محرم قتل نعامة قال: عليه بدنة فان لم يجد فاطعام ستين مسكيناً فان كانت قيمة البدنة اكثر من طعام ستين مسكيناً لم يزد على اطعام ستين مسكيناً و ان كانت قيمة البدنة اقل من اطعام ستين مسكيناً لم يكن عليه الا قيمة البدنة (١).

و صحيحة ابي عبيدة (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا اصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذي اصاب فيه الصيد قوم جزائه من النعم دراهم ثم قومت الدراهم طعاماً ثم جعل لكل مسكين نصف صاع فان لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوماً (٢) وغيرهما

و ذهب اليه الشيخ المفيد و الشيخ في احد قوليه ولكن القول به مخالف للاصل و مستلزم للتأويل في القرآن والحديث مثل صحيحة حريز.

والقول بالتخير - كما هو مذهب المصنف هنا وفي المنتهى - لا يستلزم لا مخالفة ظاهر الحديث، على أن في التخير ايضاً يصدق عليه ان عليه بدنة الخ وليس الاحاديث صريحة في عدم اجزاء غير الاول فالاول بل ظاهرة و قد حلها المصنف على اولويته و مع ذلك قال في الدروس: الترتيب أظهر.

ثم اعلم ان ظاهر صحيحة ابي عبيدة المتقدمة، ان الاطعام لكل مسكين نصف صاع و هو مدان.

والاصل و صحيحة معاوية بن عمار قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: من اصاب شيئاً فدائه بدنة من الابل فان لم يجد ما يشتري بدنة فاراد ان يتصدق فعليه

(١) الوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٧.

(٢) الوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد و تابعها الرواية ١.

ان يطعم ستين مسكيناً لكل مسكين مداً، فان لم يقدر على ذلك صام مكن ذلك ثمانية عشر يوماً مكان كل عشرة مساكين ثلاثة ايام و من كان عليه شيء من الصيد فدائه بقرة فان لم يجد فليطعم ثلاثين مسكيناً فان لم يجد فليصم تسعة ايام و من كان عليه شاة قدم يجد فليطعم عشرة مساكين فن لم يجد فصيام ثلاثة ايام يدلان على اجزاء مد واحد (١).

و يؤيده اخبار آخر مثل موثقة ابن بكير عن بعض اصحابه ثم يصوم لكل مد يوماً (٢).

و رواية علي بن ابي حمزة عن ابي بصير الصدقة مد لكل (على كل خ ل) مسكين (٣).

و لا يضر ضعفها و ضعف (٤) اطعام ستين مسكيناً الموجود في الآية (٥) و الاخبار و كذا صدق التصديق الموجود في الاخبار و ثبوت كونه مداً في اكثر الكفارات فانه لا يقدر مسكين على اكل متين يوماً غالباً مع ورود الاطعام لظاهر في ذلك في الاخبار.

و الجمع بين الادلة بحمل الاولى على الندب و آخذ قرّدى الواجب فهو غير بعيد، و هو مذهب ابن بانويه و الحسن على ما نقل في الدروس و الاول مذهب المتن.

(١) نوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد و نوابها الرواية ١١.

(٢) نوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد و نوابها الرواية ٥ و ما نقله قطعة منها .

(٣) نوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد و نوابها الرواية ٣ و المنقول قطعة من الرواية

(٤) هكذا في جميع النسخ و كل الصواب (صدق) بدل (ضعف) و هو عطف على قوله. والاصل و

صحيحة معاوية بن عمار.

(٥) المحادة ٤ .

و ايضاً ان الظاهر من كلام الاصحاب كونه بالبر والآية و الاخبار حالية
عه و الطعام و الاطعام اعم، فلا يبعد اجزاء ما يصدق، و هو ظاهر، و الاحتياط
لا يترك مطلقاً.

و ايضاً الظاهر من كلام الاصحاب و الآية كون الصوم بقدر عدد
المساكين، فيكون ستين يوماً في بدل كفارة النعامة على تقدير ان يصيب ستين
مسكيناً مع القدرة.

و كذا ظاهر مرسله جيل عن بعض اصحابنا، عن ابي عبد الله عليه السلام
في محرم قتل نعامة، قال: عليه بدنة، فان لم يجد فاطعام ستين مسكيناً، فان كانت
قيمة البدنة اكثر من اطعام ستين مسكيناً (١) هكذا وجد في الفقيه (٢) و في رواية
جيل عن محمد بن مسلم و زرارة المتقدمة و ليس من قوله: (فان) الى قوله: (لم) في
المنتهى (٣)، و التهذيب (٤) لم يزد على اطعام ستين مسكيناً، فان كانت قيمة البدنة
اقل من اطعام ستين مسكيناً لم يكن عليه الا قيمة البدنة، فان لم يقدر (٥) على
اطعام ستين مسكيناً، ولا ان يصوم بقدر ما يصيب كل مسكين يوماً فيصم ثمانية
عشر يوماً و لا شيء عليه، و كذلك في البقرة و حار و حش يصوم تسعة ايام و في
الظبي و ما اشبهه ثلاثة ايام و لعل بعض اصحابنا هو محمد بن مسلم و زرارة على ما

(١) لوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

(٢) هكذا في جمع النسخ، و الظاهر زيادة لفظة (واو) والمبارة هكذا. هكذا وجد في الفقيه في رواية

جيل انع راجع الوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٧.

(٣) هكذا في جمع النسخ و الصواب في الكافي بدل في المنتهى.

(٤) اي و في التهذيب بعد قوله عليه السلام (في مرسله جيل) فاطعام ستين مسكيناً: (لم يزد على اطعام

الح).

(٥) من قوله: فان لم يقدر الى قوله: و ما اشبهه ثلاثة ايام، يحتمل ان يكون من كلام شيخ قبله لا من

الرواية بقرينة عدم نقله في الكافي مع ان الشيخ نقله من الكافي.

يشعر به صحيحة جميل المتقدمة المقولة عن الفقيه، فتكون مسندة صحيحة فتأمل، و
كذا صحيحة أبي عبيدة المتقدمة (١).

و رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن قوله
تعالى: او عدل ذلك صياماً؟ قال: عدل الهدى ما بلغ يتصدق به فان لم يكن عنده
فليصم بقدر ما بلغ لكن طعام مسكين يوماً (٢).

وخرج الزائد (٣) بالاجماع والاختيار وبقى الباقي.

و الظاهر ان المراد بالتصدق في هذه الرواية هو التصديق بالطعام لما هو
ظاهر الآية والاختيار الآخر.

فقول الحلي - بوجوب التصديق بالقيمة، فان عجز فضاها على البر، على ما
نقل في الدروس متمسكاً بهذه ونحوها - بعيد ومخالف لظاهرهما و للمشهور و
صحيحة أبي عبيدة صريحة في نفيه (٤).

الا ان (٥) في الاختيار ما يدل على ان الصوم هو ثمانية عشر في النعمة على
تقدير اختياره والعجز عن الطعام، والتسعة في البقرة، والثلاثة في الشاة مطلقاً،
سواء كان قادراً على اكثر ام لا، و سواء كانت القيمة على تقدير الفض تصيب
اكثراً ام لا.

مثل صحيحة معاوية بن عمار المتقدمة (٦) فان لم يجد ما يشتري بدنة فارد

(١) لوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٦.

(٢) الوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٨.

(٣) اي الزائد من الستين.

(٤) تقدم ذكرها.

(٥) استثناء من قوله فيما تقدم في صدر الكلام: كون الصوم يعدد الساكنين.

(٦) لوسائل باب ٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١١ صدرها: من اصاب شيئاً عداله بدنة من

ان يتصدق، فعليه ان يطعم ستين مسكيناً كل مسكين مداً، فان لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوماً الحديث.

و مثل رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام (في التهذيب و صحيحته في العقبة بتغييرها) حيث قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام: عن عمر اصاب نعامة (او حمار وحش فيه)؟ قال: عليه بدنة (قال يب) قلت: فان لم يقدر (على بدنة يب) ما عليه؟ قال: يطعم (فليطعم خ ل) ستين مسكيناً، قلت: فان لم يقدر على ان يتصدق به (ما عليه فيه)؟ قال: فليصم ثمانية عشر يوماً، والصدقة مداً على كل مسكين، قلت: فان اصاب بقرة (او حمار وحش يب) ما عليه؟ قال: (عليه خ) بقرة، قلت: فان لم يقدر (على بقرة يب) قال: فليطعم ثلاثين مسكيناً، قلت: فان لم يقدر على ما يتصدق به، قال: فليصم تسعة ايام، قلت: وان اصاب طيباً ما عليه؟ قال: عليه شاة، قلت: فان لم يجد (شاة يب) قال: فعليه اطعام عشرة مساكين، قلت: فان لم يجد (لم يقدر على يب) ما يتصدق به، قال: فعليه صيام ثلاثة ايام (١) و هذه ظاهرة في الترتيب، وقلة الصوم، قال في التهذيب (في آخر مرسلة جميل): هذا اذا لم يقدر على الاطعام، ولم يقدر على ان يصوم بقدر ما يصيب ثمن المدا عن كل مسكين يوماً، فاما مع التمكن من ذلك فليس له الا ذلك، والذي يدل على جوازه عند الضرورة، ما رواه موسى بن القاسم، وذكر رواية ابي بصير و صحيحة معاوية بن عمار اللتين اشرنا اليهما (٢) وانت تعلم أن مرسلة جميل ظاهرة في وجوب الصوم على قدر ما يصيب المدا في النعامة و البقرة و الغنم، حيث صرح

(١) الوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيام الرواية ١٠ طريق الشيخ في التهذيب و الرواية ٣

طريق المعية

(٢) الوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيام الرواية ١١ و ١٠.

في الاول (١) واحال عليه الآخران، فلا يحتاج الى قوله (٢) هذا اذا لم يقدر .
و أنَّ في الروايتين (٣) لادلالة على العجز عن ذلك بل ظاهرتان في لاكتفاء
بالمقدار الاقل مع القدرة .

و يمكن من المرسل (٤) - مع تسليم ظهور اسنادها، و صحيحة ابى
عبيدة المتقدمة (٥) - على الاستحباب والفرد الافضل من فردى الواجب، فإنَّ حملها
على العجز عن الصوم عن اكثر بعيد، الا أنَّ الظاهر أنَّ القائل به غير معلوم، مع
مخالفة مضمونها للمشهور والخبر (٦) والآية (٧) من جهة الترتيب و قلة مقدار عدد
الصوم، واحتمال الاستناد في المرسل، على ما اشرنا اليه (٨) مع ظهور صحيحة ابى
عبيدة، فحملنا على العجز عن الصيام الزائد لذلك (٩) و يحمل المطلق على المقيد
فكأنه قيل فيها مثلاً: فان لم يقدر على ذلك ولا على الصوم بمقداره، صام مكان
ذلك ثمانية عشر يوماً الخ فتأمل .

و ايضاً ان عدم وجوب الزائد على الستين صوماً و اطعاماً و كذا عدم
اكمال النقص عنها ظاهر من الاخبار المتقدمة و كانه اجاعى .

(١) يعنى صرح ل مرسله جميل في النعمة واحال عليه حكم البقرة والطى .

(٢) يعنى الى قول الشيخ في التهذيب: (هنا اذا لم يقدر) .

(٣) عطف على قوله: ان مرسله جميل، وهو اشكال آخر على كلام الشيخ ره .

(٤) نوائيل الباب ٢ من ابواب كفارات الاحرام الرواية ٢ .

(٥) النوائيل الباب ٢ من ابواب كفارات الاحرام الرواية ١ .

(٦) اى خبر ابى بصير على نقل التهذيب .

(٧) مائدة ٩٦ .

(٨) يعنى بقوله فيما تقدم . ولعل بعض اصحابنا، هو محمد بن مسلم ورواية على ما يشعر به صحيحة

جميل المتقدمة انج .

(٩) اى لاجل مخالفتها مع المشهور والخبر والآية .

وفي فرخها من صغار الابل.

وفي بقر الوحش وحمارة بقرة، او يفيض الثمن على البر ويطعم
ثلاثين مسكيناً لكل مسكين نصف صاع، و الفاضل عن ثلاثين له، و
لا يلزمه الاكمال لو أعوز أو يصوم عن كل مسكين يوماً، فان عجز صام
تسعة ايام، و في الظبي شاة او يفيض ثمنها على البر، و يطعم عشرة
مساكين لكل مسكين مدين، و الفاضل عن عشرة له، و لا يلزمه
الاكمال، او يصوم لكل مسكين يوماً فان عجز صام ثلاثة ايام.

و ان ظاهر الآية وبعض الاحبار وجوب ما يصيب القيمة و كذا بدنه من
الصوم، و لا يبعد كونه احوط.

قوله: «وفي فرخها الخ». اى كفارة قتل صغار النعامة صغار الابل، و
الظاهر ان البدل ايضاً كبديل الكبير.

لعل الوجه هو المماثلة المفهومة من الآية الشريفة و يحتمل وجوب ما في
الكبير بعينه، لصدق قتل النعامة فدليله دليله.

والاقل انسب بالاصل و الآية، و الثانى بالاحتياط، و هو مختار الدروس.

قوله: «وفي بقرة الوحش الى قوله: وفي الثعلب». البحث فيه ظاهر من
البحث في النعامة، الا ان في الحمار في روايتى ابى بصير المتقدمة (١) و سليمان بن
خالد الآتية (٢) بدنة مع ان الظاهر صحتها، و نقل في الدروس القول عن الصدوق
بها في الحمار، لصحيحة ابى بصير المتقدمة، فالتخير مع اولوية البدنة غير بعيد، لعله
مقصود الصدوق لوجود البقرة في الصحيح، كما عرفت، فتأمل.

(١) الوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١٠.

(٢) سبأ نقلها.

وفي الثعلب و الارنب شاة.

قوله: «وفي الثعلب والارنب شاة». ادعى الاجماع في المنتهى على وجوب الشاة في الارنب، لعله لا قائل بالفرق.

ويدل عليه ايضاً صحيحة احمد بن محمد البرزطي (في الفقيه) قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن محرم اصاب ارنباً او ثعلباً؟ فقال: في الارنب دم شاة (١). وما روى في الفقيه (صحيحاً) عن ابن مسكان عن الحلبي (لهه عبدالله بقرينة نقله عن الحلبي) قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الارنب يصيبه المحرم؟ فقال: شاة هدياً بالغ الكعبة (٢).

لعل السكوت عن الثعلب لظهور الاتحاد في الحكم، فتأمل.
ويدل عليه رواية ابي بصير قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن محرم قتل ثعلباً؟ فقال: عليه دم قلت: فارنباً؟ قال: مثل ما في الثعلب (٣).
ولا يضر ضعفها (٤) بعلي بن ابي حمزة و ابي بصير للشهرة و ظهور قبولها عند الاصحاب و عدم ظهور القائل بالفرق فتأمل.
ولا يضر ايضاً ما يدل على القيمة فيها من رواية سليمان بن خالد قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: في الطي شاة و في البقرة بقرة و في الحمار بدنة و في النعامة بدنة و فيما سوى ذلك قيمته (٥).
لوجوب تخصيصها بما تقدم من (مع ظ) امكان المناقشة في صحتها،

(١) الوسائل الباب ٤ من ابواب كهارات الصيد الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٤ من ابواب كهارات الصيد الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٤ من ابواب كهارات الصيد الرواية ٤.

(٤) سدها (كما في لكائي) هكذا: عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد عن علي بن

ابي حمزة عن ابي بصير.

(٥) الوسائل الباب ١ من ابواب كهارات الصيد الرواية ٢.

واشتمالها على البدنة في الحمار مع عدم ظهور القائل بها إلا الصدوق على ما نقل في الدروس، مع احتمال التخيير بين الشاة والقيمة حملاً بينها.

ثم على تقدير وحبوب الشاة فيها لو عجز عنها هل لها بدل أم لا قال المصنف في المنتهى: قال قوم: إن الثعلب مثل الظبي ولم يثبت.

و يمكن الاحتجاج عليه بقول الصادق عليه الصلوة والسلام في رواية معاوية بن عمار: ومن كان عليه شاة فلم يحد فليطعم عشرة مساكين فمن لم يجد صام (فصيام خ ل) ثلاثة أيام (١)،

و بقوله عليه السلام في حديث أبي عبيدة: إذا أصاب المحرم الصيد الحديث (٢).

و بحديث محمد بن مسلم (٣) عن أبي جعفر عليه السلام وقد تقدمت كتبها.

ثم قال: ونحن في هذا من المتوقفين، ثم قال: في الأرنب أيضاً فقال قوم من أصحابنا أيضاً: مثل ما في الظبي ويمكن الاحتجاج عليه بمثل ما (بما خ ل) احتججنا لهم في الثعلب، والتوقف هناك آت هنا.

لعل وجه التوقف الأصل و عدم التخصيص في الروايات و احتمال ما تقدم منها التخصيص بالنعامة و البقرة و الحمار الوحشيين و الظبي اللاتي هم أمثال كما يشعر به رواية محمد بن مسلم، لأنها كانت في تفسير الآية، و الظاهر عدم صدق ما له مثل، على الأرنب و الثعلب لكن ظاهر الأخبار هو العموم خصوصاً الأولين، و لا يضر كون الأخيرة (٤) في جواب السؤال عن تفسير الآية لأنه إنما

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب كفارات الصيد الرواية ١١.

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٣) الوسائل للباب ٢ من أبواب كفارات الصيد الرواية ٧.

(٤) أي حديث محمد بن مسلم.

وفي كسر بيض النعام [النعامة] لكل بيضة بكرة (١) من الابل ان تحرك الفرخ، والآ أرسل فحولة الابل في اناث بعده فالتائج هدى.

الاعتبار بعموم الفاظهم عليهم السلام و خصوصية السبب ليست بمحصنة كما ثبت في الاصول على انه لا يبعد صدق ما له المثل عليها ايضاً فاحتجاجه به قوى، و وجه التوقف ضعيف على ما يظهر، وهو اعرف.

قوله: «وفي كسر بيض النعامة الخ». دليل وجوب البكرة من الابل كفارة عن كسر كل بيضة النعامة مع تحرك فرخها فيها و ارسال الفحول التي يكفي للنزوة عادة في الاناث بعدد البيضة المكسورة مع عدم التحرك و جعل ما ينتج هدياً للكعبة. هو الاجماع المدعى في المنتهى.

ويدل عليه ايضاً الروايات، مثل صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من اصاب بيض نعام و هو محرم فعليه ان يرسل الفحل في مثل عدد البيض من الابل فانه ربما فسد كله وربما خلق كله وربما صلح بعضه وفسد بعضه فما نتجت الابل فهدياً بالغ الكعبة (٢).

قال في التهذيب: و روى ان رجلاً سأل امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام فقال له يا امير المؤمنين: اني خرجت محرماً فوطئت ناقة بيض نعام و كثرته فهل علي كفارة؟ فقال: له امض فاسئل ابني الحسن عنها و كان بحيث يسمع كلامه فتقدم اليه الرجل فساله فقال له الحسن عليه السلام: يجب عليك ان ترسل فحولة الابل في اناثها بعدد ما انكسر من البيض فانتج فهو هدى لبيت الله عزوجل فقال له امير المؤمنين عليه السلام يا بني كيف قلت ذلك و انت تعلم ان الابل ربما ازلفت او كان فيها ما يزلق؟ فقال: يا امير المؤمنين: و البيض ربها امرق

(١) البكرة بمنع الباء الفتاة من الابل

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

او كان فيه ما يبرق، فتبسم امير المؤمنين عليه السلام وقال له: صدقت يا بى ثم تلا: درية بعضها من بعض والله سميع عليم (١)

و رواية علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل اصاب بيض نعامة (نعام خ ل) وهو محرم؟ قال: يرسل المحل في الابل على عدد البيض، قلت: فان البيض يفسد كله ويصلح كله قال: ما ينتج من الهدى فهو هدى بالغ الكعبة وان لم ينتج فليس عليه شيء فن لم يجد ابلاً، فعليه لكل بيضة شاة، فان لم يجد تصدق (فالصدقة يب) على عشرة مساكين لكل مسكين مائة فان لم يقدر (فان لم يجد يب) فصيام ثلاثة ايام (٢).

وحلتا على البيض التي تحركت فراحتها للاجماع المتقدم، وللجمع بينهما وبين صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن رجل كسر بيض نعامة وفي البيض فراخ قد تحرك؟ قال: عليه لكل فرخ قد تحرك، بغير ينحره في المنحر (٣).

لعل المراد بالبعير هو البكرة او اعم، وان كان غيرها تكون البكرة احد افراد الواجب للاجماع على اجزائها.

و لرواية سليمان بن خالد قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: في كتاب علي عليه السلام في بيض القطاة بكاره من الغنم اذا اصابه المحرم مثل ما في بيض النعام بكاره من الابل (٤).

(١) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٥.

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٦.

(٤) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٤.

فان عجز في كل بيضة شاة فان عجز اطعم عشرة مساكين.
فان عجز صام ثلاثة ايام.

كانها صحيحة اذ ليس من فيه شيء الا سليمان، وقد وثقة المصنف في
لخلاصه وان نقل ما فيه.

ويؤيده اشارة ما في اخبار الارسل - على عدم التحرك، حيث قال: ربما
يفسد كبه، وفي اخبار وجوب البعير ان تحرك الفرخ.

قيل: البكر الفتى من الابل والانثى البكرة، والجمع بكاء، مثل فرخ و
فراخ، وبكارة ايضاً مثل فعل وفحال.

ويعهم مما تقدم عدم الفرق بين كسره بنفسه وبدابته.

ويؤيده صحيحة ابي الصباح الكناني (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام
قال: سألت عن محرم و طيء بيض نعم فشذخها فقال: قضى فيها امير المؤمنين
عليه السلام ان يرسل الفعل في مثل عدد البيض من الابل الاناث لما لقح وسلم
كان النتاج هدياً بالغ الكعبة وقال: قال ابو عبدالله عليه السلام: ما وطئته او وطأه
بعيرك او دانتك وانت محرم، فعليك فدائه (١).

و اما دليل الشاة - على تقدير العجز عن الارسال ثم اطعام عشرة
مساكين لكل مسكين مائة مما يطعم ثم صوم ثلاثة ايام - فهو ما في آخر رواية علي بن
ابي حمزة المتقدمة: وان لم يستج فليس عليه شيء، فمن لم يجد ابلاً فعليه لكل بيضة
شاة فان لم يجد فالصدقة على عشرة مساكين لكل مسكين مائة فان لم يقدر فصيام ثلاثة
ايام (٢).

مؤيدة بالشهرة بل لا يبعد كونه اجماعياً، ويمكن الاستدلال ببعض الاخبار

(١) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٢٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٥.

و في كسر بيض القطا و القبيج لكل بيضة مخاض من الغنم ان
تحرك ، و الا ارسل فحولة الغنم في اناث بعدده فالتاج هدى.

المتقدمة ايضاً فتذكر وافهم.

فلا يضر ضعف رواية علي بن ابي حمزة به وبسهل بن زياد (١).
فعني قوله (٢): (فان عجز) اي عن الارسال كما هو ظاهر الرواية و
حينئذ (٣) لم يعلم حكم العجز عن البكرة.
و يحتمل ما في الارسال بالطريق الاول (٤) و عدم شيء بالكلية، للاصل
و عدم الدليل.

ويمكن كون المراد العجز عن البكرة ونحوها و من الارسال في محلها و هو
محتمل ظاهر ولكن ليس في رواية علي بن حمزة الآ الاول.
هذا كله في البيض مع الفراخ او احتماله.

و اما مع ظهور الفساد و كون الفرخ ميتاً فيه قبل الكسر او عاش بعده
سواءً، فلا شيء لما يشعر به الاخبار المتقدمة، من عدم شيء مع الفساد فافهم و
للاصل و عدم اتلاف شيء من الصيد و لا قيمة لقشر البيض و قد صرح به في
المنتهى و نقل عن العامة قيمة القشر و رده بأنه مثل الخشب و الحجر و بانه لو نقب
(ثقب خ ل) البيضة واحد و اخرج ما فيه ثم كسر قشرها آخر لم يكن عليه شيء.
قوله: «و في كسر بيض القطا و القبيج لكل الخ»، قيل القطا جمع قطاة

(١) سدها (كما في الكافي) هكذا: علة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد عن علي بن ابي

حمزة

(٢) يعني في كلام المصنف قد.

(٣) يعني عندما حل كلام المصنف رد على حكم العجز عن الارسال، لم يعلم حكم العجز عن البكرة.

(٤) يعني يحتمل ان يجب ما وجب في صورة العجز عن الارسال (وهو شاة لكل بيضة) في صورة العجز

عن البكرة ايضاً بالطريق الأول، و يحتمل عدم وجوب شيء اصلاً للاصل و عدم الدليل.

فان عجز فكبيض النعام.

وهو معروف كالتبج، و الخاض ما من شأنه الحمل، لعل المراد به هنا البكرة وهي الصغيرة من الغنم لما سيأتى من التصريح به فى المنتهى.

و دليل المسألة كانه الاجماع مؤيداً بما رواه فى الصحيح عن سليمان بن خالد و منصور بن حازم عن ابى عبدالله عليه السلام، قال: سألتاه عن المحرم وطئ بيض القطاة فشدخه؟ قال: يرسل الفحل فى مثل عدد البيض من الغنم، كما يرسل الفحل فى عدد البيض من الابل (١) و رواية ابن رباط، عن بعض اصحابه، عن ابى عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن بيض القطاة؟ قال: يصنع فى الغنم كما يصنع فى بيض النعام فى الابل (٢).

و رواية سليمان بن خالد، قال: سألته عن رجل وطئ بيض قطاة فشدخه؟ قال: يرسل الفحل فى عدد البيض من الغنم كما يرسل الفحل فى عدد البيض من الابل، و من اصاب بيضة فعليه محاض من الغنم (٣)

و حملت على تحرك الفرخ بمثل ما تقدم فى بيض النعام فتأمل.

قوله: «وان عجز فكبيض النعام». كانه مضمون كلام الشيخ (١) و فى معناه تأمل، فان ظاهره انه اذا عجز عن الشاة فى التحرك و الارسال فى غيره، يكون عليه شاة.

(١) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١ مع الاختلاف فى السند و المتن، فان السند فى التهذيب هكذا: موسى بن القاسم عن صفوان عن منصور بن حازم و ابن مسكان عن سليمان بن خالد عن ابى عبدالله عليه السلام، قال: الخ (باب الكفارة عن خطأ المحرم الرواية ١٥٠).

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣.

(٣) الوسائل الباب ٢٥ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٤.

(٤) كلام الشيخ و التهذيب هكذا: قوله عليه السلام: و من اصاب بيضة فعليه محاض من الغنم - لا ينافى الاحبار الاووية لانه انما يزره الخاض من الغنم على التبيين اذا كان فى البيض فرخ كما قلنا فى بيض النعام انما يزره البكرة اذا كان فيها فرخ.

وفي الحمام وهو كل مطوق.

قال في المنتهى: وعندى فى ذلك تردد، فان الشاة تجب مع تحرك الفرخ لا غيرى ولا تجب شاة كاملة بل صغيرة على ما بيناه.

كأنه اشارة الى ان المتأخر هو البكرة فتكون شاة صغيرة، ثم قال: فكيف تجب الشاة الكاملة مع عدم التحرك، وامكان فساده وعدم خروج الفرخ منه، و الاقرب ان مقصود الشيخ به مساواته لبيض النعامة فى وحب الصدقة على عشرة مساكين، وصيام ثلاثة ايام، اذا لم يتمكن من الاطعام، انتهى.

و يؤيده ان الكلام على تقدير العجز عن ارسال الغنم بالكلية، فكأنه عاجز عن الغنم، فكيف يوجب عليه شاة، فتقدير كلامه، فان عجز عن الشاة مطلقا كما قال فى النعامة، فان عجز عن الابل، فاذا كان بعد العجز عن الشاة فعلمه حكم النعامة بعد العجز عن الشاة فهو الذى ذكره المصنف به فلا شك فى كون ذلك مقصوده هنا (١) رحمه الله.

هذا هو القسم الذى لكفارته بدل بخصوصه، ولهذا ذكر بيض القطاة و القبيج مع عدم ذكرهما، وذكر الثعلب و الارنب للتطفل، ولاحتمال البدل فى كفارتها لما تقدم.

قوله: «وفي الحمام الخ»، هذا هو القسم الذى ليس لكفارته بدل بالخصوص، قال فى المنتهى: و هو اى الحمام كل طائر يهدير بان يواتر (تواتر خ ل) صوته و يعب الماء (٢) بان يضع مقاره فيه فيكرع (٣) كما يكرع الشاة ولا يأخذ قطرة قطرة بمنقاره كالذجاج و العصفور و قال الكسائى: كل مطوق حمام، فالجمل

(١) اى فى المى .

(٢) المت شرب الماء من غير مص والحمام الماء عتاً كما نعت الفواك (ص).

(٣) كرع الماء يكرع اذا تناوله بغيره من غير ان يشرب بكمه ولا يبتلع كما تشرب البهائم (التهية).

حمام لأنه مطوق، ويدخل في الاول الفواخت، والوراشين والقمرى (١) والذسى و القطا.

واذا ثبت هذا فنقول: في كل حمام شاة ذهب اليه علمائنا اجمع. الظاهر ان مرجع تحقيق الحمام و امثاله العرف و اللغة و ظاهر بعض الاخبار و كلام لاصحاب ان القطا ليس بحمام حيث ثبت بالاجماع و الاخبار ان في الحمام شاة و في فراخها حمل و في بيضها قيمة.

مثل حسنة حريز بن عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام قال: المحرم اذا اصاب حمامة ففيها شاة، و ان قتل فراخها ففيها حمل و ان وطئ البيضة فعليه درهم (٢) وغيرها من الاخبار.

و في القطا حمل قد فطم من اللبن (٣) مثل الصحيحة عن سليمان بن خالد عن ابي عبدالله عليه السلام قال: وجدنا في كتاب علي عليه السلام في القطا اذا اصابها المحرم حمل قد فطم من اللبن و اكل من الشجر (٤)

و في رواية اخرى عنه عن ابي جعفر عليه السلام قال: في كتاب علي عليه الصلوة والسلام من اصاب قطاة او حجلة او دراجة او نظيرهن فعليه دم (٥).

و قد عرفت حال بيضها و بيض القيج فيفهم منها عدم كونها حمامة،

(١) لقمرى طائر مشهور حسن الصوت اصغر من الحمام والدبى بضم الدال المهملة والدبى بفتح الدال المهملة طائر صغير مسروب الى دس الرطب والقطا ضرب من الحمام دوات اطواق يشبه الفاختة و لقمارى (جمع البحرين).

(٢) الوسائل الباب ٩ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٣) هكذا في بعض النسخ الخطية و في النسخة المطبوعة و بعض النسخ الخطية، ليس من قوله: (مثل الصحيحة) الى قوله: (و كل من الشجر).

(٤) الوسائل الباب ٥ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٥) الوسائل الباب ٥ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

لكل حمامة شاة على المحرم في الحل، و لكل فرخ حمل و كذا
لكل بيضة ان تحرك الفرخ و الآ قدرهم، و على المحل في الحرم لكل
حمامة درهم، و لكل فرخ نصف درهم و لكل بيضة ربع درهم،

فالتعريف الاول (١) محل التأمل، و كأنه لذلك اختارها التعريف الثاني و لكن
دخول الحجل فيه يوجب التأمل فيه ايضاً فتأمل للرواية السابقة (٢) و يمكن حنبها
على الشاة و يكون في القطاة فرد الواجب.

و لكنه بشكل حكمهم بان الواجب في الثلاثة (٣) و نظيرها هو حمل قدفطم
و اما وجوب الشاة - لقتل الحمام و الحمل لقتل فرخه و كذا في كسر بيضه
ان تحرك (فانه قيل فرخ ايضاً) و ان لم يتحرك قدرهم - فهو مخصوص بالمحرم في الحل
و على المحل في الحرم في الاول درهم و في الثاني نصفه و في الثالث ربعه و يجتمع
الامر ان على مجتمع الوصفين، هكذا قول الاصحاب.

و لعل دليلهم (دليله خ) الاجماع و الاخبار و لكن الاخبار ليست بصريحة
في ذلك، بل مختلفة، و حملت على ذلك للجمع بينها.

وهي الحسنة المتقدمة المحمولة على قتل المحرم في الحل و هو غير بعيد لان
الظاهر منها ان الوجوب من حيث الاحرام فقط و لكن قوله عليه السلام (و ان
وطئ البيض فعليه درهم) محمول على كسر البيض قبل ان يتحرك الفرخ فيه.

والصحيحة عن حفص (لعله هو حفص بن السوقة الثقة لنقل ابن ابي عمير
عنه و نقله عن ابي عبد الله عليه السلام فليتأمل) قال: في الحمامة درهم و في الفرخ

(١) النفل من المنى .

(٢) وهي ما نقل آتياً عن سليمان بن خالد عن ابي حنيفة عليه السلام بأن كفاية الحجل في دم والدم

اعم من الشاة و يمكن حمل الدم في الرواية على الشاة .

(٣) اي القطاة و الحجل و الدراج .

ويجتمعان على المحرم في الحرم، ويشترى بقيمة حمام الحرم علف لحمامه.

نصف درهم وفي البيض ربع درهم (١).

المراد غير المتحرك وهو ظاهر، وهي محمولة على المحرم (الحرم خ ل) لان الظاهر وجوبها في الحمام مطلقا وخرج المحل في غير الحرم بالاجماع فبقى الباقي، وإذا انضم اليها رواية حريزيفيد الاجتماع في المجتمع (٢).

فتأمل، فانه يمكن حملها على قتل حمام الحرم في الحرم وغيره.

والظاهر أن عدم شيء في حمام الحرم في غير الحرم ليس باجماع.

ويدل عليه صحيحة علي بن جعفر قال: سألت اخي موسى عليه الصلوة والسلام عن حمام الحرم يصاد في الحل؟ فقال: لا يصاد حمام الحرم حيث كان اذا علم أنه من حمام الحرم (٣).

ولا ضرورة في حملها على الكراهة نعم لا تدل على الكفارة، فيمكن كون هدمها اجماعياً فتأمل.

فإن الظاهر من النهي عن الصيد لزوم الكفارة.

وأن في الروايات ما يدل على وجوب الكفارة في حمام الحرم مطلقا.

مثل رواية ابراهيم بن ميمون قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل تنف ريشة حمامة من حمام الحرم، قال: يتصدق بصدقة على مسكين ويطعم باليد التي نضها فأنها قد اوجعها (اوجعه خ ل) (٤).

وظاهرها موافق لظاهر عبارة الاصحاب في الفتوى، فلا يضر عدم صحة

(١) الوسائل الباب ١٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٥.

(٢) اي اجتماع القيمة والدم في الحرم في الحرم.

(٣) الوسائل الباب ١٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٤.

(٤) الوسائل باب ١٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٥ قوله عليه السلام: (فانه قد اوجعه) غير

مذكور في الوسائل نعم هو موجود في الكافي والعتبة.

السند فتأمل.

ويؤيد حملهم (١) رواية ابن الفصيل عن ابي الحسن عليه الصلوة والسلام قال: سألته عن رجل قتل حمامة من حمام الحرم وهو غير محرم؟ قال: عليه قيمتها، وهو درهم يتصدق به، او يشتري طعاماً لحمام الحرم، وان قتلها وهو محرم في الحرم فعليه شاة وقيمة الحمامة (٢).

و ظاهر هذه وجوب القيمة لقتل حمام الحرم من حيث هو، في الحرم كان او في الحل.

ورواية منصور قال: حدثني صاحب لنا ثقة قال: كنت أمشي في بعض طرق مكة فلقى انسان فقال لي: اذبح لي هذين الطيرين فذبحتهما ناسياً وانا حلال ثم سألت ابا عبد الله عليه السلام فقال: عليك الثمن (٣).

وصحيفة عبدالرحمن قال: سألت ابا عبد الله عن فرخين مُسْرُولَيْن (٤) ذبحتهما وانا بمكة محل؟ فقال لي: لم ذبحتهما؟ فقلت: جاشتني بهما جارية قوم من اهل مكة فسألتني أن أذبحهما فظننت أنني بالكوفة ولم اذكر أنني بالحرم فذبحتهما فقال: تصدق بثمانها فقلت وكم ثمنها، فقال درهم وهو خير من ثمنها (٥).

وهذه تدل على تعيين القيمة لعل المراد ثمن كل واحد، الا ان يكون مسرولين فرخين فتأمل، فالوجوب مع النسيان كما هو المقرر في الصيد وكأن فيها دلالة على جواز التصرف في مال الغير، وذبحه واخذه من يد المملوك باذنه، ثم

(١) اي يؤيد حملهم ما فيه القيمة على المحرم في الحرم وما فيه الشاة على المحرم فيه .

(٢) الوسائل الباب ١٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٦.

(٣) الوسائل الباب ١٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٨.

(٤) حمامة مسرولة اي في رجلها ريش (ص).

(٥) الوسائل الباب ١٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٧.

التسليم اليه، فتأمل فيه.

وصحيفة ابن سنان بقرينة الاسناد قبله (١)، ونقله عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال في محرم ذبح طيراً، أنَّ عليه دم شاة بهريقه، فإن كان فرحاً فبجدي، أو حمل صغير من الضأن (٢).

كان المراد بالطير هو الحمام، ودلالاتها مثل ما تقدم في الحسنة، فافهمها. ورواية حريز عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: وإن وطئ المحرم بيضة وكسرها فعليه درهم، كل هذا يتصدق به بحكمة ومعنى، وهو قول الله تعالى: «تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَا مُحْكُمٌ» (٣).

وقد فسر في أخبار آخر تناول الأيدي بالبيض والفرخ والزجاج بما لا يصل إليه اليد من الصيد.

وفي طريق رواية حريز في التهذيب عبد الرحمن المشترك (٤) وليس ذلك في الاستبصار، بل نقل موسى بن القاسم عن حماد عن حريز، فالخبر صحيح (٥). ومن جملة ما أتد به الجمع المتقدم رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن محرم قتل حمامة من حمام الحرم خارجاً من الحرم؟ فقال: عليه ثمنها، ليس عليه غيره، قلت فمن قتل فرخاً من فراخ الحمام وهو محرم،

(١) يعني إنما سميتها صحيفة بقرينة ضررين سويد الذي قبل عبد الله بن سنان، وبقرينة نعه عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٢) لوسائل الباب ٩ من أبواب كفارات الصيد الرواية ٦.

(٣) لوسائل الباب ٩ من أبواب كفارات الصيد الرواية ٧ والآية الشريفة المذكورة فيها في (المائدة: ٩٤).

(٤) والسند (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عبد الرحمن عن حماد عن حريز وفي

الاستبصار هكذا: موسى بن القاسم عن حماد عن حريز.

(٥) أي على طريق الاستبصار.

وهي اشارة الى اجزاء الاقل من الثمن لعله الدرهم والى جواز صرفه في محله ويشعر به مثل صحيحة ابي عبيدة المتقدمة في قتل النعام (١) فتذكر ولا شك أنه احوط .

واعلم ان ظاهر اكثر الاخبار في كفارة الفرج هو الحمل فيمكن اشتراط الفطم والرعى والاكن من الشجر كما شرط في المنتهى وغيره .
لصحيحة سليمان بن خالد المتقدمة (٢) لحمل المطلق على المقيد .
وفيه تأمل لعدم المناقات الا مع القول بفهم الوصف وليس بواضح في الاصول .

وأن ظاهر بعض الاخبار في قتل الحمام في الحل وجوب الذراهم ويمكن اجزاء لدرهم وجوبه وان كان الثمن اقل او ازيد لما تقدم في الصحيح (٣) أنه خير من ثمنها، مع احتماله مطلقاً لوجود الثمن في الأخبار الأخر والاكتفاء بالاقل من الدرهم بعيد بل لا يمكن لقوله: (خير) والزائد احوط ومحمّل، ويحمل الدرهم على عدم الزيادة في ذلك الزمان، كما اشار اليه بقوله عليه السلام: (خير) فإنه اوجب في (مع خ ل) الخيرية فاذا فرض زيادة الثمن لا يصدق عليه ذلك، فالقول بالزيادة غير بعيد.

وأن الظاهر هو التصديق به ان كان من غير حمام الحرم وشراء الطعام لحمام الحرم لو كان منها، للرواية، ويمكن التصديق به مطلقاً، للرواية ايضاً، ولعل

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١ .

(٢) الوسائل الباب ٥ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١ .

(٣) ابوسائل الباب ١٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٧ عن عبد الرحمن بن الحجاج، مثل عن ابي

عبدالله عليه السلام، عن مرجع سرورين ذمهما (الى ان قال ع) تصدق بثمانها، فقال: فكم ثمنها؟ فقال: درهم خير من ثمنها، وقد تقدم نقلها .

ولكل [في كل] من القطا والحجل (١) والذراج حمل فطيم.
وفي كل من القنفذ والضب واليربوع جدى (٢).
وفي كل من العصفور والقبرة والصعوة مد من طعام.

الاول احوط واولى.

الا أن الطاهر أنه ان كان مملوكاً تكون القيمة لما لكه زائداً على الكفارة
قاله في الدروس، فافهم.
وأنه ما ظهر لجميع ما ذكر في المتن و كلام الاصحاب دليل، الا ان
يدعى الاجماع، فتأمل.

قوله: «وفي كل من القطا الخ». قد مر ما يصلح دليلاً له فتأمل.
قوله: «وفي كل من القنفذ والضب واليربوع جدى». دليله قول
الاصحاب مع عدم ظهور الخلاف.

مستنداً الى رواية مسمع عن ابي عبدالله عليه السلام قال: في اليربوع و
القنفذ والضب اذا اصابه المحرم فعليه جدى والجدى خير منه، وانما جمع هذا
لكى ينكل عن قتل غيره من الصيد (٣).

فلا يضر عدم التصريح بتوثيق مسمع، مع ظهور مدحه، ولو وجد الخلاف
لكان القول بالاستحباب غير بعيد وليس ببعيد لما تقدم من القول بعدم التحريم الا
المهل، فتأمل.

قوله: «وفي كل من العصفور الخ». دليله رسالة صفوان بن يحيى (مع
قبول ارساله) عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: القبرة و

(١) الحجل، الفصيح

(٢) الجدى، يعص الجيم وسكون الدال ولد المعرفى السنة الاول

(٣) الوسائل الباب ٦ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١ .

و قتل الزنبور عمداً، لا خطأ، و في كثير الجراد شاة.
و في قتل الجرادة كف من طعام.
و كذا القملة يلقيها عن جسده،

الصعوبة و العصفور يقتلها (يقتلهم خ ل) المحرم فعليه مذك من طعام لكل واحد منهم (١).
ولا يبعد ذلك في كل ما يشابهه، كما قاله في التهذيب.
و الظاهر عدم شيء في المحرم من غير احرام، فذلك للاحرام مطلقاً.
و في قتل العظاية كف من طعام، لصحيفة معاوية بن عمار قال: قتل
لابي عبدالله عليه السلام: محرم قتل عظاية قال: كف من طعام (٢).
و كذا في قتل الزنبور لصحيفة يحيى الأزرق قال: سألت ابا عبدالله و
ابا الحسن (موسى خ) عليهما السلام عن محرم قتل زنبوراً؟ قال: ان كان خطأ فليس
عليه شيء قال: قلت فالعمد؟ قال: يطعم شيئاً من طعام (٣).
فكان أقله كف على ما قيل.

و صحيفة معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبدالله عليه الصلوة و السلام
عن محرم قتل زنبوراً؟ فقال: ان كان خطأ فلا شيء عليه قلت: بل تعمداً (تعمد خ
ل) قال: يطعم شيئاً من الطعام، فتأمل (٤).
و اما الكف في الجرادة و اثنتين، فقد مر دليله، و دليل وجوب الشاة في
الكثير و التأمل في ذلك، و كذلك البحث عن تحريم القاء القملة وقتلها الموجبين
للكفارة فتذكر، و كذا عدم شيء لو تعذر التحرز من الجراد.

(١) الوسائل الباب ٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣.

(٣) الوسائل الباب ٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣.

(٤) الوسائل الباب ٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

ولو عجز عن التحرز فلا شيء.
وكل ما لا تقدير لفديته ففي قتله قيمته، وكذا البيوض.
والأفضل أن يفدى المعيب بصحيح.

و يدل على عدم شيء مع عدم إمكان التحرز زيادة على ما تقدم مضمرة
إلى بصير قال: سألت عن الجراد يدخل متاع القوم فيدوسونه من غير تعمد بقتله أو
يمرون به في الطريق فيطأونه ؟ قال: إن وجدت معدلاً فاعدل عنه فإن قتله غير
متعمد فلا بأس (١).

وفي حسنة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال: اعدم
إن ما وطئت من الذبا (٢). أو وطأته بعيرك فعليك فدائه (٣)

قوله: «وكل ما لا تقدير الخ» لعل دليل وجوب القيمة - في كل ما لا تقدير
له من الصيد وبيضه - هو الإجماع وثبوت التحريم والضمان من غير تقدير شرعاً
فيرجع إلى القيمة لعدم غيرها فيكون على المهرم في الحل وعلى المحل في الحرم قيمة
واحدة وقيمتان على مجتمع الوصفين.

الآن الظاهر وجوب دم شاة في كل طير وفي فرخه حمل، عدا النعامة، كما
نقل القول به عن - ابن مابويه وفي المنتهى، لصحيفة ابن سنان المتقدمة فتأمل.

قوله: «والأفضل أن يفدى الخ». لعل دليل أفضلية معادات الصيد
المعيب بالصحيح هو حصول النفع للفقراء أكثر وأنه اختيار الأعلى لله، ولا يبعد
كونه إجماعياً لما يجد العقل من حسنه.

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب كفارات الصيد الرواية ٣.

(٢) الذبا - الجراد قبل أن يطب الواحدة ذبابة.

(٣) الوسائل الباب ٥٣ من أبواب كفارات الصيد الرواية ٢.

والمماثل في الانوثة و الذكورة، و يجوز بغيره.
 ويفدى الماخض بمثله، فان تعذر قوم الجزاء ماخضاً.
 ولا ضمان لوشك في كونه صيداً.
 ويقوم الجزاء وقت الاخراج، وما لا تقدير لفديته وقت الاتلاف.

و دليل افضلية المماثلة في الذكورة و الانوثة مراعات ظاهر لفظ الآية (١) و الحديث (٢) مع عدم الوجوب بالاصل و صدق المماثلة بدونه، و ظهورها في الوضع و الجثة في الجملة، و عدم ظهور الارادة من وجه الانوثة و الذكورة ايضاً و هو دليل قوله: (و يجوز بغيره).

قوله: «و يفدى الماخض بمثله الخ». دليل وجوب اداء الحامل بمثله ظهرياً (٣) و ما يجده العقل من انه بمنزلة قتل اثنين، فينبغي كون كفارته كذلك فيلزم تقويم الكفارة حاملاً على تقدير وجوب القيمة تتعذر المثل،

قوله: «ولا ضمان لوشك الخ». دليل عدم وجوب ضمان بفعل ما يوجب الضمان بحيوان لم يعلم كونه صيداً محرماً على المحرم اوفى الحرم. هو الاصل و عدم الموجب فان الموجب هو الفعل بالصيد الممنوع منه، و ذلك غير ظاهر، و الاصل عدمه و براءة الذمة، فتأمل.

قوله: «و يقوم الجزاء الخ» دليل تقوم الحيوان الذي هو كفارة الصيد. على تقدير العجز عنه وقت لاخراج لا وقت الجناية ولا وقت العجز. هو ان هذا لوقت هو وقت تعيين قيمته، لان قتله انما تجب (٤) عين الفداء، لدليله، ولعله يوجد الى

(١) اشارة الى قوله تعالى. وَ مَنْ قَتَلَ مِنْكُم مِّثْلًا فَأْتُوا بِالْحَافِيَةِ أَوْ بِالْمِثْلِ مَا قَتَلَ مِنْ التَّم (المائدة ٩٥) .

(٢) راجع الوسائل الباب ١ من ابواب كفارات الصيد.

(٣) اي الآية والاحبار

(٤) هكذا في جميع النسخ، والصواب يوجب .

و يجوز صيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ فيه، وأكله.

حين الإخراج فحين الإخراج تجب القيمة.

ولو وجد الغداء قبله (ولو في زمان وجوب إخراج القيمة) تعين، لأنه الأصل بخلاف تقويم الصيد الذي لا تقدير كعاقبه من الحيوان، فإن التقويم حينئذ وقت الاتلاف، لأنه وقت الضمان وتعلق وجوب شيء وإن كان زمان الإخراج بعده، وهو وقت وصول مكة أو مي، وهو ظاهر.

وقبل مثله في وجوب القيمة حين التسليم والاقباض على ضمان المثل على تقدير تعذره، ووجوب القيمة حين الاتلاف والضمان على ضمان القيمي، إلا في الغاصب كما سيجيء تحقيقه إن شاء الله تعالى.

قوله: «وجوز صيد البحر الخ» دليل جواز تصرف المحرم في صيد البحر مطلقاً هو الأصل والآية (١) والأخبار وقد تقدمت.

ولعل التفسير بما ذكر (٢) هو الإجماع ويدل عليه بعض الأخبار.

روى في الكافي عن حريز عن ابنه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن يصيد المحرم التمسك ويأكل ماله وطريه ويتزود، قال الله: «أحل لكم صيد البحر و طعامه متاعاً لكم» قال: ماله الذي تأكلون، وفصل بينها (٣) كل طير يكون في الآجام يبيض في البر ويفرخ في البر فهو من صيد البر وما كان من صيد البر يكون في البر ويبيض في البحر (ويفرخ في البحر) فهو من صيد البحر (٤). ولا يضر إرساله مع أنه مستند في التهذيب إلى أبي عبد الله عليه السلام، وإن

(١) قال الله تعالى: وَأَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ لَكُمْ وَالتَّيَّارَةُ (المائدة: ٩٦).

(٢) أي ما ذكره المصنف في المتن.

(٣) يعني فصل ما بين البر والبحر.

(٤) الراسل الباب ٦ من أبواب ترك الإحرام الرواية ٣.

والدجاج الحبشي (١).

كان فيه عبدالرحمن المشترك (٢) و في حسنة معاوية بن عمار وهي صحيحة في التهذيب عن ابي عبدالله عليه السلام قال: كل شيء يكون اصله من (ي خ ل) البحر ويكون في البر والبحر فلا ينبغي للمحرم ان يقتله فان قتله فعليه الجزاء كما قال الله عز وجل (٣).

ولس الجزاء من هذا القبيل، ويدل عليه بعض الاخبار ونقله بعد هذه الرواية.

و الظاهر ان المراد بقوله: (فلا ينبغي) هو التحريم كما يشعر به قوله عليه السلام: (فان قتله الخ).

و الروايات الدالة على وجوب الكفارة في الجراد وغيرها ما روى في الكافي عن الطيار عن احدهما عليهما السلام قال: لا يأكل المحرم طير الماء (٤).
والظاهر أنه لكونه في البر:

قوله: «والدجاج الحبشي». دليل جوار اكله الاصل، وعدم العلم بكونه صيد البر ولاجماع.

قال في المنتهى: الدجاج الاهلي يجوز للمحرم والمحل ذبحه في الحرم وغيره، بلا خلاف الى قوله: وأما الدجاج الحبشي فعندنا أنه كالاهلي يجوز ذبحه للمحرم والمحل، قاله علمائنا.

و ايده بصحيحة معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الدجاج الحبشي فقال ليس من الصيد انما الصيد ما طار بين السماء والارض قال:

(١) حبشي قل في الجواهر: قيل انه طائر الغر اللوك في قدر الدجاج الاهلي، اصله من البحر

(٢) والسند (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عبدالرحمن عن حاد عن حريز.

(٣) لوائل الباب ٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٤) لوائل الباب ٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٤.

و النعم اذا توحشت.

وقال ابو عبد الله عليه السلام: ما كان من الطير لا يصف فلك (فله خ ل) ان تخرجه من الحرم وما صف منها فليس له ان يخرجها (١).

لعل مراده به (انما الصيد) حصر الصيد المحرم من الطيور فيما يمتنع بالطيران بين السماء والارض.

و الظاهر انه يريد بقوله: (ما كان من الطير لا يصف) انه لا يقدر على الطيران بنفسه فافهم.

و يؤيده صحيحة جميل بن دراج و محمد بن مسلم قالا سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الدجاج السدى يخرج به من الحرم؟ فقال: نعم لأنها لا تستقل بالطيران (٢).

قوله: «والنعم اذا توحشت» دليل - جواز اكل النعم وذبحه في الحل والحرم للمحس والمحرم وان توحش و صار ممسماً لا يقدر عليه - هو الاصل وعدم دليل مخرج (محرم خ ل) و ادلة جوازهما والاجماع.

قال في المنتهى: وهو قول علماء الامصار.

و استدل أيضاً بالانخبار مثل رواية حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال: المحرم يذبح ما حل للحلال في الحرم ان يذبحه وهو في الحل والحرم جميعاً (٣).

و صحيحة ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: يذبح في الحرم الابل والبقر والغنم والدجاج (٤).

(١) الوسائل الباب ٤٦ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

(٣) الوسائل الباب ٨٢ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٤) الوسائل الباب ٨٢ من ابواب تروك الاحرام الرواية ١.

ولا كفارة في السباع.

ولا المتولد بين وحشتى و انسى، او بين المحرم والمحل اذا لم

يصدق الاسم.

قوله: «ولا كفارة في (قتل خ) السباع»: قال في المنتهى: لا كفارة في قتل

السبع طئرة كانت او ماشية كالبارى والصقر والشاهين والعقاب ونحوها والفر والفهد ونحوها الا لاسد، فان اصحابا رووا في قتله كبشاً اذا لم يرده، واما اذا ارده فانه يجوز قتله ولا كفارة حينئذ اجماعاً، وقد اجمع كل من يحفظ عنه لعلم عى ان الاسد اذا بدا للمحرم فقتله لا شيء عليه .

فلس دليل المسألة الاصل والاجماع الا في الاسد، وفيه الاصل، وعدم

دليل الوجوب.

قال في المنتهى بعد نقل -رواية ابى سعيد المكارى قال: قلت لابي عبدالله

عليه السلام رجل قتل اسداً في الحرم، فقال: كبش يذبحه (١).

وعدى في هذه الرواية توقف، والاولى السقوط .

لعل المراد بالتوقف فيها عدم العمل بها لعدم الصحة واصل برائة الذمة من

الكفارة، وان قلنا بتحريم القتل، وقد مر البحث فيه فتذكر.

قوله: «ولا المتولد الخ». دليل عدم جواز القتل -و وجوب الكفارة في

الحيوان المتولد من الحيوان الذى لا يجوز للمحرم قتله وفي الحرم ومن الذى يجوز ذلك، ان صدق اسم الاول والعدم ان صدق اسم الثانى - هو صدق الاسم فيجرى دليل كل واحد فيه، و ان لم يصدق اسمها، فدليل عدم الكفارة وجواز القتل هو الاصل وعدم جريان دليل التحريم ولعلها (٢) مقصود الشيخ باطلاق عدم الشيء .

(١) لوسائل الباب ٣٩ من اجواب كهارات الصيد الرواية ١.

(٢) عدم الكفارة وجواز القتل .

و يجوز قتل الافعى و الفارة و العقرب و البرغوث.

ورمى الحداة (١) والغراب.

المنقول عنه في المنتهى.

ولعله يريد بما بين الوحشى و الاهلى، المحللان (المحلين ظ) في الاصل، و بالمحرم و المحلل المحرم و المحلل في الاصل مثل الخنزير و الشاة، و كان يمكن الاحتصار على الثانى، و ادراج الاول فيه، فتأمل.

قوله: «و يجوز قتل الافعى الخ». لعل دليله رواية معاوية بن عمار عن ابى عبدالله عليه السلام قال: ثم اتى قتل الدواب كلها الا الافعى و العقرب و الفارة فاما افارة فانها توهمى السقا (٢) و تضمحل اهل البيت و اما العقرب فان رسول الله صلى الله عليه وآله مديده الى الحجر فلعنته قال: لعنك الله لا برا تدعينه و لا فاجراً و الحية و اذا ارادتك فاقتلها و ان لم تُرِدْكَ فَلَا تُرِدْهَا و الاسود الغدر فاقتله على كل حال و ارم الغراب و الحداة رمياً على ظهر بعيرك (٣).

هذه تدل على عدم قتل الحية على تقدير عدم الارادة و يمكن حملها على الكراهة.

و رواية حسين بن ابى الملا عن ابى عبدالله عليه السلام قال: قال لى: يقتل المحرم الاسود العدر و الافعى و العقرب و الفارة فان رسول الله صلى الله عليه وآله سماها الفاسقة و الفويسقة و يقذف الغراب، و قال: اقتل كل شيء (كل واحد خ ل) و منهن يريدك (٤).

فظاهرها جواز رمى الحداة و الغراب بغير قصد القتل و يمكن تحريمه لاول الاولى، و لا شك انه احوط و ان امكن فهم استثناء قتلها منه لجوار الرمى فانه قد

(١) الحداة بكسر الحاء و فتح الدال مع الحذف المحرك نحو حبة طائر من الجوارح

(٢) و فيه الفارة توهمى السقا أى تحرقه (مجمع البحرين).

(٣) الوسائل الباب ٨٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٢.

(٤) الوسائل الباب ٨٦ من ابواب تروك الاحرام الرواية ٥.

يفضى اليه فتأمل.

و الظاهر ايضاً جواز رميها من ظهر البعير ولو كان داخلين في الصيد المحرم
يجب الاختصار عليه، و ان كان ظاهر الثانية في الغراب اعم، لعدم صحتها و
امكان تقييدها بالاولى.

و الظاهر عدم التقييد بالمحرم كما قيل انه مخصوص بالمحرم الذي هو من
الخمسة الفواسق (١) للعموم بل ليس تحريم قتل ذلك المحرم (للمحرم ظ) معلوم حتى
يحتاج الى استثناء الرمي عن ظهر البعير فقط كما فعله القائل فتأمل.

و اما لبرغوث فما نعلم دليلاً على جواز قتله سوى الاصل، ولكن (اتق)
في اول لاوى (٢) يدل على التحريم، فافهم.

و قال في التهذيب: لا بأس بقتل البق و البرغوث و النمل في الحرم، اذا
كان الانسان مهلاً.

و يدل على جواز القتل صحيحة معاوية بن عمار عن ابى عبدالله
عليه السلام قال: لا بأس بقتل النمل و البق في الحرم ولا بأس بقتل القملة في
الحرم (٣).

ولا يجوز له اذا كان محرماً، وقد بينا أنه اذا كان محرماً لزمته الكفارة (٤).
ولا يبعد كونها كهاً من طعام، و لا جواز قتلها على تقدير الأذى و عدم

(١) العنكب و الغراب و الخدأة و الكلب العقور و الاوسي من حظه ره (كذا في هامش بعض نسخ

الخطية).

(٢) أى قوله عليه السلام في أول رواية معاوية: فمن قتل الدواب.

(٣) الوسائل الباب ٨٤ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٢.

(٤) الى هنا كلام التهذيب مع تقديم و تأخير.

واخراج القمارى والدباسى (١) من مكة لاقتلها واكلها.

لكمارة لما تقدم، فتأمل.

وقد مر في المتن تحريم قتل الدواب فيكون السرغوث مستثنى مطلقاً، أو مع حصول الأذى منه، أو يريد جواز قتله في الحرم للمحل، وهو بعيد.

قوله: «واخراج القمارى والدباسى» (٢). أى يجوز اخراجها من حرم مكة للمحل ولا يجوز قتلها فيه ولا اكلها مطلقاً اذا ذبحا فيه نعم يجوز اكلها فيه للمحل اذا ذبحه في الحل كسائر انواع الصيد.

أما دليل عدم جواز قتلها و اكلها، فهو العمومات الدالة على التحريم مطلقاً (٣) من غير مناف.

و يؤيده رواية سليمان بن خالد قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عما في القمري والدبسى والسمان والعصفور والبلبل قال: قيمته فان اصابه وهو محرم (محرم خ ل) في الحرم فعليه قيمتان ليس عليه دم (٤).

وفيها ايضاً دلالة على الجمع في الحرم ولا يضر ضعف لسند، لأنها مؤيدة.

وأما جواز اخراجها فهو موجود في كلامهم ره قال في الدروس: فيجوز على كراهة شرائها و اخراجها للمحل والمحرم على الاقوى، مع وجود ما يدل على منع اخراج الطير مطلقاً، وأنه يجب اطلاق ما ادخل الحرم وان كان هلياً، وان كان مقصوص الريش يصبر حتى يطيب فيخلّى سبيله، وان ارد الخروج يخليه عند من بمكة حتى يستوى ويخلّيه.

(١) الدباسى، جمع ادبس من الطير الذى لونه بين السواد والحمرة.

(٢) الدباسى قيل هو الحمام الاخر، من خطه ره.

(٣) من الآيات والروايات الدالة على تحريم الصيد فراجع.

(٤) الوسائل الباب ٤٤ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٧.

ولو اكل مقتوله فدى القتل وضمن قيمة ما اكل.

وما رأيت له مستنداً الا رواية العيص بن القاسم (صرح بصحتها في المنتهى) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شراء القمارى يخرج من مكة و المدينة؟ فقال: ما احب ان يخرج منها (منها يب) شىء (١) لعلمهم فهموا منها الجواز على كراهية وليست بصريحة اذ كثيراً ما يقال: ما احب، واريد به التحريم.

على أن في سندها عبد الرحمن المشترك (٢) وأنها مخصوصة بالقمارى. ولعله لا قتل بالفرق، والقول بالجواز لا يخلو عن اشكال. مع وجود أخبار صحيحة صريحة في عدم جواز الاخراج ووجوب الرد، لو اخرجته والكفارة لو تلف.

مثل صحيحة على بن جعفر عليه السلام قال سألت ابا موسى عليه الصلوة والسلام عن رجل اخرج حمامة من حمام الحرم الى الكوفة او غيرها قال: عليه ان يردها، فان ماتت فعليه ثمنها يتصدق به (٣).

قوله: «ولو اكل مقتوله الخ» أى لو قتل المحرم فى الخل صيداً محرماً واكل منه يجب الفداء أى كفارة ذلك أى شىء كان للقتل وقيمة مقدار ما اكل منه. كأن دليله ان قتل الصيد حرام وله موجب فيلزم به وكذا اكله حرام، و متلف لبعض الصيد فيكون ضامناً للمتلف، والاصل عدم التداخل، وعدم ثبوت أمر زايد على الجنابة.

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣.

(٢) وسندها (عن ما في التهذيب) هكذا موسى بن القاسم عن عبد الرحمن بن صهون بن يحيى عن

عيص بن القاسم.

(٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

و يحتمل تضاعف الفداء كما اختاره البعض لانه قد ثبت ان قتل الصيد موجب للفداء وكذا أكله موجب لذلك و الاصل عدم التداخل.

و يؤيده صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليهم السلام عن قوم اشتروا ظيئاً فاكلوا منه جميعاً وهم حرم ما عليهم ؟ قال: على كل من اكل منهم فداء صيد، كل انسان منهم عليه فداء فداء صيد كاملاً (١).

و صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا اجتمع قوم على صيد وهم محرمون في صيده او اكلوا منه فعلى كل واحد منهم قيمته (٢).

و كان لعدم صراحة الأخبار - بل ولا عمومها في وجوب الفداء في الاكل مع الوجوب بالتقييد و الاصل - اختار المصنف هنا قيمة المتلف فقط، فيحتمل عدم شيء اصلاً، لعدم ثبوت ضمان مثله، ولأنه قد ضمنه بالقتل فكأنه صار ملكه مثل مال الغير، فلا يصح ضمانه بالاكل منه مرة أخرى.

نعم لما كان اكل الصيد حراماً حصل الاثم بذلك، هذا مذهب بعض العامة الا أنه نقل اجماع علمائنا على وجوب التعدد في المنتهى قال: اذا ذبح الصيد ثم اكله ضمنه للقتل و وجب عليه ضمان آخر للاكل قاله عمائدنا، و هو ظاهر في تعدد الفداء و قد عرفت عدم الاجماع على ذلك لاختياره قيمة ما اكل هنا و عدم دلالة الاخبار على وجوب التعدد حين الاكل و الذبح معاً، و حال الاجماع ايضاً فلا يبعد التداخل، و عدم لزوم غير شيء واحد، كما هو ظاهر صحيحة علي بن جعفر المذكورة.

و يؤيده، صحيحة ابان بن تعلق: في المشتركين في ذبح لفرخ و اكله

(١) الوسائل الباب ١٨ من أبواب كفارات الصيد الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ١٨ من أبواب كفارات الصيد الرواية ١.

ولو لم يؤثر الرمي فلا شيء.
ولو جرحه ثم رآه سوياً فربح القيمة.

مدنة مكان اكلهم وذبحهم (١) وسيجيء في شرح قوله: (ويضمن) الخ.
قوله: «ولو لم يؤثر الرمي فلا شيء الخ». يعني اذا رمى المحرم صيداً و
اصابه، و لكن علم عدم تأثيره فيه، فلا شيء عليه من الكفارة لعدم ضمانه شيئاً
مع الاصل، نعم يأنم بذلك ان كان عمداً عالماً.
اما لو علم الجرح و الكسر ثم رآه سوياً من غير حصول كسر و نقص فيه
ضمن ربيع فده، ولو لم يعلم حاله من الكسر و القتل وغيرها بعد العلم بالتأثير
يضمن جميعه بما يقرره.

دليل ذلك كله رواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته
عن محرم رمى صيداً فاصاب يده، فمرج؟ قال: ان كان الطي مشى عليها ورعى و
هو ينظر اليه فلا شيء عليه و ان كان الطي ذهب على وجهه و هو رافعها فلا
يدري ما صنع فعليه فدائه لانه لا يدري لعله قد هلك (٢).

ولا يخفى أن فيها دلالة على عدم شيء ولو علم الجرح والتأثير ايضاً اذا كان
رأه من غير نقص و كسر، ولا يضر الجهل ببعض رواياتها لكونها مقبولة عندهم.
لعلها محمولة على عدم الجرح و التأثير الكثير الموجب للشيء الذي يدل
عليه ما سيذكر او على عدم الفداء التام او الزرع والاصل موجب لعدم شيء اصلاً
الاً فيما سيأتي.

وصحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليهم السلام قال: سألته عن
رجل رمى صيداً و هو محرم فكسر يده او رجله ففسي الصيد على وجهه فلم يدر

(١) الوسائل الباب ١٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣.

ولو جهل حاله فالجميع، وكذا لو جهل التأثير.

الرجل ما صنع الصيد؟ قال: عليه الفداء كاملاً اذا لم يدر ما صنع الصيد (١).
و صحبة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليهم السلام قال: سألته عن
رجل رمى صيداً فكسريده او رجله وتركه فرعى الصيد قال: عليه ربع الفداء (٢).
و صحبة ابي بصير قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل رمى ضيأ و
هو محرم فكسريده او رجله فذهب الظبي على وجهه فلم يدر ما صنع فقال: عليه
فدته قلت: فانه رآه بعد ذلك مشى قال: عليه ربع ثمنه (٣).

الظاهر ان ضمير (ثمنه) راجع الى الفداء و يحتمل مرد الكتاب بـ (ربع
القيمة) ذلك لصراحة صحبة علي بن جعفر في ذلك.

و هما صريحتان في وجوب الفداء في كسر الرجل مع عدم العلم بحاله
فايجاب الفداء لمطلق التأثير مع الجهل بحاله محل التأمل، وفي وجوب الربع في كسر
الرجل اذ رأى بعد ذلك يمشی فاختيار الارش حينئذ كما قاله البعض محل التأمل
نعم يمكن ذلك فيما دون ذلك، مع احتمال عدم شيء اصلاً بالأصل و
عدم دليل واضح

و اما دليل وجوب الفداء و جميع القيمة مع الجهل بالتأثير فغير واضح و
الأصل عدم التأثير و عدم الوجوب بل لو لم يكن النص لكان القول بعدمه - على
تقدير العلم بالتأثير و جهل حاله ايضاً - حيداً لذلك بل كان للارم هو الارش و هو
ما يقتضيه الجناية المحققة، الآ مع العلم او الظن الغالب بكون لخرافة مهيكّة، كما
قله بعض العامة.

(١) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢ و روى فيها في الباب ٢٨ من تلك

الابواب الرواية ٢.

و في كسر قرني الغزال نصف قيمته، و في عينيه الجميع، و كذا في يديه ورجليه.

قوله: «و في كسر قرني الغزال الخ». دليله رواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قلت ما تقول في محرم كسر احدى قرني الغزال (غزال خ ل) في الحل قال: عليه ربع قيمة الغزال قلت: فان كسر قربه قال: عليه نصف قيمته، يتصدق به، قلت: فان هو فقا عينيه قال: عليه قيمته، قلت: فان هو كسر احدى يديه قال: عليه نصف قيمته قال: قلت: فان هو كسر احدى رجليه قال: عليه نصف قيمته، قلت: فان هو قتله؟ قال: عليه قيمته قال: قلت: فان هو فعل به و هو محرم في الحل، قال: عليه دم يهرقه و عليه هذه القيمة (القيم ظ) اذا كان محرماً في الحرم (١).

قال في المنهى: و في طريق هذه الرواية، ابو جيله و سماعة بن مهران و فيها قول (٢) و الاقرب الارش.

قلت: قال في الخلاصة: المفضل بن صالح ابو جيلة ضعيف كذاب يضع الحديث و سماعة بن مهران ثقة ثقة كان واقفياً.

ففيها (٣) اكثر من ان يقال (فيها قول) على ان فيها (٤) السندی عن لربيع (٥) عن يحيى المبارك.

(١) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

(٢) ولسد (كما في التهذيب) هكذا: محمد بن الحسن الصغار عن السدي بن الربيع عن يحيى بن المبارك عن ابي جيله عن سماعة بن مهران عن ابي بصير.

(٣) هذا اعتراض على العلامة ففسر منه قوله: (و فيها قول).

(٤) هكذا في جميع النسخ، والصواب فيها بدل فيها.

(٥) هذا اعتراض على سند الرواية في التهذيب كما في السبعة التي عدنا منه ايضاً (السدي عن

الربيع) والصواب: سدي بن الربيع.

ويضمن كل من المشتركين فداء كمالاً [كاملاً].

وإن إيجاب الربع في كسر القرن الواحد مستبعد لما مر من إيجابه في كسر اليد والرجل.

وأيضاً ينافي إيجاب النصف فيها ما تقدم في الاخبار الصحيحة من إيجاب الفداء والربع.

وأيضاً ينافي ما في صحيحة عبدالغفار الجازي (الثقة) قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم إذا اضطر إلى ميتة فوجدها ووجد الصيد؟ فقال: يأكل الميتة ويترك الصيد وذكر أنك إذا كنت حلالاً وقتت صيداً ما بين البريد والمحرم فإن عليك جزائه وإن فقت عينه أو كسرت قرنه أو جرحته تصدقت بصدقة (١).

مع احتمال الاستحباب فتأمل في التأويل والجمع، وجوب الارش أيضاً غير ظاهر للأصل، وعدم الدليل والتحريم، وضمان الكل على تقدير الاتلاف لا يستلزم ذلك، إذ قد لا يكون في الأبعاض شيء مع وجوب ذلك في الكل.

الآن يقال: إن ذلك اجماعي، قال في المنتهى: لو اتفقت حجة من الصيد ضمنه، وهو قول كل من يحفظ عنه العلم، إلا داود وأهل الظاهر، فإذا وجب الضمان ولا تقدير يجب الارش، فتأمل.

وكان ينبغي أن يقال في المتن: وفي إحدى عينيه النصف أيضاً، وكذا في كسر إحدى يديه النصف وكذا في إحدى رجليه النصف لو حودها في الرواية. قوله: «ويضمن كل من المشتركين فداء كمالاً». أي كنه نقل عن الصحاح يقال: أعطه هذا المال كمالاً أي كله.

(١) الوسائل الباب ٤٣ من أبواب كفارات الصيد الرواية ١١ و ذكر دليل روايته في الباب ٣٢ من

هذا الأبواب الرواية ٢.

وقد مر دليله وهو الصحيح من الاخبار

مع أنه يدل على الفداء الواحد ظاهر صحيحة إبان بن تغلب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم حجاج محرمين أصابوا فراخ نعام فذبوها، واكلوها؟ فقال: عليهم مكان كل فرخ أصابوه واكلوه بدنة يشتركون فيهن فيشترون على عدد الفراخ وعدد الرجال قلت: فان منهم من لا يقدر على شيء قال: يقوم بحساب ما يصيبه من البدن ويصوم لكل بدنة ثمانية عشر يوماً (١).

ويمكن حملها على الاشتراك في اصل الكفارة مع التعدد بحسب عددهم و يؤيده قوله: (وعدد الرجال) وقوله: (بحساب ما يصيبه من البدن). وهذه تدل على كون البدنة في الفرخ ايضاً ويمكن كونه مستحباً واحد افراد الواجب.

وتدل على الانتقال الى الصوم المذكور بمد الحجز عن كل شيء وفيه تأمل.

وتدل ايضاً على أنه يكفي الواحدة للاكل والذبح فتأمل.

وأن مقتضى الدليل والاصل تخصيص ذلك بالمحرمين فلو اشترك المحنون في الصيد في الحرم فلا يكون الا فداء واحداً على الكل.

قال في المنتهى: ولو اشترك المحلون في قتل صيد في الحرم قال الشيخ ره: لزم كل واحد منهم القيمة فان قلنا يلزمهم جزاء واحد كان قوتاً لأن الاصل برائة الذمة، ولو اشترك محنون ومحرمون في قتل صيد في الحل لزم المحرمين الجزاء، ولا يلزم المحنين شيء، وان اشتركوا في الحرم لزم المحرمين الجزاء والقيمة والمحلين قيمة واحدة.

(١) ابواب ١٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٤.

وشارب لبن الظبية دماً وقيمة اللبن.

وقال أيضاً: لو اشترك الحلال والحرام في قتل صيد حرمي وجب على المحل لقيمة كمالاً وعلى المحرم الجزاء والقيمة معاً.
وقال الشيخ في التهذيب: على المحرم الفداء كمالاً، وعلى المحل نصف الفداء لما رواه اسمعيل بن أبي زياد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه قال: كان علي عليه السلام يقول في محرم ومحل قتل صيداً فقال: على المحرم الفداء كاملاً وعلى المحل نصف الفداء (١).

هذه غير صحيحة، وفي متنها أيضاً شيء، ومخالف لما ثبت عندهم من اجتماع الأمرين على المحرم في الحرم إذا كان القتل في الحرم وإن كان في المحل فلا يكون على المحل شيء إلا أن يفرض أنه حرمي وفي قتل الحرمي في المحل مثله في الحرم، فتأمل.

قوله: «وشارب لبن الظبية الخ»، الطاهر أن مراده وجوب الدم والقيمة على شارب لبن الظبية إذا كان محرماً في الحرم لأنه مقتضى الدليل.
وهو رواية يزيد بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مرّ وهو محرم في الحرم فاحذ عنز (عنق كا) ظبية فاحتلبها وشرب من لبنها قل: عليه دم وجزائه في الحرم ثمن اللبن (٢).

وفيها اشعار بوجوب الدم للأحرام فقط، والقيمة للمحرم فقط، فافهم، و
يحتمل عدم وجوب شيء أصلاً لها والقيمة لها مطلقاً.
واعلم أن الرواية ضعيفة بجهل يزيد بن عبد الملك وصالح بن عقبة فإنه

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب كفارات الصيد الرواية ٦ وتتم الرواية وهو أنها يجب على المحل أن يذبح صيده في الحرم فافهم إذا كان صيده في المحل، فليس عليه شيء ثم اعلم أن كلام المنهني في قوله وعلى المحل نصف الفداء.

(٢) الوسائل الباب ٥٤ من أبواب كفارات الصيد الرواية ٦ والباب ٤٤ من تلك الأبواب لرواية ٦.

قيل كذاب غال لا يلتفت اليه (١).

والحكم خلاف لاصل ولا اجماع وما تجد غيرها، والاصل دليل قوى.
قال في المنتهى: لو شرب لبن ظبيه كان عليه الجزاء وقيمة اللبن، قاه
الشيخ، و استدل برواية يزيد المتقدمة، ثم قال: ولانه شرب ما لا يحل له، اذالبين
كالجزء من الصيد، فكان ممنوعاً منه، فيكون كالاكل لما لا يحل اكله، لقول الباقر
عليه السلام و ذكر صحيحة زرارة قال: سمعت اباحمفر عليه السلام يقول: من
نتف ابظه او قلم ظفره او حلق رأسه او لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه او اكل طعاماً
لا ينبغي له أكله وهو محرم ففعل ذلك ناسياً او جاهلاً فليس عليه شيء و من فعله
متعمداً فعليه دم شاة (٢).

فيه تأمل لان القياس ممنوع منه، خصوصاً في باب الكفارات والمنع اللازم
من الجزئية لو سلم لا يستلزمها، نعم في الرواية دلالة من جهة العموم.
وقد يناقش فيه ايضاً لعدم صدق الاكل على الشرب، وهذا ما جمعه
المصنف ره دليلاً على المدعى من غير قياس، على ان عمومها ليس بمراد حتى (في خ
ل) نتف الابط الواحد، وقلم اليدين الا اصبعاً واحداً، فانهم لا يوجبون الفداء الا
في الأبطين معا وقلمها كذلك و وجود الاجماع في جميع ما لا يقولون به غير ظاهر
كيف و ان صحيحة ابان بن تغلب (الثقة) تدل على عدم التعدد بالاكل و لذبح و
انه يكفي البدنة الواحدة لمن شارك في ذبحها و اكلها وقد تقدمت في شرح قوله: و
يضمن كل من المشتركين فتذكر وتأمل.

(١) وسدها (كما في الكافي) محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن عن محمد بن اسمعيل بن بريع عن
صالح بن عتبة عن يزيد بن عبد الملك و السند هكذا في التهذيب في الموضعين منها ايضاً و في موضع آخر من
الكافي، ولكن في الوسائل: عن صالح بن عتبة، عن يزيد بن عتبة، عن يزيد بن عبد الملك.

(٢) الوسائل الباب ٨ من ابواب بقية الكفارات الرواية ١.

ولو ضرب بطير على الارض قدم وقيمتان.

فالظاهر انه لا يحس الاستدلال بها وبامثالها على مثل هذه و كانه لهذا ما استدل بها الشيخ وغيره، نعم هي دالة على كون النسيان والجهل عذراً في باب الكفارات.

الاّ انها مخصوصة بطير الصيد لصحيفة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا تأكل من الصيد وانت حرام وان كان اصابه بحل وليس عليك فداء ما آتته بجهالة الاّ الصيد فان عليك فيه الفداء بجهل كان او بعمد (١)، و الناسي ايضاً لا يكون فيه معذوراً بالطريق الأولى و يمكن ادخاله في الجاهل ايضاً فافهم.

قوله: «ولو ضرب بطير الخ»، اي لو ضرب محرم في الحرم طيراً مصيداً على الارض فأت، لزمه دم وقيمتان، كأنّ الدم لقتل الصيد محرماً و احدى القيمتين للحرم و الأخرى للاستصغار بالطير حينئذ.

لعل دليله رواية معاوية بن عمار قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: في محرم اصطاد طيراً في الحرم فضرب به الارض فقتله قال: عليه ثلاث قيمات قيمة لاحترامه وقيمة المحرم (للحرم خ ل) وقيمة لاستصغاره آياه (٢)، اي لاستصغار المحرم الطير ويحتمل الحرم، و على لتقديرين لا يتعدى لاحتمال كون الثلاثة علة.

و في سندها (٣) محمد بن ابي بكر عن زكريا و هما غير طاهرين و دلالتها على الدم ايضاً ليست بواضحة، بل ظاهرة في غيره، فكانّ الرد بالقيمة هو العوض

(١) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٤٥ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٣) وسندها (كما في التهذيب) هكذا موسى بن القاسم عن محمد بن ابي بكر عن زكريا عن معاوية

لما ثبت من وجوب الدم في الطير للروايات .

مثل صحيحة حمران بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له-محرم قتل طيراً فيمابين الصفا و المروة عمداً قال: عليه الفداء و الجزاء و يعزّز قال: قت: فان (فانه خ ل) قتله في الكعبة عمداً قال: عليه الفداء و الجزاء و يضرب دون الحد و يقام للناس كي ينكل غيره(١) قال في المنتهى: هذه الرواية لا بأس بها، كأنه اشارة الى ن في صحتها شيء(٢) لوجود محمد بن عيسى، وقد عرفت أنه ثقة و عدم استصريح بتوثيق حمران، قال في الخلاصة: مشكور، و نقل عن الكشي مدحه رواية، و قال ابن داود في كتاب كش ممدوح معظم و يفهم من مواضع اخر توثيقه.

و لكنها غير صريحة في المدعى، لاطلاق الفداء و الجزاء، و الطير، و كونه فيما بينهما(٣) على أنه معلوم عدم وجوب الدم في كل طير لما تقدم من عدم وجوبه في نحو العصفور.

بل يجب في البعض مذ من طعام لمسة صفوان بن يحيى (الذي ارساله بمنزلة لاسناد الى المدل على ما قيل) عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام في القبرة و العصفور و الصعرة يقتلهم المحرم قال: عليه مذ من طعام لكل واحد منهم(٤) و في البعض القيمة(٥) و قد مر.

(١) وسائل الباب ٤٤ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣.

(٢) و سندها (ك في الكافي) هكذا: على بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب،

عن ابي ولاد الحنطاط، عن حمران بن اعين.

(٣) اي بين الصفا و المروة المذكور في الرواية .

(٤) نوسائل الباب ٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٥) قوله قدم: و في البعض، عطف على قوله: بل يجب في البعض.

ويزول بالاحرام ما يملكه من الصيد معه، فلم يرسله ضمن.

نعم قد ثبت الدم في الحمام ونحوه للروايات الصحيحة، فيمكن حمله عليه على تقدير كون المراد بالفداء والجزاء هو الدم على انه قد يطبق الجراء على الكفارة مطلقاً، ويؤيده أنه لادم على المحل، وقد يكون محلاً، بل هو الظاهر، والآ يلزم التعدد، وما ذكر، إلا ان يحمل الفداء على الدم والجزاء على القيمة ولكنها محتملة لغير ذلك و كونها واحداً، فان يكون عطف تفسير ونحوه، نعم هذه تدل على التعزير وكونه دون الحد ولا بأس.

وما ثبوت الحكم المذكور بمثلها ففيه تأمل، الا ان ذكره الاصحاب وضم المصنف في المنتهى التعزير الثانية (١).

قوله: «ويزول بالاحرام الع» دليل روال ملك المحرم عن الصيد المحرمة عليه. اذا كان معه حال احرامه وجوب اخراجه عن ملكه بان يحلّه وسبيله وعدم جواز دخاله الحرم و انه مع الدخول يخرج عن ملك المدخل ويضمنه بجزاء محرماً كان او غيره. ما رواه في التهذيب (في الصحيح) عن ابي سعيد المكارى عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا يحرم احد ومعه شيء من الصيد حتى يخرج عن ملكه فان ادخله الحرم وحب عليه ان يحلّه، فان لم يفعل حتى يدخل الحرم ومات لزم الفداء (٢).

وصحيفة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن طي دخل الحرم قال: لا يؤخذ ولا يمس قال (ان خ ل) الله تعالى: «ومن دخله كان آمناً» (٣).

(١) هكذا في النسخ، والصواب للاول بدل الثانية كما لا يخفى.

(٢) روى صدرها في الباب ٣٤ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣ و رواها بتمامها في التهذيب (باب الكفارة عن خطأ الحرم رواية ١٧٠).

(٣) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

و صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن طير (طائر يب) اهني اقبل فدخل (ادخل يب) الحرم (حيث يب) فقال: لا يمسه، لأن الله يقول: ومن دخله كان آمناً» (١).

وفي الصحيح عن بكير بن اعين (الممدوح المعظم) قال: سألت باجعفر عليه السلام عن رجل اصاب ظبياً فادخله الحرم فأت الفلي في الحرم؟ فقال: ان كان حين ادخله نخل سبيله فلا شيء عليه و ان كان امسكه حتى مات فعليه الفداء (٢).

وهي عامة في الحرم والمحل.

ويمكن بطلان الاحرام لو لم يحل سبيله و كان حين الاحرام ودخول الحرم في قبضته فتأمل.

وايضاً يمكن عدم خروجه عن ملكه لو خلاه خارج الحرم وهو محرم وعن تقدير الخروج يمكن دخوله في ملكه بعد الاحرام اذ لا دلالة في الاخبار الا على وجوب الاخراج عن الملك وضمائه بالادخال في الحرم.

والظاهر انه يجوز التملك بعد الاحلال و ان لم يكن اخرجه عن ملكه و قبضته فتأمل.

وتدل على عدم الخروج عن ملكه اذا لم تكن معه صحيحة جميل قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الصيد يكون عند الرجل من الوحش في اهله او من الطير يحرم وهو منزله قال: وما به بأس لا يضتره (٣).

(١) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١

ولو أمسكه المحرم فذبحه آخر فعله كلى فداء.
ولو أمسكه محرم فى الحل فذبحه محل ضمن المحرم خاصة.

و الطاهر أنه كلما يكون فى منزله ما لم يكن معه فهو ماله لم يخرج عن ملكه فتأمل.

قوله: «ولو (أمسكه حل) المحرم فذبحه الخ». أى لو أمسك محرم الصيد المحرم فى الحل وذبحه محرم آخر و يحتمل كونه كذلك: لو ذبحه محل فى الحرم مع أمسك المحرم فيه مع التضاعف فى المسك، ولو كان الذابح محرماً أيضاً يحتمل التضاعف عليها، فعلى كل واحد من المسك و الذابح فداء. الصيد أى جزائه.
ولو أمسكه المحرم وذبحه المحل فى الحل لم يكن الجراء و التحريم إلا على المسك.

و لعل دليل الحكم يعلم بما تقدم من تحريم مباشرة الصيد و لزوم الكفارة على المباشر محرماً كان أو محلاً فى الحرم و التضاعف مع الاجتماع، و عدم شيء بدون الوصفين.

ولأن العداء يجب بالدلالة.

لصحيحة مصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: المحرم لا يدل على الصيد فإن دل عليه فقتل، فعليه العداء (١).

ولما تقدم من أنه إذا دل فصيد فعليه الكفارة (٢).

و بالرمى مع الخطأ الظاهر مع إصابة العير عند البعض.

لرواية إدريس بن عبد الله قال: سألت أباعبد الله عليه السلام عن محرمين يرميان صيداً فأصابه أحدهما الجزاء بينهما أو على كل واحد منهما؟ قال: عليها جميعاً

(١) الوسائل الباب ١٧ من أبواب كفارات الصيد الرواية ٢

(٢) راجع الوسائل الباب ١٧ من أبواب كفارات الصيد.

ولو اغلق على حمام الحرم، وفراخ وبيض ضمن بالهلاك

يفدى كل منها على حدة (١).

ولا يضّر جهل السند بجهل ادريس بن عبدالله، لصحة رواية ضريس بن اعين قال: سألت باجعمر عليه السلام عن رجلين محرمين رميا صيداً فاصابه احدهما؟ قال: على كل واحد منهما الفداء (٢).

وكان ضريس هو ابن عبد الملك بن اعين، فبالامساك الذي هو اعانة أولى (٣) قاله فسي المنتهى، ثم قال: ولو كانا في الحرم تصاعف الفداء، على ما سيأتي ما لم يكن بدنة الخ.

والدليل على الكفارة في المحرم المسك تمام، وفي المحل في الحرم والتضاعف محس لتأمل، ولعل لاتص لهم في اصل هذه المسألة، ويمكن كونها اجماعية، ولو قال: ولو امسك محرم في المحل فذبجه آخر فعلى كل جزاء ولو ذبحه محل ضمن المسك خاصة، لكان احصر ووضح.

قوله: «ولو اغلق على حمام الحرم الخ». لعل قيد حمام الحرم لوجوده في بعض الروايات، ويحتمل كونه كناية عن كونه في الحرم قيل: لعدم الفرق بين حمام الحرم وغيره في غير الحرم، وكذا فيه بين حمامه وحمام غيره.

ويمكن الفرق لما رواه في التهذيب، عن علي بن جعفر (في الصحيح) قال: سألت اخي موسى عليه السلام، عن حمام الحرم يصاد في المحل؟ فقال: لا يصاد حمام الحرم حيث كان، إذا علم أنه من حمام الحرم (٤).

وكذا ما يدل على وجوب الكفارة لثتف ريشة من حمام الحرم باليد الجانية

(١) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٣) يعني اذا كانت الدلالة والزمى موجبان للفداء، فالامساك أولى في ايجاب الفداء.

(٤) الوسائل الباب ١٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٤.

الحمامة بشاة، و الفرخ بحمل، و البيضة بدرهم ان كان محرماً

من الروايات (١)

و ظاهرها تحريم صيد حمام الحرم في الحلق و الحرم للمحل و المحرم، إلا ان يحل على الاستحباب و هو بعيد، او المحرم، فالتخصيص لعموم ولا ضرورة، إلا ان يدعى الاجماع على عدم الفرق، وليس كذلك، لأنه مذهب الشيخ المفيد، على ما نقل في التهذيب، و ظاهره ايضاً و المصنف في المنتهى قال: منع الشيخ صيد حمام الحرم حيث كان، للمحل و المحرم، و جوزة ابن ادریس، و الحق الاول، و استدلل بصحیحة علي بن جعفر المذكورة.

و اما تخصيص الحمام (٢) فالظاهر أنه مبني على الغالب، فلا اختصاص به لوجود الظير في الرواية (٣)

و اما التقييد بالهلاك (٤) فلا لأنه لو لم يهلك و فتح الباب و سلم الكل فلا شيء عليه من الكفارة، على الظاهر، و ان قيل: بوجودها بمجرد الاعلاق لظاهر الروايات (٥).

و الظاهر أن المراد مع الهلاك، او عدم الفتح و عدم العلم بالسلامة، لأنه على تقدير الرمي، و عدم الاصابة لا شيء كما تقدم.

و كذا في الدلالة و الامساك بغير جنابة، و وجوب الكفارة على تقدير جهل الهلاك بعد الاصابة و الاحتياط ظاهر، و هو العمل بظاهرها، و يؤيده وجوب الشاة بمجرد تنفير حمام الحرم، كما سيجيء.

(١) راجع الوسائل الباب ١٣ من ابواب كفارات الصيد .

(٢) اي في عبارة المصنف .

(٣) راجع الوسائل الباب ١٣ و ١٦ من ابواب كفارات الصيد .

(٤) اي في عبارة المصنف .

(٥) الوسائل الباب ١٦ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢ .

واما التقييد بالمحرم فلو جوده في الدليل في الحكم المذكور في المتن، ولو ذكر حكم المحل ايضاً كما في الروايات لكان أولى.

ويعمم منه عدم التضاعف لو كان محرماً في الحرم، ولكن ذكره في المنتهى، و يقتضيه بعض ما تقدم، وما تأخر، ولكن ظاهر ادلة هذه المسألة عدمه لوجوب المذكور للمحرم، مع ظهور كون الحمام في الحرم.

وهي رواية ابراهيم و سليمان بن خالد، قالوا: قلنا لابي عبد الله عليه السلام: رجل اغلق بابه على طائر، فقال: ان كان اغلق الباب بعد ما احرم فعليه شاة، وان كان اغلق الباب قبل ان يحرم فعليه ثمنه (١).

والظاهر انه في الحرم، لانه لا شك في كونه قبل الاحرام فيه، والا فلا شيء، فكذا بعده، فظاهرها عدم التضاعف، فافهم ورواية يونس بن يعقوب، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام، عن رجل اغلق بابه على حمام من حمام الحرم و فراخ و بيض، فقال: ان كان اغلق عليها قبل ان يحرم، فان عليه لكل طير درهماً، ولكن فرخ نصف درهم، و لكل بيضة ربع درهم و ان كان اغلق عليها بعد ما احرم فان عليه لكل طير (طائر خ ل) شاة و لكل فرخ حملاً، و ان لم يكن تحرك قدرهم و لبييض نصف درهم (٢).

وهذه في لدالة على عدم التضعيف مثل الاولى، و يؤيد هذا الحكم ما تقدم في الحمام و فرحها و بيضها متحلاً و محرماً.

و لكن في قوله: (و للبيض نصف درهم) تأمل بعد قوله: (و ان لم يكن تحرك قدرهم) لان الظاهر ان في المتحرك حل مثل الفرخ، و في غيره درهم كما

(١) انوسائل الباب ١٦ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢٠٢

(٢) انوسائل الباب ١٦ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢٠٣

ولو نقر حمام الحرم فشاة، وإن لم يرجع فعن كل واحدة شاة.

تقدم، والنصف عابق له محل، إلا أن يكون المراد بعدم التحرك البيض الذي صار فرخاً ولم يتحرك بعد، وبالبيض ما لم يصرفه فرخ بعد فتأمل.

ولا يضر عدم صحة سندها لاشتراك موسى، والقول في يونس (١) لأنها مؤيدة بغيرها من الروايات وفتوى الأصحاب.

ورواية زياد الواسطي (لعله سابور الثقة أخو بسطام بن سابور الواسطي، قيل: هو وأخوته زكريا وزياد وحفص كلهم ثقات فالحبر صحيح) قال: سألت أبا الحسن عليه السلام، عن قوم أغلقوا الباب على حمام من حمام الحرم، فقال: عليهم قيمة كل طائر درهم يشتري به علماً لحمام الحرم (٢). وهي محمولة على كونهم محليين، لما تقدم.

قوله: «ولو نقر حمام الحرم الخ»، لعل المراد تنفير الطير من الحرم إلى خارجه، فإن رجع الجميع إلى الحرم مطلقاً فعلى المنع شاة فقط للتنفير الحرم، وإن رجع كمي ما لم يرجع دم. للإخراج عن الحرم، واحتمال التلف. ويحتمل التنفير مطلقاً والرجوع إلى المستقر من الحرم، ولكنه بعيد، لأن أصل الحكم مخالف للأصل، وليس له دليل واضح.

قال في المنتهى: قاله الشيخ، ولا بأس إلى قوله: قال الشيخ: هذا الحكم ذكره علي بن بابويه في رسالته، ولم أجده حديثاً مسنداً قاله الشيخ في شرح قول شيخه: ومن نقر الخ (٣) وهو يشعر بأن عليه حديثاً غير مسند، وليس بواضح

(١) والسند (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عيسى بن (عن ح ل) يونس بن يعقوب

(٢) الوسائل الباب ١٦ من أبواب كهارات الصيد الرواية ٤.

(٣) قال في المنتهى: مسألة لو نقر حمام الحرم، فإن رجع وحجب عليه دم شاة، وإن لم يرجع وحجب عليه أن يصيده، فإن لم يصل صيده، قال الشيخ: هذا الحكم ذكره علي بن بابويه في رسالته، ولم أجده حديثاً مسنداً

ولو اوقد جماعة نارا فوقع فيها طائر، فعلى كل واحد فداء كامل، ان قصدوا، والآ فعلى الجميع فداء.
والدال والمخلص مع الاتلاف.

قوله: «ولو اوقد جماعة الح». دليل وجوب دم واحد على جماعة اوقدوا نارا بغير قصد وقوع الصيد فيه، بل لغرض لهم، وعلى كل واحد واحد لو قصدوا ذلك.
صحیحة ابی ولاد (الثقة على الظاهر) قال: خرجنا ستة نفر من اصحابنا الى مكة، فوقدوا (فاوقدنا ثل) نارا عظيمة في بعض المنارل اردنا نطرح عليها لحماً نكبه، وكنا محرمين فتربنا طائر صاف قال: (مثل خ ل) حمامة او شبيها فاحرقت جناحها فسقط في الترفات فاغتمنا لذلك فدخلت على ابی عبدالله عليه السلام بمكة فاخبرته و سأله فقال: عليكم فداء واحد دم شاة وبه تشتركون فيه جميعاً لأن ذلك كان منكم على غير عمد ولو كان ذلك منكم تعمداً ليقع فيها الصيد فوقع الزمت كل رجل منكم دم شاة قال: ابو ولاد وكان ذلك منا قبل ان ندخل الحرم (١).
قوله: «والدال الى قوله: ضمنا». هو مبتدأ وما بعده عطف عليه و ضمنا خبرها.

واما دليل ضمان الدال والكفارة عليه مع التلف بدلالته فهو اخبار قد مر بعضها.

ومث صحیحة منصور بن حازم عن ابی عبدالله عليه السلام قال: المحرم لا يدل على الصيد فان دل عليه فقتل فعليه الفداء (٢).

واما عبارة الشيخ المبيد على ما نقله في التهذيب هي هكذا: قال الشيخ (يعني المبيد): (ومن ضرر حام الحرم صبيد دم شاة فان لم يرجع فعليه لكل طير دم شاة) ذكر ذلك على بن الحسين بن بابويه ولم أحده حديثاً مسنداً انتهى (ج ٥ ص ٣٥٠ من طبعة النجف الاشرف) ولا يخفى متابرة عبارة الشيخ مع ما نقله في المسبى.

(١) الوسائل الباب ١٩ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ١٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

ومغرى الكلب

وممسك الام حتى يهلك الطفل.

و القاتل خطأ، والسابق والراكب مع وقوفه - ضمناً.

وما في حسنة: ولا تشراليه فيستحل من اجلك فان فيه فداء لمن تعمده (١).
واقا دليل ضمان المخلص وكفارته، لعله الاجماع المفهوم من المنتهى، حيث
ما نقل الخلاف الاعن العامة.

قال المصنف في المنتهى: لو خلع صيداً من سبع او شبكة او اخذه
ليخلصه من رحله خبطاً او نحوه فتلف بذلك كان عليه الضمان الى قوله: لنا عموم
لادلة الواردة بوجوب الجزاء.

والاجماع غير ظاهر، والعموم لا يظهر دلالة، والاصل دليل قوى، و
ظاهر أن فعله احسان ومشروع ولا سبيل على المحسنين.
واما دليل ضمان مغرى الكلب فهو أنه سبب للاتلاف لو اتلفه الكلب،
وأنه ليس بابعد من الدلالة والاشارة الموحيتين للكفارة.
وكذا الكلام في دليل امساكه الام، حتى مات ولدها.

واما ضمان قاتل الصيد خطأ فدليله روايات كثيرة مثل صحيحة احمد بن
محمد قال: سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن المحرم يصيب الصيد بجهالة او
خطأ او عمداً هم فيه سواء؟ قال: لا قلت: جعلت فداك ما تقول في رجل
اصاب صيداً بجهالة وهو محرم؟ قال: عليه الكفارة قلت: قال اصابه خطأ قال: و
اي شيء الخطاء عندك قلت: يرمى هذه النخلة فيصيب نخلة اخرى فقال: نعم هذا

(١) الوسائل الباب ١٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٦ صدر الرواية عن ابى عبد الله عليه السلام،

قال لا يستحل شئاً من الصيد وانت حرام ولا انت حلال في الحرم، ولا تدن عليه محلاً ولا محرماً
بمصادره، ولا يحق أن راوياً هو الخليلي، كما في الوسائل.

ولو كان سائراً ضمن ما تجنيه بيديها خاصة.

الخطاء و عليه الكفارة قلت: فانه اخذ طيباً (طائراً كا) متعمداً فذبحه و هو محرم قال: عليه الكفارة قلت: (جعلت فداك يب) أأست قلت: إن الخطاء والجهالة و العمد ليسوا بسواء فباي (فلاي خ ل) شيء يفضل المتعمد عن الخطاطي قال: آه أثم ولعب بدينه (١).

و يدل على وجوبها على الجاهل ايضاً صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا تأكل من الصيد و انت حرام و ان كان اصابه مح و ليس عليك فداء ما آتته بجهالة الا الصيد فان عليك فيه الفداء فيه مجهل كان او بعمد (٢).

و اما دليل ضمان ما تجنيه دابة المحرم اذا كان سابقه مطلقاً (٣) و كذا اذا كان راكباً مع وقوفه و سائر ما يجنيه بيديها و الظاهر ان رأسها، ايضاً كذلك و صرح به في المنتهى فقله: خاصة اي دون رجلها و الظاهر ان القالد مثل الراكب، فع الوقوف يضمن مطلقاً و مع السير ما يجنيه غير رجلها.

فهو انه سبب للاتلاف مع القدرة على الحفظ، و عدم قابلية ضمان الدابة و لهذا ضمن صاحبها اذا يجنيه مع الاوصاف المتقدمة على ما بين في عمله، و لا نه ليس باقل من لدالة و الاشارة و شراء البيض للمحرم.

و صحيحة بي الصاح الكنائى قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن محرم و طيء بيض النعام فشذخها قال: فقضى فيها امير المؤمنين ان يرسل الفحل في مش عدد البيض من الابل فما لقح و سلم كان النتاج هدياً بالغ الكعبة و قال:

(١) انوسئل باب ٣١ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢ صدر الرواية (على ما في الكافي) هكذا.

فان. سأله عن المحرم يصيب الصيد بجهالة؟ قال: عليه الكفارة، قلت فانه اصابه خطأ الع.

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب كهارات الصيد الرواية ١.

(٣) اي سواء حنت يديها لورجلها.

قال ابو عبد الله عليه السلام: ما وطئته او وطأته (وطأه خ ل) بعيرك او دابتك و انت محرم فعليك فدائه (١) .

و ظاهر الادلة خصوصاً الرواية عدم استثناء الرجل سائراً وراكباً وقائداً و كذا امشاء قتلها الصيد بانقلابها كما فعله في المنتهى (٢) لأنه لم يشاهد الرجل و لقوله عليه السلام: الرجل جبار (٣) ولقوله صلى الله عليه وآله: اعجماء جبار (٤).

و صحتها و دلالتها ايضاً غير ظاهرة، نعم لو كانت غائبة عنه و كانت سائبة للرعى او النوم و الراحة فالظاهر عدم الضمان بالانقلاب و غيره مع عدم التقصير في الحفظ المتعارف، و تحملان عليه .

و الظاهر عدم الوجوب على المهل في الحرم، للاصل، و عدم ثبوت دليله فيه بخصوصه، و اختصاص الخبر بالمحرم مع عدم ثبوت كل ما يلزم المحرم يلزم المهل في الحرم، نعم يثبت فيه لو ثبتت هذه الكلية و ليس ببعيد، الا ما خرج بالدليل و لما

(١) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢ .

(٢) قال في المنتهى ' فروغ، الاول اذا كان راكباً عليها سائراً كان عليه ضمان ما تحبب يديه و قها، و لا ضمان عليه بما تحبب رجلها، لأنه لا يمكنه حفظ رجلها و قال عليه السلام الرجل جبار ولو كان واقفاً او سائراً عليها غير راكب ضمن جميع جانبا لأنه يمكنه حفظها و يده عليها و مثله رجلاه الثاني، لو انقلب (أي الدابة) فانقلب حيداً لم يضمنه لأنه لا يذله عليها و قال النبي صلى الله عليه وآله: اعجماء جبار انتهى ص ٨٣٦ .

(٣) سنن البيهقي ج ٨ ص ٣٤٣ .

(٤) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب موجبات الضمان، و هذه الجملة مذكورة في عدة من روايات هذا الباب فراجع قال في مجمع البحرين: و في حديث النبي صلى الله عليه وآله البزجيرة و حرج اعجماء حبار، و لمعدن جباري لولاد بالجبار بالصم و التحصيف: المذن، يعنى لا غرم فيه، و الصحاء: البهيمة، و في موضع آخر منه، قال: و سميت صحباء لأنها لا تتكلم و كل من لا يقدر على الكلام فهو اعجم و مستعجم .

ولو اضطرب المرمى فقتل آخر ضمن الجميع.
والمحل في الحرم عليه القيمة والمحرم في الحلّ الفداء ويجتمعان
على المحرم في الحرم.

ثبت عن (١). الضمان بمثله، اذا كان مال الغير فكذلك كلها وجب حرمة وثبت
ضمانه في الحملة.

ثم الظاهر عدم التضاعف للرواية المتقدمة، فان ظاهرها على المحرم مطلقا
سواء كان في الحرم او الحل فتأمل، وهذا مؤيد لعدم وجوب شيء على المحل فيه و
الا يلزم التسوية بين المحل والمحرم فيه.

قوله: «ولو اضطرب المرمى الخ». اي لو رمى صيدا فاضطرب ذلك
الصيد فوقع على صيد آخر وقتلا معا ضمنها الرامي جميعا، لانه سبب لا تلافهما،
الاقل مباشرة والثاني تسبيبا (او كليهما تسبيبا خ) وليس باقل من الدلالة فتأمل.

قوله: «والمحل في الحرم الخ» يعني اذا جنى المحل في الحرم على صيد محرم لزم
قيمه واذا جنى عليه المحرم في الحل لزم فدائه يعني جزائه وذلك قد يكون دما وقد
يكون قيمته ويجمع ما يلزم المحل والمحرم على المحرم اذا جنى في الحرم.

و يدل على وجوب القيمة - درهم على المحل في الحرم لقتل الحمام و
النصف في الفرخ و الربع في الببغاء - قول الاصحاب وبعض الروايات وقد
تقدمت، و الروايات في وجوب القيمة والضمان لقتل حمام الحرم كثيرة، وقد مر
بعضها.

مثل صحيحة حفص (٢) في الحمامة درهم الخ، ورواية ابن فضيل: عليه

(١) هكذا في جمع النسخ، والصواب زيادة كلمة (عن).

(٢) رواها و اثلاثة التي بعدها في الوسائل في الباب ١٠ من ابواب كفارات الصيد نروية

قيمتها وهو درهم، وما في صحيحة عبد الرحمن: في فرخين مسرولين تصدق بثمنها (ثمنها خ) وكذا رواية منصور في المحل وغيرها من الروايات.

وأما وجوب القيمة عليه مطلقاً بجميع الأسباب التي يجب بها الكفارة على المحرم، فلا يعلم من الروايات إلا أن يقال: بالاجماع وعدم القائل بالفرق. وكذا قد مر بعض الأخبار الدالة على التضاعف مع البحث في كليته، وظاهر عبارات الأصحاب ذلك، وأنه اجماعي عندهم.

ويدل عليه أيضاً رواية ابن بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن محرم قتل حمامة من حمام الحرم خارجاً من الحرم فقال: عليه شاة قلت: فإن قتلها في جوف الحرم قال: عليه شاة وقيمة الحمام قلت: فإن قتلها في الحرم وهو حلال قال: عليه ثمنها ليس عليه غيره قلت: فمن قتل فرخاً من فراخ الحمام وهو محرم قال: عليه حل (٣).

ودالاتها أيضاً على الاختصاص من المطلوب، مع عدم صحة السند، فتأمل. وما في رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) فإن أصبت وانت حلال في الحرم فعليك قيمة واحدة وإن أصبت وانت حرام في الحل فعليك القيمة وإن أصبت وانت حرام في الحرم فعليك الفداء مضاعفاً (الحديث) (٢).

وظاهرها عام في كل صيد وفي كل إصابة، وإن كان القتل محتملاً. ولكن سندها غير واضح لوجود إبراهيم بن أبي سمالك (سما ل خ ل) (٣).

(١) روى صدرها في الوسائل في الباب ١١ من أبواب كهارات الصيد الرواية ٢ وقطعة منها في الباب ١٠ من تلك الأبواب الرواية ٩ وقطعة أخرى منها في الباب ٩ من تلك الأبواب الرواية ٩.

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب كهارات الصيد الرواية ٥.

(٣) والسند (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن إبراهيم بن أبي سمالك (سما ل خ ل).

قال في الخلاصة: واقى لا اعتمد على روايته، ولكن قال النجاشي: ته ثقة من الواقعة فالخير موثق مؤيد بغيره مع فتوى الاصحاب بمضمونه.

وحسة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ان قتل المحرم حمامة في الحرم فعليه شاة وثمن الحمامة درهم او شبه يتصدق به او يطعمه حمام مكة (حمامة خ ل) فان قتلها في الحرم وليس بمحرم فعليه ثمنها (١).

دلالتها أيضاً على انحصار، وان كان سندها جيداً، وفيها دلالة على اطعام حمام الحرم، الكفارة.

ولعل في رواية ضرب الطير على الارض (٢) دلالة عليه ايضاً، وكذا في رواية كفارة شارب اللبن في الحرم، «عليه دم وجزاء الحرم ثمن اللبن» (٣) وكذا في رواية القمري والدبسي المتقدمة (٤) ما يدل على تعدد القيمة على المحرم في الحرم من غير دم، وذلك لما يكون مع عدم اقتضاء الجنابة الدم، وغير ذلك، فتأمل في الكليتين.

قال في التهذيب: وقد بينا فيما تقدم ان التضعيف انما يلزم فيما دون البدنة، فاذ بلغت البدنة فليس يلزمه اكثر منها ويزيد ذلك بياناً ما رواه (و ذكر الاسناد (٥)) عن الحسن بن علي بن فضال، عن رجل، قد سماه، عن ابي عبدالله عليه السلام، في الصيد يضاعفه ما بين البدنة وبين البدنة، فاذا بلغ البدنة فليس عليه

(١) الوسائل الباب ١١ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣.

(٢) الوسائل الباب ٤٥ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٥٤ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٤) الوسائل الباب ٤١ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٧.

(٥) والاسناد هكذا محمد بن الحسن الصغار عن موسى بن عمر الصبيقل، عن علي بن اسباط عن

الحسن بن علي بن فضال.

ويتكرر الكفارة بتكرر الصيد سهواً و [أو] عمداً على رأى.

التضعيف (١) و (٢).

وما رأيت له البيان فيما تقدم فيه، إلا أن الأدلة ما كانت تشمل البدنة صريحاً، كما تقدم، فإن أكثرها في الحمام والطير.
وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة بالارسال وغيره في التهذيب، و بالارسال فقط في الكافي (٣).

ولكن قال في المنتهى: والرواية ضعيفة مع ارسالها، إلا أنها مؤيدة بالأصل، وعدم ظهور الدليل فيه، ولعل غير ما يصل البدنة اجماعية وتبقى هي تحت الأصل، فتأمل.

قوله: «ونكرر الكفارة الخ». دليل تكرار الكفارة بتكرر الصيد الموجب لها إذا لم يكن عمداً واضح، وهو أن القتل مثلاً موجب لها بالآية (٤) والاختبار، ويجب تكرار الموجب بتكرر الموجب، وقد تقدم بعض الاختبار.

وبدل عليه حسنة معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، في المحرم يصيد (يصيب ثل) الصيد (الطير كا) قال: عليه الكفارة في كل ما اصاب (٥).

وصحبة معاوية بن عمار قال: لأبي عبد الله عليه السلام: محرم اصاب

(١) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب كفارات الصيد الرواية ٢.

(٢) انتهى كلام التهذيب.

(٣) والسند (كما في الكافي على ما وجدناه بهذا المضمون) هكذا: عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن الحسن بن علي عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: أتيا يكون جرم مصاعفاً مما دون البدنة حتى يبيع ابنيه فإذا بلغ البدنة فلا تصاعف لأنه اعظم ما يكون، قال الله هروجل «و من يعظم شمائر الله فإنها من تقوى قلوب» (باب المحرم يصيب الصيد في الحرم الرواية ٥).

(٤) قال الله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تفتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً إني قوله تعالى: ومن عاد فينتقم الله منه الآية الثالثة ٩٦.

(٥) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب كفارات الصيد الرواية ٩.

صيداً، قال: عيه الكفارة، قلت: فان هو عاد، قال: عليه كلها عاد، الكفارة (١) .
هما او مثلها دليل التكرار في العمد، أيضاً، كما اختاره المصنف.

و لكن صحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: المحرم اذا قتل
الصيد فعليه جزائه و يتصدق بالصيد على مسكين، فان عاد فقتل صيداً آخر لم
يكن عليه جزائه و ينتقم الله منه، و النقمة في الآخرة (٢) .

و الظاهر انها في العمد بقريئة الآية (٣) .

و رواية بن ابي عمير عن بعض اصحابه، عن ابي عبد الله عليه السلام،
قال: اذا اصاب المحرم الصيد خطأ فعليه كفارة، فان اصابه ثانية خطأ فعليه
الكفارة ابدأ، اذا كان خطأ، فان اصابه متعمداً كان عليه الكفارة، فان اصابه
ثانية متعمداً فهو ممن ينتقم الله منه، و النقمة في الآخرة و لم يكن عليه الكفارة (٤) .

تدلان على عدمه في العمد، فيقيد الاول بعدمه، لوجوب حمل المطلق الجمل
و العام على ضدها.

و لا يضر رسال الثانية مع جهل الطريق (٥) الى يعقوب بن يزيد في

(١) وسائل الباب ٤٧ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣ .

(٢) لوسائل الباب ٤٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١ .

(٣) مادة ٢٩

(٤) لوسائل الباب ٤٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢ .

(٥) دل الارديس في رجاله (ج ٢ ص ٥٢٥) في باب ذكر اسانيد كتابي الشيخ هكذا: و ل يعقوب بن
بريد، فيه اس بن حنيد، في نهروست، و انه صحيح، في التهذيب في باب الاحداث الموحية للظهرة في الحديث
الاثني و الخمسين و الحديث الرابع منها انتهى .

و طريق الشيخ في الحديث الرابع الى يعقوب هكذا: و احبرني الشيخ ابيه الله تعالى، قال: اخبرني احمد
بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن ابيه عن محمد بن يحيى العطار و احمد بن ادريس جميعاً عن محمد بن احمد بن
يحيى، عن يعقوب بن يزيد عن اس بن ابي عمير، على هذا ليس طريق الشيخ فله الى يعقوب بن يزيد مجهولاً

التهذيب (١) ولهذا قال في المنتهى بصحتها مع أنه قائل بالتكرار في العمد فيه أيضاً، ولاشتمال (٢) الأولى على تحليل مقتول المحرم لما تقدم.

ولما في الكافي (في الحسن) عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، في حرم اصاب صيداً، قال: عليه الكفارة، قلت: فإن اصاب آخر، قال: إذا اصاب آخر، فليس عليه كفارة، وهو من قال الله عز وجل: «ومن عاد فينتقم الله منه» (٣) وهي في العمد بقريئة الآية، وللجمع.

ثم قال في الكافي: قال ابن أبي عمير عن بعض اصحابه: إذا اصاب المحرم الصيد خطأ، فعليه ابدأ في كل ما اصاب الكفارة، وإذا اصابه متعمداً، فإن عليه الكفارة، فإن عاد فاصاب ثانياً متعمداً، فليس عليه الكفارة، فهو من قال الله عز وجل: «ومن عاد فينتقم الله منه» (٤).

و الظاهر أن اسناده هو إلى ابن أبي عمير المتقدم، فهو حسن، وآه عنه عليه السلام، لما سبقه، ولما في التهذيب والاستبصار (٥).
و الاصل مؤيد، و الآية غير ظاهرة في التعدد مطلقاً، ولو كانت، تحمل عليهما، فأنهما دالتان على تفسيرها أيضاً.

و هي قوله تعالى: «ولا تقتلوا الصيد و انتم حرم، و من قتله منكم متعمداً فجزاء مث ما قتل من النعم، (الى قوله): و من عاد فينتقم الله منه والله عزيز

(١) والسند (كما في التهذيب) هكذا: يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن بعض اصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٢) عطف على قوله: لوجوب حل المطلق.

(٣) الوسائل الباب ٤٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٤.

(٤) الوسائل الباب ٤٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٥.

(٥) كما تقدم آنفاً.

ولا يدخل الصيد في ملك المحرم بوجه.

. ذوانتقام» (١).

فانه يحتمل ان يكون قوله: ومن عاد، عدل قوله: ومن قتله، فيكون العامد أولاً مكفراً، وثانياً منتقماً منه الله العزيز المنتقم ينتقم منه، وهذا يحتمل غير بعيد من سوق الآية.

فتؤيد بهما، وبما نقل في الفقيه، عن الصادق عليه الصلوة والسلام: فان عاد فقتل الصيد الآخر (صيداً آخرخ ل) متعمداً فليس عليه جزائه، وهو ممن ينتقم الله منه، والنتقم في الآخرة، وهو قول الله عزوجل: «عني الله عما سلف، ومن عاد فينتقم الله منه» واذا اصاب الصيد، ثم عاد خطأ فعليه كلاً عاد كفارة (٢).

وجزم الصدوق بانه عنه عليه السلام-مع ضمان صحة ما فيه- يدل على صحته فكان ما تقدم صحيحاً، وبالأصل، والجمع بين الأدلة، اذ يبعد جمع آخر مثل ما فعه في المنتهى: بان المراد ليس على العامد القاتل ثانياً الكفارة فقط بل هي مع الانتقام، وهو بعيد جداً كما ترى، وقال به المصنف ايضاً حيث قال: وهذا التأويل وان بعد لكن الجمع أولى، وقد عرفت ان جمعنا أولى بل متعين ويمكن الحمل على الاستحباب ايضاً مع العمد لكنه بعيد ايضاً فتأمل.

قوله: «ولا يدخل الصيد في ملك المحرم بوجه». قد مر ما يمكن ان يستفاد ذلك منه اذ قد مر انه يخرج ما كان ملكه اذا كان معه، فالذي لم يكن ملكه لم يدخل في ملكه بالطريق الأولى، فلا يملكه بهبة ولا بيع ونحوها ايضاً. واذا كان في الحرم لم يكن ملكاً لاحد حتى يبيعه او يهبه (٣) اذ الظاهر ان

(١) المائدة ٩٥

(٢) الفقيه ما يجب على المحرم في انواع ما يوجب من الصيد الرواية ٩ (ج ٢ ص ٢٣٤ طبع ط)

(٣) ي حتى يجوز بيعه او هبته

من في الحرم لا يملكه ايضاً بالأخذ وغيره لما مر.

و يدل عليه صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن طائر اهني ادخل الحرم حياً فقال: لا يمس، لان الله تعالى يقول: «ومن دخله كان أمساً» (١).

و رواية الحكم بن عيينه (عتيبة خ ل) (الضعيف) قال: سألت ابا جعفر عليه السلام ما تقول في رجل اهدى له حمام اهل و هو في الحرم من غير الحرم؟ فقال: أما ان كان مستوياً خلّيت سبيله و ان كان غير ذلك احسنت اليه حتى اذا استوى ريشه خلّيت سبيله (٢).

و ما في رواية كرب الصيرفي - الآتية عنه عليه السلام: في الطائر المقصوص المشتري و ادخل الحرم استودعه رجلاً من اهل مكة مسلماً او امرأة فاذا استوى ريشه خلّوا سبيله (٣).

نعم قد مر أنّ ما لم يكن معه بل يكون في منزله و ما في حكمه ايضاً بان يكون في يد وكيله خارج الحرم، لم يخرج عن ملكه فله بيعه و هبته، صرح بذلك في المنتهى، فتأمل.

و ايضاً قد صرح فيه بجواز كون لحم الصيد معه اذا لم يكن صاده المحرم فيأكله بعد الاحلال.

لرواية علي بن مهزيار قال: سألت عن المحرم معه لحم من لحوم الصيد في زاده هل يجوز ان يكون معه و لا يأكله و يدخله مكة وهو محرم فاذا حل اكله؟

(١) الوسائل الباب ١٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١١.

(٢) الوسائل الباب ١٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١٢ و في التهذيب عن معاوية بن عمار قال: قال الحكم بن عيينة سألت ابا جعفر عليه السلام.

(٣) الوسائل الباب ١٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١٣.

و يجوز للمضطر الاكل و يفدى، و ان كان عنده ميتة، فان تمكن من الفداء اكل الصيد، و الا الميتة.

فقار: نعم اذا لم يكن صاده (١) يعنى حال احرامه.

و يستفاد من كلامه أنه لو اشترى مثلاً وكيل المحرم حال احرامه خارج الحرم صيداً لم يملكه ايضاً و ذلك محتمل لكن ما يدل على عدم ازالة ملكه عما في منزله.

قوله: «و يجوز للمضطر الاكل الخ». اى لا يحرم بل يجب الاكل من الصيد المحرم على المحرم اذا اضطر اليه و يجب ذبحه نفسه اذا لم يذبح له محل في الحل او الحرم، و ذلك واضح بالعقل و النقل، مع الاختصار على قصد رفع الاضطرار. و اما الفداء حينئذ فكأنه مأخوذ من عموم قتل الصيد مثل الآية و الاخبار و من اكل لصيد (٢) من غير استثناء حال المضطر مع دخوله فيه، و مع قتله نفسه و اكله يحتمل الفداء آن الفداء مع قيمة ما اكل، و الفداء وحده و قد مر البحث عنه. و لا منافات بين جوار الاكل - بل وجوبه ايضاً - و وجوب الفداء كما في دفع لأذى من الرأس و الحلق و البرد و الحر باللبس و التظليل مع الفداء، و لما تقدم في الاخبار (٣) انه اذا اضطر الى اكل الميت و وجد الصيد يأكل الصيد و يفدى لانه يأكل من ماله فتأمل.

و قد مر دليل اختيار اكل الصيد على الميتة و ان لم يكن قادراً على الفداء بالفعل للتصريح في الخبر (٤).

(١) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١ قوله يعنى في حال احرامه من كلام المعتصم، لا من الرواية.

(٢) راجع الوسائل الباب ١١ و ١٨ من ابواب كفارات الصيد.

(٣) راجع الوسائل الباب ٤٣ من ابواب كفارات الصيد.

(٤) راجع الوسائل الباب ٤٣ من ابواب كفارات الصيد.

وفدا المملوك لصاحبه.

فتقييد المصنف (١) محل التأمل إلا ان يراد عدم اليأس من حصول الفداء بالكلية ولو في اهله.

قوله: «وفداء المملوك لصاحبه الخ». ظاهره الاقتصار على الفداء للمالك.

واختار في المنتهى وجوب القيمة للمالك والفداء لله تعالى.
لعموم ادلة الجراء لله مثل قوله تعالى: ومن قتله منكم متعمداً الى قوله: هدياً بالغ الكعبة (٢) ولا يمكن حملها على كونه للمالك وهو ظاهر.
وعموم ادلة ضمان من اتلف مال الغير يوجب القيمة له (٣) وهو ايضا ظاهر ولانه لا بد من الفرق بين المحرم وغيره في مال الغير لقتله مال الغير وهتك حرمة الاحرام.

ويمكن تخصيص الاول بما اذا لم يكن مال الغير والحسن على الغائب فان

(١) بقوله (في انش) فان تمكن من الفداء اكل القيد والا الميته.

(٢) المائدة ٩٦

(٣) الطاهر أنه لم يرد بهذا العنوان رواية ولكنه يستفاد ذلك من الروايات الواردة في الابواب فتنلعه راجع لوسائل الباب ٧ من ابواب الزهري الرواية ٢ والباب ٥ منها الرواية ٢ ومن ابواب الاحارة الباب ٢٩ رواية ١٨٠ وغيرها من الروايات في الابواب الفقهية.

قال العلامة الفقيه الحسبي مد ظله العالی (في كتاب البيع ما لم يقطعه) ان قاعدة الاتلاف بنطاق اوسع من مفهوم الاتلاف لخر عقلاً، فلو اتلف مال المير او افسده او آكله... فهو ضامن عند المعتلاد يرجع بعضهم الى بعض في الضمان ويدل على ذلك روايات في ابواب متفرقة (ح ٢ ص ٢٤١).

وقال العلامة الفقيه الحسبي دام ظله العالی: قاعدة من اتلف مال غيره فهو له ضامن، بهذه الكيفية والخصوصية وان لم تذكر في رواية خاصة، ولكنها قاعدة متصيدة من الموارد الخاصة التي تقطع بعدم وجود الخصوصية لتلك الموارد وعليه يحكم هذه القاعدة متبعة في كل مورد تسمى بها الحاجة، والموارد التي احدثت بها هذه لقاعدة هي الزهري والعارية والمصارعة والاحارة والوجبة وغير ذلك من الموارد المناسبة لما انتهى موضع ادعاه (مصحح الفقهية ج ٣ ص ١٣١).

وغيره يتصدق به.

العالب في الصيد انه ليس بملك الغير في البراري، والاصل برائة الذمة حتى يتحقق شغلها والفرق قد يكون بزيادة الاثم مع العلم والعمد وليس بلازم في غيره، لعله الى هذا نظر المصنف به هنا واراد بالفداء الجراء وهو اعم من القيمة والدم ولكن يبعد تخصيص الادلة الكثيرة الطاهرة (١) من غير تخصيص ظاهر، فان الاصل لا يصلح لذلك وكذا كون الغالب ذلك فتأمل.

و اما تصدق فداء غير المملوك، فيمكن ان يراد جواز التصدق بقيمته مطلقا سواء كان كفارة حمام الحرم وغيره، وان يراد بتصدقها علفه اذا كان من حمام الحرم، والتصدق الى المساكين اذا كان غيره، واذا كان دماً مثلياً أو غيره، فالظاهر انه يذبح ويتصدق بلحمه على المساكين لكون المتبادر من الهدى ذلك كما قيل، وكذلك من الدم.

و اما دليل الحكم فقد مر ما يدل عليه مثل رواية ابن فضيل عن ابي الحسن عليه الصلوة والسلام قال: سألت عن رجل قتل حمامة من حمام الحرم وهو غير محرم؟ قال: عليه قيمتها وهو درهم يتصدق به او يشتري طعاماً للحمام الحرم (الحديث) (٢).

ورواية عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول في حمام مكة الاهل غير حمام الحرم: من ذبح منه طيراً وهو غير محرم فعليه ان يتصدق فان كان محرماً فشاة عن كل طير (٣).

ورواية محمد (كانه ابن مسلم) قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن

(١) اندالة على لزوم الجراء للصيد

(٢) لوسائل الباب ١٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٦ ونسب الرواية، وان قتلها وهو محرم في

الحرم فعليه شاة وقيمة الحمامة.

(٣) لوسائل الباب ٩ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٩٠.

و يذبح الحاج ما يلزمه بمنى، و المعتمر بمكة.

رجل اهدى اليه حمام اهلى جىء به و هو فى الحرم محل ؟ قال : ان اصاب منه شيئاً فليتصدق مكانه بنحو من ثمنه (١).

و رواية حماد بن عثمان قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل اصاب طيرين واحداً من حمام الحرم و الآخر من حمام غير الحرم قال : يشتري بقيمة الذى من حمام الحرم قمحاً فيطعمه حمام الحرم و يتصدق بجزء الآخر (٢).

قوله : «و يذبح الحاج ما يلزمه بمنى و المعتمر بمكة». هكذا عبارة الاكثر و بعضهم يقول : بمكة الموضع المعروف بالجزورة والدليل خال عنه و الاصل عدمه.

و هو صحيحة عبدالله بن سنان قال : قال ابو عبدالله عليه السلام من وجب عليه فداء صيد اصابه محرماً (وهو محرم خ ل) فان كان حاجاً نحر هديه الذى يجب عليه بمنى، و ان كان معتمراً نحره بمكة قبالة الكعبة (٣).

والظاهر ان قبالة الكعبة اصم من جزوره، و أنها ايضا ليست بشرط، بل مكة ايضاً على ما سيعلم.

و يدل على عدم وجوب النحر بمكة ان كان للعمرة رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال : فى الحرم اذا اصاب صيداً يوجب عليه لهدى (٤) فعليه ان ينحره، ان كان فى الحج بمنى حيث ينحر الناس، و ان كان فى عمرة نحره بمكة و ان شاء تركه، الى ان يقدم فيشتريه فانه يجزى عنه (٥).

(١) الوسائل الباب ١٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١٠.

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٦.

(٣) الوسائل الباب ٤٩ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٦.

(٤) فى الكافي و التهذيب - فوجب عليه الفداء بدل قوله عليه السلام : يوجب عليه الهدى

(٥) الوسائل الباب ٥١ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢ و فى النسخين من الوسائل رد بعد قوله

عليه السلام : يقدم (مكة).

قال الشيخ في التهذيب: قوله عليه السلام: وان شاء الخ رخصة لتأخير شراء الفداء الى مكة او مى لان من وجب عليه كفارة الصيد فان الافضل ان يفديه من حيث اصابه وفي كلامه تأمل.

ثم استدل عليه بصحيفة معاوية بن عمار قال: يفدى المحرم فداء الصيد من حيث اصابه (١).

والظاهر انه من الامام عليه السلام لما مر غير مرة.

ويدل عليه ايضاً صحيفة ابي عبيدة (الثقة) في كفارة قتل النعامة عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا اصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر في موضعه الذي اصاب فيه لصيد قوم جزائه (الحديث) (٢).

و ايضاً يمكن فهمها مما في رواية محمد (المقدمة) عن ابي عبدالله عليه السلام فيصدق مكانه بنحو من ثمة (٣) فافهم.

ثم قال فيه (٤) و من اراد ان يبحر بمى فليبحر اى مكان شاء و كذلك بمكة، ثم نقل رواية اسحق بن عمار قال في المنتهى في الصحيح - كانه يريد اليه مع أن فيه عبدالرحمن المشترك (٥) وفعل ذلك مراراً و كانه يعلم انه الثقة فتأمل - ان عباد البصري جاء الى ابي عبدالله عليه السلام، وقد دخل مكة بعمره مبتولة، و اهدى هدياً، فأمر به فتحرر في منزله بمكة فقال له عباد تحررت الهدي في منزلك

(١) الوسائل الباب ٥١ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٢) الوسائل الباب ٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ١٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١٠.

(٤) يعنى في التهذيب.

(٥) وانسند (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن عبدالرحمن، قال: حدثنا عبدالله بن مسعود

وتركت ان تحره بماء الكعبة و انت رجل يؤخذ منك ، فقال له : ألم تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله نحر هديه بمنى في المنحر وأمر الناس فتحروا في منازلهم ، و كان ذلك موسعاً عليهم فكذلك (فلذلك يب) هو موسع على من يحرم (ينحرخ ل) الهدى بمكة في منزله اذا كان معتمراً (١).

و في دلالتها على المطلوب تأمل (٢) اذ لم يعلم نحر الكفارة باى موضع اراد من مكة نعم الظاهر ذلك من بعض ما تقدم (٣) و من صحيحة منصور بن حازم قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن كفارة العمرة المفردة اين تكون ؟ فقال : بمكة ، الا ان يشاء صاحبها ان يؤخرها الى منى ويجعلها بمكة احب الى وافضل (٤).

وهذه صريحة في افضلية نحر كفارة العمرة بمكة وجوازها بمنى .
فالذى يظهر انه يجوز في مكان الاصابة مطلقاً و اذا كان في الحج يجوز التأخير الى منى و لا يؤخر عنه و اذا كان في العمرة يجوز فيه ايضاً و في مكة افضل فيمكن حمل قوله تعالى : «هدياً بالغ الكعبة» على الافضلية و ان يراد بها ما يعم مكة و حتى فيكون للحج بمنى وللعمرة بمكة .

و هذه في كفارة الصيد و اما غيرها فلا يبعد الافضلية في مكان اللزوم ، للمسارعة الى الخيرات ، و لئلا يمنع عنه مانع مثل الموت وغيره و لاحتمال الفورية كما يظهر من كلام البعض أن الكفارة فورية .

و قد علم مما سبق انها غير فورية في الجملة و الاصل مؤيد مع عدم ظهور

(١) الوسائل الباب ٥٢ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١ .

(٢) و حاصل الاشكال ، أن المطلوب حوّل نحر الكفارة الى موضع اراد ، و لرواية وردت في نحر هدى ،

فلا تدل على المطلوب

(٣) لعل المراد من بعض ما تقدم ، هو رواية عبد الله بن سنان المتقدمة .

(٤) الوسائل الباب ٤٨ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٤ .

وحد الحرم بريد في مثله، من اصاب فيه صيداً ضمن.

دليل خلافه فتأمل هذا.

قال الشيخ في التهذيب بعد صحيحة منصور المتقدمة: هذا الخبر رحصة لما يجب من الكفارة في غير الصيد، فاما ما يجب في كفارة الصيد، فانه لا ينحرا لآبكة. واستدل على ذلك بمرسلة احمد بن محمد عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من وجب عليه هدى في احرامه فله ان ينحره حيث شاء الا فداء الصيد فان الله تعالى يقول: «هدياً بالغ الكعبة» (١).

ولا يخفى منافاته لما تقدم (٢) من كلامه، على ان الروايات يمكن حملها على الافضلية، مع ارسالها وان كان الطاهر، انها مرسلة البرنطى وهى فى قوة المسند عن عدل عندهم، لكنها ضعيفة لوجود سهل من زياد (٣) وهو ضعيف ضعفه الشيخ فى عدة مواضع.

قوله: «وحد الحرم بريد في مثله». يعنى ان مكسر مجموع طوله و عرضه بريد ان ثمانية فراسخ، لا ان طوله بريد و عرضه بريد، اذ طوله اكثر من عرضه و ذلك مشهور، والظاهر انه لا خلاف فيه بين المسلمين، وهو محدود بعلامات هناك وقد نقل فى بحث القلة من الروايات ما يدل عليه.

وقال فى المنتهى: رواه الشيخ فى الموثق عن زرارة قال: سمعت باجعفر عليه السلام يقول: حرم الله حرمة بريداً فى بريد ان يحتلّ خلاه (٤) او يعضد شجره

(١) الوسائل الباب ٤٩ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٣.

(٢) فانه قد حكم سابقاً بجواز عمر الكفارة باى مكان شاء من مكة، وفى هذا المقام حكم بجوازه فى

مكان شاء.

(٣) وسند (كما فى الكافي) هكذا: عتبة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد عن بعض رجاله

(٤) خلا منصور الزطبي من الخشيش، الواحدة خلا، تقول: حلب الخلا واحلبته، قطعت فاعلى،

والتملى ما يقطع به الخلا والخلا ما يجعل فيه الخلا (ص).

ويكره ما يؤم الحرم.

الآ الاذخرا ويصاد طيره الخ (١) وقدمر.

قوله: «ويكره ما يؤم الحرم». لعل مراده كراهة الرمي للمحل، الصيد الذي يقصد دخول الحرم من خارج الحرم.

ودليله مرسله ابن ابي عمير (التي بمنزلة مسند العذل) عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام قال: يكره ان يرمى الصيد وهو يؤم الحرم (٢).
والظاهر أنه ان قتله بذلك لا كفارة عليه، للاصل، والاباحة.

ولما في رواية عبدالرحمن بن الحجاج عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يرمى الصيد وهو يؤم الحرم فتصيبه الرمية فيتحامل بها حتى يدخل الحرم فيموت فيه قال: ليس عليه شيء (الحديث) (٣).

ولا يضر الضعف بجهل ابي الحسن النخعي (٤) لما تقدم.

فيمكن حل رواية علي بن عتبة بن خالد - عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل قضي حجه ثم اقبل حتى اذا خرج من الحرم فاستقبله صيد قريباً من الحرم و الصيد متوجه نحو الحرم فرماه فقتله، ما عليه في ذلك ؟ قال: يفديه (٥) على نحوه على الاستحباب (٦) وعلى كون الرامي في الحرم فافهم.

(١) الوسائل الباب ٨٧ من ابواب ترك الاحرام الرواية ٤.

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٢.

(٤) والسند (كما في التهذيب) هكذا: موسى بن القاسم عن ابي الحسين النخعي عن ابن ابي عمير عن

عبدالرحمن بن الحجاج

(٥) الوسائل الباب ٣٠ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١ و التهذيب: علي بن عتبة بن خالد (عن

ليه عتبة بن) عن ابي عبدالله عليه السلام كما في الوسائل ايضاً.

(٦) قوله قدم على الاستحباب منطلق بقوله: حل رواية آه.

ولورمى فى الحل فقتل فى الحرم ضمن.
و كذا لو كان بعضه فيه.
او كان على شجرة اصلها فى الحل.
او كان على ما فرعها فى الحل واصلها فى الحرم.

قوله: «ولورمى فى الحل الخ». اى لورمى المحل فى الحل فقتل الصيد فى الحرم ضمنه بما يقرر له.

لأن دليله أنه صدق عليه قتل الصيد الحرم فان قتل الصيد فى الحرم انما يحرم ويضمن لحرمه الحرم، و كونه مأمرا، وان كان القاتل فى الحل.

و يؤيده رواية مسمع عن ابى عبدالله عليه السلام فى رجل حل فى الحرم (وخ) رمى، صيدا خارجا من الحرم فقتله قال: عليه الجزاء لان الآفة جاءت الصيد من ناحية الحرم (١).

ولا يضر عدم التصريح بتوثيق مسمع و هيثم بن ابى مسروق (٢) لما تقدم.
و كذا الكلام فى ضمان ما بعضه فى الحرم او على شجرة فيه فرعها خارج الحرم او بالعكس.

و يدل عليه صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن شجرة اصلها فى الحرم وفرعها فى الحل، فقال: حرم فرعها لمكان اصلها قال: قلت: فان اصلها فى الحل وفرعها فى الحرم قال حرم اصلها لمكان فرعها (٣).

(١) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ١.

(٢) مسندا (كما فى التهذيب) هكذا: محمد بن احمد بن يحيى، عن الهيثم بن ابى مسروق، عن الحسن

بن محبوب، عن علي بن رباب، عن مسمع.

(٣) الوسائل الباب ٩٠ من ابواب ترك الاحرام الرواية ١.

و من نتف ريشة من حمام الحرم، تصدق بالجانية (١).
ولو اخرج من الحرم صيداً وجب اعادته، فان تلف ضمنه.
ولو كان مقصوداً وجب حفظه، ثم يرسله بعد عود ريشه.

قوله: «ومن نتف ريشة الخ» قد مر دليل التصديق باليد التي نتف بها ريشة من حمام الحرم.

و هو رواية ابراهيم بن ميمون قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: رجل نتف ريشة حمامة من حمام الحرم قال: يتصدق بصدقة على مسكين ويعطى باليد التي نتف بها (نتفها يب) فانه قد اوجعها (٢).

ولا يضر جهل ابراهيم واشتراك ابن مسكان (٣) مع ان الظاهر انه عبدالله الثقة لتأييدها بغيرها من عدم جواز التعرض لحمام الحرم واجماعها (٤).

ولا يبعد كون التصديق بالجانية مستحباً لعدم صحة الرواية وعدم ظهور العلة، والظاهر ان قوله: (فانه) علة للتصدق لا لكون التصديق باليد والى لكان الاولى، فانها قد اوجعها (قد اوجعها ظ) والاحتياط واضح.

وقد مر ايضاً دليل عدم جواز اخراج الصيد من الحرم والضمان معه اذا تلف وانه لو كان مقصوداً يحفظه حتى يستوى ولو كان مسافراً يستودعه عند مسلم او مسلمة من اهل مكة حتى يستوى فيخلى مسيله.

وظاهر الرواية عدم اشتراط العدالة في المستودع والاحوط ذلك.

(١) اي باليد الجانية

(٢) الوسائل الباب ١٣ من ابواب كفارات الصيد الرواية ٥ وليست جملة (فانه قد اوجعها) و رسائل ولكنها موجودة في التهذيب.

(٣) وسداها (كما في التهذيب) هكذا موسى بن القاسم عن صفوان، عن ابن مسكان، عن ابراهيم

بن ميمون

(٤) راجع الوسائل الباب ١٤ من ابواب كفارات الصيد.

وهي رواية كرب الصيرفي قال: كنا جميعاً اشترينا طيراً (جماعة واشترينا طائراً خ ل) فقصصناه وادخلناه الحرم وعاب ذلك علينا اصحابنا اهل مكة فارس كرب الى ابي عبدالله عليه السلام يسأله فقال: استودعه رجلاً من اهل مكة مسلماً او امرأة (مسلمة خ) فاذا استوى ريشه خلوا سبيله (١).

(١) وسائل الباب ١٢ من ابواب كفارات الصيد الرواة ١٣.

تم الجزء السادس من كتاب مجمع الفائدة والبرهان
في «شرح إرشاد الأذهان».

حسب تجربتنا ويتلوه - إن شاء الله - الجزء السابع
من قول المصنف (ره): «المقام الثاني»

ومن قول الشارح (قده): قوله: من جامع زوجته الخ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ
في ٢٩ صفر الخير ١٤٠٧

من المحرة النبوية على مهاجرها آلاف الشاء
والتحية

الحاج آغا مجتبي العراقي ، الحاج الشيخ علي بهاء الاشتياردى
الحاج آغا حسين البردى الاصمهاى

عفى عن جرائمهم
بحق النبى وآله أئمتهم صلوات الله عليهم

فهرس ما في هذا الجزء

الصفحة	العنوان
	كتاب الحج
٤	تعريف الحج لغة و شرعاً
٥	هل وجوب الحج فوري؟
٧	نقل بعض ما ورد في ثواب الحج
٨	وجوبه في لعمرة
٩	سائر أنواع حج الواجب و بيان عمرة المتمتع بها
١٠	بيان إجمالي للحج المتمتع
١٢	بيان إجمالي للأفراد والقران و بيان الفرق بين الأقسام
١٢	فرض الثاني و الحاضر
١٥	بيان حدة الثاني
١٨	حكم العدول من أحد الأنواع الى الآخر
٢٤	ما يستفاد من روايات العدول
٢٦	حكم جواز لطواف للقران و المفرد لو دخل مكة
٢٩	استحباب تجديد التلبية للقران و المفرد عند كل طواف
٣٢	حكم إحلال القران و المفرد بالنية
٣٣	حكم تقديم المتمتع الطواف مطلقاً
٣٤	حكم ذي المنزلة
٣٥	حكم لمكي لو مر على ميقات و انه على أي شيء يحرم؟
٣٦	انتقال فرض القيم بمكة ثلاث سنين أو سنتين أو أقل
٤٠	بيان المراد من المجاورة
٤١	حدة استطاعة الماور و كيفية إحرامه

- ٤٥ عدم جوز الجمع بين الحج و العمرة نية واحدة ولا إلتحال احدهما على الآخر
٤٥ عدم كون النية جزء للحج

النظر الثالث في الشرائط

- ٥٠ (١) الاسلام
٥١ (٢) الحرية
٥٢ (٣) التكليف
٥٢ (٤) الاستطاعة
٥٣ حكم اشتراط الرجوع الى كفاية
٥٧ وحوب الحج ببذل الزاد والراحلة وما يشترط فيه
٥٩ (٥) إمكان المسير بصحبة يده وتخليته السرب
٦١ بيان المراد من تخلية السرب
٦٢ هل يجب الاستيجار على كلفائف؟
٦٢ (٦) اتساع الوقت
٦٢ حكم حج الصبي والمجنون في الاجزاء
٦٣ حكم احراء حنجهما اذا كملا قبل إدراك الشعر
٦٤ حكم ما اذا أحرم الولي بالصبي والمجنون
٦٤ حكم ما اذا فعلا ما يوجب الكفارة
٦٦ و ٢٣٣ من أين يجرد الصبيان؟
٦٦ نية الولي والدعاء
٦٧ بيان المراد من الولي
٦٨ بيان أن عبادات الصبي صحيحة
٦٨ هل حكم المجنون حكم الصبي؟
٦٨ حكم حج المملوك اذا اعتق قبل الشعر
٦٩ حكم ما أهسد المملوك حجه وكذا الكفارات

- ٧٠ عدم وجوب بيع لوازم الاعاشة لحجة الاسلام
 هل يستثنى الثمن لوازم الاعاشة؟
 ٧١ هل ثمن الدار أو نفس الدار مستثنى...؟
 ٧١ حكم ما اذا توقف صرف الثمن في الزاد والراحلة رائداً على المتعارف
 ٧٢ تفصيل القول في وجوب الحج على المديون
 ٧٢ حكم وجوب الحج مع الحاجة الى النكاح
 ٧٣ عدم جواز صرف ثمن الحج في المندوبات
 ٧٤ هل يجب قبول هبة يستطيع بها؟
 ٧٤ اذا استوجر لعمل بقدر الكفاية وجب الحج
 ٧٤ عدم اجزاء حج المتسكع الفقير شرعاً واجراء حج المتسكع الغني
 ٧٥ عدم وجوب الاقتراض للحج ولو كان قادراً على الاداء بالاكتساب ونحوه
 ٧٥ عدم وجوب بذل الولد لوالده للحج به
 ٧٦ حكم المريض العاخر من الركوب
 ٧٨ حكم ما لو افتقر الى الرفيق
 ٨٠ حكم ما لو مات بعد استقرار الحج عليه وأنه هل يجب الاستيحار من البلد
 ٨٨ حكم حجة الذرو ونحوه اذا مات ولم يحج هل هو من الثلث؟
 ٩٠ و ١٣٧ جواز استنابة الضرورة مطلقاً
 ٩٢ حكم اختلاف الطريقين في العطب وعلمه
 ٩٣ و ١٣٨ حكم ما لو مات بعد الاحرام
 ٩٦ وجوب الحج على الكافر أيضاً ولا يجزى عنه حال كفره
 ٩٧ حكم ما لو أرتد بعد إحرامه
 ٩٨ حكم حج المخالف اذا استبصر
 ١٠٠ بين وتحقيق لوجه صحة عبادات المخالفين
 ١٠٣ و ١٠٩ عدم صحة الحج تقصراً للمرأة إلا بإذن زوجها حتى المطلقة الرجعية
 ١٠٦ عدم جواز حج العبد بدون إذن مولاه
 ١٠٦ عدم اشتراط محرم وإذن الزوج في الحج الواجب إلا مع عدم أمانتها

- ١٠٨ شرائط وجوب الحج التنذري
١٠٨ حكم ما لو مات ناذر الحج بعد استقراره
١١٠ هل يجب على الورثة قضاء ما نذره المورث
١١٠ هل يقسط التركة عليها وعلى حجة الاسلام
١١١ لو عثر رمان نذره وجب في ذلك الزمان وحكم ما لو أطلق
١١٢ لا يحزى حجة النذر عن حجة الاسلام وبالعكس
١١٣ حكم تقديم حجة الاسلام على حجة النذر
١١٨ حكم ما لو نذر الحج ماشياً وهل المشي أفضل أم الركوب
١٢٣ حكم ما لو ترك الناذر المشي عامداً أو عاجزاً

شرائط النائب وأحكام النيابة

- ١٢٨ (١ و ٢) البلوغ والعقل
١٢٩ (٣) الاسلام وحكم اشتراط الايمان والمدالة
١٢٩ (٤) شعور النائب بأصل الحج
١٣٠ (٥) أن لا يكون عليه حج واجب
١٣١ (٦) تعيين المنوب عنه
١٣٣ استحباب التلفظ باسم المنوب عنه
١٣٣ هل يصح الحج عن المخالف أم لا؟
١٣٥ بيان المراد من الناصب والمخالف
١٣٧ هل تصح نيابة الممير؟
١٣٧ عدم صحة نيابة المبد في الحج ولا في الطواف بدون إذن مولاه
٩٠ و ١٣٧ صحة نيابة الضرورة مطلقاً
٩٣ و ١٣٨ حكم ما لو مات النائب بعد الإحرام
١٣٨ هل يجب على النائب الإتيان بجميع ما اشترط حتى الطريق ويوع الحج مطلقاً؟
١٤٠ حكم ما لو استأجره اثنان للحج في عام واحد أو عامين

ج ٦	فهرس المطالب	٤٣٩
١٤٢	حكم ما لو أفسد الأجير الحج النيابي	
١٤٥	اطلاق الاجارة يقتضي التعجيل	
١٤٥١	الكفارات لازمة على الأجير	
١٤٦	حكم ما لو احصر الأجير	
١٤٦	حكم ما لو أحرم أولاً عن التوب عنه ثم نقل نيته الى نفسه	
١٤٨	حكم ما لو أوصى بقدر للحج مطلقاً	
١٤٩	لو أوصى بالحج يكفي المرة إلا اذا علم إرادة التكرار	
٨٠ و ١٥١	حكم الاستيحار للحج الموصى به من بلد الموصي مطلقاً أم لا؟	
١٥١	حكم ما لو كان عنده وديعة لم لم يمتح ثم مات المودع	
١٥٣	هل يجوز للودعي إعطاء الحجة لغيره	

شرائط حج النطوع

١٥٦	الاسلام، أن لا يكون عليه حج واجب، إذن المولى، إذن الزوج	
١٥٦	عدم اشتراط البلوغ	

شرائط حج التمتع وقسيمه

١٥٧	شروط حج تمتع النية، ووقوعه في أشهر الحج، وإتيانه مع العمرة في عام واحد، والاحرام بالحج في مكة	
١٥٨	شروط القسيمين: النية، ووقوعه في أشهر الحج عقد إحرامه من الميقات... الخ	

النظر الثالث في الافعال (الاحرام)

١٥٩	عدم جواز الدخول في الحرم إلا بالاحرام	
-----	---------------------------------------	--

- ١٦٦ و ١٦٦ استثناء عدة من وجوب الإحرام في الميقات
- ١٦٢ من خرج من مكة ثم دخل قبل شهر لا يجب الإحرام
- ١٦٣ عدم جواز الخروج من مكة للمتمتع قبل قضاء الحج مطلقاً
- ١٦٧ عدم صحة الإحرام قبل الميقات إلا ما خرج
- ١٦٧ جواز الإحرام قبل الميقات لعمره رجب
- ١٦٨ جواز الإحرام قبل الميقات للناذر
- ١٧٠ هل يكفي مرور المحرم على الميقات بدون تجديد الإحرام؟
- ١٧١ حكم الناسي و المتمتع المقيم بمكة والعامد لترك الإحرام
- ١٧٥ حكم ما لونسى الإحرام أو حمله أصلاً حتى فرغ من أعمال الحج
- ١٧٩ وجوب معرفة المواقيت و طريق معرفتها
- ١٧٩ ذكر بعض أخبار المواقيت
- ١٧٩ بيان بعض خصوصيات المواقيت []
- ١٨١ في عدم اختصاص المواقيت بأهلها بل لكل من يمر عليها مطلقاً
- ١٨٢ بيان المراد من محاذات الميقات
- ١٨٢ في ما ورد في أن ميقات أهل المدينة الجحفة
- ١٨٤ دويرة الأهل ميقات للعمرة وغير حج المتمتع
- ١٨٤ بيان المراد بمن كان منزله أقرب
- ١٨٥ يكفي ظن المحاذات لمن مر على غير أحد المواقيت
- ١٨٦ هل يجب الإحرام من محاذات أقرب المواقيت لمن لم يمر على إحداها؟ أم أبداها؟

فروع اخر من المنتهى

- ١٨٩ (١) حكم ما لو منعه مانع عن بعض أفعال الحج
- ١٨٩ (٢) حكم من لم يتمكن من الإحرام لزوال عقله
- ١٩٠ (٣) حكم من تجاوز عن الميقات عامداً عالماً بغير إحرام
- ١٩٢ (٤) حكم ما لو ترك الإحرام ناسياً أو جاهلاً بالميقات أو بالإحرام فيه

في كيفية الإحرام

- ١٩٤ اعتبار النية في الإحرام واستدامتها
 ١٩٤ كيفية التنبئات لمتمتع و القارن
 ٢٠٠ ترتب أحكام الإحرام بعد التلبية
 ٢٠٧ و ٢٠٠ إنعقاد إحرام القارن بالإشعار أو التقليد
 ٢١٠ هل يجب نية الإحرام في مسجد الشجرة أم يجوز في خارجه أيضاً؟
 ٢١٢ استحباب مقارنة النية للتلبية
 ٢١٤ في استحباب ترك تسمية الحج والعمرة حين التلبية إذا شك في إدراكهما
 ٢١٥ وجوب كون ثوبي الإحرام مما يصح الصلاة فيه

فروع

- (١) في أنه لا تقدير للثوبين قدراً
 ٢١٦ (٢) عدم وجوب النوم في لبسها
 ٢١٦ (٣) عدم وجوب كيفية لبسها
 ٢١٦ (٤) جواز الأكثر منها
 ٢١٦ (٥) اشتراط كونها مما يصح فيه الصلاة
 ٢١٦ (٦) هل لبس الثوبين شرط في صحة الإحرام أم حكم تكليفي؟
 ٢١٨ (٧) يجوز عقد الأزار دون الرداء
 ٢١٩ جواز شذ القرحة والهميان
 ٢٢٠ (٨) عدم جواز الإحرام في الفصبي
 ٢٢٠ (٩) حكم ما لو لم يجد الأزار
 ٢٢١ (١٠) يجوز لبس كل ثوب للمرأة الآ القفازين وحكم لبس الحرير
 ٢٢٢ حكم بطلان الإحرام بإخلال النية
 ٢٢٥

- ٢٢٦ بطلان الإحرام بأن ينوي النسك
 ٢٢٧ كيفية إحرام الأخرس
 ٢٢٨ و ٢٠٠ جواز إتيان المحرم بعد لبس الثوبين قبل التلبية محرمات الإحرام
 ٢٢٨ عدم جواز إدخال إحرام على إحرام
 ٢٢٩ حكم ما أحرم بحج التمتع قبل التقصير من العمرة ناسياً أو عامداً
 ٢٣٣ و ٦٦ من أين يجرّد الصبيان؟
 ٢٣٣ وجوب تجنب الولي ما يجتنبه المحرم
 ٢٣٥ استحباب تكرار التلبية
 ٢٣٥ وقت قطع التلبية للمعتمر
 ٢٣٨ وقت قطع التلبية للحاج والمعتمر أفراداً
 ٢٣٩ استحباب رفع الصوت بها للرجال
 ٢٤٠ استحباب اشتراط المحرم على ربه حين الإحرام

فروع

- ٢٤١ (الأول) يحصل الاشتراط بأي لفظ
 ٢٤٢ (الثاني) هل يشترط في الاشتراط التلفظ أم تكفي النية؟
 ٢٤٢ (الثالث) فائدة الاشتراط
 ٢٤٥ استحباب الإحرام في قطن

مفتمات الإحرام

- ٢٤٦ (١) استحباب توفير شعر الرأس من أول دي القعدة للمتمتع
 ٢٤٩ (٢) تنظيف الجسد
 (٣ - ٤ - ٥ - ٦) قص الأظفار، أخذ الشارب، إزالة الشعر من غير الرأس
 ٢٤٩ و بلحة إطلاء العانة

- ٢٥١ (٧) العسل
- ٢٥٣ جواز تقديم الغسل على الميقات
- ٢٥٤ عدم بطلان غسل الإحرام قبل الميقات بالحدث الأصغر ولا بلبس القميص ونحوه
- ٢٥٧ إمتحباب الإحرام عقيب الصلاة مطلقاً
- ٢٥٩ المرأة كالرجل في كيفية الإحرام إلا في تحريم الخيط أو الحرير
- ٢٥٩ عدم مانعية الحيض من انعقاد الإحرام
- ٢٦٠ حكم ما لو تركت الحائض الإحرام ظناً منها كونه مانعاً
- ٢٦٣ المستحضة إذا فعلت وطئها فهي بحكم الطاهر

في ترك الإحرام

- ٢٦٤ (١) الصيد مطلقاً وبيان المراد منه
- ٢٦٦ بيان المراد من الحيوان الممتنع
- ٢٦٩ بيان المراد من الصيد
- ٢٧٠ (٢) النساء وطناً ولماً وعقداً
- ٢٧١ في أن تحريمهن مقيد بالشهوة لا مطلقاً
- ٢٧٤ تحريم الشهادة للتزويج وإقامتها على المحرم
- ٢٧٥ تحريم التفيل بشهوة على المحرم
- ٢٧٧ تحريم لنظر بشهوة على المحرم
- ٢٧٨ تحريم الاستمتاع على المحرم
- ٢٧٩ (٣) الطيب مطلقاً ولو في الطعام
- ٢٨٥ عدم جواز افتراش الطيب والنوم عليه
- ٢٨٥ جواز خلوق الكعبة ولفواكه وإن كان لها طيب
- ٢٨٧ في حكم استعمال الخاء
- ٢٨٨ في حكم الريحان و لياسمين و الورد واستعماله للإزالة بأن يغسله
- ٢٨٨ حكم ما إذا كان له ماء ولا يكفي إلا لإزالة الطيب أو للطهارة لئيهما يقتم

- ٢٨٩ حكم شم الطيب اذا مرّ بالطارين
- ٢٩١ (٤) الاكتحال بالسواد للزينة
- ٢٩٣ (٥) النظر الى المرأة للزينة
- ٢٩٣ (٦ و ٧) الحدال و الكذب
- ٢٩٧ (٨) قتل هوائم الجسد
- ٣٠١ (٩) لبس الخاتم للزينة
- ٣٠٤ (١٠) لبس ما يستر ظهر القدم
- ٣٠٦ (١١) الأدهان اختياراً
- ٣٠٨ (١٢) إزالة الشعر وإن قلّ
- ٣١٠ (١٣) إخراج الدم من غير ضرورة
- ٣١٢ (١٤) قصّ الأظفار
- ٣١٢ (١٥) قطع كلّ ما يبت في الحرم
- ٣١٤ حكم قلع الشجر والحشيش من ملكه
- ٣١٤ جواز القطع لعودي المحالة
- ٣١٥ جواز ترك الابل لترعى بنفسها
- ٣١٦ في حكم استثناء اليابس من الشجر
- ٣١٦ هل يجوز استعمال المقطوع؟
- ٣١٧ تحريم قلع الشجر ولو كان أصله أو فرعه في الحرم
- ٣١٧ (١٦) لبس الخيط للرجال
- ٣١٨ حكم التوشع أو التدثر بالخيط
- ٢٢٠ و ٣١٩ حكم الخلال و عقد الازار و شدّ الحميان
- ٣٢٠ جواريس الخيط و الحلبي المعتاد للنساء من دون إظهاره لزوجها
- ٣٢١ (١٧) تظليل الرجل الصحيح سائراً
- ٣٢٣ جوارس تظليل للنساء من غير قدية و حرمة على الرجل ولو مع العدية
- ٣٢٤ كفاية دم واحد للتظليل
- ٣٢٥ عدم استلزام المزاملة مع الذئب يجوز لهم الخواصر للممنوع

- ٣٢٦ (١٨) تغطية الرجل رأسه و بيان المراد من الرأس
- ٣٢٧ حكم تغطية بعض الرأس
- ٣٢٩ تحريم الارتماس في الماء دون صب الماء خصوصاً في غسل الجنابة
- ٣٣٠ حكم التغطية عند النوم
- ٣٣٠ حكم تغطية الوجه للرجال
- ٣٣٢ عدم جواز تغطية الوجه للنساء
- ٣٣٢ تحريم صيد الفرخ و البيض و الجراد
- ٣٣٥ تحريم ما ذبحه المحرم مطلقاً أو المحل في الحرم
- ٣٤٠ حلية مذبح المحل في الحل ولو في الحرم
- ٣٤١ حية الصيد المحرم للمحرم عند الإضرار
- ٣٤٥ تقديم مدعى يقاع العقد حال الإحلال مع يمينه
- ٣٤٦ بطلان عقد الوكيل حال إحرام الموكل
- ٣٤٦ جواز مراجعة الرجعية ولو كان الراجع محرماً
- ٣٤٧ وجوب لقبض على أنفه لو اضطر إلى طعام مطيب
- ٣٤٧ جواز لبس السراويل لو فقد غيره
- ٣٤٧ لا يزر الطيلسان لو اضطر إلى لبسه
- ٢٩٧ و ٣٤٨ جواز تحويل القملة إلى موضع آخر من بدنه
- ٣٤٨ لزوم الاسفار على المرأة حال الإحرام
- ٣٥٢ كراهة لبس السلاح اختياراً
- ٣٥٣ كراهة الإحرام في السود
- ٣٥٤ كراهة الإحرام بالمعصر
- ٣٥٦ كراهة الإحرام في الثوب المعلم
- ٣٥٦ حكم الحناء للزينة و النقاب للمرأة و الحقام
- ٣٥٧ كراهة استعمال الرياحين و تلبية المنادى

الكفارات

كفارة النعامة بئنة او تفقش البئنة على البر وكيفية الفقش ثم

الاطعام و بيان كيفيته

٣٥٨

حكم ما اذا عجز عن الإطعام

٣٦٣

كفارة فرخ النعامة

٣٦٦

كفارة بقر الوحش و حماره

٣٦٦

كفارة الثعلب و الأرنب شاة

٣٦٧

حكم ما لو عجز عن كفارة الثعلب

٣٦٨

كفارة كسري يض النعامة

٣٦٩

كفارة كسري يض القطا و القبيج

٣٧٢

كفارة قتل الحمام شاة

٣٧٥

كفارة قتل فرخ الحمام و كسري يض

٣٧٦

حكم كفارة حمام الحرم في غير الحرم

٣٧٧

إجتماع كفاري حمام الحرم على الحرم في الحرم

٣٧٧

هل يشترط الفطم في صيد حمام الحرم؟

٣٨٠

هل يجب في قتل الحمام في الخل الدراهم

٣٨٠

هل يجب التصديق بكفارة الحمام أم يجب شراء طعام لحمام الحرم؟

٣٨١

كفارة القطا و الحجل

٣٨٢

كفارة القنفذ و الضب و اليربوع جدي

٣٨٢

كفارة العصفور و القبرة و الصعوة مذ من طعام

٣٨٢

كفارة الزنبور و كثير الجراد و الجرادة و القملة

٣٨٣

حكم ما لو عجز عن التحرز عن الجراد فقتله

٣٨٤

ما لا تقدير له ففي قتله قيمته وكذا البيوض

٣٨٤

الأفضل مفادات المعيب بالصحيح

٣٨٤

ج ٦	فهرس المطالب	٤٤٧
٣٨٥	إستحباب المماثلة في المصيد والفداء	
٣٨٥	وقت تقويم الجزاء وقت الإخراج وما لا تقدير لفديته وقت الإتلاف	
٣٨٦	جواز صيد البحر وبيان المراد منه	
٣٨٧	جواز ذبح الدجاج الحبشي للمحرم ولو في الحرم	
٣٨٨	جواز ذبح النعم الثلاث للمحرم ولو في الحرم	
٣٨٩	جواز ذبح المتولد بن وحشي وانسي أو بين المحرم والمحل مع عدم صدق الاسم	
	جواز قتل الأفعى والفأرة والعقرب والبرغوث ورمي الحداة والغراب	
٣٩٠	على تأمل في الفأرة	
٣٩٢	جواز اخراج القماري والديباسي للمحل من مكة لا قتلها	
٣٩٣	حكم ما لو اكل المحرم مقتوله في المحل	
٣٩٥	لا شيء على الرامي لو لم يؤثر رمية وحكم الشك	
٣٩٧	كفارة أعضاء الغزال	
	ضمان كل من المشتركين فداء كل الصيد اذا كانوا محرمين، وكفاية فداء	
٣٩٨	واحد اذا كانوا محلين في الحرم	
٤٠٠	حكم المحرم الشارب لبن ظبية	
٤٠٢	حكم ما لو ضرب المحرم طيراً مصيداً فأت	
٤٠٤	زوال ملك الصيد المحرمة اذا كانت مصاحبة له مع الاحرام	
٤٠٥	جواز تملكه ثانياً بعد الإحلال لو لم يخرجه حال الاحرام	
٤٠٦	حكم ما اذا أمسك محرم صيداً فذبحه محرم آخر	
٤٠٦	حكم ما اذا أمسكه المحرم وذبحه المحل	
٤٠٦	وجوب الفداء بالدلالة على الصيد	
٤٠٧	حكم ما لو أغلق على حمام الحرم أو فراخ وبيض	
٤١٠	حكم ما لو نقر حمام الحرم	
٤١١	حكم ما لو أوقد جماعة محرمون ناراً فوقع فيها طائر	
٤١١	ذكر ضمان علة من المسيئين للتلف والهلاك	
٤١٥	حكم ما لو اضطرب الرمي فقتل آخر	

- ٤١٥ حكم جناية المحل في الحرم أو المحرم في الحل أو المحرم في الحرم
- ٤١٨ هل تتكرر الكفارة بتكرار الصيد سهواً أو عمداً؟
- ٤٢١ عدم دخول الصيد في ملك المحرم
- ٤٢٣ تقديم أكل الصيد مع الفداء على أكل الميتة وبدونه يأكل الميتة
- ٤٢٥ حكم فداء المملوك هل لمالكه أم لله؟
- ٤٢٥ فداء غير المملوك يتصدق به
- ٤٢٦ مذبح الحاج بمنى والمعتزم بمكة
- ٤٢٩ بيان حد الحرم
- ٤٣٠ كراهة صيد الحيوان الذي قد أتم دخول الحرم
- ٤٣١ حكم ما لو كان الصيد أو بعضه على شجرة أصلها في الحرم أو فرعها
- ٤٣٢ اذانتف ريشة هل يجب التصديق باليد الجانبة
- ٤٣٢ وجوب إعادة صيد الحرم لو أخرجه

